

سلسلة الوعى الحضاري (٩)

د. عصام عبد الشافي

أستاذ العلوم السياسية

السياسة الأمريكية والثورة المصرية

U.S. policy and the Egyptian revolution

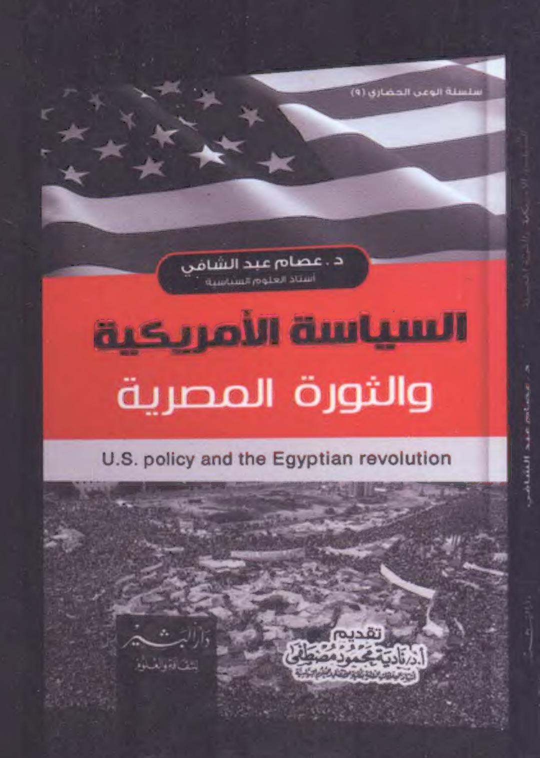
تقديم

أ.د/ نادية محمود مصطفى

أستاذ العلاقات الدولية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

دار البشير للثقافة والعلوم

تأتى خصوصية التحولات التى شهدتها مصر منذ ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى الآن أمام طبيعة العلاقات المصرية الأمريكية ، وأهمية مصر في الإستراتيجية الأمريكية ، وأصبح السؤال الكبير الذي يسعى هذا الكتاب للإجابة عليه هو : ما طبيعة وأبعاد السياسة الأمريكية تجاه الثورة المصرية تأثيراً وتأثراً ، بين يناير ٢٠١١ وحتى يناير ٢٠١٤ وسعياً نحو الإجابة على هذا التساؤل تم تقسيم هذا الكتاب إلى بابين رئيسيين ، الأول يتناول خصوصية النظام السياسي الأمريكى ، والمؤسسات الفاعلة فى عملية صنع السياسة الأمريكية ، والثاني يتناول تطور وأبعاد السياسة الأمريكية تجاه الثورة المصرية .







السياسة الأمريكية والثورة المصرية

تأليف

د. عصام عبد الشافي
أستاذ العلوم السياسية

دار البشير
للثقافة والعلوم

اسم الكتـــاب: السياسة الأمريكية والثورة المصرية
التـــأليـــــــف: د. عصام عبد الشافي
عـدد الصفحات: 240
عـدد المـــلازم: 15
مقاس الكتـــاب: 17 × 24
عـدد الطبعـــات: الطبعة الأولي
الإيداع القانوني: 2014/7920
الترقيم الدولـــي: I.S.B.N.978/977/278/446 /2
الصف التصويري: الندي للتجهيزات الفنية

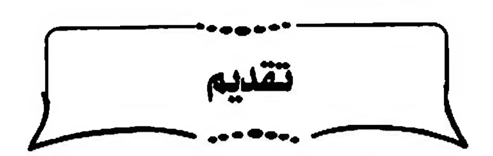
التوزيع والنشـر
دار البشير للثقافة والعلوم
مصر
darelbasheeralla@gmail.com
darelbasheer@hotmail.com
ت: 01062836461- 01067467492

1435 هـ
2014 م



﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة:286]

* * *



تقديم

تتجدد مصائر الثورات (مسيرة ونتيجة) بتفاعلاتها الداخلية بالأساس ولكن تدخل القوىٰ الكبرىٰ في هذه المصائر لا يمكن إنكار تأثيره.

وتقدم لنا خبرات التاريخ الكثير من الدلالات علىٰ هذه المقولة، وتزداد هذه المقولة وضوحًا فيما يتصل بثوراتنا خلال القرنين الماضيين. وهي ثورات الفضاء العربي الإسلامي وخاصة في مواجهة الهجمة الأوربية الثانية لاستعمار هذا الفضاء وتقسيمه (بعد أن فشلت الهجمة الأوربية الأولىٰ بدءًا بالحملات الصليبية).

إن ثورة الشيشان ضد الاستعمار الروسي القيصري، وثورة الشهيد إسماعيل في الهند، وثورة عثمان بن فودي في غرب إفريقيا والزيلع في شرقها، والثورة المهدية في السودان وثورة عرابي وثورة عمر المختار في ليبيا وثورة عبد القادر الجزائري، والثورة العربية الكبرىٰ وثورة البُراق في فلسطين، وثورة مصدق في إيران وثورة يوليو 1952 في مصر (وما تلاها من انقلابات عسكرية وُصِفت بالثورات في ليبيا واليمن والسودان والعراق وسوريا...) إلىٰ غير ذلك من الحالات خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، جميعها تأثرت بتوازنات القوىٰ الدولية حولها بقدر ما تأثرت بتوازنات القوىٰ المحلية وارتباطاتها بهذه القوىٰ الدولية.

وإذا كانت نهاية القرن العشرين قد شهدت، مع التحولات في هيكل النظام الدولي بتفكك الثنائية القطبية ومع نهاية الحرب الباردة، موجة من الثورات في شرق أوربا من أجل التحول الديمقراطي والتغير في توجه السايسة الخارجية، فلقد سبق هذه الموجة، خلال مرحلة تصفية الحرب الباردة موجة أخرىٰ من التحول الديمقراطي في دول أمريكا الجنوبية.

ولأسباب عديدة، من أهمها طبيعة التوازنات الدولية حول المنطقة العربية وارتباطات النظم العربية التابعة لها ومشروعات القوىٰ الكبرىٰ تجاه المنطقة، تأخرت المنطقة العربية عن ركب هذه التحولات الديمقراطية في العالم خلال الربع الأخير من القرن العشرين. بل شهدت هذه المرحلة الكثير من الأحداث، عقب نهاية الحرب الباردة، وعقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، لتؤكد أن المسار المطلوب في المنطقة عكي الخطابات المعلنة من جانب القوىٰ الكبرىٰ عن حقوق الإنسان والديمقراطية والحريات.

بل باسم الحرب الأمريكية علىٰ الإرهاب، متحاضنة مع الحرب الإسرائيلية علىٰ الإرهاب، شهدت القوىٰ الوطنية والمستقلة تحديات وتهديدات أكبر من جانب النظم المستبدة، تلك النظم التي قدمت من التنازلات للولايات المتحدة وغيرها تضامنًا مع الحرب علىٰ الإرهاب مقابل استمرار هذه النظم وبقائها حتىٰ ولو علىٰ حساب الشعوب في الحرية والعدالة.

وجاءت الثورات العربية علىٰ نحو فاجأ النظام الدولي السائد، فهي لم تكن، كما يحلو للبعض الآن أن يقول، مؤامرات خارجية لاستكمال أهداف مشروع الشرق الأوسط الكبير. وخلال المرحلة الانتقالية الأولىٰ من الثورة المصرية كان الخارج، وعلىٰ رأسه الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، بمثابة الحاضر الغائب. لا تلقىٰ مواقفها وسياساتها الاهتمام بالقدر الذي يكافئ تدخلها الضمني أو السافر في مصير هذه الثورة: ترقبًا وترصدًا لم تؤول إليه التحالفات الداخلية وتدخلا لاحتواء أو إجهاض هذه الثورات أو تقييدها لتصبح مجرد تغيير لأشخاص وليس تغييرًا لنظام استثمرت الولايات المتحدة الكثير من الموارد والمجهود لتبني منه -عبر عقود عدة- شبكة قوىٰ داخلية تابعة وخادمة للمصالح الأمريكية والإسرائيلية.

وكان التحدي الأساسي للولايات المتحدة -عدا سقوط مبارك حليفها الاستراتيجي- هو مآل الصعود الإسلامي المقترن بالثورات وتأثيره علىٰ مسارها ومصيرها ونتائجها.

ولقد تعرضت الولايات المتحدة، وعلىٰ نحو غير مسبوق في حالات أخرىٰ، لموجات من الاتهامات المتقابلة أو المتضادة الصادرة عن القوىٰ السياسية المتنافسة ثم المتصارعة علىٰ السلطة في مصر-الثورة. فمن حلفاء من النظام السابق أو من المعارضين الليبراليين لهذا النظام، الذين اتهموا الولايات المتحدة ببيع مبارك أو أن الولايات المتحدة تعد لتحالف جديد مع الإسلاميين في مصر، إلىٰ اتهام عام علماني بأن الولايات المتحدة تدخلت لإعلان فوز مرسي رئيسًا، إلىٰ اتهام من جانب الناصريين واليساريين -بل وبعض الليبراليين- الإخوان بالتآمر مع الولايات المتحدة ضد الانقلاب وضد نظامه في المرحلة الانتقالية.

إن التعميم في المقولات أو الاتهامات أو التحليلات المتصلة بموقف الولايات المتحدة من الثورة المصرية خلال السنوات الثلاث الماضية لا يستند في معظمه إلىٰ رصد وتشخيص دقيق لخصائص الموقف الأمريكي ودوافعه ومبرراته.

وبناءً عليه فإن الدرسا ةالعلمية المنظمة للسياسة الأمريكية تجاه الثورة المصرية بتقلباتها عبر الثورة المضادة ثم الانقلاب ثم المرحلة الانتقالية الثانية يحتاج إلىٰ رصد للخطابات والتصريحات وتحديد السياقات وأنماط التفاعلات انطلاقًا من فرضيتين أساسيتين: من ناحية أولىٰ: نجاح الثورات في تغيير حضاري شامل لن يصب في مصلحة المشروع الأمريكي الصهيوني، ومن ثم لابد وأن تقيد السياسات الأمريكية من فرص هذا النجاح أو تحتويه علىٰ نحو يختبر مدىٰ مصداقية خطابات وسياسات التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان في السياسة الأمريكية. ومن ناحية ثانية: الحركات الإسلامية السياسية ليست صديقًا دائمًا للولايات المتحدة وليست حليفًا مطلقًا بحكم اختلاف الرؤية والتوجه والعقيدة والأيديولوجية، وإن كانت بعض مفارق الطرق وحسابات المصالح التكتيكية سمحت بتنسيق ما في بعض الأحيان، فذلك الأمر غالبًا ما يكون يكون محدود الزمان والمكان وذا شروط ثقيلة. ومن ثم فإن الصعدو الإسلامي المقترن بالثورات العربية، والثورة المصرية بصفة خاصة، هو اختبار واضح وصريح لموقف الولايات المتحدة من الحركات الإسلامية السياسية (السلمية والمعتدلة).

ويقدر ما امتلأت الصحف العربية والأجنبية بالتحليلات للمواقف الأمريكية، وبقدر ما صدرت دراسات عن مراكز التفكير الاستراتيجي ترصد ملامح هذه المواقف، بقدر ما تظل المكتبة العربية في حاجة لدراسة كلية شاملة تجمع الخيوط الناظمة بين هذه المواقف عبر السنوات الثلاث من عمر الثورة المصرية والثورة المضادة عليها لتتبين رؤية أكثر كلية.

ويقدم د.عصام عبد الشافي جهدًا ملموسًا علىٰ هذا الصعيد، وتمثل دراسته اختبارًا للفرضيتين المشار إليهما عاليًا. ومن ثم تعد هذه الدراسة إجابة صريحة وواضحة في مواجهة الأحاديث المتقابلة الذائعة عن تأييد الغرب للثورة أو معاداتها وعن تحالف الإخوان مع الغرب ضد الثورة أو تأييد الغرب للثورة المضادة، وجميعها تصيب الرأي العام بالبلبلة والاضطراب علىٰ نحو تم توظيفه في الصراع السياسي المحتدم في مصر منذ 3 يوليو 2013.

وتمثل هذه الدراسة تراكمًا وإضافة إلىٰ الجهود العلمية التي يقوم عليها د.عصام عبد الشافي باحثًا ومدققًا في الشئون المصرية والعربية والإسلامية في ارتباطها بالنظام الدولي وتحولاته المستمرة.

والحمد لله

أ.د نادية مصطفى

القاهرة 14/ 4/ 2014

مقدمة عامة

قامت الولايات المتحدة منذ استقلالها علىٰ بناء قوتها الذاتية، وانطلقت في تقدمها بسرعة كبيرة، مستغلة قلة القيود الاجتماعية والجغرافية، وانعدام الأخطار الخارجية الجسيمة، وتدفق رأس المال الاستثماري، وقد أدىٰ الازدهار الاقتصادي إلىٰ ازدهار التجارة الخارجية، وهو الأمر الذي دفع إلىٰ الاهتمام بالعلاقات الدولية، وبروز الحاجة إلىٰ تشكل سياسة خارجية أمريكية، فتنامي القوة الصناعية الأمريكية والتجارة الخارجية خلق الاهتمام بالسياسة الخارجية.

واعتمدت أمريكا في بناء قوتها الذاتية علىٰ التوسع من الداخل إلىٰ الخارج، أي داخل أراضيها، وبعد أن استكملت الدولة الجديدة السيطرة علىٰ كامل "أراضيها"، بدأت في التوسع نحو مجالها الإستراتيجي (المحيطين الهادي والأطلسي)، وفي إطار هذا التوسع، أصبح هدف المشروع الأمريكي "جذب كل أنام الكوكب إلىٰ مجتمع مثالي، تشكل علىٰ الأرض الأمريكية، وتحقيقه أولاً بالتسامح، ثم بالقوة عند الاقتضاء، وأخيرًا بالتجارة، فمهمة أمريكا هي أن تدل بقية العالم علىٰ طريق التوبة والتطهير الكبير والإصلاح الاجتماعي، وتراكم الثروة بشتىٰ الطرق"، وهو ما يعكس نظرة "رسالية" و"استعلائية" للذات تجاه العالم[1].

فالحالة الأمريكية - منذ نشأتها - تعبر عن قوة متطلعة ذات طابع إمبراطوري خارج فكر التوازن الدولي، وهو ما حكم الرؤية الأمريكية للعالم علىٰ مدىٰ قرنين تقريبًا، حيث تطمح إلىٰ أن تكون هي ذاتها النظام الدولي، وهكذا مارست دورها في العلاقات الدولية، منذ بداية توسعها الدولي، فمسيرة سياستها الخارجية منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتىٰ الآن، تأتي استجابة لعاملين: القوة المتنامية باطراد، والمصالح التوسعية الإمبراطورية، متراوحة في ذلك بين مبدأ المثالية الذي صاغه ويلسون، ومبدأ "القوة" الذي صاغه روزفلت، ولكن دون وجود خلاف علىٰ هدف "السيادة الأمريكية

---

(1) سمير مرقص، الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية الثروة والدين والقوة،
http://islamonline.net/ arabic/politics/2003/03/article26.shtml

الكونية"(1).

وبدأ بروز الدور الأمريكي منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، الذي نظر إليه الأمريكيون باعتباره "قرناً أمريكياً"، فقد نجحت الولايات المتحدة خلاله في بناء قوة عسكرية ضخمة ومتفوقة، تتوازن مع قدرتها الاقتصادية، الأمر الذي فتح أمام القوة الأمريكية طريق الهيمنة، وإن كان التحدي السوفيتي قد عطل انطلاق الحلم الأمريكي بجعل القرن العشرين "قرنا أمريكيا"، فقد تأجل الحلم - من وجهة نظر البعض - إلي القرن الحالي "الحادي والعشرين"، فالولايات المتحدة - وفقاً لهم - هي مركز العالم ومحوره، وعليها أن تقود العالم في مختلف المجالات، تعبيرا عن الحق والقوة معا، وأن تقدم النموذج الذي تحتذي به كل شعوب العالم، وأصبح الفكر المهيمن هو فكر "الهيمنة".

وتقوم استراتيجية "الهيمنة" علىٰ استمرار السيطرة الجيوسياسية، وأن تسعىٰ الولايات المتحدة إلىٰ زيادة قوتها النسبية (مقارنة بقوة الدول الأخرىٰ) إلىٰ أقصىٰ حد، فالدول تكسب الأمن ليس من خلال توازن القوىٰ، بل عبر اختلال توازن القوىٰ لمصلحتها، ففي عالم يتسم بالصراع والتنافس يعتمد أمن الدولة علىٰ القوة العسكرية ودعاماتها الاقتصادية، ومن الأفضل للدولة أن تكون هي الدولة رقم (1) بين الدول.

وتفترض استراتيجية الهيمنة أن للولايات المتحدة مصلحة حيوية في الحفاظ علىٰ الاستقرار في النظام الدولي، وأنه من الضروري استمرار زعامة الولايات المتحدة لأنها شرط للاستقرار الشامل، أما عدم الاستقرار فهو خطر لأنه يهدد بالقضاء علىٰ الرابطة التي بين أمن الولايات المتحدة والمصالح الاستراتيجية التي حققتها من خلال الاعتماد الاقتصادي المتبادل(2).

وترسخ فكر الهيمنة مع البدايات الأولي للدولة الأمريكية، فالهيمنة المعنوية والتجارية التي يتمتع بها الأميركيون، القائمة علىٰ القوة العسكرية والثقة بالنفس ليست قضية حديثة العهد، بل بدأت مع ظهور أصول الأمة الأميركية الأولىٰ، حيث ظلت هذه

---

(1) المصدر السابق.

(2) كريستوفر لين، إعادة صياغة الاستراتيجية الأمريكية الكبرىٰ زعامة في القرن الحادي والعشرين أم توازن قوىٰ، ترجمة أديب يوسف شيش، مجلة الفكر السياسي، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، العددان الرابع والخامس، السنة الثانية، شتاء 1998 – 1999.

الهيمنة تمثل جوهرها الأساسي[1].

ومع بداية حقبة جديدة من توسع الإمبراطورية الأميركية وتشكّلها، عملت الولايات المتحدة علىٰ فرض قوتها والظهور بمظهر القوة الإمبراطورية، وترافق طغيان القوة مع خطاب واضح لتشريع هذه الإمبراطورية. فقد بدأ عدد من المفكرين الأمريكيين يتحدثون مباشرة عن الهيمنة الأمريكية[2]. ورسخت مقولاتهم لفكر المحافظين، ليصبح الركيزة الأساسية في استراتيجية الولايات المتحدة خلال القرن الحادي والعشرين، والتي تسعي من خلالها لأن يصبح هذا القرن "أمريكياً" خالصاً[3].

وخلال العقد الأخير من القرن العشرين، والسنوات القليلة الماضية من القرن الحادي

(1) لا تزال أسطورة "أجدادنا المسافرون" تؤثر في العقلية العامة للأمريكيين. فهؤلاء الكلفانيون الذين وصلوا إلي "بليموث" عام 1620 علىٰ متن السفينة ماي فلاور" كانوا يرون في العالم الجديد أرض الميعاد، وأنهم الشعب المختار الذي هيّأه الله لكي ينشئ مملكته علىٰ الأرض، "مدينة علىٰ التلّة"، وأن الله كافأهم فأعطاهم الثروة ووفّقهم إلي الانتصار علىٰ كل أعدائهم وخصومهم. انظر: بيير بيرنيس، القرن الحادي والعشرون لن يكون قرناً أميركيا، صحيفة البيان، الإمارات، عدد 9/ 4/ 2003.

(2) من بين هذه المقولات: في عام 1895 قال "هنري لودج": "ما من شعب في القرن التاسع عشر حقق ما حققناه من فتوحات واستعمار وتوسع ...، وما من شيء سيوقفنا الآن"، وكتب "هنري واترسون"، عام 1896: "نحن جمهورية إمبريالية كبيرة مقدّر لها أن تمارس تأثيراً حاسماً علىٰ البشرية وأن تصنع مستقبل العالم مما لم تقدر عليه قط أي أمة أخرىٰ، وحتىٰ الإمبراطورية الرومانية". وبعد مرور عقود علىٰ مقولات لودج وواترسون، جاءت كتابات "وليام كريستول" و"روبرت كاجان" في "ويكلي استاندرد": "نعم أمريكا إمبراطورية ويجب أن تتصرف علي هذا الأساس .. مستفيدة من تفوقها العسكري الكاسح". ووصف "برجينسكي" في كتابه "رقعة الشطرنج الكبرىٰ" حلفاء الولايات المتحدة بأنهم "توابع وخدم". وقال "ديفيد رونكوف": "علي الأمريكيين ألا ينفوا الحقيقة.. فإن من بين كل أمم العالم.. تعتبر أمتهم الأكثر عدلا والأفضل كنموذج للمستقبل". وقال الرئيس السابق جورج دبليو بوش: "إن الهدف الأساسي للولايات المتحدة هو الحيلولة دون صعود أي منافس محتمل لها في المستقبل". أنظر: شريف دلاور، حقبة الهيمنة الأحادية الأصول الفكرية للاستراتيجية الأمريكية، صحيفة الأهرام، القاهرة، عدد 42685، بتاريخ 19/ 10/ 2003.

(3) ازدهر فكر المحافظين منذ ثلاثينات القرن العشرين، وكان معظم دعاته من الشباب الذين كانوا يعبرون عن خيبة أمل عميقة في المثل العليا التي سادت فترة ما بين الحربين. ويعتقدون أن الاشتراكية والدعوة إلىٰ السلام والتجريبية والنسبية والمادية والأنانية عوامل هدم قوية تأكل قلب المدنية ذاته، وأن هذه كانت الأسباب الرئيسية في انتشار الفاشية والنازية وقيام الحرب العالمية الثانية والخطر الذي يمثله الاتحاد السوفيتي علىٰ كيان العالم الغربي. وليست فلسفة "المحافظين" في جوهرها تقدمية، فاتجاههم يتحرك إلىٰ الوراء والإعجاب بأساليب الماضي، ولا يعترفون بأي فضل لمفكري القرن العشرين، باستثناء "ونستون تشرشل" و"ايرتنج بابيت" و"بول المرمور". ويبرز بينهم "رسل كيرك" و"ادموند بيرك" و"جون آدمز" و"جون راندولف" و"الكاردينال نيومان". أنظر: إدوارد م. بيرنز، النظريات السياسية في العالم المعاصر، ترجمة د. عبد الكريم أحمد، بيروت: منشورات دار الآداب، الطبعة الثانية، 1988، ص 237.

والعشرين، حاولت الولايات المتحدة، ممارسة الضغط على البلدان الأخرى لتتبني وتطبق القيم والإجراءات الأمريكية، فيما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية؛ ومنع البلدان الأخرى من الحصول على قدرات عسكرية تمكنها من مواجهة التفوق الأمريكي؛ وتطبيق القانون الأمريكي في المجتمعات الأخرى؛ وتصنيف الدول وفقاً لالتزامها بالمعايير الأمريكية بخصوص حقوق الإنسان، والمخدرات، والإرهاب، وانتشار الأسلحة النووية والصواريخ والحرية الدينية؛ وفرض عقوبات على البلدان التي لا تطبق المعايير الأمريكية بخصوص هذه المسائل، ورفع شعارات حرية التجارة والأسواق المفتوحة؛ وتوجيه سياسة البنك الدولي وصندوق النقد العالمي بحيث ترسخ هذه الشعارات؛ والتدخل في النزاعات المحلية التي لها فيها مصالح مباشرة محدودة نسبياً؛ وإكراه دول أخرى على إتباع سياسات اقتصادية وسياسات اجتماعية تخدم المصالح الاقتصادية الأمريكية[1].

إلا أن هذه التوجهات وتلك السياسات اصطدمت بالعديد من التحديات خلال السنوات القليلة الماضية من القرن الحادي والعشرين، كان من بينها أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، ثم التورط في حربي أفغانستان (2001) والعراق (2003) ثم الأزمة الاقتصادية العالمية (2008) وأخيراً وليس آخراً التحولات السياسية التي شهدتها الدول العربية مع نهاية العام 2010 وحتى الآن والتي أطلق عليها "الربيع العربي" أو الثورات العربية".

ومع أهمية هذه التحولات بصفة عامة، تأتي خصوصية التحولات التي شهدتها مصر منذ 25 يناير 2011 وحتى الآن، أمام طبيعة العلاقات المصرية الأمريكية، وأهمية مصر في الإستراتيجية الأمريكية، واصبح السؤال الكبير الذي يسعي هذا الكتاب للإجابة عليه هو: ما طبيعة وأبعاد السياسة الأمريكية تجاه الثورة المصرية تأثيراً وتأثراً، بين يناير 2011 وحتي يناير 2014؟

وسعياً نحو الإجابة على هذا التساؤل تم تقسيم هذا الكتاب إلى بابين رئيسيين، الأول يتناول خصوصية النظام السياسي الأمريكي، والمؤسسات الفاعلة في عملية صنع السياسة الأمريكية، والثاني يتناول تطور وأبعاد السياسة الأمريكية تجاه الثورة المصرية.

والله ولي التوفيق

---

(1) صمويل هنتنجتون، القوة العظمى الانفرادية، النص المترجم متاح على الرابط التالي،
http://www.qudsway.com/Links/Majallah_Islam/Number_64/Html_Majallah64/64hma11.htm



الباب الأول
صنع السياسة الأمريكية
المحددات والمؤسسات

تمهيد

واحدة من أساطير تأسيس الولايات المتحدة هي الاستثنائية الأميركية؛ فأميركا دولة فريدة، دولة استثنائية، دولة تحميها المحيطات، وللأمريكيين حياة وطنية خاصة ومميزة، معزولة عن أوروبا وآسيا ومتربعة على عرش النصف الغربي للكرة الأرضية، وقد أمن لها ذلك تفوقا اقتصاديا من دون حتى أن تسعى إلي تحقيقه وغذى نزعة انعزالية وإيماناً بقدرتها على التحرك بحرية، وافتخارا بقيم ومبادئ تجعل الأميركيين مؤمنين بأنهم دوما على حق[1].

كما ينظر إلي الولايات المتحدة علي أنها بلد المتناقضات، بلد الآمال والآلام، أرض الحرية والاضطهاد، الصراع والتعاون، الإنجاز والإحباط، اللين والقسوة، إنها بلد المتناقضات، ويدرك كثير من الأمريكيين هذه الحقيقة عن بلدهم، ويتحدثون عنها كجزء من الحرية التي يتمتعون بها.

وفي إطار هذه التناقضات فإن الولايات المتحدة، هي أرض الهيمنة الفردية والمؤسسات الفاعلة، فإذا كان رئيسها يتمتع ـ من الناحية الدستورية ـ بأعظم سُلطات يتمتع بها رئيس دولة في العالم، فإنها في الوقت نفسه، تشهد أقوي المؤسسات وأكثرها تأثيراً في السياسة الخارجية لدولة في العالم، وفي هذا الإطار تأتي أهمية تناول المؤسسات الفاعلة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تم تقسيم هذا الباب إلى فصلين أساسيين:

الفصل الأول: النظام السياسي الأمريكي: الخصوصية والسمات.

المبحث الأول: خصوصية النظام السياسي الأمريكي.

المبحث الثاني: سمات النظام السياسي الأمريكي.

الفصل الثاني: مؤسسات صنع القرار في السياسة الأمريكية.

المبحث الأول: المؤسسة التشريعية (مؤسسة الكونجرس).

المبحث الثاني: المؤسسة التنفيذية (مؤسسة الرئاسة).

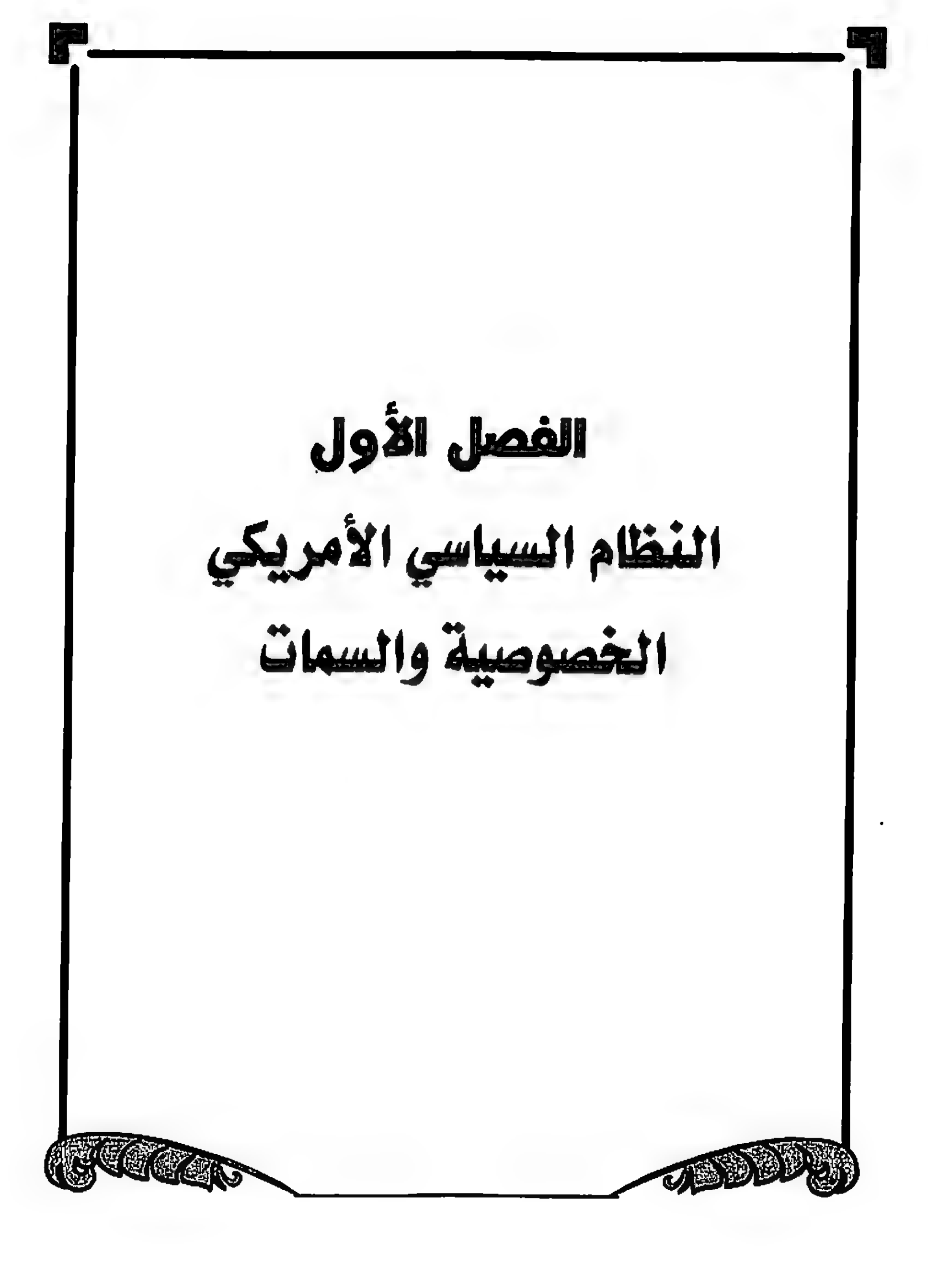
---

(1) مايكل هيرش، بوش والعالم، ترجمة خليل حرب، السفير 15/ 1/ 2003

المبحث الثالث: المؤسسة القضائية (المحكمة الفيدرالية العليا).

المبحث الرابع: دور الأحزاب السياسية.

علي أن نتناول بعد هذه الأجزاء وفي جزء خاص الأحزاب السياسية، باعتبارها من أهم مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، ولكن من غير المؤسسات الدستورية.



الفصل الأول
النظام السياسي الأمريكي
الخصوصية والسمات



تمهيد

ظهرت الولايات المتحدة عبر تاريخها القصير على أنها دولة متطورة فيزيقيا وسيكولوجيا، فسكانها الأصليون قد تلاشوا بالتدريج مع بداية اتصالها بالعالم الخارجي، والهجرات الواسعة إليها. وأصبح معظم سكانها ينحدرون من أصول أوربية، في وقت لم يستطع فيه السكان الأصليون الاندماج مع هؤلاء الوافدين، فاندفعوا - برغبتهم أو رغما عنهم - إلى الداخل، وهو ما انعكس سلبياً على سماتهم وخصائصهم النفسية، والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وأمام ما حدث للأمة الأصلية، أصبح الوافدون هم السكان الفعليين، بعد أن وجهوا اهتمامهم الأساسي إلى العمل وأصبح أساس وجودهم - كجسم متحد - هو الضرورات التي تربط بين إنسان وآخر، والرغبة في الاستقرار وكفالة الأمن والحرية، وإقامة الحقوق المدنية في إطار مجتمع ينشأ من تجمع الأفراد بوصفهم عناصره الأساسية [1].

فاكتشاف أمريكا لم يكن أمرا منفصلاً، أو من خطوة واحدة، فهناك من الآثار ما تقول إن الآسيويين هم أول من اكتشفوا أمريكا عبر مضيق "بيرنج" وذلك خلال الفترة من 25 إلى 40 ألف قبل الميلاد، وكان الاكتشاف الثاني حوالي عام (1002) ميلادية على يد الجغرافي النرويجي "ليف اريكسون" إلا أنه لم يكن يعلم أنه قد وصل إلى قارة جديدة، وجاء الاكتشاف الثالث على يد "كريستوفر كولمبس" بين (1492 و 1504)، حيث قام - هو وعدد آخر من المكتشفين الأوربيين - بنحو 85 رحلة خلال هذه الفترة إلى شرق العالم الجديد، ثم تعددت الرحلات الأوربية، حتى تم اكتشاف الإطار الجغرافي العام لأمريكا في 125 عاماً من 1492 وحتى عام 1617م [2].

وكانت المرحلة التالية هي بناء أمة جديدة على الأرض الجديدة، وكان ذلك عملاً ضخماً وقاسياً، وأحيانا مخيفاً ومدمراً، وتطلب الكثير من الجهد والمشقة - والدماء

---

(1) ج.ف.هيجل، محاضرات في فلسفة التاريخ، الجزء الأول، العقل في التاريخ، ترجمة د. إمام عبد الفتاح إمام، القاهرة، دار الثقافة، 1980، ص205 - 210.

(2) تشارلز فيرليندن، "الرحلة الممتدة لاكتشاف أميركا"، إصدارات اليونسكو، مجلة ديوجين، عدد 159، ص 3 - 10.

أيضا ـ فقد تعددت الحروب بين السكان الأصليين، والمستوطنين الجدد، في نيو إنجلند، وفرجينيا، وكارولينا الشمالية، و كارولينا الجنوبية[1]، واستمرت هذه المرحلة نحو 158 عاماً، حتى 1775م، حيث أخذ يبرز مجتمع أميركي خالص يتميز بصفاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخاصة، التي أخذت تتميز شيئاً فشيئا عن الأوربيين الوافدين.

وجاء عام 1776 ليعلن الانتقال إلى أهم مرحلة في التاريخ الأمريكي، حيث تمت الوحدة بين 13 ولاية وإعلان قيام "الولايات المتحدة" كدولة مستقلة، واختيار "جورج واشنطون" مندوب فرجينيا وقائد جيوش الاستقلال، رئيساً للاتحاد الجديد، وانتظرت الولايات المتحدة 183 عاماً أخرى ليكتمل عقدها، في عام 1959 بانضمام ولايتي "ألاسكا" و "جزر هاواي" إلى الاتحاد الأمريكي[2].

ومن حيث التكوين الاجتماعي والثقافي للمجتمع الأمريكي، تُعرف الولايات المتحدة بأنها "أمة من المهاجرين" لأنها تأسست وتطورت على أيدي أجيال متعاقبة من المهاجرين، كما أنها وحتى اليوم تمثل الدولة الأولى في العالم من حيث استقبال المهاجرين، ولذلك كان من الطبيعي أن تكون أكثر المجتمعات تنوعاً وتفاوتاً في العالم. وأصبحت عبارة "نحن الشعب" في المجتمع الأمريكي تنطوي في الأساس على وفرة متنوعة من التقاليد الحضارية والأصول القومية والجماعات العرقية والملل الدينية [3].

فالولايات المتحدة شعب هجين التقت فيه كثير من الأجناس البشرية، وكلما امتد الزمن وفدت إليها عناصر جديدة، وتكون شعب جديد لا تربطه بالشعوب التي انحدر منها غير ذكريات تاريخية يثبت فيها أصالته أكثر مما يثبت فيها وجوده، فقد استمد أعرافه وتقاليده من البيئة الجديدة، ومن قيم ثقافية وحضارية انتقل بها من العالم القديم مشوبة بالظروف التي دفعته إلى الهجرة، ومع ما قاسى منه المهاجرون كانت الرغبة في إثبات الذات، صورة لمركب النقص الناجم عن مرارة الرحيل والأسباب التي حملتهم عليه[4].

---

(1) حسن شكري، أمريكا من الداخل، القاهرة، دار الطباعة المتميزة، الطبعة الأولي، 1992، ص 18 — 20.

(2) د. يوسف عبد المجيد فايد، جغرافية الأمريكتين، مصدر سابق، ص 24 — 28.

(3) Stevenson D.K.، American Life and Institutions، (Washington D.C.، U.S. in Formation Agency، 1989)، PP. 15-20.

(4) د. حسين فوزي النجار، أمريكا والعالم، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1986، ص 35 ـ 39.

المبحث الأول
خصوصية النظام السياسي الأمريكي

كانت بداية تكوين الشعب الأمريكي من أفراد متباينين وغير متجانسين سواء في النشأة أو الصفة أو اللغة أو المذهب أو الثقافة، ولكنهم عاشوا معاً بشكل متجاور جمعت بينهم قضية المواطنة والقانون الجديد والانتماء للأرض والوطن، وتعاقبت على المجتمع العديد من التحولات والصدمات التي نجم عنها في بعض الأحيان العديد من الصدوع في البناء إلا أنها في الوقت نفسه ساعدت على تعريف البنية الأيديولوجية التي تقوم على تفرد التجربة الأمريكية وساعدت في بعض الحالات على تقوية هذه البنية (1).

هذه البنية تقوم على عدد من الأركان أولها حركة "الأمركة"، وثانيها فكرة "البوتقة" التي تقوم على الاعتقاد بأن الجميع يمكن امتصاصهم ويمكن أن يشتركوا في شخصية وطنية وليدة، وثالثها فكرة التعددية، وهي وإن شكلت الأساس الأول للمجتمع الأمريكي، فإنها لم تبق ثابتة، بل تطورت بتطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع(2).

أولاً: النظريات التفسيرية للمجتمع الأمريكي:

تعددت نظريات تفسير تكوين المجتمع الأمريكي، ومن بين هذه النظريات:

1. نظرية بوتقة الصهر: Melting Pot Theory

التي تنظر إلى المجتمع على أنه حاصل جماعات وفئات تسعى كل منها وراء مصالح خاصة بها، وتتنافس فيما بينها للدفاع عن هذه المصالح داخل المؤسسات الاجتماعية المختلفة، وأن هناك عملية بموجبها تقبل الجماعة الاجتماعية الممثلة للثقافة المسيطرة أفراداً منتمين إلى ثقافات أجنبية مختلفة وتدمجهم في ثقافة مشتركة، هذا في الوقت الذي تقوم فيه هذه المجموعات الثقافية الأجنبية بتنظيم نفسها، حتى تتمكن من التعريف بأهدافها ومصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهنا يشهد المجتمع العديد من المفاوضات وصولاً إلى تسوية تحقق قدراً من التفاهم بين الجماعة المسيطرة والثقافات الأجنبية. ويترتب على هذه المفاوضات توافق عام يتجسد بالإرادة المشتركة، وتصبح

---

(1) أوليفين زوتر، "أميركا وفقاً لفكرة معينة"، رسالة اليونسكو، أبريل 1990، ص 28.

(2) د. سميرة بحر، المدخل لدراسة الأقليات، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1982، ص 136 – 142.

الجماعات الفرعية عناصر من الكل أو من الثقافة المشتركة.

2ـ نظرية الاستيعاب الثانية:

وتقوم على أن الديمقراطية الأمريكية هي نتاج للثقافة الأنجلوسكسونية وعليها أن تستوعب المجموعات الثقافية الأخرى، وأن المهاجرين وسائر الأقليات ليسوا مصدر إثراء للمجتمع، بل هم عناصر أجنبية يجب أن تتمثل القيم والسلوكيات المسيطرة، التي هي مكاسب تاريخية ناتجة من التأثيرات الانجلوسكسونية.

وتعبر هذه النظرية عن المفهوم الضيق "للاستيعاب" الذي يهدف إلى تذويب أعضاء الأقليات والثقافات الأخرى وصبهم في قالب الثقافة الأمريكية المسيطرة، وذلك عن طريق دفعهم إلى التخلي عن عاداتهم ولغاتهم وتبني لغة الأكثرية وسلوكياتها(1).

3ـ نظرية التعددية الثقافية:

كان مفهوما "التأقلم الثقافي"، و"الاستيعاب" بالنسبة للعديد من أفراد الأقليات، يفترضان التقليل من قيمة تراثهم الفني والديني والثقافي، وأمام ذلك عبرت تلك الأقليات عن رفضها التخلي عن لغتها الأم وتقاليدها للالتحاق بالتيار الرئيسي، ومن هنا كانت فكرة "التعددية الثقافية" وسيلة لتوسيع القاعدة الثقافية للمجتمع الأمريكي، وترتكز هذه الفكرة على ضرورة التعايش بين العديد من المجموعات الثقافية، والثقافة الغربية المسيطرة، وأن الثقافات الأخرى ـ غير الانجلوسكسونية المسيطرة ـ يجب أن تقبل وتصان وتقدّر حق قدرها، وتؤكد التعددية على أن التنوع يمكن أن يزدهر في ظل التعاون والتمسك بالمجتمع الديمقراطي، بما يضمن الوفاق الاجتماعي والسياسي(2).

ثانيا: سمات المجتمع الأمريكي:

هذه الاعتبارات وغيرها أفرزت مجموعة من السمات التي تميز بها المجتمع الأمريكي، والتي كانت لها انعكاساتها علي طبيعة النظام السياسي، ومؤسساته الرئيسية، وكذلك علي الآليات التي تدار بها عملية صنع القرار داخل هذا النظام، ومن أهم هذه السمات(3):

---

(1) ميري أ. هيبرن، "التعددية الثقافية والتماسك الاجتماعي في مجتمع ديمقراطي، حالة الولايات المتحدة"، إصدارات اليونسكو، مستقبليات ، عدد 81 – الأول 1992 ص 94ـ99.

(2) Robert B.Eich،"What is Nation" Political Science Quarterly،Vol. 106 – No. 2،1991،PP. 193 - 209.

(3) عصام عبد الشافي، الدور السياسي للأقليات الإسلامية في المجتمع الأمريكي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002، ص 68ـ74.

1ـ مجتمع استيطاني: تكَّون عن طريق الهجرة، ولذلك كان هناك سعي دائم نحو تحقيق الاندماج أو التكامل القومي بين العناصر المهاجرة، ومحاولة إضفاء الهوية المشتركة والمميزة عليها، والقضاء علىٰ ـ أو علىٰ الأقل ـ إضعاف الروابط بين هذه العناصر المهاجرة وأوطانها الأصلية التي وفدت منها بإتباع استراتيجية "بوتقة الصهر".

2ـ عدم وجود سمات المجتمع الإقطاعي، أو العدوات الدينية القوية، أو الهياكل الاجتماعية الجامدة، وهو ما ترتب عليه اللامركزية السياسية، وعدم تركيز السلطة.

3ـ أن الثقافة الأمريكية ثقافة تحمل الكثير من ثقافة المجتمع الإنجليزي فى القرن السابع عشر، فالمهاجرون الجدد من الإنجليز إلىٰ الأرض الأمريكية هم النواة التي تمحور حولها المجتمع، كما أن الثقافة الإنجليزية هي التي صبغت المجتمع الأمريكي بصبغته السياسية والثقافية، وشكلت مؤسساته السياسية، وفرضت لغته ونمط العمل، وطرق التفكير، وغيرها من العادات والخصائص التي كان علىٰ المهاجرين الآخرين ـ من غير الإنجليز ـ أن يتكيفوا معها[1].

4ـ أن الطابع المميز للمجتمع هو الفردية الجماعية التي لا تفرق بين الأفراد فى خضم المجتمع، بل تحتفظ لكل إنسان بفرديته المستقلة علىٰ الرغم من اشتراكه مع الآخرين فى جماعة واحدة، يربط بينها الصالح المشترك، فالمجتمع كثرة من أفراد لا جسم واحد ذو أعضاء[2]، وهذه الفردية هي إفرازة نفسية اجتماعية تضافرت علىٰ تجسيمها ظروف ومعطيات مميزة لطبيعة المجتمع [3].

5ـ أن القومية الأمريكية ما تزال جذورها تتسم ـ إلي درجة كبيرة ـ بالهشاشة، فهي مجرد نمط انبثق فجأة مع ظهور الدولة الأمة، واتجه إلىٰ تبرير وجوده بالاستناد إلىٰ النظم القانونية والأيديولوجية التي هي نتاج رغبة المشرع المباشرة والإرادية، وليست امتداداً للماضي أو تطويراً له، وأصبح الأمريكيون ينتمون إلىٰ قومية قبل أن تتكون لديهم الأمة، قومية أريد لها أن تكون ديناً مدنياً، وتم اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تحويل هذا المزيج العجيب من السكان إلىٰ جماعة وطنية، وتم توفير ميراث مصطنع من التقاليد

---

(1) د. إكرام بدر الدين، النظم الديمقراطية المعاصرة، القاهرة، مكتبة النهضة، الطبعة الأولي، 1990، ص 216 – 218.

(2) د. زكي نجيب محمود، حياة الفكر فى العالم الجديد، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الثانية، 1982، ص 5 – 6.

(3) د. محمود الزواوي، ظاهرة الفردية فى المجتمع الأمريكي، الكويت، مجلة العربي، عدد 351، فبراير 1988، ص 75 – 77.

المشتركة التي تستقي شعائرها من طقوس الطوائف الدينية المختلفة[1].

لقد كانت هذه القومية نتيجة للحركية الأمريكية، فالأمريكيون لديهم قدرة كبيرة على الحركة اجتماعيا وجغرافيا فهم شعب، قطع صلاته بالماضي، واقتطع لنفسه عالماً جديداً في النصف الآخر من العالم، أسس عليه نوع خاص من الوعي القومي والثقافة الخاصة المزدهرة، التي تقوم على إحساس كل أميركي بأن له رسالة، وأنه ما من شيء يتجاوز في تحقيقه قدرة الأمة الأمريكية[2].

6ـ أن الرغبات الانفصالية داخل البنية الأمريكية ليست مثل غيرها، فهي لا تتعلق بأرض كالانفصاليات الأخرى في العالم، ولكنها انفصالية فك الاعتماد، وتحقيق الذات، وصنع أو استعادة الهوية، ففي المجتمع الأمريكي الفصل حلم لا يمكن تحقيقه أمام الانتشار والتداخل بين الأعراق والثقافات، والاندماج ـ أيضا ـ حلم لا يمكن تحقيقه، لأن أمريكا مجتمع لا تتكامل فيه الألوان وإن تجاورت، وأصبح الواقع الأمريكي يقوم بوجود تعددية ولكن بهيمنة بيضاء تقوى لتستعيد نفوذها المطلق علي غيرها من الشعوب الأمريكية[3].

7ـ أن المجتمع الأمريكي غير محدد الهوية ـ من المنظور الحضاري ـ أي لم تتبلور له هوية متميزة بشكل كامل بعد، لأنه إذا كان قد خرج من رحم أوربا بكل تناقضاتها وتنوع روافدها، فإنه لم يندمج مع الأصحاب الأصليين للأرض، وبعد أن نجح في استئصالهم خاض حرباً جديدة ضد الوطن الأم من أجل تشكيل مستقبل خاص به، فالمجتمع الأمريكي ككيان أقرب إلى شكل الإمبراطورية منه إلى الدولة[4].

وفي سعي هذا الكيان نحو تحقيق الاستمرارية والفاعلية كان عليه بدايةً المواءمة بين العديد من المتناقضات للحفاظ على الرغبة الجامحة في الانطلاق والحرية الفردية من ناحية، وخلق الآليات المجتمعية اللازمة لصنع نسيج موحد من خيوط متنافرة، وللجمع بين واقع اللامركزية والطموح نحو بناء الدولة الموحدة القومية من ناحية أخرى، ومن هنا جاء بناء النظام السياسي الأمريكي، بسماته وقسماته المتميزة.

---

(1) عرض كتاب، إليس ماري ماستر، نحن الشعب ـ أصول القومية الأمريكية، مجلة العربي الكويتية، عدد 373، ديسمبر 1989، ص. ص 169 – 173.

(2) ماكس ج. سكيدمور – مارشال كارتر وانك، كيف تحكم أميركا، ترجمة د. نظمي لوقا، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ط.2، 1988، ص 71 – 75.

(3) جميل مطر، "تفاقم الأزمة العنصرية الأميركية"، جريدة الحياة، لندن، عدد 10 نوفمبر 1995.

(4) د. حسن نافعة، معجم النظم السياسية الليبرالية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1991، ص 23 ـ 37.

المبحث الثاني
سمات النظام السياسي الأمريكي

يعود تأسيس النظام الرئاسي الأمريكي إلىٰ ثورة الاستقلال سنة 1776، والمصادقة علىٰ الدستور الفيدرالي سنة 1787[1]، ويعتبر الدستور أهم وثيقة قانونية في أمريكا، وقد وضعت هذه الوثيقة عقب "الثورة الأمريكية" والتي رفضت فيها مستعمرات المنطقة الشرقية، الهيمنة البريطانية وقرارات التاج البريطاني، بما في ذلك الضرائب علىٰ التجارة، وبعد نشوب الحرب الأهلية وانتصار الشمال الذي يدعو للانفصال، أصبح للوافدين شخصية جديدة لها أحلامها وآمالها والتي كان لا بد لها وأن تتجسد في تعبير سياسي يضبطه دستور قانوني.

وأهم ما يميز هذا الدستور علىٰ المستوىٰ الإجرائي هو صغر دور الحكومة المركزية والفصل بين السُلطات الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتظهر في طبيعة الدستور طبيعة البيئة التي نشأ في إطارها، فالمجتمع تكون من هجرات فردية، عاشت في تجمعات سكانية متفرقة في الأرض الجديدة ولم تشعر بضرورة وجود جهاز حكم مكثف، وإنما اعتمدت علىٰ مجرد جهاز تنسيق بين أقسامها المختلفة، وحيث أنها كانت أرض تتابعت إليها الهجرات، فإن الاعتماد علىٰ الجمعيات المدنية والتعاونيات الصغيرة التي يشارك فيها معظم الناس كان سمة بارزة.

ولم يكن اجتماع الولايات علىٰ الدخول في اتحاد فيدرالي سهلاً، حيث كان لكل ولاية أولويات ومصالح متعارضة، وتأزمت آنذاك مشكلة التمثيل هل تكون علىٰ أساس عدد السكان أم علىٰ عدد الولايات المشتركة ووصلوا أخيراً إلىٰ ما يسمىٰ التسوية الكبرىٰ (The Great Compromise) والذي تمّ بموجبه تأسيس مجلسين: الشيوخ (يتساوىٰ فيه تمثيل الولايات) والنواب (ويعكس عدد سكان كل ولاية).

أما تقسيم السُلطات الثلاثة فإنه كان ضرورة ظرفية يصعب تصور غيرها، وذلك أن أساس الشرعية القديمة قد انهار، وليس هناك مصدر شرعية منافس يجمع شتات هؤلاء

---

(1) منصف السليمي، القرار السياسي الأمريكي، باريس، مركز الدراسات العربي الأوربي، 1997، ص 159 ـ 160.

الوافدين، ورغم أن مبدأ تقسيم السُلطات مبدأ قديم معروف ولاسيما بين السُلطات التنفيذية وغيرها من السُلطات، إلا أن التجربة الأمريكية بخلفيتها العملية وبتحررها النسبي من تراث ملزم نجحت بوضع آليات عملية واقعية أثبتت قدرة كبيرة على التنسيق وتسيير الأمور وحفظ كثير من التوازنات بين مختلف المؤسسات[1].

وقد نص الدستور على قيام نظام رئاسي، يتشكل من ثلاثة مؤسسات دستورية: الكونجرس (يتألف من مجلسي الشيوخ والنواب) ورئيس الدولة (الذي يتولى السلطة التنفيذية) والمحكمة العليا ومحاكم الولايات (باعتبارها السلطة القضائية) وتعتبر تعديلات 1791 (10 مواد) التي تعرف بقانون أو صك الحقوق (Bill of Rights) قاعدة دستورية أساسية ساهمت في إرساء دولة القانون وصون الحقوق والحريات، وقد تضمن التعديل الثاني عشر قواعد تنظيم الانتخابات الرئاسة.

بينما شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر حربًا أهلية في الولايات الجنوبية أدت إلى جدل قانوني وسياسي تمخض عنه صدور قانون الحقوق المدنية 1883، وصدور التعديل الدستوري الثالث عشر 1865، والتعديل الرابع عشر 1868، ثم التعديل السادس عشر حول حق الانتخابات (1903)، وشهدت الفترة من 1933 وحتي الآن، صدور التعديلات من العشرين، إلى السادس والعشرين، والتي تتعلق باختصاصات الكونجرس والرئيس.

وفي هذا الإطار يمكن رصد عدد من المحطات التاريخية البارزة التي ساهمت في تشكيل النظام السياسي الأمريكي:

1ـ **لحظة التأسيس**: وتتمثل في تبلور آراء الزعماء وإرادة ناخبيهم لإقامة نظام دستوري حديث على أسس ومبادئ فلسفة دولة القانون ومبدأ فصل السُلطات، وهي الروح التي أكد عليها إعلان الاستقلال، وجاء الدستور الفيدرالي ليكرسها. ويعتبر جيمس ماديسون وتوماس جيفرسون وجورج واشنطن وهاملتون وجون آدامز أبرز مؤسسي النظام الدستوري الأمريكي، وتعتبر التعديلات العشر الأولى امتدادًا لمضمون هذه الأسس وتجسيدًا لروح الدستور.

2ـ **الحرب الأهلية منتصف القرن التاسع عشر**: والتي أفضت إلى اتفاق الطبقة السياسية الأمريكية حول جملة من القواعد الدستورية والسياسية التي تحمي وحدة

(1) قراءة في دستور الولايات المتحدة، مجلة الرشاد، العدد العاشر، السنة الخامسة، نوفمبر 2000.

الدولة وتصون حريات الأفراد، وتذيب عناصر التفرقة، وتجلى ذلك في: الاتفاق حول مضمون الحقوق المدنية 1883 وتعديلات الدستور التي كانت حلولاً وسطي للتسوية الملائمة بين وجهات النظر المتضاربة، ثم بروز الظاهرة الحزبية في صيغة الثنائية الحزبية (الجمهوري) كممثل للتيار المحافظ و(الديمقراطي) كممثل للتيار الليبرالي، حيث احتوت ظاهرة الثنائية مجموع الأحزاب الفرعية التي كانت تعج بها الولايات، وتعكس حالة التعدد الاثني والمصلحي الشديد.

3ـ أزمة الاقتصاد الرأسمالي 1929: والتي واجهتها الولايات المتحدة بنهج السياسة الاقتصادية الجديدة، التي كان لها أثر في بنية الدولة على المستوى الإداري، والتي قادها الرئيس فرانكلين روزفلت، وقابلها ظهور قوى اقتصادية واجتماعية لها تأثيرها على مجريات العملية السياسية.

4ـ الحروب العالمية (الأولى والثانية والباردة): والتي أثرت على توجهات الحكم والعملية السياسية الأمريكية إذ أدمجت معادلات سياسية جديدة وتوازن جديد في العلاقة بين مؤسسات الحكم: الرئاسة والكونجرس. كما ظهرت مؤسسات سياسية فرعية للجهاز التنفيذي لها دور فاعل في العملية السياسية.

5ـ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001: فقد أفرزت هذه الأحداث عدداً من التغيرات السياسية والمؤسسية في النظام السياسي الأمريكي، وتوجهاته الداخلية والخارجية، كالتغير الذهني في صورة القيادة السياسية لدى مختلف الفئات الشعبية، والتغير السياسي في طبيعة التوازن بين الرئيس والكونجرس في صنع السياسة الخارجية والتغير الحقوقي في الحقوق المدنية للمقيمين وللأمريكيين الوافدين من بعض الدول (وخاصة العربية والإسلامية) إلى جانب التغير في الإطار المؤسسي للسلطة التنفيذية في مجال الأمن الداخلي.

وسعت مؤسسة الرئاسة للاستفادة من هذه التحولات، للسير في تنفيذ برامجها وطموحاتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، الأمر الذي ترتب عليه اختلالاً واضحا للتوازن بين المؤسسات الثلاث الرئيسية، التنفيذية، والتشريعية والقضائية لصالح المؤسسة التنفيذية، ولم يقتصر هذا الاختلال على الصعود التقليدي لتلك المؤسسة في حالة تعرض البلاد لخطر خارجي أو أزمة كبرى، إذ أنه ارتبط بإستراتيجية تبنتها الإدارة، ووجدت مع أحداث سبتمبر مبررا قويا لها يسمح بقبولها على نطاق واسع، كما لم

يقتصر صعود مؤسسة الرئاسة على حساب المؤسستين الأخريين استنادا إلى ما منحته لها القوانين التي صدرت للتعامل مع تداعيات الأزمة عن المؤسستين التشريعية والقضائية، ولكن أيضاً بما منحته هي لنفسها من خلال القرارات التنفيذية، إذ رفضت السماح لهاتين المؤسستين بممارسة دورهما الرقابي وامتنعت عن إخطارها بعدد من القرارات قبل صدورها[1].

وفي إطار هذه التطورات يمكن القول أنه منذ انتخاب أول رئيس، للولايات المتحدة، والنظام الدستوري الأمريكي يحافظ على شكله الرئاسي، إلا أن تضافر التعديلات المتتالية على الدستور، وظهور معطيات وظواهر سياسية، أدخلت على هذا النظام تغييرات كبيرة وأدت لتعقيد العملية السياسية في الولايات المتحدة، وهو ما يجعل الآراء الفقهية وتحليلات علماء السياسة تتباين في اجتهاداتها إزاء مسألة تحديد خصائصه وآليات اشتغال مؤسساته[2].

حيث يطلق البعض علي النظام السياسي الأمريكي بأنة نظام يقوم علي فصل السُلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، إلا أن الوصف الأكثر دقة لهذا النظام هو أنة يقوم علي "مؤسسات منفصلة تشترك في السُلطات Separated Institutions Sharing Power " بمعني أن المؤسسات التي تمارس السُلطات الثلاث هي مؤسسات منفصلة عن بعضها البعض من حيث تكوينها، ولكن هناك تداخل ومشاركة في ممارسة السُلطات بين تلك المؤسسات بمعني أن المؤسسة التنفيذية يمكن أن تلعب دور تشريعي والعكس صحيح، فعملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية، عملية لا تنفرد المؤسسة التنفيذية بالقيام بها، كما هو شائع في معظم دول العالم، بل تشترك معها المؤسسة التشريعية "الكونجرس"، و قد حدد الدستور الأمريكي سُلطات معينة لكل من المؤسستين في مجال صنع السياسة الخارجية، بعضها يتم بشكل مستقل والأخر يتم بشكل متداخل[3].

وعلي الرغم من الأهمية المحورية لمؤسسة الرئاسة في إطار النظام السياسي

(1) منار الشوربجي، تأثر الحريات المدنية في الولايات المتحدة الأميركية بعد الحادي عشر من سبتمبر، ورقة مقدمة إلي ندوة، أحداث 11 سبتمبر وتأثيرها على المجتمع والسياسة في الولايات المتحدة الأميركية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، مايو 2002.

(2) منصف السليمي، مصدر سابق، ص 164 ـ 166.

(3) د. محمد كمال، إطار لفهم العلاقة بين الكونجرس والرئيس في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، ورقة مقدمة إلي مؤتمر صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، مركز الدراسات الأمريكية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 28 ـ 29 فبراير 2004.

الأمريكي، يأتي التأكيد علي أن العلاقة بين المؤسسات الرسمية تتسم بخاصتين رئيسيتين: الأولي التمتع بقدر كبير من توازن السُلطات، فالرئيس الأمريكي بأدواره المتعددة، يحده قيد من الكونجرس من جهة، ومن المحكمة الاتحادية العليا من جهة أخري، والثانية أن رئيس الجمهورية يمتلك السلطة الفعلية الأولىٰ داخل الحكومة، استناداً إلىٰ طبيعة النظام الحزبي والقوي الاقتصادية والاجتماعية الفعالة التي تقف خلفه[1].

أي أن مؤسسة الرئاسة تقوم بالدور الرئيسي فى صنع السياسة الخارجية، ذلك أن رئيس الجمهورية بحكم صلاحياته الدستورية والأعراف العملية يصدر القرارات الحاسمة فى السياسة الخارجية[2]، وهو ما يتم فى صورة الاختيار بين بدائل عدة تطرحها الهيئات الاستشارية فى البيت الأبيض لا سيما مجلس الأمن القومي، والهيئات المعنية وخاصة وزارة الخارجية والدفاع.

ويتوقف الثبات والتجانس فى السياسية الخارجية الأمريكية علىٰ مدىٰ مقدرة الرئيس علىٰ الحكم علىٰ البدائل المختلفة واختيار أحدها وإصداره فى صورة مجموعة قرارات، فإذا كان الرئيس قادرًا، أي يتمتع بقوة الشخصية وبالخبرة الضرورية والحس السياسي، فإنه يستطيع إدارة دفة السياسة الخارجية، والعكس صحيح.

---

(1) د. محمد عبد الشفيع عيسي، النظام السياسي الأميركي والدور القومي للعلماء العرب المهاجرين، الفكر الاستراتيجي العربي، بيروت، يوليو 1988، ص 167 ـ 175.

(2) يقول "هارولد لاسكىٰ"، "أن القيادة السياسية الفعالة فى الولايات المتحدة إنما تكمن فى البيت الأبيض، ذلك أن أيًا من مجلسي الكونجرس لا يستطيع النهوض بوظيفة وضع السياسة أو رسمها، فطريقة انتخاب مجلس النواب تجعل نظرته إلىٰ الأمور نظرة محلية، ثم إن مدة العضوية محددة بعامين اثنين، أما مجلس الشيوخ فإنه وإن كان يتمتع بميزة، نظرًا لأن معظم أعضائه يمثلون مناطق واسعة وتمتد فترة العضوية إلي ست سنوات، فإنه يفتقر إلىٰ أساس القوة الذي يتمتع به الرئيس، فطريقة انتخاب الشيوخ تجعل من المجلس أقل تمثيلاً للشعب بالمقارنة مع الرئيس الذي ينتخب من الشعب كله، هذا بالإضافة إلىٰ أن العلاقات الداخلية فى ذلك المجلس تجعله أصلح للحكم علىٰ السياسة منه علىٰ وضعها. أما الوزارة فإن من المستحيل أن تكون الجهاز الرئيسي لصنع السياسة، إذ ليس وراءها سلطة انتخابية، كما أنها تستمد وحدة اتجاهها من الرئيس نفسه، وليست الوزارة الأمريكية هيئة ذات مسؤولية جماعية، وإنما هي مجموعة من رؤساء إدارات ينفذون أوامر الرئيس وهم مسؤولون أمامه ويقيلهم دون تعريض مركزه لأي خطر، ولذلك فإن القيادة السياسية ـ علىٰ المستوىٰ الاتحادي ـ إنما تكمن فى رئيس الجمهورية ، برغم عدم فاعليتها فى بعض الأحيان نظراً للصراع الخفي غالباً بين الرئيس والكونجرس". (أنظر، هارولد لاسكي، الديموقراطية الأمريكية فى السياسة والاقتصاد، ترجمة د. راشد البراوي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1960، ص 160).

وإذا كان الكونجرس يؤدئ دورًا مهمًا فى عملية صنع السياسة الخارجية، فإن ثبات السياسة الخارجية وتجانسها يكفلان الحصول علي تأييد الكونجرس، لا سيما إذا كان حزب الرئيس يتمتع بالأغلبية فى مجلس الشيوخ، والحالة التي يستطيع فيها الكونجرس أن يشكل تحديًا لرئيس الجمهورية فى مجال صنع السياسة الخارجية، هي وجود قضية محورية تقف خلفها جماعات المصالح الكبيرة أو قوئ الضغط المؤثرة فى المجتمع الأمريكي[1].



(1) د. محمد عبد الشفيع عيسي، النظام السياسي الأميركي، مصدر سابق، ص 180 ـ 181.

الفصل الثاني
مؤسسات صنع القرار
فى السياسة الأمريكية



تمهيد

تتضمن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية عددًا كبيرًا من الأطراف المشاركة، والمؤسسات الفاعلة[1]، مع تنوع في طبيعة هذه الأطراف وتلك المؤسسات في كل حالة، ففي حالات معينة تتكون المؤسسات المشاركة في صنع القرار من الكونجرس والأجهزة التشريعية للولايات والمحاكم، وفي حالات أخرى تتكون من الرئيس ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع والهيئات التنفيذية المختصة والكونجرس، بل والدول الأجنبية، وفي حالات ثالثة تقتصر أطراف صنع القرار على التيارات العليا الثلاث للحكومة الكونجرس والمحاكم والرئيس .. الخ[2].

وترتبط سُلطات أي من هذه المؤسسات في عملية صنع السياسة الخارجية، في جانب منها، بالمرجعيات الأساسية التي تحكم دور كل منها، والتي تتمثل في: المرجعية الدستورية (التي يخولها الدستور التي تكونت عبر الحقب الزمنية، فضلاً عن المقتضيات القانونية والتقنية والإجرائية، التي تتوفر عليها هذه المؤسسات) والمرجعية التقريرية (التي تستند إلى النفوذ والسلطة الواقعية التي تكتسبها خلال إشرافها على أجهزة أخرى فرعية كما هو الشأن بالنسبة لفروع الجهاز التنفيذي).

وكذلك مرجعية الاختصاص (التي تتمثل في اكتساب إمكانات أو خبرات فنية أو تقنيات نتيجة مضاعفة تلك المؤسسات لاستثمار الصلاحيات القانونية التي تتوفر لها، كحصول الرئيس على معلومات دقيقة بشأن موضوع معين قد يكون من اختصاص فرع

---

(1) يقول برنارد لويس ونيوت جينجريتش، "بدون مؤسسات سياسية واقتصادية قوية لم يكن للمغول والمقدونيين أن يحافظوا على إمبراطوريات مترامية الأطراف، وما جعل الإمبراطورية الرومانية عظمى لم يكن مجرد قوتها العسكرية، وإنما امتيازها كإمبراطورية، وما جعل الإمبراطورية الصينية عظمى لم يكن مجرد قوتها العسكرية وإنما القوة والقدرة الهائلة لثقافتها، وأنه إذا كان لنا أن نستخلص أي درس من التاريخ، فهو أنه من أجل أن تعزز الولايات المتحدة هيمنتها يجب أن تبقى مهيمنة عسكريًا، ولكن عليها أيضًا، أن تحافظ على تفوقها عبر الأعمدة الأخرى للسلطة" (أنظر، مورين دود، رامسفيلد المقدوني في ثياب الإمبراطورية، خدمة نيويورك تايمز، خاص بالشرق الأوسط، لندن، عدد 9/ 3/ 2003).

(2) Karl W. Deutsch، Politics and Government، How People Decide Their Fate، (US. Houghton Mifflin Company، 19800 pp.290 – 291.

تنفيذي أو هيئات سياسية أخرى، بحكم توفره على إمكانات واسعة للحصول على المعلومات. أو وجود أجهزة فرعية متخصصة تحت إشراف هذه المؤسسات)، والمرجعية التحكيمية (تتمثل في إحالة أمر الحسم في نزاع سياسي أو قانوني، إلى إحدى المؤسسات الدستورية، وهي أساس الجهاز القضائي).

ووفي إطار هذه المرجعيات تمارس هذه المؤسسات سُلطاتها باعتبارها وحدات رئيسية وليست فرعية، ويمنحها وضعها الدستوري أو السلطوي أو التخصصي نوعًا من الاستقلال في تكوينها، وتكون الأدوار السياسية التي تنتظم لتشكيل وصياغة القرار السياسي، نتاجًا وحصيلة لتداخل أداء هذه المؤسسات الدستورية إزاء القضية المطروحة.

ويتوقف تحديد صاحب اليد العليا في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، علي العديد من الاعتبارات (من بينها: الحزب المسيطر في الكونجرس - فسيطرة الحزب الذي ينتمي إليه الرئيس على الكونجرس تسهل تصديق الكونجرس على قراراته - وشخصية الرئيس - فعندما تكون شخصية الرئيس ضعيفة من الناحية السياسية، يصعب عليه جذب تأييد الكونجرس - والمناخ السياسي العام - فعندما يشعر الجميع أن أمريكا تواجه تحديات مصيرية، يكون للرئيس الكلمة العليا)[1].

وفي هذا الإطار يأتي تناول أهم المؤسسات الفاعلة في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك علي النحو التالي (ترتيب العرض هنا جاء اتساقًا مع ترتيب تناول هذه المؤسسات في الدستور الأمريكي)



(1) نانيس مصطفي خليل، الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد 127، يناير 1997، ص 82 - 83.

المبحث الأول
المؤسسة التشريعية (مؤسسة الكونجرس)

تأخذ الولايات المتحدة بنظام المجلسين، (الشيوخ والنواب)، والأخذ بنظام المجلسين يجد تبريره في محاولة إيجاد التوازن بين النزعات المحلية من ناحية، والنزعة المركزية من ناحية أخرى، فمجلس الشيوخ يعتمد على قوة المسافة بين الولايات المتحدة كبيرها وصغيرها، حيث تكون كل ولاية ممثلة بنائبين في مجلس الشيوخ، ويضمن ذلك لكل ولاية أن تدافع عن حقوقها ومطالبها، وأن تحمي مصالحها المحلية أو الإقليمية.

أما مجلس النواب فيعتمد على فكرة الدوائر الانتخابية، وعلى ذلك فالولاية الكبيرة يمثلها في مجلس النواب عدد من الأعضاء أكبر من الولاية الصغيرة، ويضفي ذلك فكرة الوحدة على الدولة والنظام، ومدة العضوية في مجلس الشيوخ ستة أعوام ويجدد ثلث أعضاء المجلس كل عامين، أما مدة العضوية في مجلس النواب فهي عامين، ويبلغ عدد أعضاء مجلس النواب 435 عضوًا.

ويمثل الكونجرس بمجلسيه (الشيوخ والنواب) الهيئة التشريعية في النظام السياسي الأمريكي، والكونجرس هو المؤسسة الدستورية الأولى، من حيث منزلتها في ترتيب مواد الدستور، فقد تناولها الدستور في مادته الأولى، الفقرة الثامنة.

فقد نصت الفقرة الثامنة من المادة الأولي علي: "يتمتع الكونجرس بسلطة فرض وتحصيل الضرائب والرسوم والعوائد والمكوس لتسديد الديون، وإقامة الدفاع المشترك، وتحقيق الرفاهية العامة للولايات المتحدة مع مراعاة أن تكون جميع العوائد والرسوم والمكوس موحدة في جميع أنحاء الولايات المتحدة، وللكونجرس سلطة اقتراض الأموال لحساب الولايات المتحدة؛ وتنظيم التجارة مع الدول الأجنبية، وبين الولايات المتحدة، ومع قبائل الهنود؛ ووضع قاعدة موحدة لمنح حقوق الجنسية، قوانين موحدة لموضوع الإفلاس في جميع أنحاء الولايات المتحدة؛ وسك النقود، وتحديد قيمتها بالنسبة للعملات الأجنبية، وتحديد وحدة القياس للموازين والمكاييل؛ وفرض العقوبات على تزييف الأوراق المالية والسندات المعدنية المتداولة في

الولايات المتحدة؛ وإنشاء مكاتب للبريد وكذا الطرق المستخدمة في نقل البريد؛ والعمل على تقدم العلوم والفنون النافعة، عن طريق ضمان الحق المطلق لمدة محددة للمؤلفين والمخترعين في كتاباتهم واكتشافاتهم؛ وإنشاء المحاكم ذات الدرجات الأدنى من المحكمة العليا.

وتوصيف ومعاقبة أعمال القرصنة والجرائم الكبرى التي ترتكب في أعالي البحار والاعتداء على القانون الدولي؛ وإعلان الحرب، ومنح التفويضات بالثأر والاستيلاء على الغنائم، ووضع القواعد الخاصة بالغنائم المستولى عليها في البر والبحر؛ وحشد وتدعيم الجيوش، غير أنه لا يجوز أن تمتد أي اعتمادات مالية لهذا الغرض لأكثر من عامين؛ وبناء أسطول بحري وتدعيمه؛ ووضع القواعد المحكومة وتنظيم القوات البرية والبحرية؛ ووضع قواعد استدعاء الميليشيا لتنفيذ قوانين الاتحاد، وقمع أعمال التمرد ومقاومة الغزو؛ والعمل على تنظيم وتسليح وتدريب قوات الميليشيا، والسيطرة على جزء منها لأستخدامه في خدمة الولايات المتحدة، والاحتفاظ للولايات، تبعاً لذلك. بحق تعيين الضباط وسلطة تدريب الميليشيا طبقاً للنظم التي يضعها الكونجرس.

وللكونجرس الحق في ممارسة السلطة التشريعية المطلقة في جميع الحالات أيا كانت في المنطقة (على أن لا تزيد مساحتها عن عشرة أميال مربعة) التي تتحدد كمقر لحكومة الولايات المتحدة عن طريق تنازل ولايات معينة، وممارسة مثل هذه السلطة في جميع الأماكن التي تشتريها بعد موافقة المجلس التشريعي للولاية التي تقع فيها هذه الأماكن لغرض بناء القلاع ومستودعات الأسلحة والترسانات وأحواض السفن، والمباني الأخرى اللازمة، ووضع جميع القوانين التي تكون ضرورية وملائمة للقيام بتنفيذ السُلطات المشار إليها، وجميع السُلطات الأخرى المخولة بواسطة هذا الدستور لحكومة الولايات المتحدة، أو لأي إدارة أو موظف تابع لها" (1).

كما صدرت عدة تعديلات تناولت اختصاصات الكونجرس، وفي إطار هذه النصوص وتلك التعديلات، يتمتع الكونجرس بسُلطات تقريرية في المجالات الدستورية والتشريعية والدبلوماسية ومراقبة الإدارة، إضافة لبعض السُلطات التحكيمية.

(1) ماكس فاراند، قصة دستور الولايات المتحدة، ترجمة د. وايت إبراهيم، القاهرة، مكتبة وهبة، د. ت.، ص (168-169).

أولاً: سُلطات وصلاحيات الكونجرس:

يمكن التمييز في إطار سُلطات وصلاحيات الكونجرس بين عدة مجالات، وذلك على النحو التالي:

1. في المجال الدستوري:

يمكن للكونجرس إدخال تعديل على الدستور الأمريكي القائم وذلك بأغلبية الثلثين، وهي الطريقة الأكثر استعمالاً في التعديلات التي تمت منذ وضع الدستور الأمريكي سنة 1789 وحتى الآن، مقابل محدودية اللجوء لفكرة التعديل عن طريق مجالس الولايات، وهي سلطة لا يتوفر عليها الرئيس بخلاف الأنظمة البرلمانية.

2. في المجال التشريعي:

يستقل الكونجرس بالاختصاص في هذه الوظيفة، وللمجلسين سُلطات واحدة في هذا المجال، إذ يدرس كل مجلس المشاريع على حدة، وتنعقد جلسة المؤتمر العام للكونجرس في حالة عدم التوافق حول رأي، ويمارس الكونجرس وظيفته، بناءً على برنامج تشريعي يتألف من جملة من النصوص القانونية، التي تشكل بمجموعها القواعد العامة لسياسة البلاد، فالكونجرس هو الإطار الذي تجتمع فيه الإرادات والحلول السياسية التي تؤدي في النهاية لخلق القوانين.

وتصدر القوانين الفيدرالية في شكل قرارات من الكونجرس، ويقدم المشروع من قبل أحد أعضاء الكونجرس، كما يمكن أن يقدم بطريقة غير مباشرة من قبل الناخبين كأفراد أو لجماعات منظمة أو من قبل الهيئات التنفيذية، وتقدم المشاريع للمجلسين رسميًا بواسطة عضو من المجلس المعني، وهناك استثناءات كمشاريع القرارات المتعلقة بالزيادة في الواردات التي يفترض تقديمها من خلال مجلس النواب فقط.

وبصفة اعتيادية، تحال مشاريع القرارات على إحدى لجان المجلس الدائمة، وتكون اللجان مؤلفة من أعضاء الحزبين الرئيسيين وتكون لأغلبية الأعضاء ورئاسة اللجان الدائمة لحزب الأغلبية في الكونجرس، وأحيانًا تنشأ لجان فرعية من اللجان الدائمة، ويتركز العمل التشريعي في اللجان التي تستدعي خبراء لدراستها أو يطلب لدوائر السلطة التنفيذية تقديم وجهات نظر مكتوبة، وإذا اقتضى الحال فإن جلسة اللجنة تكون علنية لعرض الآراء المتباينة.

وتلعب اللجان المشكلة داخل الكونجرس دورًا هامًا في الحياة السياسية والتشريعية، حيث تقوم هذه اللجان بالوظيفة الأساسية لعملية صنع القرار على

المستوىٰ التشريعي، ويبلغ عدد لجان مجلس النواب 21 لجنة، ويبلغ متوسط عدد أعضاء اللجنة 30 عضوًا، أما مجلس الشيوخ فيبلغ عدد لجانه 17 لجنة، ويتراوح عدد الأعضاء فى هذه اللجان من 7 ـ 26 عضوًا فى كل لجنة، وبعض هذه اللجان تكون كبيرة فى الحجم والاختصاصات، بحيث تقسم اللجنة الواحدة إلىٰ عدة لجان فرعية متخصصة، وبعض هذه اللجان الفرعية يمكن أن تكون لها قوتها الذاتية.

ونمو وتعدد لجان الكونجرس واختلاف تخصصاتها يتسق مع نمو الجهاز البيروقراطي ككل، وكلما كانت لجان الكونجرس تتشكل لتعبر عن مصالح وأنشطة جماعات معينة فى المجتمع كلما تزايدت أهميتها السياسية، ويمكن أن يشكل الكونجرس لجانًا خاصة كلما دعت الحاجة أو الظروف لكي تباشر مهام شبه قضائية، مثل اللجان التىٰ تتشكل لتقصىٰ الحقائق فى أمر معين.

ثم يتم التصويت علىٰ المشروع من قبل أعضاء اللجنة، فتكون إما الموافقة فيرجع تقرير لصالح المشروع دون تعديل، أو مع بعض التعديلات، وما يؤجل النظر فيه وذلك بجدولته، فى البرنامج، لكن غالبًا ما يؤدي ذلك إلىٰ موت المشروع، وفى حالة موافقة اللجنة المعنية، فإن المشروع يرفع إلىٰ الكونجرس فى صيغة مشروع قرار يتضمن الهدف وتحليلاً تفصيليًا له وتقييم التكاليف الناتجة عنه وملاحظات وتعليقات الهيئات الحكومية المختصة، كما يمكن أن يتضمن آراء الأقلية.

ويقدم المشروع للمجلس الذي ينظر فى إمكانية إضافة تعديلات، وإذا حصل المشروع علىٰ أغلبية الأصوات، يحول إلىٰ المجلس الآخر، حيث يخضع لإجراءات مماثلة من حيث الإحالة إلىٰ لجنة خاصة لدراسته ومناقشته والتصويت عليه من قبل المجلس فى النهاية.

وفى حالة تشابه نص مشروع القرار بين المجلسين، يحال القرار لرئيس الجمهورية من أجل التوقيع، وفى حالة الخلاف بين الصيغتين، يتم اللجوء لفض الخلاف إلي لجنة للتشاور تضم أعضاء من كلا المجلسين وبعدها تتم الموافقة بأغلبية الأصوات علىٰ مشروع القرار كما تمت تسويته، وعند إحالة النص إلىٰ رئيس الجمهورية، يمنح 10 أيام كأجل للتوقيع، ويمكنه استخدام حق الفيتو، خلال المدة بإعادة النص إلىٰ الكونجرس لمراجعته، وفى هذه الحالة يقتضىٰ الحصول علىٰ ثلثي الأصوات فى كل مجلس لتجاوز فيتو الرئيس.

ويعتبر سن القوانين التي يكون موضوعها الضرائب من أهم القرارات التي تصدر ضمن برنامج الكونجرس، نظرًا لارتباطها بمصالح الغالبية العظمى للسكان، وقد شكلت المناقشات داخل مجلس النواب (الذي له حق التقدم بمشاريع قوانين في هذا الصدد) في فترة حكم الرئيس جورج بوش محورًا أساسيًا للقضايا السياسية الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أن إدخال إصلاحات على دور الكونجرس سنتي 1972 و 1974، في مادة الموازنة والرقابة عليها، وإنشاء لجنة تابعة للكونجرس أضفت مزيدًا من القوة في دور المجلس، فرغم أن الرئيس وجهازه التنفيذي (ممثلاً في مكتب إدارة الموازنة) هو الذي يتولى مهمة إعداد مشروع الميزانية القومية، إلا أن للكونجرس سلطة الموافقة عليها.

وإضافة للجنة الموازنة في الكونجرس، فإن الكونجرس يتلقى التقرير السنوي لديوان المحاسبة العام، وله سلطة إجراء الاستقصاءات حول استخدام مبالغ الأموال أو تنفيذ وتسيير أي برنامج.

وأمام تعدد مشروعات القوانين التي تعرض علي الكونجرس سنويا، فإن عضو الكونجرس قد لا يستطيع - في الغالب - أن يتخذ قرارا واعيا ومدروسا تجاه القضايا المعروضة عليه سوى مرات محدودة جدا، أما بخصوص بقية القرارات التي يتحتم عليه اتخاذها، فيجب عليه البحث عن أسلوب أخر لاتخاذها لا يرتبط بأسلوب التفكير العقلاني، الذي يعتمد على الدراسة الواعية والدقيقة لتفاصيل أي قضية قبل اتخاذ قرار فيها، وهو ما يصفه البعض بأنه أسلوب "سياسي".

وأهم معالم هذا الأسلوب هو اعتماده على الإشارات أو النصائح السريعة التي تصل إليهم من مصادر موثوق فيها على رأسها زملائهم بالكونجرس، وقيادات أحزابهم وقيادات الناخبين بدوائرهم ومساعديهم وجماعات المصالح والإعلام، حيث يلجأ عضو الكونجرس إلي زملائه خاصة أبناء حزبه والنواب القادمين من ولايته الأقدم منه وأصحاب الخبرة، وذلك لتشابه ظروفهم مع ظروفه مع امتلاكهم الخبرة، كما أنهم معتادين على صنع القرارات التي تأخذ في اعتبارها الاعتبارات السياسية، ويرتبط أعضاء الكونجرس مع بعضهم بعضا من خلال عشرات التجمعات الرسمية وغير الرسمية التي تجمعهم داخل الكونجرس وخارجه، والتي تقوم على أسس عديدة كالتكتلات الحزبية والعرقية والإيديولوجية أو التحالفات حول قضايا معينة.

ويتنقل أعضاء الكونجرس بين هذه التحالفات وغيرها باحثين عن مصادر موثوق فيها

للنصيحة، حتىٰ إذا عثروا عليها بين زملائهم الموثوق فيهم استخدموها بشكل مذهل أحيانا، فهناك أعضاء يصوتون علىٰ تشريعات قوانين لم يقرؤها أو يسمعوا بها لمجرد معرفتهم أن عدد من زملائهم صوتوا عليها بشكل معين، وخاصة فیٖ ظل تكدس أعمالهم بين جلسات الاستماع وجلسات التصويت، حيث ينبغي عليهم التعامل مضطرين مع جدول مليء بالإعمال وبعشرات القضايا المطروحة للتصويت بشكل مستمر.

هذا بجانب الاعتماد علي القيادات الحزبية بالكونجرس، وقيادات الناخبين بدوائرهم، وجماعات المصالح، والجرائد الكبرىٰ (لمعرفة ما يحدث بالولايات المتحدة وتوجهات الرأي العام من خلالها)، وفي أحيان كثيرة يستشهد أعضاء الكونجرس بمقالات وتقارير نشرت فیٖ هذه الجرائد خلال جلسات الكونجرس معتبرا إياها مصدرا هاما وموثوقا به للمعلومات.

وكذلك الاعتماد علي طاقم كبير من المساعدين، م يقدمون مساعدات كبيرة لعضو الكونجرس مثل دراسة القضايا، ورفع تقارير بخصوصها إليه، وتنظيم وقته، واللقاء مع ممثلي جماعات المصالح[1].

3. فى المجال التنظيمي:

يشارك الكونجرس الرئيس فیٖ تعيين كبار الموظفين والقضاة، ويمكنه الاعتراض علىٰ التعيينات، كما يخضع تعيين رئيس مكتب الإدارة والموازنة، لإقرار الكونجرس وهو ما يدفع الرئيس إلىٰ محاولة كسب آراء الشيوخ وتعبئة البرلمانيين من حزبه، قبل إقدامه علىٰ أیٖ قرار بالتعيين، أما المناصب العليا فیٖ الجهاز التنفيذي (كمستشار الأمن القومي والوزراء) فلا يخضع تعيينها لموافقة الكونجرس.

4. فى المجال الدبلوماسي:

خول الدستور مجلس الشيوخ مشاركة الرئيس فیٖ إفراز المعاهدات وإن كانت المبادرة تبقىٰ بيد الرئيس فهو يفاوض مع الدول الأجنبية، لكنه مجبر علىٰ المرور بمجلس الشيوخ لنيل موافقته بأغلبية الثلثين[2].

---

(1) علاء بيومي، قراءة فیٖ أسلوب اتخاذ أعضاء الكونجرس الأمريكي للقرارات وتبعاته علىٰ مواقفهم من قضايا المسلمين والعرب، الشعب 11/ 7/ 2003.

(2) من الحالات التیٖ أجبر فيها الرئيس عن التخلي عن إبرام اتفاقية بسبب رفض الكونجرس، طلب الرئيس كارتر سنة 1981 بيع أسلحة للسعودية، والمغرب؛ وكذلك رفض مجلس الشيوخ مبادرة للرئيس بوش بتقديم مساعدات عسكرية للسعودية ومساعدات لمصر قبل حرب الخليج الثانية، لكن المجلس تراجع عن رفضه سنة 1991، بعد بروز التحالف الدولي ضد العراق الذي شاركت فيه مصر بفعالية، كما أقر بيع صفقة أسلحة طائرات وصواريخ مضادة للطائرات للسعودية.

كما يتدخل الكونجرس، فى المجال الدبلوماسي من خلال سلطته فى إقرار تعيين السفراء الأمريكيين بالخارج واعتماد سفراء الدول الأجنبية بالولايات المتحدة، والاعتراف بالدول، وللكونجرس سلطة تحكيمية لها طابع قضائي، وتتجلىٰ فى توليه دستوريًا حق التدخل لحل بعض القضايا التىٰ تحدث فى المجال التنفيذي. بواسطة عمل اللجنة القضائية التابعة لمجلس النواب، والتىٰ تتمثل وظيفتها فى القيام بالاستقصاء والتحقيقات ذات الطابع القضائي، حيث يمكنها بحث إمكان اتهام الرئيس بالخيانة أو الرشوة أو بعد ثبوت ارتكابه لجريمة أو جنحة، التىٰ تتطلب موافقة أغلبية ثلثي الكونجرس.

وكذلك حق الكونجرس فى أن يتخذ قرارات يعرب بها عن رأيه بخصوص الشئون الدبلوماسية ويقوم بعض النواب برحلات تطوعية، أو ردا علىٰ دعوات، إلىٰ الدول المختلفة لمراقبة الشئون الخارجية وتجميع المعلومات.

وقد أدت التغيرات الخارجية إلىٰ التوسع فى دور الكونجرس فى المجال الدبلوماسي، فبعد أن تغير دور أمريكا فى الساحة الدولية، وأخذت علىٰ عاتقها مسئولية إرساء نظام عالمي تلعب فيه دور القطب المهيمن، كان علىٰ الحكومة توفير نظام اقتصادي يلبي هذه الاحتياجات، خاصة مع بروز سياسة احتواء الخطر الشيوعي مما أدىٰ إلىٰ زيادة تدخل الكونجرس، ساعد علي ذلك الارتباط بين الشئون الداخلية والخارجية، وبروز أهمية الرأي العام وتكثيف جهود جماعات الضغط أدىٰ إلىٰ غياب الإجماع علىٰ المصلحة القومية مما تطلب تدخل الكونجرس فزادت سُلطاته.

ثانياً: تنازع الصلاحيات بين الكونجرس والرئاسة:

مر النزاع بين الرئاسة والكونجرس - علي حدود صلاحيات كل منهما - بعدة مراحل خلال القرن العشرين كما يلي:

الأولي: بعد الحرب العالمية الأولى:

مال ميزان القوىٰ لصالح الكونجرس مما أدىٰ إلىٰ سياسة الانعزالية فى هذه الفترة، ولكن الانقلاب المضاد فى ميزان القوىٰ بدأ منذ الثلاثينات بعد فترة الكساد العالمي الكبير إذ أبرزت الأزمة أهمية الرئيس كقائد للأمة فى أوقات الشدة.

الثانية: بعد الحرب العالمية الثانية:

أمام تغير ميزان القوىٰ علىٰ المستوىٰ الدولي، وتبني أمريكا لسياسة دولية نشطة، تطلبت وجود رئيس أكثر قوة ومقدرة علىٰ قيادة الأمة، أصبح دور الرئيس محوريا فى

عملية صنع القرار، وهدأ النزاع بين الرئاسة والكونجرس نسبيا لأن أمريكا كانت في حاجة لتوحيد الصفوف وكان وصول روزفلت إلى موقع الرئاسة، له أثره على تغيير مفهوم دور الرئيس في عملية صنع القرار، فقد كان روزفلت مؤمنا أنه على الرئيس أني يخرج من النطاق الضيق للسلطة التنفيذية ويكون أكثر تجاوبا لمتطلبات شعبه، أن من حق الرئيس أن يصل إلى أقصى الحدود طالما أنه لا يخالف الدستور.

الثالثة: بعد حرب فيتنام:

أدت حرب فيتنام وفضيحة وترجيت، إلي تحريك النزاع بين الكونجرس والرئاسة، نظراً لأن الحدثين شككا في مصداقية الرئيس مما دعا الكونجرس للسعي نحو المشاركة في إدارة السياسة الخارجية[1].

وخلال هذه الفترة قام الكونجرس بتحرك جاد لاستعادة سلطته، فأصدر نحو سبعين تعديلاً مقيدًا للرئيس في مجال السياسة الخارجية (منها قانون سُلطات الحرب، ومنع تمويل بعض الأغراض المحددة للسياسة الخارجية، ورفض المصادقة على أية معاهدة بدون تعديلها، وتأسيس لجان إشراف على الاستخبارات لمراقبة مكاتب المخابرات).

إلا أنه على الرغم من أن الكونجرس لعب منذ السبعينيات دورًا أكبر في صنع السياسة الخارجية، فقد كانت تنقصه المبادرة الحقيقة لانتزاع السيطرة من مؤسسة الرئاسة، ويرجع ذلك لاعتبارات منها احتكار السلطة التنفيذية للمعلومات في مجال الاستخبارات والدبلوماسية والدفاع والتجارة، وكذلك طريقة عمل الشئون الخارجية، فالتجارة العالمية والدبلوماسية والشئون الثقافية والتقنيات العسكرية تتطلب معرفة تخصصية، والسلطة التنفيذية لديها الموارد لتوظيف الخبراء والحصول على البيانات التقنية.

ولكن في المقابل فإن عددًا من اللجان المركزية التابعة لمجلسي الشيوخ والنواب (لجنة العلاقات الخارجية، ولجان القوات المسلحة والاعتمادات واللجنة المختارة للاستخبارات) تمارس نفوذًا كبيرًا على السياسة الخارجية، كما قام الكونجرس بتشكيل لجنة من 12 عضواً "للقيام بمراجعة شاملة لاحتياجات الأمن القومي البعيدة المدى للولايات المتحدة"، كما ظهرت عدة لجان تعامل مع التجارة والمصارف والشئون الاقتصادية الأخرى، لتوسيع صلاحيات الكونجرس، ليشمل المجال

(1) نانيس مصطفي خليل، مصدر سابق، ص 82 - 83.

الاقتصادي، وهو عامل مؤثر في العلاقات الأمريكية الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

وهو ما دفع البعض للقول بأنه إذ اختار مجلس الشيوخ استخدام صلاحياته كإدارة مساومة، فإن بإمكانه التدخل في أية قضية سياسية تقريبًا مؤثرًا بذلك في تفكير الفرع التنفيذي وعمله، وقوة المساومة مهمة في السياسات الأمريكية، حيث يتم الوصول إلى القرارات الرئيسية عبر المساومة والحل الوسط، ولكن في النهاية تسعى الولايات المتحدة إلى تقديم نفسها في صورة جبهة موحدة أمام العالم الخارجي، لإعطاء الشرعية لأعمالها لاكتساب الاحترام والقبول(1).

وفي إطار هذه التطورات تعددت أنماط التفاعل بين مؤسستي الكونجرس والرئاسة في مجال صنع قرارات السياسة الخارجية، وفي إطار هذه الأنماط، يميز البعض بين:

1- **التعاون Policy Co-operation**: بين المؤسستين في السياسة الخارجية الأمريكية والذي يأخذ عدة أشكال منها: المشاركة في صياغة مبادرات معينة (كما حدث في مبادرة مارشال 1947) أو تأييد مبادرات الإدارة، واعتماد الأموال المخصصة لتنفيذها، أو التشاور المستمر بين المؤسستين، فيما يخص قرارات صنع السياسة الخارجية.

2- **توجيه الكونجرس للسياسة Policy Direction**: أي استخدام الكونجرس لسلطته التشريعية لتوجيه الإدارة لاتخاذ سياسة معينة، ويتم ذلك عن طريق إصدار قوانين ملزمة للإدارة في مجال السياسة الخارجية سواء في صورة قوانين مستقلة بمواضيع معينة، أو عند اعتمادها لميزانيات مثل ميزانية وزارة الخارجية أو الدفاع... وغيرها، (كقانون نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس).

3- **الخضوع Acquiescence**: من جانب الكونجرس لرغبات الرئيس، وفي هذه الحالة إما أن يقبل الكونجرس عدم القيام بدوره في مجال السياسة الخارجية أو يفوض سُلطاته للرئيس. أي أنه يخشى معارضة الرئيس أو الدخول معه في مواجهة، (مثل الكونجرس بالموافقة على العمل العسكري ضد العراق عام 2003).

4- **إعلان السياسة Policy Declaration**: حيث يقتصر دور الكونجرس على إصدار بيانات وتشريعات غير ملزمة في مجال السياسة الخارجية من أجل إرضاء بعض

(1) د. فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع ومن يصنعها، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 71-75.

جماعات المصالح التي تقف ورائها دون أن يكون هناك إلزام قانوني بخصوص سياسة معينة.

5- الرقابة Policy Oversight: أي قيام الكونجرس بالرقابة على سياسة الإدارة في مجال السياسة الخارجية وخاصة ما يتعلق بتطبيق تشريعات الكونجرس في هذا المجال. وتشمل أنشطة الرقابة جلسات الاستماع، والتحقيقات التي يجريها الكونجرس وغيرها من الأدوات الأخرى. (مثل جلسات الاستماع التي عقدها الكونجرس عن حرب فيتنام في الستينات وأوائل السبعينات والتي كان لها تأثير كبير على الرأي العام الأمريكي بخصوص الحرب، ومن أمثلة التحقيقات تحقيق الكونجرس في فضيحة إيران - كونترا عام 1987)[1].

ثالثاً: مقومات سُلطات الكونجرس وصلاحياته:

إلى جانب المرجعية الدستورية التي يمتلكها الكونجرس لممارسة سلطته في الميادين التشريعية والدبلوماسية والرقابية والتحكيمية، فإن أعضاءه يملكون جملة من الإمكانات والتقنيات تساهم بدورها في تشكيل هذه المرجعية من الناحية الواقعية، ومن ذلك:

1- وجود طاقم كبير من الموظفين والخبراء لتسهيل أعمال الشيوخ والنواب، الذين يكون لهم دور هام في إنجاز الأعمال والقرارات التي يتخذها البرلمانيون سواء كأعضاء أو كلجان.

2- أن مجلس النواب يرأسه زعيم الأغلبية، ولكل فريق نيابي من الحزبين (الديمقراطي والجمهوري) منسق يتولى الإشراف عليه، ويجد ناطق باسم المجلس، وتضم هيكلة المجلس عدداً من اللجان تختص بجميع ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية والخارجية، أما مجلس الشيوخ فيرأسه نائب رئيس الجمهورية، ولكل فريق من الشيوخ، زعيم حزبي، ومنسق، كما أن له العديد من اللجان التي تختص بدورها في جميع المجالات.

3- وجود أجهزة أرشيف ومكتبة، تضم ملايين العناوين، وهي في خدمة النواب والشيوخ لتدعيم قراراتهم وآرائهم بالمعطيات والمعلومات، ويتلقى الكونجرس سنويًا ملايين الإرساليات الموجهة لأعضائه من الأفراد والهيئات والجماعات الصغيرة،

---

(1) د. محمد كمال، مصدر سابق، ص 3- 6.

وتتضمن اقتراحات وأفكار وتساؤلات حول قضايا السياسة العامة للبلاد والمشاكل التي يتعرضون لها.

4ـ قدرة أعضاء الكونجرس سواء بشكل فردي أو جماعي (وفود) على إمكانية إجراء اتصالات وزيارات للبلدان الأجنبية والتباحث مع المسئولين في تلك البلدان حول مجالات التعاون والعلاقات المشتركة. وهو ما يفتح المجال لمجلس الشيوخ في متابعة السياسة الخارجية الأمريكية، وتشكيل صورة ومعطيات أدق حول القرارات السياسية التي يمكن اتخاذها.

5ـ يمكن للكونجرس استضافة مسئولين أو سياسيين أجانب للاستماع إلى آرائهم وتعقيباتهم بشأن السياسة الخارجية الأمريكية، ويكون لذلك تأثير في تشكيل القرارات بشأن تلك الدول خصوصًا عندما يتعلق الأمر بتقديم مساعدات أو دعم.

وهنا يمكن القول أن دور الكونجرس وصلاحياته، محكوم بعدة اعتبارات:

(أ) التأثيرات السياسية التي تتجاوز نطاق الاختصاصات الدستورية: فالأحزاب وجماعات اللوبي والزعماء البرلمانيون ونفوذ المؤسسات الاقتصادية العملاقة، وعلاقات التأثر والتأثير التي تجري بين البرلمانيين ومسئولي الجهاز التنفيذي على مستوى لجان الكونجرس والوكالات التنفيذية، والمبادرات التي يقوم بها الرئيس وتدعمها الأجهزة التنفيذية، كلها اعتبارات تساهم في تشكيل قرارات الكونجرس.

(ب) أن دور الكونجرس لا يزال يشكل نقطة جدل بين الفقهاء لعدة اعتبارات: مدى استقلالية قرارات الكونجرس إزاء التأثيرات المكثفة التي يواجهها من جماعات الضغط التي تمارس نفوذها المباشر على البرلمانيين، ومدى تساوي السُلطات التقريرية التي يملكها الكونجرس، مقابل تضخم التأثيرات التي يملكها الجهاز التنفيذي، هذا بالإضافة إلي مدى قدرة الأحزاب على الاحتفاظ بدورها التوجيهي للبرلمانيين (المنتمين) الذين يتعرضون لضغوط من مختلف الدوائر، وهو ما يساهم في إضعاف الانضباط الحزبي. والالتزام بالبرامج السياسية التي ينتخبون على أساسها[1].



(1) منصف السليمي، مصدر سابق، ص 176 ـ 183.

المبحث الثاني
المؤسسة التنفيذية (مؤسسة الرئاسة).

يعتبر رئيس الدولة هو المهيمن الفعلي علي زمام السلطة التنفيذية، حسب مقتضيات الدستور، وبحكم رئاسته للدولة وللحكومة فهو يرسم السياسة العامة وله سلطة البت والتقرير في مجموع خططها وبرامجها، ونظرًا لبنية النظام الرئاسي، فإنه لا وجود لمجلس وزراء أو لمبدأ التضامن الوزاري عن القرارات والسياسة العامة، ولا يتحمل الرئيس ووزراؤه المسئولية إلا أمام الشعب الذي ينتخبه.

أولاً: صلاحيات الرئيس:

تنص المادة الثانية من الدستور علي أنه:

الفقرة الأولي/ 1: "تُناط السلطة التنفيذية برئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ويشغل الرئيس منصبه مدة أربع سنوات، ويتم انتخابه مع نائب الرئيس الذي يختار لنفس المدة".

الفقرة الثانية/ 1: "يكون رئيس الجمهورية قائداً أعلىٰ لجيش وبحرية الولايات المتحدة، ولمليشيات مختلف الولايات عندما تُدعىٰ إلي الخدمة الفعلية لدي الولايات المتحدة، وله أن يطلب الرأي الخطي للموظف الرئيس في كل من الوزارات التنفيذية حول أي موضوع يتعلق بمهام وزارة كل منهم، كما تكون له سلطة إرجاء تنفيذ الأحكام، و منح العفو عن جرائم ترتكب ضد الولايات المتحدة، ما عدا حالات الاتهام النيابي".

الفقرة الثانية/ 2: "تكون له السلطة، بمشورة مجلس الشيوخ وموافقته، لعقد معاهدات، شرط أن يوافق عليها ثلثا عدد أعضاء المجلس الحاضرين، كما له أن يرشح ـ وبمشورة مجلس الشيوخ وموافقته ـ ويعين، سفراء ووزراء مفوضين آخرين وقناصل وقضاة المحكمة العليا وسائر موظفي الولايات المتحدة الآخرين، الذين لا ينص هنا علي أحكام تعييناتهم والتي سيتم إحداثها بقانون، ولكن يمكن للكونجرس أن ينيط بواسطة قانون، حسبما يرتأىٰ، تعيين مثل هؤلاء الموظفين الأدنىٰ رتبة، بالرئيس وحده، أو بالمحاكم أو بالوزارات" (1).

(1) (أنظر، وزارة الخارجية الأمريكية، دستور الولايات المتحدة الأمريكية مع ملاحظات توضيحية، 2000، ص 32 ـ 34).

وفي إطار هذا النص يمكن التمييز بين عدد من السُلطات للرئيس فى المجالات العسكرية والدبلوماسية والتنظيمية، وذلك علي النحو التالي:

أولاً: السُلطات العسكرية:

ينص الدستور علي أن الرئيس هو القائد الأعلى لجيش وأسطول الولايات المتحدة ويقود الميليشيا عندما تستدعى إلى الخدمة الفعلية للدولة، ورغم أن الكونجرس يتمتع بسلطة إعلان الحرب، فإنه من الناحية العملية لم يعلن الحرب إلا فى خمس مناسبات، بينما نفذت القوات الأمريكية عشرات العمليات العسكرية بأوامر من السلطة التنفيذية (الرئيس) دون إعلان رسمي عنها من قبل الكونجرس، وهو ما دفع الكونجرس لإصدار "قرار سُلطات الحرب" سنة 1974.

ويدور محتوى هذا القرار حول الفقرة التى تنص على أن على الرئيس أن ينهى استخدام القوات المسلحة خلال فترة 60 يومًا، إذا لم يعلن الكونجرس نفسه حالة الحرب خلال تلك الفترة، أو لم يوافق على "تمديد" مدة استخدام القوات المسلحة فى الخارج لمدة 30 يومًا، ويمكن للكونجرس، فى أى وقت، إصدار قرار بمجلسه يأمر الرئيس بسحب القوات الأمريكية من إحدى مناطق النزاع الفعلي أو المحتمل".

ولكن القرار بدلاً من تقييد الرئيس، منحه صكًا للتدخل العسكري فى أى مكان كان لمدة ستين يومًا، يكون إجباره على تغيير وجهته وسحب القوات العسكرية بعدها، أمرًا متأخرًا أو مرفوضًا شعبيًا، وقد قاوم الرؤساء التقيد بمواد قرار سُلطات الحرب باعتبارها غير دستورية، ورفضوا التخلي عن واحدة من أهم سُلطات منصبهم، ألا وهى سلطة شن الحرب.

ثانياً: السُلطات التنظيمية:

بمقتضى رئاسته للسلطة التنفيذية، يرأس رئيس الدولة الإدارة الفيدرالية ويعين كبار موظفيها بعد إقرار الكونجرس، الذي يفوض للرئيس أمر تعيين أطقم مسئولي الإدارات الفرعية، كما يتولى تعيين الوزراء، ويعفيهم من مناصبهم، ويعتبر كل وزير رئيسًا إداريًا فى وزارته يخضع لأوامر الرئيس وينفذ توجيهاته مادام قد خوله الدستور السلطة التنفيذية (الفقرة الأولى من المادة الثانية).

وقد ترتب علي تضخم الجهاز التنفيذي، تضخم كبير فى سُلطات الرئيس مقابل الكونجرس، حيث يبلغ عدد الموظفين الفيدراليين الذين يعينهم الرئيس ويكونون تحت سلطته المباشرة 2000 موظف من كبار مسئولي الدولة ورؤساء الوكالات

والمصالح الإدارية، وللرئيس سلطة إصدار القرارات التنفيذية التي يكون لها طابع ومفعول القانون، إلا أنها محدودة.

ثالثاً: السُلطات الدبلوماسية:

يتمتع الرئيس بسُلطات واسعة، فهو الذي يحدد برنامج السياسة الخارجية، ويبرم الاتفاقات والمعاهدات الدولية، ويقوم بعملية التفاوض مع الدول. وتعيين السفراء والاعتراف بالدول الأخرى واعتماد السفراء الأجانب بالولايات المتحدة. لكن بشرط موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ في حالة عقد المعاهدات. وإقرار المجلس في ما يتعلق بقرارات تعيين السفراء الأمريكيين بالخارج والاعتراف بالدول الأخرى، إلا أن الرئيس يتغلب علي مراقبة مجلس الشيوخ لقراراته باللجوء إلى الاتفاقات التنفيذية[1].

رابعاً: السُلطات التشريعية:

لا يمنح الدستور الأمريكي صلاحية التقدم بمشاريع القوانين، لكنه يتمتع بحق الاعتراض (الفيتو) على القوانين التي يقرها الكونجرس ولا يسقط الاعتراف إلا في حالة التصويت مرة ثانية عليه بأغلبية الثلثين بعد قراءة جديدة، كما يمكن للرئيس لفت نظر الكونجرس لقضايا تشريعية معينة يضمها في خطاباته التي يوجهها له، كما يمكنه واقعياً تمرير المشاريع التشريعية التي يرغب في المصادقة عليها، من خلال النواب الذين يمثلون الحزب في المجلسين وخصوصًا مجلس النواب، بحكم الوضع القيادي الذي يتوفر عليه الرئيس داخل الحزب.

وتطرح هذه السُلطات ـ وغيرها ـ جدلاً فقهيًا ونظريًا، بين تيارين:

الأول: يري أن سلطة الرئيس مقيدة بضوابط الدستور التي وضعت حداً لنزوعه للهيمنة، كإجراءات المراقبة واستقلال السلطتين التنفيذية والتشريعية، كما أن الأجهزة السياسية الفرعية (التنفيذية) رغم كونها تابعة رئاسيًا لسلطته، فهي تعمل وفق آليات تجعلها مستقلة عن إرادته إلى حد كبير، بسبب تدخل قوي ومجموعات اللوبي، التي تنسج شبكة من العلاقات التحتية والخفية، كالعلاقات بين أعضاء الكونجرس ومسئولي الأجهزة البيروقراطية والتحالفات بين جماعات سياسية واقتصادية

---

(1) الاتفاق التنفيذي اتفاق بين الرئيس ودولة أجنبية له قوة القانون، وتشكل هذه الاتفاقات النسبة الغالبة من الاتفاقيات التي تبرمها الولايات المتحدة مع الدول الأجنبية، كما في عدد كبير من الحالات المتعلقة بمساعدات عسكرية ومالية لدول تربطها بالولايات المتحدة علاقات" (أنظر، د. فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب، مصدر سابق، ص 27 ـ 29).

كالمؤسسة العسكرية والشركات الكبرىٰ، وأجهزة المخابرات.

الثاني: ويري أن سُلطات الرئيس مطلقة، وأن الضوابط المفروضة عليها، لا تؤثر فيها كثيراً، والأمر يتوقف بالدرجة الأولي علي شخصية الرئيس وقدراته وخبراته الذاتية.

وفي هذا الإطار يمكن استخلاص عدد من النتائج حول سُلطات الرئيس وصلاحياته:

1- أن الدستور يمنح الرئيس سُلطات واسعة، تجعله محور العملية السياسية، إلا أن هذه السُلطات تقيدها جملة من الحدود الدستورية والواقعية، فى مقدمتها مركز الكونجرس سواء فيما يتعلق باستقلاله بالقرار التشريعي أو بمشاركته الرئيس، انطلاقًا من دوره الاستشاري والتقريري، كما أن وضع الرئيس من الناحية التاريخية لم يكن دائمًا هو المحور، إذ برزت مؤسسات أخرىٰ تحد من نفوذه وسُلطاته، إلا أن ذلك يتوقف علي مدىٰ قوة شخصية الرئيس وفعاليته وتكوينه.

2- أنه علىٰ الرغم من أن الرئيس يمتلك سُلطات واسعة، فإن سياسته تخضع لتأثيرات العديد من العوامل والقوىٰ الأخرىٰ، فالقرارات الرئاسية لا تنشأ فى فراغ، ولكن ضمن سياق السياسة العالمية والإقليمية، ووفقًا لما تعكسه القوىٰ الداخلية التىٰ تؤثر فى صنع السياسات، كما أن عملية صنع السياسات ليست فقط نتيجة للحقائق الموجودة علىٰ الأرض، ولكنها تستند أيضًا إلىٰ إدراك الرئيس لتلك الحقائق، وكيفية حصوله عليها.

حيث تلعب المؤثرات الداخلية دورًا كبيراً فى صناعة السياسة الخارجية الأمريكية لأن السياسة لا تولد فى فراغ اجتماعي، كما أن الافتراضات الأساسية التىٰ يتبناها الرئيس، والأفراد والأجهزة التىٰ يستشيرها، والنظام الذي يزوده بالمعلومات هي التىٰ تقرر نطاق السياسة الأمريكية فى المنطقة، فالرئيس يمتلك سلطة تنظيم عملية الاستماع إلىٰ المجموعات ومختلف وجهات النظر، وهذا ما يجعلها تؤثر فى عملية اتخاذ القرار، وبينما يمكن أن يقوم الكونجرس وجماعات الضغط والأجهزة الأخرىٰ بتقييد تحركات الرئيس عمليًا، إلا أنهم غير قادرين علىٰ تغيير معتقداته ومفاهيمه، ومن هنا فإن الدور الذي يلعبه الرئيس وفقًا لشخصيته وأولوياته سيؤثر فى المناخ الداخلي فى الولايات المتحدة ومواقفها العالمية أيضًا.

3- أن الولايات المتحدة دولة ضخمة، ويصعب أن يتمكن شخص من الإحاطة بقضاياها الداخلية والخارجية والهيمنة علىٰ مقاليد قرارها السياسي، وهو ما يبرز فى

إشكالية التوفيق بين السياسة الخارجية والقضايا الداخلية، كما أن تطور الأجهزة الفرعية التابعة للسلطة التنفيذية وتعقد الحياة المعاصرة وظهور التخصصات والنخب التي تفرزها، يفسح المجال لهذه الأجهزة للقيام بدور فعال في القرار السياسي[1].

ثانيا: الأجهزة التنفيذية التابعة لمؤسسة الرئاسة:

أمام تطور المعطيات السياسية والمعرفية والاقتصادية للسياسة الداخلية والخارجية الأمريكية برزت عدة مؤسسات تنفيذية لها أدوار هامة، تشارك الرئيس في صناعة القرار السياسي، وإذا كانت مؤسسة الرئاسة تستمد سلطتها التقريرية الأساسية من مقتضيات الدستور والتحولات التي تتلقاها فإن هذه العملية ترتبط بدرجة كبيرة بدور عدد كبير من الأجهزة التنفيذية، والتي تتعدد في مصادر تأثيرها علي عملية صنع القرار حسب طبيعتها واختصاصاتها وظروف نشأتها ومجالات عملها، ومن أهم هذه الأجهزة التي يتكون منها الجهاز التنفيذي:

1- الإدارة التنفيذية:

وتضم الوزارات الرئيسية في الدولة: الشئون الخارجية والدفاع والزراعة، والتجارة، والتربية، والطاقة، والصحة، والشئون الإنسانية، والسكن والتنمية الحضرية، الداخلية، والعدل، والعمل، والنقل، والشئون البيطرية، وفي إطار هذه الوزارات يأتي تناول أهم وزارتين في صنع وصياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وهما وزارتا الخارجية والدفاع:

(أ) وزارة الخارجية:

تقوم وزارة الخارجية الامريكية بتشكيل عالم حر وفق القيم الغربية والامريكية وأكثر أمنا ورفاهية من خلال صنع وتمثيل وتنفيذ سياسة الرئيس الخارجية، ويعتبر وزير الخارجية مستشار الرئيس لشئون السياسة الخارجية والرئيس المسئول عن تمثيل الولايات المتحدة في الخارج، ومن أجل القيام بالسياسة الخارجية فان وزارة الخارجية تقوم بالاتي: التنسيق بين الوكالات وتقدير عملية تخصيص الموارد وذلك عند ادارتها للعلاقات الخارجية، وتمثيل الولايات المتحدة في الخارج، وتفسير سياساتها للحكومات الاجنبية والمنظمات الدولية وذلك من خلال سفارات وقنصليات الولايات المتحدة في الخارج ومن خلال المهارات والرسائل الدبلوماسية، تنسيق

---

(1) منصف السليمي، مصدر سابق، ص 166 - 176.

ودعم الانشطة الدولية التي تقوم بها الوكالات الامريكية واستضافة الزيارات الرسمية.

كما تؤدي باقي الوظائف الدبلوماسية، كالتفاوض والتوصل الى اتفاقيات ومعاهدات، حماية ومساعدة المواطنين الأمريكيين الذين يعيشون في الخارج أو المسافرين إلى خارج الولايات المتحدة، ومساعدة رجال العمال والأعمال الأمريكية في السوق الدولية، وتنسيق ودعم وتاييد الانشطة الدولية التي تقوم بها الولايات المتحدة، وإعلام الجماهير بشأن السياسة الخارجية الامريكية وعلاقاتها مع الدول الاخرى، والقيام بعملية التغذية الاسترجاعية من الجماهير إلى الادارة، كما يقوم موظفي الخدمات الخارجية بتحليل وكتابة تقارير عن التوجهات والاتجاهات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الدولة المضيفة، كما انهم يستجيبون الى حاجات المواطنين الامريكيين في الخارج.

وتقيم الولايات المتحدة علاقات دبلوماسية قوية مع نحو 190 دولة والعديد من المؤسسات الدولية بالاضافة إلى أكثر من 250 بعثة حول العالم، ويوجد لديها أكثر من 5000 موظف متخصص في الخدمات المدنية والتكنولوجية والادارية، وهؤلاء الموظفين يعملون جنبا الى جنب مع موظفي الخدمات الخارجية بترجمة وتحليل التقارير عن جميع انحاء العالم ويقومون بدعم البعثات لوجيستيكيا، كما يقومون باستشارة الكونجرس واعلامه بشأن مبادرات السياسة الخارجية ، ويقومون بالاتصال بالجماهير الامريكية وتشكيل الميزانية وتقييمها واصدار جوازات السفر والتحذيرات بشأن مخاطر السفر.

ويتكون هيكل الوزارة من مكتب وزير الخارجية (ويضم وزير الخارجية، ونائب وزير الخارجية، وسكرتير وزير الخارجية، والمساعد التنفيذي، ومساعدين خاصين والموظفين االمساعدين، بالاضافة الى اثنين من المساعدين الشخصيين)، ومركز العمليات، ومكتب تخطيط السياسة، ومكتب البروتوكول، ومكتب التنسيق لمكافحة الإرهاب، والمكاتب الملحقة (منها: مكتب الحقوق المدنية، ومكتب الحكم بين الهيئات الادارية والجمهور، ومكتب الشكاوى الداخلية).

وكذلك المكاتب غير الملحقة، وهي غير مرتبطة بمكتب وزير الخارجية، ولكنها ترسل تقاريرها الى مكتب الوزير بشكل مباشر، ومنها، مكتب الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة، ومكتب الشئون التشريعية، ومكتب البحوث والاستخبارات، ومكتب المحقق العام، ومكتب

المستشار القانوني، ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، هذا بالإضافة إلي المستشارين، ووكلاء الوزارة [1].

(ب) وزارة الدفاع:

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أصبحت قضية الإرهاب هي القضية الأولى والشغل الشاغل للإدارة الأمريكية، وأصبح التركيز على هذه القضية هو العامل الرئيسي، وهذا التركيز كانت نتيجته تزايد سلطة الرئيس في صناعة القرار في السياسة الخارجية، وارتفعت أهمية المستشارين الموجودين في البيت الأبيض، وأصبحت وزارة الدفاع ذات أهمية محورية في صناعة القرار بشكل كبير، لأن قضية الحرب على الإرهاب أصبحت قضية أمنية، وقضية حرب، من هنا أصبحت تلعب دوراً مهماً في صناعة القرار في السياسة الخارجية، وأصبحت القرارات وصناعتها مرتبطة بموافقة خبراء وزارة الدفاع [2].

هذا بجانب المسئولية الأساسية للوزارة عن تكوين وتشكيل القوات العسكرية اللازمة لخوض الحروب والذود عن امن الولايات المتحدة الأمريكية، وتتكون هذه القوات من عناصر رئيسية (البحرية والجوية والمسلحة)، ويتضمن هيكل الوزارة من: مكتب وزير الدفاع، ورئيس الأركان المشتركة وثلاثة أقسام عسكرية، وتسع قيادات ومحقق عام، و15 وكالة دفاع، و7 أقسام لمجالات النشاط.

ويتكون مكتب وزير الدفاع من مساعد وزير الدفاع للشئون التشريعية، ومساعد وزير الدفاع للشئون العامة، والمستشار العام لوزارة الدفاع، ومساعد وزير الدفاع لشئون القيادة، والرقابة و الاتصالات و الاستخبارات.

كما يضم هيكل الوزارة، مدير عمليات الاختبارات والتقويمات، ومساعد الوزير للاشراف المخابراتي، ومدير التقديرات الاستراتيجية للتوازن العسكري، ومدير الشؤون الادارية، ومدير إدارة التنسيق والإشراف ومتابعة إدارة البرامج المحددة، ووكيل الوزارة لشئون الأفراد والاستعداد، ووكيل شئون السياسة العامة للوزارة، ومساعد الوزير لشئون الشبكات والمعلومات، ومساعد الوزير لشئون المعلومات،

---

(1) د. جهاد عوده، الهياكل التنفيذية لوزارتي الخارجية والدفاع في إدارة جورج بوش الجمهورية، مقطع أولى، دراسة مقدمة إلي مؤتمر صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، مركز الدراسات الأمريكية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 28 ـ 29 فبراير 2004).

(2) د. شبلي التلحمي، السياسة الخارجية للولايات المتحدة قبل وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول، http://mostakbaliat.com/telhami.html، 6/11/2002

والسكرتير التنفيذي ، والمفتش العام[1].

2. الديوان التنفيذي للرئيس:

ويتألف من ديوان البيت الأبيض (الرئاسة)، وديوان الإدارة والميزانية، ومجلس المستشارين الاقتصاديين، ومجلس الأمن القومي، وديوان التمثيل التجاري الأمريكي.

3. الوكالات التنفيذية والمستقلة:

تضم أكثر من 75 وكالة ومؤسسة ومكتب تابع للحكومة الفيدرالية وأبرزها: وكالة المخابرات المركزية (يتكون جهاز المخابرات الأمريكي من 13 وكالة وهيئة حكومية تعمل في مجال أنشطة المخابرات المتنوعة. ويرأس تلك المجموعة رئيس وكالة المخابرات المركزية ويعاونه هيئة إدارة مجتمع المخابرات ومجلس المخابرات القومي. وتتكون المجموعة من، وكالة المخابرات المركزية وكالة مخابرات الدفاع، ووكالة الأمن القومي، ووكالة التصوير والخرائط القومية، ومكتب الاستطلاع القومي ومخابرات القوات الجوية ومخابرات الجيش، ومكتب مخابرات البحرية، ومخابرات فيلق المارينز، ومخابرات وزارة الخارجية، ومخابرات وزارة الطاقة ومخابرات وزارة الخزانة، ومكتب التحقيقات الفيدرالي[2]، ووكالة حماية البيئة، ووكالة الإعلام والاتصال.

4. هيئة مستشاري الرئيس:

ينتظم عمل المستشارين في شكل مجالس ومكاتب برئاسة الجمهورية، مثل مجلس المستشارين الاقتصاديين، ومجلس بحوث الطاقة ومستشار الرئيس في شئون الأمن القومي، ويعتبر مجلس الأمن القومي أهم هيئة استشارية في شئون السياسة الخارجية، ويتولى مكتب الرئاسة، إدارة شئون الرئاسة، وله دور ترتيب وتنظيم أنشطة الرئيس وتنسيق عمل الهيئات التنفيذية، وبناءً على قواعد قانونية وإدارية ووظيفية تساهم الأجهزة التنفيذية بأدوار فعالة في صناعة القرار السياسي الأمريكي[3].

5. مراكز الدراسات الاستراتيجية:

تلعب مراكز البحوث والدراسات، دوراً مهماً في عملية صنع القرار في النظام

---

(1) د. جهاد عوده، الهياكل التنفيذية لوزارتي الخارجية والدفاع، مصدر سابق.

(2) أنظر: د. محمود خلف، أجهزة المخابرات الأمريكية - الهياكل التنظيمية والمهام الرئيسية، النص متاح على الرابط التالي:

www.fawassil.com/modules.php?name=Sections&op=viewarticle&artid=16

(3) منصف السليمي، مصدر سابق، ص 186 - 188.

الأمريكي، وقد كانت بداية نشأتها في "مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك" (Council of Foreign Relations) الذي أنشئ رسميا سنة 1919، والذي رعته "عائلة روكفلر" وحدد إطار عمله بأنه "متابعة الأوضاع الدولية وإثارة اهتمام الرأي العام الأمريكي بها، وتأسيس موقع نفوذ يدعو إلى دور أمريكي فاعل في تشكيل القرار الدولي".

واعتمد مجلس العلاقات الخارجية عند نشأته على عناصر من وزارة الخارجية ومن المخابرات العسكرية ومن رجال الأعمال المهتمين بالسوق العالمية، ثم إن قيامه وعمله كان أشبه بما تقوم به الجمعيات السرية، حيث لم يكن مُنشئيه واثقين من تقبل الحكومة الأمريكية لدوره ونشاطه، أو من نظرة الرأي العام داخل أمريكا (وخارجها) لصلاته وارتباطاته، وقد استطاع إثبات وجوده وفي البداية كانت وسيلته "مجرد التفكير"، ثم تحول إلي "إمكانية التأثير"، إلى حد أن هذا المجلس أصبح مجمعا لنشاط أبرز العناصر الضاغطة على حتمية دخول أمريكا ومشاركتها في الحرب العالمية الثانية لكي تضمن لنفسها كلمة مسموعة عند توزيع مناطق النفوذ، وتؤكد حقها في رسم الخطوط المستجدة على خريطة عالم سوف يُعاد تشكيله بعد الحرب.

ثم نشأت عشرات ومئات المؤسسات والتي تحمل أسماء أصحاب أكبر المصالح (روكفلر ـ فورد ـ راند ـ كارنيجي .. وغيرهم)، وتمكنت حتى أصبحت كل واحدة منها "شبه حكومة" تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي وتمارس نشاطات غير محدودة في مجال التفكير الاستراتيجي، ورسم السياسات، ومتابعة الأزمات، وكتابة الأوراق، واقتراح الحلول، والتفاوض أحيانا.

وفي إطار هذه المراكز ظهر أبرز مفكري الاستراتيجية وصانعي القرار في الولايات المتحدة، مثل: ماك جورج باندي (مستشار الأمن القومي في عهد كنيدي ـ من مؤسسة روكفلر)، وهنري كيسنجر (مستشار الأمن القومي للرئيس نيكسون ـ من مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك)، وزبجنيو برجينسكي (مستشار الأمن القومي للرئيس كارتر ـ من مؤسسة بروكينجز)، وكوندوليزا رايس (مستشارة الأمن القومي للرئيس جورج بوش ـ من جماعة المشروع الأمريكي)[1].

---

(1) محمد حسنين هيكل، صناعة القرار الأمريكي، الخليج، الإمارات، 7/ 7/ 2003

وبجانب هذه المؤسسات يعتمد الرئيس علي نائب، يختاره، ويساعده فيما يوكله إليه من مهام، ويرشح نائب الرئيس وينتخب بنفس الطريقة التى يرشح وينتخب بها الرئيس، وواجبه الدستوري الوحيد أثناء حياة الرئيس ينحصر فى رئاسة مجلس الشيوخ والاقتراع فى حالة التعادل فى الأصوات. وقد عين بعض الرؤساء نائب الرئيس فى وزاراتهم أو وكلوا إليه واجبات أخرى، ورغم ذلك فإن المنصب يلزم شاغله إلى حد ما بقدر من العجز وعدم الشهرة، إلا فى حالة الطوارئ الهامة التى تبرز وجود المنصب، أما فى حالة موت كلا الرئيس ونائب الرئيس أثناء فترة الرئاسة، فإن واجبات الرئيس تسند إلى خلف يتم تعيينه بقانون عادى يصدره الكونجرس، ورئيس مجلس النواب هو التالي فى التسلسل إن مات نائب رئيس الجمهورية، يتبعه رئيس مجلس الشيوخ المؤقت، وأعضاء الوزارة بترتيب درجاتهم[1].



(1) أرنست س. جريفيت، نظام الحكم فى الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة، د. محمد عبد المعز نصر، القاهرة، مكتبة مصر، 1953، ص 67 ـ 79.

المبحث الثالث

المؤسسة القضائية (المحكمة الفيدرالية العليا)

يتألف الجهاز القضائي في الولايات المتحدة الأمريكية، من المحكمة العليا باعتبارها في أعلى هرم السلطة القضائية، ومحاكم الولايات، وهي محاكم عادية تتولى النظر في قضايا القانون العام، كما توجد بعض المحاكم الفيدرالية المختصة، مثل محكمة الادعاءات وهي محكمة فيدرالية مختصة بالنظر في الجرائم المرتكبة ضد الدولة ومحكمة التجارة الدولية، ومحكمة الضريبة.

وقد نصت المادة الثالثة، في فقرتيها الأولي والثانية، فيما يتعلق بالسلطة القضائية علي:

الفقرة الأولي: "تُناط السلطة القضائية للولايات المتحدة بمحكمة واحدة، هي المحكمة الدستورية العليا، وبعدد من المحاكم دونها درجة وفقاً لما يقرره ويحدده الكونجرس من وقت لآخر. ويتولى القضاة العاملين في المحكمة الدستورية العليا وفي المحاكم دونها درجة مناصبهم ويحتفظون بها ما داموا يتحلون بسلوك جيد، ويتلقون مقابل خدماتهم مكافآت مالية في تواريخ معينة لا تُخفض ما داموا في مناصبهم".

الفقرة الثانية/ 1: "تشمل السلطة القضائية جميع القضايا المتعلقة بالقانون والعدل التي تنشأ في ظل أحكام الدستور الأمريكي وقوانين الولايات المتحدة والمعاهدات المعقودة أو التي ستعقد بموجب سلطتها، كما تشمل جميع القضايا التي تتناول السفراء والوزراء المفوضين الآخرين، والقناصل وجميع القضايا االداخلة في اختصاص الأميرالية والملاحة البحرية؛ والمنازعات التي تكون الولايات المتحدة طرفاً فيها؛ والمنازعات التي تنشأ بين اثنتين أو أكثر من الولايات؛ (وبين إحدى الولايات ومواطني ولاية أخرى) وبين مواطني ولايات مختلفة؛ وبين مواطني نفس الولاية ممن يدعون ملكية أراضٍ بموجب منح من ولايات مختلفة، وبين ولاية أو مواطنيها ودول أجنبية (أو مواطني دول أجنبية أو رعايا أجانب).

الفقرة الثانية/ 2: "للمحكمة الدستورية العليا الولاية القضائية الابتدائية على جميع القضايا التي تتعلق بالسفراء والوزراء والمندوبين الحكوميين الآخرين والقناصل، وعلى القضايا التي تكون إحدى الولايات طرفاً فيها. ولها ولاية قضائية استئنافية على

جميع القضايا الأخرى المذكورة أعلاه، فيما يتعلق بالقانون والوقائع، مع مراعاة ما يحدده الكونجرس من استثناءات وما يضعه من لوائح تنظيمية".

الفقرة الثانية/ 3: "فيما عدا المحاكمات الجنائية لكبار الموظفين العموميين، تُجري جميع المحاكمات أمام هيئة محلفين، وتُجرى هذه المحاكمات في الولاية التي ارتُكبت فيها الجرائم المعنية، ولكن عندما لا تكون الجريمة قد ارتُكبت في أية ولاية، تُعقد المحاكمة في المكان أو الأماكن التي يحددها الكونجرس في قانون يصدر عنه[1].

ومن واقع هذا النص تشكل المحكمة العليا الفيدرالية، هي السلطة القضائية العليا، وتتألف من 9 قضاة يعينهم رئيس الجمهورية بموافقة مجلس الشيوخ، ولضمان استقلال الهيئة القضائية يكون تعيين القضاة التسعة لمدى الحياة، ويتقاضون تعويضات مادية على عملهم بمقتضى الدستور، ويحصن القضاة أعضاء المحكمة العليا إزاء أي تدخل في ممارسة وظيفتهم. وبروتوكوليًا، فإن رئيس المحكمة العليا هو ثاني شخصية رسمية بعد رئيس الدولة.

وتتحكم الاعتبارات والعوامل السياسية في أغلب الأحيان في عملية اختيار رئيس المحكمة العليا وقضاة المحكمة، فبالإضافة إلى معايير الكفاءة والنزاهة تؤخذ في الاعتبار أيضًا وجهة النظر والآراء السياسية والاجتماعية والاقتصادية للقضاة الذين يتم اختيارهم، وهو ما أكد الدور السياسي للمحكمة، التي ساعدت في تشكيل الملامح الأساسية للنظام السياسي في الولايات المتحدة من خلال بعث الحيوية في مبادئ دستورية معينة كما ساعدت في إيجاد مجموعة متجانسة من القواعد التي تحكم جوانب من العلاقات الإنسانية التي تخضع للتنظيم الفيدرالي.

وعندما أقر الدستور الفيدرالي سنة 1789 نص على إنشاء المحكمة العليا، لكنه لم يحدد لها وظيفة مراقبة دستورية القوانين. وظلت القوانين لا تخضع لأية رقابة قضائية حتى عام 1803، عندما عرضت قضية ماربوري وماديسون على رئيس المحكمة (جون مارشال) فاتخذت المحكمة قرارًا أثر على مجريات تطور الحياة الدستورية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بت في النزاع مقررًا سمو الدستور على القوانين واستبعاد القانون العادي من التطبيق، إذا تعارض مع مقتضيات الدستور. ومنذ ذلك

(1) أنظر، وزارة الخارجية الأمريكية، دستور الولايات المتحدة الأمريكية مع ملاحظات توضيحية، 2000، ص 36 ـ 37.

الوقت ومؤسسة الرقابة تتسع ويمتد سلطانها عن طريق الاجتهادات والتأويلات، الأمر الذي أضفىٰ علىٰ النظام الدستوري الأمريكي طابع فصل السُلطات فعلاً، وبروز دور السلطة القضائية للسلطتين التشريعية والتنفيذية[1].



(1) منصف السليمي، القرار السياسي الأمريكي، مصدر سابق، ص 183 ـ 184.

المبحث الرابع
دور الأحزاب السياسية

تشمل صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة إضافة للمؤسسات الدستورية، عناصر وبنيات تستمد وضعها من خصوصيات المجال السياسي، ومن علاقاته بالمجتمع، وبالمحيط الدولي، وتعتبر الأحزاب السياسية من أهم المؤسسات التي تساهم في تشكيل عملية صناعة القرار السياسي. وإن كان ذلك يتم من موقع وبصورة مغايرة للمؤسسات الدستورية، حيث لا يتضمن الدستور الأمريكي أي إشارة للتنظيمات الحزبية أو دورها في النظام، رغم أن واقع العملية السياسية في الولايات المتحدة تتأثر بشكل كبير بوضع الأحزاب وأدائها.

وإذا كانت بداية الحكم الفيدرالي، قد تميزت بغياب الظاهرة الحزبية، ونزوع الشعب الأمريكي نحو التركيز على عامل الوحدة والالتفاف حول قيادة جورج واشنطن، فإن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي شهدتها بداية القرن التاسع عشر، حملت معها مظاهر تكون الأحزاب.

فعندما وضع مؤسسو الجمهورية الأميركية دستور 1787، لم يتصوروا دوراً للأحزاب السياسية في النظام الحكومي، حيث سعوا من خلال ترتيبات دستورية متنوعة، (فصل السُلطات، والضوابط والتوازنات، والنظام الفدرالي، والانتخاب غير المباشر لرئيس الجمهورية من قبل هيئة انتخابية) إلى عزل الجمهورية الجديدة عن الأحزاب والفئات السياسية، إلا أنه مع بداية عام 1800، أصبحت الولايات المتحدة أول دولة تطور أحزاباً منظمة على الصعيد القومي وتنقل السلطة التنفيذية من حزب إلى آخر عن طريق الانتخابات.

وجاء تطور الأحزاب مرتبطا باتساع حق الاقتراع عندما أُلغيت اعتبارات الملكية باعتبارها مؤهلا للتصويت خلال أوائل القرن التاسع عشر. ومع اتساع جمهور الناخبين على نطاق واسع، تطلب الأمر وسيلة لتعبئة جموع الناخبين. وأصبحت الأحزاب ذات صفة مؤسساتية لإنجاز هذه المهمة الأساسية، وبرزت كجزء من هذا التوسع نحو

الديمقراطية، ومع حلول ثلاثينات القرن التاسع عشر أصبحت الأحزاب جزءاً راسخاً من الحياة السياسية.

أولاً: خصائص الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة:

تتسم الأحزاب في النظام الأمريكي، بعدة خصائص أساسية منها: غياب المركزية، وتشتت الفروع إلى لجان ومؤتمرات ومجموعات محلية، وضعف الانضباط الحزبي، خصوصًا مع بروز ظاهرة الجماعات الضاغطة ووسائل الاتصال والإعلام الجماهيري، والتباعد بين برامج الأحزاب في أهم القضايا الداخلية، وانحصار دور الأحزاب في المناسبات الانتخابية، وخصوصًا الانتخابات الرئاسية التي تشكل قاعدة عرفية تنبثق منها الرئاسة الأمريكية.

وفي إطار هذه الخصائص تقوم الأحزاب السياسية بأدوار وظيفية مهمة داخل النظام الأمريكي، كالمشاركة السياسية وإدماج الفئات والأفراد القيادات السياسية وتحويل مشاكل الأفراد والجماعات إلى مطالب سياسية والضغط بهدف تحويلها إلى قرارات، ويعتبر الحزب بنية سياسية رئيسية في النظام الأمريكي، تستمد وضعها وشرعيتها من خلال أدائها الوظيفي، ونسيج العلاقات الذي تقيمه بين المجتمع والنظام السياسي، وانطلاقًا من هذا الوضع، يتحدد وضع الأحزاب الأمريكية إزاء عملية صناعة القرار السياسي، انطلاقًا من وظيفة التأثير، التي تتم في مستوى الكونجرس والجهاز التنفيذي[1].

كما تشكل الأحزاب قناة أساسية لتلقي مطالب الأفراد والجماعات كالنقابات والجمعيات المهنية والمنظمات المحلية، ويعتبر البرنامج الانتخابي الوسيلة الرئيسية التي تستخدمها الأحزاب لاستيعاب تلك المطالب أو الاحتجاجات والاقتراحات وبلورتها في شكل أهداف سياسية ومقترحات عملية وتفصيلية ووسائل عمل، تمثل البرنامج السياسي الذي يقترح الحزب تنفيذه في حالة وصوله إلى السلطة.

ويرشح الحزب عددًا من الشخصيات للانتخابات البرلمانية والرئاسية بهدف كسب الأصوات الشعبية لهم خلال الحملات الانتخابية، للحصول على مناصب السلطة التنفيذية والتشريعية، وتشكل الانتخابات مناسبة توظفها الأحزاب لاستقطاب التأييدات والمساندة من أجل الوصول إلى السلطة.

---

(1) منصف السليمي، مصدر سابق، ص 232-235.

ونظرًا لأهمية المكاسب التي يجنيها الحزب الفائز، تتضافر في العملية الانتخابية معطيات معقدة من الانتماءات المتداخلة والمتناقضة أحيانًا، هيئات مهنية وجماعات إثنية وثقافية، واللوبي وجماعات المصالح الاقتصادية، كما تفرز العملية الانتخابية تحالفات وجماعات سياسية تساند الرئيس، ويكون لها فيما بعد مكانة متقدمة في خريطة المناصب الحكومية.

ثانياً: أدوار الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة:

الأدوار التي يلعبها الحزب في عملية صنع القرار السياسي، تظهر بأشكال ومضامين مختلفة عن الأدوار التي يقوم بها علي المستوى الانتخابي والشعبي، حيث يقوم بتحويل المطالب إلى مشاكل سياسية تتركز حولها اهتمامات الرأي العام، ومكونات المجتمع السياسي؛ وتستخدم وسائل الإعلام والمقابلات التليفزيونية والجلسات البرلمانية لتوجيه الاهتمام حولها.

وفي الكونجرس يسعى زعماء الأحزاب، لتجديد ودعم روح الانضباط الحزبي، من أجل تجميع الإرادة الجماعية حول النواب والشيوخ الحزبيين لدى مشروع قانون أو معارضة قرار ما، كما يمارس رؤساء اللجان واللجان الفرعية وأعضاء بعض الهيئات المحلية، وجماعات المصالح الخاصة والجمهورية، ولجان المساندة والذين تربطهم بالشيوخ أو النواب علاقات خاصة، ضغوطًا من خلال نصائحها وخبراتها التي تقدمها للبرلماني من أجل توجيه موقفه وصوته [1].

ثالثاً: الأحزاب بين الثنائية والتعدد:

ينتشر الحزبان الجمهوري والديمقراطي في جميع أجزاء العملية السياسية، ويعتبر حوالي ثلثي الأميريكيين تقريباً أنفسهم إما جمهوريين أو ديمقراطيين، كما أن الحزبين الرئيسيين يسيطران على رئاسة الجمهورية، والكونجرس، ومناصب حكام الولايات، والمجالس التشريعية التابعة للولايات. وقد كان كل رئيس جمهورية منذ 1856 حتى الآن إما جمهورياً أو ديمقراطياً.

ففي أعقاب انتخابات 2002 المحلية لاختيار أعضاء الكونجرس، كان هناك سناتور مستقل واحد بين (100) سناتور يشكلون مجلس الشيوخ، ونائبان مستقلان فقط من بين (435) نائباً في مجلس النواب الأميركي.

(1) منصف السليمي، مصدر سابق، ص 238 ـ 240.

أما على صعيد الولايات، فقد كان جميع الحكام الخمسين إما جمهوريين أو ديمقراطيين، ولم يُنتخب سوى واحد وعشرين عضوا في مجالس الولايات التشريعية (أي 0،003٪) من بين الأكثر من 7300 مشرع ممن لم يكونوا منتمين إلى الحزبين الجمهوري والديمقراطي، هذا بالإضافة إلي أن الحزبين هما اللذان ينظمان الحكومة ويهيمنان عليها على الصعيد القومي وصعيد الولايات أيضا.

وقد تعددت الاعتبارات التي أدت لترسيخ نظام الحزبين في الولايات المتحدة، وسيطرة الجمهوريون والديمقراطيون على السياسات الانتخابية منذ منتصف القرن التاسع عشر، منها:

1- النظام المتبع لانتخاب المشرّعين على المستوى القومي ومستوى الولايات، والمتمثل في نظام "العضو الواحد" للدائرة الانتخابية، أي أن مَن يحصل علي أكبر عدد من الأصوات في أي دائرة انتخابية يفوز في الانتخابات، وهذا النظام يتيح لحزب واحد فقط أن يفوز في أي دائرة محددة، وبالتالي يخلق حوافز لتشكيل حزبين كبيرين بقاعدة عريضة لكل منهما.

2- ما ينص عليه نظام الهيئة الانتخابية الخاصة باختيار رؤساء الجمهورية، حيث لا يُدلي الأميركيون عملياً بأصواتهم لصالح لائحة من المرشحين للرئاسة، بل يقترعون في كل ولاية لانتخاب لائحة من "الناخبين" الذين تعتبر أصواتهم مضمونة لمرشح أو آخر، ويتطلب انتخاب رئيس الجمهورية أكثرية مطلقة من مجموع الأصوات الانتخابية الـ 538، ويجعل هذا الشرط من الصعب على أي حزب ثالث الوصول إلى رئاسة الجمهورية لأن الأصوات الانتخابية لكل من الولايات توزع على أساس ترتيب يكسب فيه الفائز جميع أصوات الولاية في الهيئة الانتخابية. وهذا يعني أن أي مرشح يحصل على أغلبية الأصوات في الانتخابات الشعبية في تلك الولاية، حتى ولو كانت أغلبية ضئيلة، يفوز بجميع أصوات تلك الولاية في الهيئة الانتخابية.

3- سيطرة الحزبين الجمهوري والديمقراطي على الجهاز الحكومي، فوضعا قوانين انتخابية تعمل لصالحهما، بحيث أصبح مجرد وضع اسم حزب جديد على اللوائح الانتخابية في بعض الولايات عملية صعبة ومكلفة.

4- أن قانون الحملة الانتخابية الفدرالي يمنح فوائد خاصة للأحزاب الرئيسية، بما في ذلك تمويل حكومي للحملات الرئاسية على مستوى أعلى بكثير مما هو متوفر

للأحزاب الثانوية، حتى تلك التي حصلت على نسبة 5٪ من الأصوات في الانتخابات العامة السابقة التي تؤهلها للحصول على ذلك التمويل.

5- أن عملية اختيار المرشحين في أميركا تشكل حاجزا بنيويا إضافيا أمام الأحزاب الثالثة، من حيث الاعتماد على الانتخابات التمهيدية لاختيار مرشحين حزبيين لمناصب في الولايات وفي الكونجرس، وفي استخدام الانتخابات التمهيدية للرئاسة على مستوى الولاية في عملية اختيار مرشحي الرئاسة، وهو ما يعني أن الناخبين هم الذين يتخذون القرار النهائي بشأن من سيرشح في نهاية الأمر الفائز من أحد الحزبين الرئيسيين[1].

إلا أنه رغم هذه العوامل - وغيرها - فقد ظهرت عدة أحزاب في الحياة السياسية الأمريكية، فيما عرف بظاهرة الأحزاب الثالثة، قد ظل مرشحو الأحزاب الثالثة والمرشحون المستقلون، ظاهرة تتكرر في فترات منتظمة في النظام السياسي الأميركي، وكانت هذه الأحزاب تنتعش في انتخابات واحدة ثم تختفي، أو تتلاشى تدريجياً، أو يتم استيعابها من قبل أحد الحزبين الرئيسيين.

وإذا كانت الخبرة الأمريكية تشير إلي عدم قدرة الأحزاب الثالثة على البقاء والاستمرار فترة طويلة، فهناك حالات كان لهذه الأحزاب تأثير رئيسي على نتائج الانتخابات.

فقد قسّم ترشيح ثيودور روزفلت من قبل حزب ثالث عام 1912 أصوات الناخبين الذين يصوّتون عادة للجمهوريين ومكّن الديمقراطي وودرو ويلسون من الفوز في الانتخابات دون أن يكون قد حصل على أكثرية مجمل أصوات الناخبين.

وفي عام 1992، اجتذب ترشيح روس بيرو ناخبين كانوا في معظمهم يصوّتون كجمهوريين في انتخابات الثمانينات من القرن العشرين فساهم في هزيمة الرئيس الجمهوري جورج بوش".

وفي الانتخابات الرئاسية 2000، ساهمت مشاركة المرشح "رالف نادر" عن أحد الأحزاب الثالثية، في هزيمة المرشح الديمقراطي "آل جور".

(1) د. جون بيبي، الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة، مجلة انتخابات، إصدار خاص بمناسبة الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2004، موقع وزارة الخارجية الأمريكية علي شبكة الإنترنت.

وفي مقابل هذه الاعتبارات وعلي الرغم من الأدلة القوية علىٰ سيطرة الأحزاب علي الحياة السياسية الأميركية، فإن عدم الثقة في الأحزاب يعتبر من المكوّنات الأساسية المتأصلة في الثقافة المدنية الأميركية، فالأمريكيون لا يشعرون بالارتياح تجاه ممارسة زعماء الأحزاب سلطة كبيرة علىٰ حكومتهم.

وتكشف استطلاعات الرأي العام أن نسبة كبيرة من جمهور الناخبين تعتقد أن الأحزاب تساهم في تشويش القضايا أكثر من توضيحها، وأنه من الأفضل لو أنه لم يكن هناك ما يدل علىٰ الصفة الحزبية في بطاقات الاقتراع.

كما أن الأحزاب الأميركية تواجه أيضا مشكلة ضعف الشعور النسبي بالالتزام الحزبي لدىٰ الكثير من الأميريكيين، ووجود شريحة لا بأس بها من الناخبين الذين يعتبرون أنفسهم مستقلين، والاتجاه السائد بين نسبة مهمة من المواطنين لممارسة تقسيم البطاقة الانتخابية، وهو ما ترتب عليه أن أصبح تقاسم سيطرة الحزبين علىٰ الفرعين التنفيذي والتشريعي للحكومة أمرا شائعا في الحكومة القومية وفي حكومات الولايات[1].



(1) د. جون بيبي، مصدر سابق.

خلاصة الباب الأول

في إطار الاعتبارات السابقة، وفي إطار الصلاحيات والأدوار التي تضطلع بها المؤسسات الرئيسية في عملية صنع القرار في النظام السياسي الأمريكي، يمكن الوقوف علي عدد من الملاحظات الأساسية:

1ـ أن شخصية الرئيس وطاقمه وتوجهاتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية تنعكس بصورة كبيرة على مجمل سياسات الإدارة، مع مراعاة أن السياسة الخارجية محكومة بالمصالح الجوهرية للولايات المتحدة، وأي تغيير في هذه السياسات محكوم في إطار ثبات المصالح الأمريكية في العالم، ومقيد أيضاً بالاعتبارات الداخلية في المجتمع الأمريكي وتأثير جماعات الضغط فيها.

2ـ يتميز الرئيس الأمريكي في عدد من الجوانب في مواجهة الكونجرس من بينها:

(أ) يستطيع الرئيس أن يحصل على معلومات متخصصة وسريعة من خلال أجهزة جمع المعلومات التي تحت إدارة البيت الأبيض، وهذا يعطيه القدرة على اتخاذ قرارات صائبة، ويمكنه من استخدام هذه المعلومات بطرق مختلفة ليحصل على موافقة الكونجرس على سياساته.

(ب) سلطة الرئيس كمشرع تدعم قوته في مواجهة الكونجرس فمن خلال خطابه السنوي، يتقدم الرئيس للكونجرس بالميزانية وببرامجه التشريعية، ويؤثر هذا الخطاب بدرجة كبيرة في خطة الكونجرس السنوية.

(ج) قدرة الرئيس على جذب الرأي العام لصالحه من خلال وسائل الإعلام، والتي تفوق قدرة الكونجرس وتشكل نوعا من أنواع الضغط للتأثير على قراراته وبصفاته القيادية، يستطيع الرئيس أن يوجه جهود الأمة لتحقيق هدف معين.

(د) دور الرئيس كقائد سياسي للحزب الذي ينتمي له، وهذا الدور يوفر له التأييد من أعضاء الحزب ومن الأفراد الذين تم تعيينهم من قبل الرئيس، كما يستمد الرئيس العون والتأييد من مستشاريه الذين يعملون في مكتبه التنفيذي.

3ـ تنبع قوة الكونجرس في عملية صنع القرار من هيمنته على الشئون الداخلية

للبلاد، إلا أنه يعاني من العديد من القيود التي تؤثر علي فاعلية دوره في صنع السياسة الخارجية، ومن بين هذه القيود، معاناته من تشتت القوى وضعف الولاء الحزبي، بالإضافة إلى ضعف الأحزاب بشكل عام، وازدياد عدد اللجان واللجان الفرعية بما يعوق القدرة علي التوصل لقرارات سريعة، والتداخل بين القضايا الداخلية والخارجية وازدياد المشاركة السياسية، وما ترتب علي ذلك من صعوبة الإجماع على قضية أو قرار، رضوخ الكونجرس لجماعات الضغط أدى إلى إضعافه.

4ـ أن الفاعلية في إدارة وصنع قرارات السياسة الخارجية من جانب مؤسسة الرئاسة أو من جانب الكونجرس تتوقف بدرجة كبيرة علي عدد من الاعتبارات من بينها: الحزب المسيطر في الكونجرس، وشخصية الرئيس، والمناخ السياسي العام، فسيطرة الحزب الذي ينتمي إليه الرئيس على الكونجرس تسهل تصديق الكونجرس على قراراته، وعندما تكون شخصية الرئيس قوية، تزيد من قدرته في السيطرة علي الكونجرس، كذلك فإنه عندما يشعر الجميع أن المجتمع الأمريكي يواجه تحديات مصيرية، يكون للرئيس الكلمة العليا، حيث تتوحد الصفوف خلفه باعتباره رمزاً للأمة، ومدافعاً عن مبادئها وقيمها.



الباب الثاني

أمريكا ومصر بعد 25 يناير 2011

من الثورة .. إلى الانقلاب



تمهيد

الثورة فعل شعبي عفوي تلقائي غير منظم يهدف إلىٰ إحداث تغيير جذري شامل في بنية النظام السائد في المجتمع، وتختلف الثورة عن الانقلاب الذي يمكن تعريفه بأنه فعل منظم تنفذه مجموعة منظمة هدفه السيطرة علىٰ السلطة من خلال إزاحة الممسكين بها عنها والحلول محلهم في الإمساك بزمامها. ووفقا لهذا المفهوم، فإن الأصل ألا يكون للثورة قيادة معينة ترسم وتخطط وتوزع الأدوار وتحدد الهدف، بل إن هدف الثورة يتحدد بشكل تلقائي، ويتوقف ذلك علىٰ نضج الشعب الثائر في تحديد هذا الهدف والعمل علىٰ تحقيقه، وقد تتولىٰ فئات من الشعب زمام المبادرة لا لتقود الثورة ولكن لتكون في مقدمة صفوفها سعيا لتحقيق غاية الثورة فتبرز هذه الفئة في حال نجاح الثورة لقيادة مرحلة الانتقال التالية لها، وقد تواجه هذه الفئة عنف السلطة الذي قد يصل إلىٰ حد الفتك بها، فترسم هذه القيادة بتضحياتها الخطوط العريضة للثورة.

وإذا كانت الثورة فعل شعبي غير منظم، فإن فئات الثورة ليس شرطا أن تتفق آراؤها وتوجهاتها، لكن يوحدها هدف عام تتفق علىٰ ضرورة تحقيقه لمصلحة المجموع، فجوهر الثورة هو الاختلاف في التفاصيل والتصارع السلمي للأفكار، والاحترام المتبادل بين الفئات لخصوصيات بعضها والاتفاق علىٰ تجاوز تلك الخصوصيات، ومن هنا فإن وسائل حماية الثورة ذاتية تتمثل في نضج ووعي شبابها وإيمانهم بنبل أهدافها وغاياتها، باعتبار أن الثورة انطلقت لتحمي قيما سامية تعرضت للانتهاك والانتقاص، بغض النظر عن الثمن الذي تدفعه مقابل ذلك(1).

ويتم النظر كذلك للثورة علىٰ أنها "أسلوب من أساليب التغيير الاجتماعي تشمل الأوضاع والبنىٰ السياسية والاجتماعية والاقتصادية، تؤدي إلىٰ انهيار النظام القائم وصعود نظام جديد، هو ما يفرض أهمية توحيد القوىٰ الثورية وتنظيمها وأهمية العوامل الذاتية في توعية الجماهير وقيادتها. وتشكل وحدة الظروف الموضوعية والذاتية القانون

---

(1) د. عبد الرحمن أحمد المختار، أبجديات في فلسفة الثورة، 30/ 3/ 2011. الرابط:
http://marebpress.net/articles.php?id=9692&lng=arabic

الأساسي للثورة، كما تؤكد على ضرورة الحفاظ على مسار الثورة من الانحراف"[1].

وإعمالاً للقانون القائل بأن "لكل فعل رد فعل مساوٍ له في القوة ومضاد له في الاتجاه"، فإن لكل ثورة ثورة أخرى مضادة، وأصبحت القاعدة أن كل ثورة معرضة لثورة مضادة، فالثورة تحمل في ثناياها الحلم بميلاد جديد على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، من حيث القيم والأفكار والعلاقات والأدوات، فهي نقلة من حالة أدنى إلى حالة أفضل. إلا أن القوى القديمة التي قامت الثورة ضدها لا تعترف بضرورة التغيير وتعمل على بقاء الأمر على ما هو عليه، ولهذا تتحالف لوأد الثورة[2].

فالثورة المضادة كمصطلح تعني، "إجراء مضاد لإجهاض الثورة الحقيقية وإلهاء الشعب والمجتمع عن البحث في المطالب والأهداف التي قامت من أجلها الثورة ومدى تحقيقها، فهي حركة انقلابية تعمل على حرف مسار الثورة الشعبية التي اسقطت نظاما دكتاتوريا في محاولة لإعادة نفس ذلك النظام بصورة أو بأخرى يقوم بها إما فلول النظام أو أي جناح ثوري يحاول الاستفراد بالقيادة ليمارس ما كان يمارسه النظام الدكتاتوري من قبل الشعب"[3].

أو هي تلك "الثورة التي تعقب ثورات الشعوب ويخطط لها وينفذها أتباع النظام الحاكم وأنصاره والمنتفعون من ذلك النظام لإجهاض الثورة الشعبية القائمة ضد النظام الفاسد وإنهاكها. وذلك باستخدام العديد من الطرق والأساليب كنشر الإشاعات والأكاذيب بين أبناء الشعب واستخدام البلطجية في إشاعة الفوضى وعمليات السلب والنهب لزعزعة استقرار البلاد ونشر الرعب بين المُواطنين ليترحموا علي النظام البائد والمطالبة بإبقائه أو عودته من أجل الأمن في البلاد"[4].

---

(1) عامر صالح، أحجار الدومينو ـ سقوط نظام الدكتاتورية العربية ومستلزمات الحفاظ على الانجاز، الشبكة العربية العالمية، الاثنين،05 سبتمبر 2011.

(2) سمير مرقص، الثورة المضادة ـ طبيعتها ودوافعها، صحيفة المصري اليوم، عدد 12/ 6/ 2012، الرابط:
http://www.almasryalyoum.com/node/913051

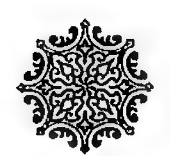
(3) عثمان الصلوي، الثورات المضادة وخطرها على مستقبل الشعوب، الخميس 28 يونيو 2012. النص متاح على الرابط التالي:
http://almasdaronline.info/index.php?page=news&article-section=11&news_id=33616

(4) محمود عبد الله الباز، الثورة المضادة وكيفية القضاء عليها ؟؟، 7/ 4/ 2011، الرابط:
http://www.lahona.com/show_files.aspx?fid=459625&pg=1

إن الثورة المضادة تنبع من ثنايا الثورة الحقيقية، فهي ثورة في الشكل وليست في المضمون، في الآليات وليس في الأهداف، في المطالب وليس في النوايا، وتتبع قانون الثورات، وتتبني نفس الشعارات من أجل إجهاض الثورة من داخلها بعد أن فشلت أجهزة الأمن في القضاء عليها من خارجها وفي مواجهتها. وتراهن قوىٰ الثورة المضادة علىٰ إمكانية عودة النظام القديم وجماعات المصالح، وعودة الشعب إلىٰ طبيعته الراضية المستكينة، واستعداد بعض النخب للتعاون مع أي نظام جديد لعقلنته وتبريره وإعطاء شرعيته، وعلىٰ هذا النحو تتحول الثورة إلىٰ انتفاضة، والانتفاضة إلىٰ هبّة، والهبّة إلىٰ تمرد، والتمرد إلىٰ خروج علىٰ القانون والنظام. وتنتهي الدورة الثورية الصغرىٰ التي تتم في نفس الجيل. وتصبح الثورة استثناء، والاستقرار هو الأساس. وتتحول الثورة إلىٰ تاريخ، تتعلم منه الشعوب[1].

وإذا كانت الثورة المضادة نتيجة حتمية تواجهها كل الثورات، فإن طبيعة هذه الثورة المضادة وسبل مواجهتها تختلف باختلاف طبيعة الثورة الحقيقية ونمطها وتماسك المنادين بها ووضوح أهدافها، ومن هنا تكون المراحل الانتقالية في عمر الثورات وفقًا لطبيعة الثورة المضادة، ووفقًا للقدرة الثورية علىٰ التدعيم والتوسع والاستمرار حتىٰ تحقق أهدافها فىٰ بناء نظام جديد وليس مجرد هدم نظام قديم[2].

وبين الثورة والثورة المضادة، يأتي تناول السياسة الأمريكية تجاه الثورة المصرية بين 25 يناير 2011، تاريخ تفجر الثورة الشعبية المصرية، وحتىٰ 25 يناير 2014، الذي يواكب الذكرىٰ الثالثة للثورة، وبيان أبعاد ومحددات وتطورات هذه السياسة وانعكاساتها علىٰ مسار الثورة المصرية، مع محاولة تحليل تأثير الثورة المصرية علىٰ الدور الأمريكي في المنطقة العربية، حاضره ومستقبله.

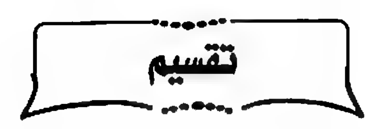


(1) د. حسن حنفي، الثورة المضادة، موقع التجديد العربي، السبت،19 مارس 2011.

(2) د. نادية مصطفىٰ، مصر وواجب الوقت في مواجهة الثورة المضادة (1-3)، موقع أون إسلام، 2011/05/19.

الفصل الأول

السياسة الأمريكية وثورة يناير
بين التضحية بالحليف ...
وترويض الثائرين



تقسيم

تفاوتت المواقف والاجراءات التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ثورة 25 يناير 2011، منذ اليوم الأول للثورة، وخلال العام الأول بعد تنحي مبارك، وخلال هذه الفترة القصيرة بعمر الزمن، الهائلة بعمر التحولات التي شهدتها مصر، يمكن التمييز في إطار السياسة الأمريكية بين أربعة مراحل فرعية، الأولي، من بداية الثورة (25 يناير) وحتى تنحي الرئيس السابق حسني مبارك في11 فبراير 2011، والثانية، من 11 فبراير وحتى الانتخابات البرلمانية (28 نوفمبر 2011) والثالثة، خلال الانتخابات البرلمانية (28 نوفمبر 2011 إلي 28 فبراير 2012) والرابعة مرحلة ما بعد الانتخابات البرلمانية وحتى الانتخابات الرئاسية (23 فبراير 2012 ـ 30 يونيو 2012)".



المبحث الأول
السياسة الأمريكية والثورة المصرية
من البداية .. إلى التنحي

شهدت بدايات الثورة المصرية العديد من السجالات حول الأطراف الفاعلة، فى الداخل والخارج فى إدارة الأحداث والتطورات والتحولات غير المسبوقة التى تشهدها البلاد، وأى من هذه الأطراف الأكثر تأثيراً فى تحريك هذه الأحداث، وكان فى مقدمة هذه الأطراف، التى كانت محلا للاهتمام والتحليل القوي الغربية (ممثلة فى الولايات المتحدة والدول الأوربية)، فهذه القوي، وتحديداً الولايات المتحدة هى الشريك الرئيس فى كل تفاعلات الأحداث فى المنطقة، وترتبط بعلاقات وثيقة مع النظم الحاكمة فى الدول العربية منذ حصول هذه الدول على استقلالها بداية من منتصف الأربعينيات من القرن العشرين وحتى الآن.



المطلب الأول
محددات الموقف الأمريكي
من الثورة المصرية

ارتبط التذبذب الأمريكي وازدواجية المواقف تجاه الثورة المصرية خلال هذه المرحلة منذ تفجر المظاهرات المندددة بسياسات مبارك وفساد نظامه في الخامس والعشرين من يناير، وحتى تنحيه في 11 فبراير 2011، بالعديد من العوامل والاعتبارات، من بينها:

العامل الأول: المفاجأة:

فالإدارة الأمريكية لم تكن تتوقع هذه المظاهرات بهذا الحجم، وبهذه التداعيات، كما لم تتوقع مثل هذا الانهيار السريع للقدرات الأمنية المصرية، في ظل معرفتها بالطابع الأمني والاستبدادي للنظام المصري، وفي ظل التعاون الدائم والمستمر بين الأجهزة الأمنية والمخابراتية المصرية ونظيرتها في الولايات المتحدة.

العامل الثاني: التحالف الإستراتيجي:

ويتمثل في العلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة ونظام مبارك، والذي شكل تابعاً حقيقياً وليس حليفاً إستراتيجياً في كل القضايا التي تهم الولايات المتحدة في المنطقة، في ضرب إيران خلال الحرب العراقية الإيرانية (1980 1988)، وفي ضرب العراق بعد الغزو العراقي للكويت (19901991)، وفي حصار العراق (بين عامي 1991ـ2002)، وفيما أطلقت عليه الولايات المتحدة "الحرب الدولية على الإرهاب" بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي تعرضت لها الولايات المتحدة، وفي إطارها قامت بشن حربين عسكريتين الأولي على أفغانستان (في أكتوبر 2001)، والثانية ضد العراق في مارس 2003، وفي تنفيذ الأجندة الأمريكية فيما يتعلق بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وفي الضغط على إيران في الملف النووي، وغيرها الكثير.

العامل الثالث: الخوف من البديل:

عدم الثقة الأمريكية في الأطراف البديلة التي يمكن أن تحل محل مبارك، لأنها على قناعة تامة بأنه لو أجريت انتخابات حرة ونزيهة، فلن يكون للحزب الوطني ولكل الأحزاب الرسمية القائمة الآن، الدور الفاعل، ولكنه سيكون للإخوان المسلمين.

العامل الرابع: جدوى الشعارات:

ويتمثل هذا العامل فى عدم جدية الولايات المتحدة فى تطبيق ما ترفعه من شعارات حول نشر الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان، فى أية دولة أو أية منطقة فى العالم إلا بما يتفق ومصالحها، فهذه الشعارات ما هي إلا أداة من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وبالتالي جاء التردد الأمريكي فى التعاطي مع الأزمة، لأخذ الوقت المناسب لدراسة كل الاحتمالات، وبناء عليها تقرر ما يمكن أن تقوم به، وهل تبقي على مبارك الشهور القادمة، حالما يتم إعداد البديل المناسب، أو أن يتم النقل الفوري لصلاحيات الرئيس لعمر سليمان، وهو أفضل للمصالح الأمريكية من مبارك نفسه، أو معرفة التوجهات العامة للشارع المصري، والتعاطي معها بما يتفق ومصالحها.

العامل الخامس: متغير القيادة:

فمن واقع تعاطي الرئيس الأمريكي باراك أوباما مع تطورات الثورة المصرية، يمكن القول أن قرارات أوباما كان يدفعها شعور بأن هذه التحولات نتاج تراكمات سلبية عبر عدة سنوات، وأنه لا يمكن إيقافها أو إعادة الأمور فى مصر إلى الوراء، كما يعتقد أن الولايات المتحدة كراعية للديمقراطية كما يراها لا يمكن أن تكون استجابتها كغيرها من الدول، ويدرك أوباما من تجاربه أن التغيير فى البلدان النامية لا يمكن مواجهته أثناء اشتعاله بالقوة أو بالمواقف العنترية، وأنه ليس من الضروري أن تتحول كل حركة شعبية إلى كارثة، فهناك نماذج إيجابية، تخلصت من نظم فاسدة وجاءت بنظم كان لها دور بارز فى التنمية والإصلاح.

ومن ناحية أخري، فإن خبرة أوباما الشخصية وتجربته فى الانتخابات الرئاسية التى فاز بها تتيح له فرصة متميزة للاتصال بجيل الشباب الذى يصنع الثورة المصرية، وأصبح التحدى الذي يواجهه هو كيفية استخدام خبرته الحياتية وقدرته الكبيرة على التواصل لدعم عملية التغيير، والموازنة بين التعاطف مع الثوار فى الشوارع، من ناحية وطمأنة العالم إلى أن القوة الأمريكية مستقرة فى مواجهة التحولات التي يشهدها العالم، من ناحية ثانية. وبين هذا وذاك جاء تردده فى التعاطي مع تداعيات الثورة وتحولاتها.

المطلب الثاني
المواقف الأمريكية وتحولات الثورة المصرية

في ظل الاعتبارات السابقة جاء التذبذب والتردد نتيجة منطقية للمواقف الأمريكية في التعاطي مع تطورات الثورة المصرية، سواء على مستوي التصريحات الرسمية أو على مستوي الإجراءات التي تبنتها الإدارة الأمريكية، خلال هذه المرحلة وذلك على النحو التالي:

1- بيان البيت الأبيض (25 يناير 2011):

ومن بين ما جاء فيه: "نحث جميع الأطراف على الامتناع عن استخدام العنف، ونتوقع من السُلطات المصرية أن ترد على أي احتجاجات بطرق سلمية. إننا ندعم الحقوق العالمية للشعب المصري، بما في ذلك الحق في حرية التعبير والتجمع والانضمام إلى الجمعيات. وأمام الحكومة المصرية فرصة مهمة لتستجيب لتطلعات الشعب المصري وتنتهج إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية يمكن أن تحسن معيشته وتسهم في رخاء مصر. إن الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع مصر والشعب المصري لدفع عجلة هذه الأهداف".

2- بيان مساعد وزيرة الخارجية للشؤون العامة (25 يناير 2011):

ومن بين ما جاء جاء فيه: "إننا نرصد الوضع في مصر عن كثب، وإن الولايات المتحدة تؤيد حق التعبير والتجمع للشعب كله، وعلى كل الأطراف أن تمارس ضبط النفس، وإننا نهيب بالسُلطات المصرية أن تتعامل مع تلك التظاهرات بأسلوب سلمي". وأضاف البيان: "إننا نود أن نرى الإصلاح يتحقق في مصر، وأماكن أخرى وإتاحة الفرص السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تتفق مع تطلعات الشعب. وإن الولايات المتحدة شريك لمصر وللمصريين في هذه العملية التي باعتقادنا يجب أن تجري في مناخ سلمي .. وقد أثرنا مع الحكومات في المنطقة الحاجة للإصلاحات والانفتاح وإلى مشاركة أرحب من أجل التجاوب مع تطلعات الشعب، وسنواصل فعل ذلك".

3. تصريحات المتحدث باسم الخارجية الأميركية (3 فبراير 2011):

والذي قال: "طالما استمر الوضع دون اتخاذ فعل ملموس يمكن أن يراه الشعب المصري، فإن خطر المجابهات الجارية والعنف سيزداد. ولذا نحن نواصل تشجيع الحكومة والمعارضة... على الالتقاء معاً الآن وبذل جهد شامل والمضي قدماً بحيث يرى الشعب أن التغيير قادم وأن التغيير جار في الواقع".

وأضاف: إن الولايات المتحدة تتبادل مع الحكومة المصرية النصح ووجهات النظر، وتجري اتصالات يومية مع الجيش المصري ومع أعضاء من المعارضة أيضا، لكن ليس من حق الولايات المتحدة أو أي قوة أجنبية أن تُملي مَن سوف يحكم مصر. كما أن القرار الخاص بمدة بقاء الرئيس مبارك في السلطة قرار مصري، فهذه مسألة لا تتعلق بنا، إنما هي تخص العلاقة بين الشعب المصري والحكومة المصرية".

وقال إن علاقات الولايات المتحدة الخارجية "توجهها أولا وأخيراً المصالح الوطنية، مصالحنا ومصالح البلدان الأخرى. وهي ليست قائمة على أشخاص معينين، ولكن المسؤولين الأميركيين يتمتعون في الوقت ذاته بعلاقة عمل وثيقة جدا مع الزعماء غير الأميركيين".

4. زيارة فرانك ويزنر:

في الثاني من فبراير 2011، تكليف فرانك ويزنر، السفير الأمريكي السابق في مصر، ليكون مبعوثاً شخصياً للرئيس أوباما، لبحث تداعيات الثورة المصرية، وما إن أصدر ويزنر تصريحات مؤيدة للرئيس مبارك، كانت محل انتقاد من العديد من الجهات، خرجت الإدارة الأمريكية لتعلن أن هذه التصريحات تعبر عن رأيه الشخصي.

5. مشروع ماكين/ كيري:

دعا مشروع قرار تقدم السناتور الجمهوري جون ماكين والسناتور الديمقراطي جون كيري إلى مجلس الشيوخ الأمريكي، الرئيس المصري إلى نقل السلطة إلى حكومة مؤقتة لتصريف الأعمال تضم جميع الأطياف، والبدء سريعا في انتقال سلمي وسلس إلى نظام سياسي ديمقراطي، على أن يشمل ذلك نقل السلطة إلى حكومة مؤقتة تضم جميع الأطياف بالتنسيق مع زعماء من المعارضة المصرية والمجتمع المدني والجيش، لتنفيذ الإصلاحات اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة هذا العام".

6. تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية (4 فبراير 2011):

في كلمتها أمام مؤتمر الأمن بميونيخ (4 فبراير 2011) أعلنت وزيرة الخارجية

هيلاري كلينتون أن "الوضع الراهن في الشرق الأوسط غير قابل للاستمرار"، وقالت: "إن التحدي لجميع أصدقائنا في المنطقة، بمن فيهم الحكومات والشعوب، يتمثل في مساعدة شركائنا على اتخاذ خطوات منهجية تؤذن بمستقبل أفضل حيث يستمع لأصوات الناس وتحترم حقوقهم وتلبي تطلعاتهم. وهذه ليست مجرد مسألة مثالية بل ضرورة استراتيجية". ونبهت إلى أنه بدون إحراز تقدم ملموس باتجاه إرساء نظم سياسية منفتحة وخاضعة للحساب "فإن الفجوة بين الشعوب وحكوماتها ستتسع وستستفحل زعزعة الاستقرار". وقالت إن الشرق الأوسط يواجه ما وصفته بأنه "عاصفة كاملة ذات اتجاهات شديدة".

وأعلنت أن بعض القادة ربما يعتقدون أن بلادهم هي حالات استثنائية معفاة من المطالب الشعبية بفرص سياسية واقتصادية أكثر أو أن شعوبهم "يمكن استرضاؤها بأنصاف الحلول". وأنه: "في المدى القصير، قد تصح تلك المقولة لكن في المدى البعيد إنها مقولة متعذرة". وأشارت إلى أن وتيرة التغيير قد تتفاوت من بلد لآخر بحكم مواجهة كل بلد ظروفا مختلفة لكنها سلمت أن ثمة أخطارا قد تواكب التحول إلى الديمقراطية مثل الفوضى وعدم الاستقرار واستبدال نظام متسلط بنظام سلطوي آخر. وأضافت: "لقد أطاحت الثورات بالدكتاتوريين باسم الديمقراطية لترى فقط أن العملية السياسية اختطفها حكام متسلطون جدد يلجأون للعنف والخداع والانتخابات المزورة للبقاء في السلطة أو للترويج لأجندة من التطرف".

وقالت: "إن التحول لا ينجح إلا إذا كان مدروسا وشاملا وشفافا" مضيفة أن "أولئك الذين يتمنون المشاركة في نظام بلادهم السياسي ينبغي أن يتعهدوا بنبذ العنف كأداة من أدوات الإكراه السياسي، وباحترام حقوق أقليات بلدانهم الإثنية والدينية، والمشاركة بروح من التسامح والوفاق". وقالت: إن الولايات المتحدة تقف متأهبة لمساعدة شركائها على اتخاذ "خطوات منهجية" لإحلال مستقبل أفضل يلبي تطلعاتهم. وتحث على أن لا يكون الانتقال "شفافيا فقط بل صادقا وأساسيا جدا كي يمكن للشعب المصري، ولنا نحن في الخارج، أن نقيّم التقدم الذي يتحقق" ثم خلصت إلى القول إن الولايات المتحدة "تنظر من الخارج إلى ما يجري من أحداث في مصر لكن هذا الأمر يعود للشعب المصري نفسه"(1).

---

(1) ستيفن كوفمن، كلينتون، التغيير الديمقراطي ضرورة استراتيجية، موقع أميركا دوت جوف، 5/2/2011.

7. تصريحات الرئيس أوباما (6 فبراير 2011):

والتي أعلن فيها رغبته في حصول عملية انتقالية منظمة وملموسة تؤدي إلى قيام حكومة تمثل الشعب في مصر، مؤكدا أن مصر لن تعود إلى ما كانت عليه. وقال: "أريد حكومة تمثل الشعب في مصر"، .. "المصريون يريدون الحرية وانتخابات حرة وعادلة، يريدون حكومة تمثل الشعب، يريدون حكومة منفتحة. وقد قلنا، يجب أن تبدأوا المرحلة الانتقالية فوراً، مرحلة انتقالية منظمة".

وشدد على أن المجتمع المصري لا يقتصر على جماعة الإخوان المسلمين، لكنه أقر بوجود مخاوف حيال مواقفهم، قائلاً: "اعتقد أنهم أحد الفصائل في مصر .. هم لا يتمتعون بدعم غالبية المصريين، ولكنهم منظمون جيدًا.. وفي أيديولوجيتهم نواح معادية للأميركيين، لا شك في ذلك .. لكن ثمة مجموعة كبيرة من الأشخاص العلمانيين في مصر، ثمة مجتمع مدني واسع يريد التقدم إلى الواجهة أيضًا .. ومن المهم ألا نقول إن الخيارين الوحيدين أمامنا هما الإخوان المسلمون أو شعب مصري مقموع .. أريد حكومة تمثيلية في مصر، ولدي الثقة بأنه إذا تقدموا في عملية منظمة، يمكننا العمل معًا".

8. تصريحات ديك تشيني (6 فبراير 2011):

حيث خرج ديك تشيني (نائب الرئيس السابق جورج بوش) ليشيد بالرئيس مبارك، ووصفه بأنه "رجل صالح، وصديق صالح وحليف للولايات المتحدة ونحتاج لتذكر ذلك"، وأضاف: "في النهاية أيا كان ما سيأتي في الفترة القادمة سيحدده الشعب المصري". وانتقد تشيني طريقة تعامل أوباما مع الأزمة، وقال من المهم القيام بجهود دبلوماسية بشكل غير معلن، فمن الصعب للغاية على زعيم أجنبي ما التصرف بناء على نصيحة أمريكية بطريقة ملحوظة". ورفض تشيني أن يذكر تكهنات بشأن مستقبل مبارك، وأضاف: "لا أدري. لكني أعتقد أيضا أن هناك وقتا يحل على الجميع يتعين فيه الانسحاب والمضي قدما". وقال "نصل إلى المرحلة التي تتوالى فيها السنين ويصبح التعامل مع الأعباء أكثر صعوبة. لكن هذا قرار لا يمكن أن يتخذه سوى المصريين"(1).

9. تصريحات جون بايدن نائب الرئيس أوباما (7 فبراير 2011):

والذي دعا لكبح وزارة الداخلية المصرية لإنهاء فوري لاعتقال ومضايقة والتنكيل

---

(1) وكالة رويترز للأنباء، النسخة العربية، الموقع الالكتروني، 6/ 2/ 2011.

بالصحفيين والناشطين السياسيين وناشطي المجتمع المدني، وإتاحة حرية التعبير والتجمع، وإلغاء فوري لقانون الطوارئ، وتوسيع قاعدة الحوار الوطني لتشمل طائفة واسعة من أعضاء المعارضة، ودعوة المعارضة كشريك لتطوير خارطة طريق مشتركة وجدول زمني لنقل السلطة، بجانب سياسة واضحة بعدم الانتقام".

وبين هذا وذاك، وفي إطار هذه الضبابية وتلك العبثية الأمريكية، يمكن القول أن التصريحات الأمريكية حول "الانتقال السلمي للسلطة" وليس "التنحي الفوري للرئيس حسني مبارك"، هي التي تعبر عن الموقف الحقيقي للولايات المتحدة، فالولايات المتحدة لن تسمح بتغيير النظام في مصر بشكل يمهد لتحولات جذرية من شأنها أن تخل بالمعادلة الإقليمية القائمة منذ عام 1979، منذ توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وقيام الثورة الإيرانية، تلك المعادلة التي تقوم على تبني سياسة الركائز الإستراتيجية المتعددة، في مواجهة الأزمات التي تشهدها المنطقة، وكانت أدواتها الرئيسة إسرائيل، ومصر والسعودية وتركيا، مع تغيير الأدوار، وتغيير الأولويات وفقاً لطبيعة كل أزمة، ولكن بما يتفق في المحصلة مع المصالح الأمريكية.

9- شهادة ساتلوف أمام مجلس النواب (9 فبراير 2011):

قدم المدير التنفيذي لمعهد واشنطن "روبرت ساتلوف" شهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي ضمن جلسة استماع بعنوان "التطورات الأخيرة في مصر ولبنان: الدلالات المترتبة على سياسة الولايات المتحدة وعلى الحلفاء في الشرق الأوسط الكبير" في 9 فبراير 2011، ومن بين ما جاء فيها: إن رياح التغيير التي بدأت تهب في تونس ثم تحولت إلى إعصار في القاهرة سوف يكون لها تأثير على أماكن أخرى في المنطقة. ومع ذلك، فمن الخطأ رؤية الشرق الأوسط كسلسلة من قطع الدومينو التي تنتظر السقوط. فالسياق المحلي في كل دولة هو العامل المهيمن الذي يحدد استقرار أو عدم استقرار نظام معين، كما أن وضع كل دولة يختلف تماماً عن وضع الدولة التي تعقبها [من ناحية التطورات التي تحدث فيها".

وأضاف: "إنه بصرف النظر عن التركيز المكثف على تعزيز تطور مصر نحو الديمقراطية بحيث تستمر في رؤية نفسها كشريك للولايات المتحدة، ينبغي مراعاة أنه مهما كانت الشجاعة التي أظهرها شعب مصر في وجه حكومة رفضت نداءات متكررة لإجراء إصلاحات سياسية، لا يزال التغيير التدريجي والمنظم هو المسار المفضل للتغيير السياسي. وفي هذا الصدد، فإن الحالتين المصرية والتونسية تقدمان لواشنطن

الآن فرصة جديدة لإشراك القادة والشعوب العربية في البحث عن طرق لبناء أنظمة سياسية أكثر ديمقراطية وتمثيلاً واستجابة وشرعية بحيث تكون خالية من الفساد وتحترم الحقوق السياسية الفردية للمواطنين.

كما ينبغي على السياسة الأمريكية أن تكون داعمة لدعاة التغيير الديمقراطي السلمي في الدول التي تبنت حكوماتها سياسات معادية لمصالحنا، كما كنا في دول قامت حكوماتها بمحاذاة مصالحنا. وعملياً فإن هذا يعني استخدام الاتصالات الأمريكية الاستراتيجية، والدبلوماسية العلنية، وغيرها من الأصول الملموسة لمساعدة ودعم فكرة التغيير الديمقراطي في إيران وسوريا وتأييد أي شعب شجاع مستعد للنضال من أجل هذا الهدف[1].

وأمام هذه التصريحات وتلك الإجراءات يمكن توصيف التعاطي الأمريكي مع الثورة المصرية، خلال مرحلتها الأولي، على أنه هروب إلى السيناريوهات التقليدية في إدارة الأزمات، وذلك من خلال تهدئة الوضع وعدم طرح خيار خاص لحل الأزمة، والمراهنة على الوقت، وتبني سياسة ردود الأفعال وفقاً لتطورات الأوضاع في مصر.

وفي مواجهة هذه السياسات يمكن القول أن الإدارة الأمريكية خسرت المزيد من مصداقيتها، أمام الشباب المصري، بل والعربي، وأصبح الربط بينها وبين النظم الاستبدادية والفاسدة أكثر قوة، وهو ما سينعكس بطبيعة الحال على مستقبل علاقاتها بالشعوب والنظم السياسية العربية في المستقبل القريب، وهو ما تؤكده كمؤشر أولي الشعارات المنددة بالولايات المتحدة وسياساتها، في معظم المظاهرات والاحتجاجات المصرية.



(1) روبرت ساتلوف، أفكار للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في أعقاب أزمة مصر، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدني، 9/ 2/ 2011، النص متاح على الرابط:
http//arabic.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=3067&portal=ar

المبحث الثاني

بين التنحي (11 فبراير) وانتخابات 2012

شهدت هذه المرحلة تصاعد الاهتمام بعدد من القضايا، والتي شكلت مصدرا لتوتر العلاقات المصرية الأمريكية بعد الثورة، وهو ما يمكن تناوله على النحو التالي:

أولاً: القضايا السياسية:

1- الرؤية الأمريكية للتيارات السياسية في مصر:

مع تصاعد دور التيارات الإسلامية في العملية السياسية في مصر، وبروز عدد من التيارات المتشددة على المشهد السياسي، واتجاه الولايات المتحدة الأمريكية للتقارب مع جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها البديل الأقرب للاعتدال[1]، وإمكانية التعاون معها وفق الرؤية الأمريكية، قامت الرؤية الأمريكية للقوى والتيارات السياسية الرئيسة على الساحة المصرية على النحو التالي:

---

(1) تمثل تجربة علاقة الإخوان المسلمين بالولايات المتحدة، وفقاً لأحد الباحثين، نمطاً فريداً في علاقات دولة عظمى بجماعة سياسية. وترجع جذور معضلة الولايات المتحدة في التعامل مع تلك الجماعة المصرية لمنتصف القرن الماضي، فبعد يوم واحد على تأسيس دولة إسرائيل واعتراف الولايات المتحدة الفوري بها، أرسل المرشد المؤسس لجماعة الإخوان المسلمين حسن البنا (6 مايو 1948) خطابا للرئيس الأميركي هاري ترومان يحمل تهديدا واضحا جاء فيه "إن اعترافكم بالدولة الصهيونية يعد إعلان حرب على العرب والعالم الإسلامي. وإن اتباعكم لهذه السياسة الخادعة الملتوية هو انتهاك لميثاق هيئة الأمم والحقوق الطبيعية للإنسان وحق تقرير المصير، وسيؤدي حتما إلى إثارة عداء دائم نحو الشعب الأميركي، كما سيعرض مصالحه الاقتصادية للخطر ويؤذي مكانته السياسية، فنحملكم المسؤولية أمام العالم والتاريخ والشعب الأميركي".

وقبل سقوط مبارك في 11 فبراير 2011 خرجت أصوات متعددة داخل الكونجرس، الذي أصبح أكثر الجهات عداء للإخوان في الولايات المتحدة، محذرة من مخاطر وصولهم للحكم حال سقوط مبارك. وعبَّر عدد من أعضائه عن القلق من فكر جماعة الإخوان المسلمين، وخطورتهم على المصالح الأميركية والإسرائيلية في المنطقة.

وقد ذكر الرئيس الأميركي باراك أوباما (7 فبراير 2011) عند سؤاله ما إذا كان يعتقد أن الإخوان يمثلون تهديدا للولايات المتحدة، فرد قائلا "إنهم جماعة منظمة جيدا، وهناك بلا شك بعض الشرائح داخل أيديولوجيتهم تعادي الولايات المتحدة". أنظر: محمد المنشاوي، معضلة الولايات المتحدة مع الإخوان المسلمين، الجزيرة نت، المعرفة، 10/ 10/ 2013. النص متاح على الرابط:

http://www.aljazeera.net/home/getpage/7c099c89-e05d-4535-b80f-184d21a69f12/8b1ba871-f075-48c0-aabd-e1e12c39ee73

* المؤسسة العسكرية: ستعمل الولايات المتحدة على استمرار توطيد علاقاتها بالمؤسسة العسكرية باعتبارها حجر الزاوية في تحقيق الاستقرار في البلاد، لا سيما وأن قيادات المؤسسة العسكرية لديها روابط جيدة بالولايات المتحدة. ولعل هذا يفسر عدم مساس الولايات المتحدة بالمعونة المقدمة للمؤسسة العسكرية والتي تبلغ 1.3 مليار دولار سنوياً.

* الرئيس القادم: تعمل الولايات المتحدة على تقديم دعم غير معلن لبعض الشخصيات التي لها علاقة وطيدة بها، واستغلال وجود أكثر من مرشح من أجل احتواء الرئيس القادم لمصر تحقيقا للأجندة الأمريكية. حتى لا يؤدي الدعم العلني إلى نتائج عكسية في ظل حالة الاحتقان الشعبي ضد الولايات المتحدة.

* السلطة التشريعية: تعمل الولايات المتحدة على استقطاب بعض العناصر الشبابية، ومساعدتهم بصورة غير علنية في تشكيل أحزاب، مع إبراز هذه الأحزاب من خلال وسائل الإعلام الخاصة من أجل ضمان نجاح نسبة منهم على الأقل في الانتخابات البرلمانية. وهذا الأمر سيتم عبر فترة زمنية طويلة، خاصة في ظل رفض فئات كثيرة من شباب الثورة الموقف الأمريكي المؤيد لمبارك من ناحية، وبسبب ضعف الثقل الشعبي لهؤلاء الشباب الذين يمكن استمالتهم، فضلا عن وجود بعض العقبات الخاصة بعملية تمويلها في ضوء قانون الأحزاب الجديد، هذا مع استمرار دعم القوى الليبرالية التقليدية إما من خلال عملية التمويل، أو من خلال الصحف ووسائل الإعلام الخاصة بها.

* القوى السياسية: إذا كانت الإدارة الأمريكية تعمل على إظهار قبولها بنتائج عملية التحول الديمقراطي في مصر، فإنها ستعمل على عدم سيطرة الإخوان على الساحة السياسية، عبر إثارة مخاوف الأقباط والقوى الليبرالية منهم[1].

2. قضية تمويل منظمات المجتمع المدني:

كانت هذه القضية محلا لتوتر العلاقات المصرية الأمريكية، وخاصة مع إعلان السفيرة الأمريكية في القاهرة عن تقديم منح لنحو 600 منظمة مصرية، ووصول طلبات بعدد آخر للحصول على منح مالية، وقدمت وزارة الخارجية الأمريكية عرضاً لمصر يقضي بإطلاعها على أسماء منظمات المجتمع المدني المصري التي تتلقى أموالا من الولايات المتحدة مقابل عدم ملاحقة هذه المنظمات أو التعرض لها، وذلك في إطار بادرة حسن نية لحل الأزمة بين البلدين.

(1) سيناريوهات التعامل الأمريكي مع مصر ما بعد الثورة، اسلام اونلاين، الاربعاء 27 يوليو 2011.

وقد برز التوتر في العلاقات الأمريكية – المصرية، على خلفية أزمة تمويل منظمات المجتمع المدني، في العديد من المؤشرات منها:

* تهديد وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون"، أثناء حضورها مؤتمر "الأمن" بمدنية ميونيخ الألمانية بقطع المساعدات العسكرية الأمريكية السنوية لمصر، والتي تقدر بـ 1.3 مليار دولار، فضلا عن 250 مليون دولار كانت الإدارة الأمريكية قد أعلنت تخصيصها لمصر العام 2012.

* تحذير السيناتور "باتريك ليهي"، رئيس اللجنة الفرعية بمجلس الشيوخ، المسئولة عن الاعتمادات، من خطورة المسلك الذي تتخذه القاهرة، مؤكدا أن "بوسع الكونجرس وقف كل أشكال المساعدات الأمريكية لمصر، ما لم تتوقف هذه الحملة الشرسة على جماعات ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية العاملة في مصر بتمويل من الإدارة الأمريكية". وأضاف ليهي أن "زمن الشيكات على بياض انتهى".

* حذر أكثر من 40 نائبا أمريكيا، في رسالتين مشتركتين، وزيرة الخارجية "هيلاري كلينتون"، ووزير الدفاع "ليون بانيتا"، والمشير "محمد حسين طنطاوي"، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، من أن المساعدات الأمريكية لمصر في وضع خطير.

* تصريح الناطق باسم البيت الأبيض "جاي كارني" إن الخطوات المصرية ضد منظمات المجتمع المدني ستكون لها تداعيات على العلاقات الأمريكية – المصرية، بما في ذلك برنامج المساعدات الأمريكية لمصر.

* تصريحات الناطقة باسم الخارجية الأمريكية "فيكتوريا نولاند": "نحن في وضع صعب جداً للغاية على صعيد الدعم الذي نرغب في تقديمه لمصر". ولأول مرة، تتفق مؤسسات الحكم الأمريكية على ضرورة تخفيض وتعليق المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر[1].

3- العلاقات المصرية- الإسرائيلية:

حيث كانت هذه العلاقات مصدرا لتوتر جديد في العلاقات المصرية الأمريكية، على خلفية العديد من الأحداث، التي شهدتها الفترة التي يتناولها الكتاب، من بينها: عمليات التفجير المستمرة لخطوط نقل الغاز المصري لإسرائيل، والاعتداءات الإسرائيلية على الحدود المصرية وسقوط عدد من الشهداء المصريين، ثم حادث

(1) عمرو عبد العاطي، أزمة التمويل الخارجي لمنظمات العمل المدني في مصر، موقع مجلة السياسية الدولية، الجمعة 10-2- 2012.

اقتحام السفارة الإسرائيلية فى القاهرة، ومطالبة رئيس الوزراء الإسرائيلي للرئيس الأمريكي بالتدخل لدى مصر، لإجبارها على تأمين السفارة.

4- زيارات المسئولين الأمريكيين إلى مصر:

تعددت زيارات كبار مسئولي الإدارة الأمريكية إلى مصر عقب ثورة 25 يناير، للوقوف على أهم مستجدات الأوضاع السياسية الداخلية بمصر، وكان من بينها زيارة وزيرة الخارجية "هيلارى كلينتون" ووزير الدفاع "روبرت جيتس" خلال شهر مارس 2011 إضافة إلى زيارات كل من "مايكل بوزنر" مساعد وزير الخارجية للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل فى مارس 2011، و"جيفرى فيلتمان" مُساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى للقاهرة فى مارس ومايو ثم في أغسطس 2011، وزيارة "ماريا أوتيرو" وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشئون العالمية والديمقراطية للقاهرة فى سبتمبر 2011.

كما توافد العديد من مساعدى الوزيرة "كلينتون" على مصر بهدف التفاوض حول أهم الأفكار المطروحة لحزمة المساعدات الاقتصادية المُتَظَرة خلال المرحلة الراهنة، مثل زيارة السيد "وليام برنز" وكيل وزارة الخارجية فى فبراير 2011، ووفد وزارة الخزانة الأمريكية فى مارس 2011، ثم زيارة السيدة "لائيل برنارد" وكيلة وزارة الخزانة للعلاقات الدولية فى يوليو 2011 لتناول تفاصيل الشق الخاص بمُبادلة الديون الأمريكية، وزيارة السيد "روبرت هورماتس" مساعد الوزيرة للشئون الاقتصادية فى مايو 2011، وزيارة مسئولى مؤسسة OPIC فى إطار متابعة حزمة المُساعدات الأمريكية لمصر.

كذلك استقبلت القاهرة العديد من أعضاء ومساعدي الكونجرس، مثل "جون ماكين" و"جوزيف ليبرمان" فى فبراير 2011، والنائب الجمهورى "داريل عيسى" والوفد المُرافق له فى مارس 2011، ثم مجددا السيد "جون ماكين فى أبريل 2011 بهدف التشاور مع المسئولين المصريين حول الأوضاع فى ليبيا، ووفد أعضاء لجنة القوات المُسلحة والأمن القومي بمجلس النواب برئاسة Roger Zakheim، نائب مدير مكتب سياسات اللجان بالكونجرس فى أغسطس 2011 .

وكذلك زيارة وفد وزارة الخارجية الأمريكية فى أبريل 2011، للتشاور حول موضوعات حوض النيل، والطرح الأمريكى للمشروعات الإقليمية الممكن تمويلها، واستقبال السفير "برنستون لايمان" المبعوث الأمريكى لشئون السودان فى سبتمبر 2011 قبل توجهه للخرطوم.

وزيارة وفد اتحاد رؤساء شركات السياحة الأمريكية TWA في إطار جهود استعادة السياحة الأمريكية لمصر، ووفد آخر من معهد Capitol Archaeological Institute التابع لجامعة جورج واشنطن للنظر في دعم جهود وزارة الآثار للحفاظ على الآثار المصرية، بالإضافة إلى زيارة وفد من رؤساء ومديري كبريات شركات القطاع الخاص الأمريكي يومي 7-8 يونيو 2011، التي نظمتها غرفة التجارة الأمريكية في إطار ما يُسمى "Goodwill Corporate Mission" للتأكيد على رغبة وحرص القطاع الخاص الأمريكي على تعزيز الاستثمارات في مصر، وكذا وفد وكالة التجارة والتنمية الأمريكي USTDA لمصر خلال الفترة من 19 إلى 23 سبتمبر 2011[1].

ثانياً: القضايا العسكرية:

1. المناورات العسكرية المشتركة:

حيث أعلنت مصر عن تأجيل المناورات الدورية التي كانت تعقد سنويا، تحت اسم "النجم الساطع"، في ظل التحولات التي تشهدها مصر، وعدم استعداد الجيش لهذه المناورات، لاهتمامه بتأمين الداخل، وهو ما اعتبره البعض مصدر لتوتر في العلاقات، ورغبة من المجلس العسكري الحاكم في مصر في تحجيم هذه العلاقات، وهو ما أكد المجلس على عدم صحته.

كما أعلن المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية في 17 أغسطس 2011 أن الحكومة المصرية والولايات المتحدة اتفقتا بصورة متبادلة على تأجيل مناورات عام 2011 في ضوء الأحداث المتعلقة بالتحولات الجارية. وقد تم التوصل إلى القرار كجزء من محادثاتنا الثنائية. مشيراً إلى أن مناورات النجم الساطع هي تدريبات متعددة الأطراف تتم مرة كل سنتين برعاية القيادة الوسطى الأميركية وتستهدف تعزيز العلاقات بين الأطراف العسكرية وتحسين الجهوزية والتشغيل المتكافل بين القوات الأميركية والمصرية وغيرهما من قوات الائتلاف، بما في ذلك فرنسا وألمانيا واليونان وإيطاليا والأردن والكويت وباكستان وتركيا والمملكة المتحدة.

2. زيارات المسئولين العسكريين:

ومنها زيارة الفريق رونالد بيرجس، مدير وكالة مخابرات الدفاع الأمريكية، لمصر 7/ 9/ 2011)، وأجري خلالها مباحثات مع سامي عنان، رئيس أركان حرب القوات المسلحة نائب رئيس المجلس الأعلى، تناولت تطورات الأوضاع بالمنطقة والمتغيرات

---

(1) العلاقات المصرية الامريكية، موقع الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، الرابط:
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=57418

علىٰ الساحتين الإقليمية والدولية خلال المرحلة الراهنة، ومناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك فیٰ ضوء التعاون والعلاقات العسكرية التیٰ تربط الدولتين.

ثالثاً: القضايا الأمنية:

1- مطالبة الولايات المتحدة لمصر بالقبض علىٰ 24 معتقلاً هربوا أثناء الثورة: فقد صرح دانيال بنيامين السفير الأمريكي لمكافحة الإرهاب (8/ 6/ 2011)، أنه أمد المجلس العسكري المصري قائمة تضم ما يقرب من 24 شخصاً فیٰ مصر تعتقد الإدارة الأمريكية أنهم إرهابيين هربوا خلال الثورة أو أُطلق سراحهم من السجون المصرية عقبها.

وأضاف: "لا أستطيع الخوض فیٰ تفاصيل مخابراتية ولكن ما أستطيع أن أجزم به هو أن الولايات المتحدة عبرت عن قلقها من وجود بعض الأشخاص أحراراً خارج السجون المصرية".

وقال عضو مجلس النواب الأمريكي ستيف شابوت: "إنه لشيء مقلق أن يكون لديك العديد من المساجين خارج القضبان، وأن يكون لديك قاطعون طرق ومغتصبون وإرهابيون وسفاحون يعيشون أحرارا رغم أن مكانهم الأمثل هو التواجد فیٰ السجون"(1).

2- تعاون الولايات المتحدة فیٰ اعتقال شبكة دولية متورطة فیٰ تهريب الآثار المصرية (27/ 7/ 2011) تضم آثارا من مصر وإيران والعراق وفلسطين من بينها مجموعة من التوابيت التیٰ ترجع لعصر الانتقال الثالث (1070-660 ق.م) والأسرة السادسة والعشرين (688-525 ق.م).

رابعاً: القضايا الاقتصادية:

تأتي الولايات المتحدة كأكبر شريك تجاري لمصر، في حين تحتل مصر المرتبة الـ 52 في قائمة أهم شركاء الولايات المتحدة التجاريين، ويحق لمصر – من ضمن مجموعة دول نامية – الاستفادة من النظام المعمم للمزايا GSP الأمريكي والذي يسمح بتصدير بعض المنتجات المصرية إلىٰ السوق الأمريكي وإعفائها من الجمارك(2).

---

(1) وائل عبد الحميد، أمريكا تطالب مصر بالقبض علىٰ 24 معتقلاً هربوا أثناء الثورة، شبكة محيط، الخميس 9/ 6/ 2011.

(2) وصل إجمالیٰ التجارة البينية إلیٰ 9.065 مليار دولار أمريكیٰ عام 2010، حيث بلغت الواردات المصرية من الولايات المُتحدة الأمريكية 6.837 مليار دولار، والصادرات المصرية 2.228 مليار دولار، وقد بلغ العجز 4.609 مليار دولار، حيث سجلت التجارة البينية تطوراً ملحوظاً مقارنةً بعام 2009، عندما بلغ حجم التجارة البينية 7.809 مليار دولار أمريكیٰ، وعجز ميزان التجارة البينية 3.200 مليار دولار أمريكیٰ عام 2009.

وقد تعددت مؤشرات الاهتمام الأمريكي بالقضايا الاقتصادية خلال هذه المرحلة، ومن بين هذه المؤشرات:

1- تأكيدات الرئيس "أوباما" خلال خطابه - الذي ألقاه في 11 فبراير 2011 - على الدعم الأمريكي لمصر أثناء تلك المرحلة الانتقالية الحساسة في تاريخها نحو إرساء قواعد الديمقراطية، فقد خصصت الإدارة الأمريكية مبلغ 150 مليون دولار من بين المبلغ الإجمالي للمساعدات التي لم تستغل حتى الآن لدعم الاقتصاد الوطني في الوقت الحالي.

2- في العاشر من مارس 2011، طرح جون كيري وماكين مبادرة لإنشاء صندوقي دعم لمصر وتونس، وأعلنا أن الصندوقين، سيحملان رسالة إلى العالم العربي برمته بأن الولايات المتحدة ستساعد الشعوب العربية على بناء اقتصاد أقوى. واعتبر كيري أن الدعم المادي الذي سيقدم يشكل استثمارا ناجحا في مستقبل العالم العربي وفي الأمن القومي للولايات المتحدة. وقال: "إن مبادرته ستترجم الدعم المعنوي الذي قدمته الولايات المتحدة للشعبين التونسي والمصري في الإنجازات التي حققاها، كما أنهما سيساهمان في تعزيز الديموقراطية ودعم الاستثمارات وخلق آلاف فرص العمل في البلدين". وأعلن أن "الصندوق المصري سيبدأ برصيد يبلغ 50-60 مليون دولار فيما يبدأ الصندوق التونسي بمبلغ 10-20 مليون دولار، مع استهداف رؤوس أموال القطاع الخاص"[1].

3- أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" عن مُقترحات أخرى لدعم الاقتصاد المصري خلال زيارتها للقاهرة في 15 مارس 2011، مثل مبادرة الكونجرس الأمريكي بإنشاء صندوق للأعمال Enterprise Fund، لدعم الاستثمارات الخارجية الواردة لمصر ودول الشرق الأوسط من خلال مؤسسة الاستثمارات الخارجية OPIC.

4- في الخامس والعشرين من مارس 2011، أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بيانا تعرض فيه تفاصيل برامج الدعم الأمريكي للتنمية الاقتصادية في مصر في مرحلة ما بعد الثورة. وأوضح البيان أن مساعدات التنمية الأمريكية تهدف إلى توفير فرص لجميع

(1) من جانبه قال ماكين "إن أعضاء المجلس يهدفون إلى مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون كي تقدم عرضا ملموسا للمعونة الأمريكية للدولتين". وأضاف "إن مصر وتونس تعانيان بشكل كبير، وإن شعبيهما لا يشعران بالسعادة البالغة إزاء الدعم الأمريكي للنظامين اللذين أسقطاهما وإن هذين الصندوقين سيدللان على أن "الشعب الأمريكي يدعمهما". انظر شبكة بي بي سي، 11/ 3/ 2011، الرابط،
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/03/110310_us_tunis_egypt_fund.shtml

المصريين. وأن الولايات المتحدة ستعمل بما يضمن أن المكاسب الاقتصادية التى حققتها مصر فى السنوات الأخيرة سوف تتواصل وأن جميع قطاعات المجتمع المصرى ستنتفع من هذه المكتسبات. وفى المدى القصير ستدعم الولايات المتحدة البرامج التالية:

* صندوق المشاريع الأمريكى ـ المصرى: ستعمل إدارة أوباما مع مجموعة من أعضاء الكونجرس ينتمون إلى الحزبين (الجمهورى والديمقراطى) لتأسيس صندوق مشاريع أمريكى مصرى يعمل على تحفيز استثمارات القطاع الخاص ويدعم الأسواق التنافسية ويوفر لمؤسسات الأعمال وصولا لرءوس الأموال المنخفضة التكاليف. وسيكون الصندوق، فى حال موافقة الكونجرس، مؤسسة لا تسعى للربح تدار من قبل القطاع الخاص وتنطلق بمنحة أمريكية، على أن يدير شئونه مجلس إدارة أمريكى مصرى مشترك.

* كما تنوى الولايات المتحدة تأسيس الصندوق بنحو 60 مليون دولار من أموال الدعم الاقتصادى لمصر. وبالإضافة إلى قيام أمريكا بتزويد الصندوق برأسمال، فإن مؤسسة الاستثمارات الخاصة فى الخارج ستكون قادرة على التشارك مع الصندوق لتوفير تمويل مشترك لمشاريع لاحقة تكون مؤهلة للحصول على استثمارات تضمنها المؤسسة.

* دعم برنامج مؤسسة الاستثمارات الخاصة فى الخارج (أوبيك): ستقدم أوبيك مبلغا يصل إلى بليونى دولار كدعم مالى تشجيعا لاستثمارات القطاع الخاص فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وإقامة شراكات بين الولايات المتحدة وشركات عربية للترويج للنمو وإيجاد فرص عمل إقليمية. كما ستضع أوبيك أولوية لمشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم، ومنح مشاريع مقترحة ووضع المسار السريع للموافقة بغية توفير رأسمال على وجه السرعة، شرط استيفائها لمتطلبات إثبات الأهلية.

* مساعدات اقتصادية طارئة: تعهدت الولايات المتحدة بتقديم مبلغ 90 مليون دولار كمساعدات اقتصادية قصيرة الأمد لمصر دعما لمشاريع تولد فرص عمل ونموا اقتصاديا.

* تسهيل ودعم خطابات الاعتماد لبنك الصادرات والاستيراد: وافق بنك الصادرات والاستيراد على تقديم تأمينات قيمتها 80 مليون دولار لدعم خطابات اعتماد تصدرها مؤسسات مالية مصرية.

* المناطق الاستثمارية والصناعية المؤهلة (كويز): يحفز برنامج المناطق الصناعية المؤهلة النمو ويوطد شراكة الولايات المتحدة مع مصر من خلال السماح لصادرات مصرية تصنع فى هذه المناطق بدخول الولايات المتحدة معفاة من الرسوم الجمركية.

وحاليا توجد سبع مناطق صناعية مؤهلة في مصر تضم ما يزيد على 300 مؤسسة صناعية تصدر منتجاتها إلى الولايات المتحدة، كما أن الولايات المتحدة تنشط مع مصر لمعالجة مسائل معلقة لغرض توسيع برنامج المناطق هذا.

* التكامل الإقليمي: أكد البيان أن نمو مصر في المدى البعيد يعتمد على تعميق الروابط الاقتصادية مع المنطقة والعالم عموما، بما يضمن أن مساعدات ذات أولوية لمصر سيتم تنسيقها وتوافقها مع المصالح الفضلى والطويلة الأجل لمصر والمنطقة[1].

5- إعلان الرئيس أوباما خلال خطابه الذي وجهه للشرق الأوسط يوم 19 مايو 2011، عن حزمة من المساعدات الأمريكية للاقتصاد المصري، جنباً إلى جنب مع الاقتصاد التونسي، للتعبير عن الدعم الأمريكي لإرادة الشعوب ولاستكمال كفاح شعوبهما نحو الإصلاح والتطوير خلال تلك المرحلة التاريخية الراهنة، وذلك من خلال القنوات التالية: الاتفاق مع كلٍ من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتقديم برنامج لتطوير الاقتصاد المصري، خلال قمة الدول الصناعية الثمان الكُبرى التي عقدت بفرنسا، ومُبادلة الديون المصرية بمقدار مليار دولار، يتم استغلالها في شكل قروض وضمانات قروض، وتخصيص اعتماد مليار دولار من صندوق تنمية المشروعات لمؤسسة الاستثمارات الخارجية OPIC، الذي خصصه الكونجرس لدعم مشروعات القطاع الخاص بمصر وتونس، والتنسيق مع الاتحاد الأوروبي بشأن البدء في إعداد اتفاقات للتجارة الحُرة مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

6- أقرت اللجنة الفرعية للعمليات الخارجية التابعة للجنة الاعتمادات بمجلس النواب الأمريكي مشروع قانون اعتمادات وزارة الخارجية والعمليات الخارجية للعام المالي 2012 خلال شهر يوليو 2011، ويتعين أن يستتبع ذلك إقراره من لجنة الموازنة، التي تحيله لمجلس الشيوخ للإقرار النهائي. وتضمن مشروع القانون تقديم مساعدات عسكرية لمصر بمقدار: (1.3 مليار دولار) على أن تشمل أنشطة وبرامج خاصة بتأمين الحدود في سيناء، وتخصيص مبلغ 250 مليون دولار مساعدات اقتصادية، بحيث يتم استغلال جزء منها للأنشطة الداعمة لإجراء الانتخابات، وحماية حقوق الإنسان ودعم المجتمع المدني[2].

(1) الصفحة الرسمية للحكومة الأمريكية، النص متاح على الرابط التالي:

http://www.america.gov/st/texttrans-arabic/2011/March/20110316112405x0.339851.html?CP.rss=true

(2) العلاقات المصرية الامريكية، موقع الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، الرابط:

http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=57418

7ـ شهد شهر سبتمبر 2011، مرحلة جديدة من المباحثات الاقتصادية، بين وزير التجارة والصناعة المصرىٔ مع السفيرة الأمريكية بالقاهرة (8/ 9/ 2011). وخلالها تم التأكيد علىٰ أهمية تفعيل وتنشيط الشراكة الإستراتيجية الاقتصادية بين الدولتين، وكذا تطوير العلاقات التجارية المشتركة والاستفادة من الفرص والإمكانات المتاحة لزيادة تنافسية الاقتصاد المصري وذلك من خلال التعاون المشترك لتنمية الاستثمار وزيادة معدلات التجارة البيئية مشيرا إلي ضرورة فتح قنوات جديدة للعلاقات التجارية بما يسهم فىٔ زيادة الترويج للصادرات المصرية فىٔ السوق الأمريكية والأسواق المرتبطة بها.

كما تم إستعراض زيادة التعاون فىٔ مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال توفير التمويل اللازم والدعم الفني لتلك المشروعات، وكذا مساعدة الجانب الأمريكي لمصر فىٔ جذب الاستثمارات للمشروعات الكبيرة من خلال دعوة شركائهم الأوروبيين للدخول فىٔ شركات لإقامة مشروعات تنموية كبيرة فىٔ السوق المصرية هذا فضلا عن الاستفادة من الخبرة الأمريكية فىٔ مجال التكنولوجيا المتقدمة للمساهمة فىٔ تطوير مراكز التكنولوجيا المصرية وزيادة التبادل المعرفي فىٔ هذا المجال والتعاون فىٔ مجال التدريب المتقدم، والاستفادة من التجربة الأمريكية فىٔ مجال ربط مراكز البحث العلمي بالقطاعات الصناعية.



المبحث الثالث
من الانتخابات البرلمانية حتى الانتخابات الرئاسية
(28 نوفمبر 2011 - 30 يونيو 2012)

علىٰ مستوي الداخل المصري، شهدت هذه المرحلة إجراء الانتخابات البرلمانية المصرية لاختيار أعضاء مجلسي الشعب والشوري، حيث تمت انتخابات مجلس الشعب علىٰ ثلاث مراحل بدأت 28 نوفمبر 2011، وانتهت 11 يناير 2012، وتمت انتخابات مجلس الشورىٰ علىٰ مرحلتين، وتم الإعلان عن النتائج فى 25 فبراير 2012.

وخلال هذه المرحلة تعددت القضايا ذات الصلة بالشأن المصري، والتي كانت محلاً للاهتمام من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وجاءت هذه القضايا والمواقف الأمريكية منها علىٰ النحو التالي:

أولاً: القضايا السياسية:

1- العلاقات المصرية الغربية:

شهدت هذه المرحلة عدد من الزيارات والتصريحات الأمريكية حول العلاقة مع مصر، ومن ذلك:

(أ) فى 5 يناير 2012، أكد مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط "جيفري فيلتمان"، أنه لا يوجد شريك للولايات المتحدة فى العالم العربي أهم من مصر، مشيرا إلىٰ أهمية الريادة المصرية والتي تقدم رؤية مهمة للمنطقة التي تمر بمرحلة انتقالية. وقال: "إن هذا السبب يجعل "من المهم لنا أن نحافظ علىٰ مشاورات ثنائية قوية مع الحكومة المصرية". وأضاف: "إن "الشعب المصري هو المسؤول عن اختيار أعضاء البرلمان، وسيلعب هذا البرلمان دورا فى حكم مصر فيما تسير مصر إلىٰ الأمام، والولايات المتحدة لا تختار من يحكم مصر بل المصريون هم من يختارون ذلك، ولكننا نؤمن أن الشراكة بين مصر والولايات المتحدة مهمة للغاية للشعبين وللدولتين". وأعرب عن الأمل "أن ترىٰ أي حكومة تأتي فى مصر وتكون نتيجة لهذه المرحلة الديمقراطية الفوائد المشتركة فى العلاقة المصرية الأميركية"، مؤكداً أن

العلاقات بين البلدين "قوية وتاريخية فنحن نؤمن أن هناك مصلحة مشتركة لكلا البلدين في تلك العلاقة" (1).

(ب) في فبراير 2012، جاءت زيارة "روث بادر جينسبيرج"، القاضية بالمحكمة العليا الأمريكية إلي مصر، علي الرغم من محاولات وضع الزيارة في أطر غير سياسية، فإن الدلالات السياسية كانت حاضرة بقوة، فالزيارة جاءت بتكليف من وزارة الخارجية الأمريكية، وجاءت قبل تشكيل لجنة صياغة الدستور في مصر، لتعكس أن هناك اهتماما خاصا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة صياغة الدستور المصري الجديد(2).

وقد بدا اهتمام السفارة الأمريكية في القاهرة بزيارة "روث بادر جينسبيرج" من خلال النشاط المكثف للقاضية خلال هذه الزيارة، والحرص علي لقائها مفتي الديار المصرية، ورئيس مجلس القضاء الأعلي، ولقاءاتها الموسعة مع النشطاء السياسيين وأساتذة وطلاب الجامعة. وركزت "جينسبيرج" علي عدة نقاط، منها:

* المبادئ التي يجب أن يقوم عليها أي دستور عصري، وبالتالي لا يمكن للدستور المصري الجديد أن يغفلها، مثل حقوق المرأة، وحرية عمل منظمات المجتمع المدني، وكانت تتحدث عن هذه النقاط من منظور الدستور الأمريكي، الذي اعتبرت كونه دستورا مختصرا له مميزات كبيرة من أهمها أنه يحمل أطرا عامة تجعله يستطيع أن يستوعب التغيرات التي تطرأ علي المجتمع، بخلاف الدساتير المفصلة، التي تحمل الكثير من المصطلحات والقوانين التي تتغير باستمرار.

* قضية دين الدولة، فأشارت إلي أنه للحفاظ علي مدنية الدولة، من المهم ألا يكون هناك دين أساسي لها، وأن تحمي الحكومة حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية المختلفة، موضحة أن الدستور الأمريكي يضمن حرية الاعتقاد، ولا يحدد دينا للدولة، حيث إن معظم الذين هاجروا إلي الولايات المتحدة كانوا أقليات دينية في بلدانهم.

---

(1) فيلتمان ـ القاهرة أهم شريك عربي لواشنطن، وكالة د ب أ،يو بي آي، 2012/1/6

(2) وهو ما أكدته المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية، فيكتوريا نولاند،حيث قالت، "إن قضاة المحكمة العليا الأمريكية يقومون بالمشاركة في البرامج التي تقودها الخارجية الأمريكية مع نظيراتها في الدول الأخري علي إصلاح القطاع القضائي،وصياغة التوازنات التشريعية مثل كتابة الدساتير وقوانين عمل منظمات المجتمع المدني"،كما أشارت إلي أن وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كليتون التقت مع القاضية روث بادر جينسبيرج قبل سفرها إلي القاهرة.

* مبدأ الفصل بين السُلطات في الولايات المتحدة الأمريكية، وأن لكل سلطة من السُلطات الثلاث صلاحيات تمكنها من مراقبة الأخرى(1).

2. الانتخابات البرلمانية:

أكد عدد من أعضاء الكونجرس الأمريكي أن نتائج الانتخابات التشريعية في مصر لم تكن مفاجئة، وأنه عليهم التواصل مع القيادة المصرية الجديدة وتفهمها والأخذ بعين الاعتبار إطار العلاقات معها، وتثمين ما أنجزه الشعب المصري خلال العام الماضي، فقد توصل إلى تداول سلمي للسلطة حتى الآن(2).

وفي مقابل هذه الدعوات، ذكرت تقارير إعلامية أمريكية أن أن رغبة الرئيس الأمريكي باراك أوباما في تقديم الدعم المالي لمصر، لا تحظى بالقبول داخل الكونجرس الأمريكي والذي صوت بالرفض ضد تخفيف عبء الديون المستحقة على مصر، وضخ المساعدات المالية إليها خلال تلك الفترة التي يهتز فيها الاقتصاد

(1) سامي القمحاوي، الرسائل السياسية في زيارة قاضية المحكمة الأمريكية لمصر، صحيفة الأهرام، السنة 136 العدد 45717، الاثنين 6 فبراير 2012.

(2) في هذا السياق قال النائب الديمقراطي "كيث إليسون"، "إن الولايات المتحدة لا تشعر بأي قلق من سيطرة الإخوان المسلمين على البرلمان في مصر"، مضيفا، "أنه على الولايات المتحدة التعاون مع مصر كحليف وشريك". وقال، "أعتقد أنه على الولايات المتحدة احترام خيار الشعب المصري والعمل مع مصر كشريك وحليف بغض النظر عن هوية من يختاره المصريون، والولايات المتحدة لا تفرض قيادة على أي بلد في العالم، ولكننا كشعب من شعوب الأرض لدينا الحق في أن نتوقع من دول العالم بما فيها الولايات المتحدة ومصر أن تصونا حقوق المرأة والأقليات، والولايات المتحدة ليس لديها أي مخاوف من صعود الإخوان المسلمين طالما أن هذه الجماعة تحترم المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان".

كما دعت النائبة الديمقراطية "شيلا جاكسون" حكومة بلادها إلى التواصل مع مصر للتأكد من أن الشعب المصري يتمتع بحقوقه كاملة، وقالت، "أي شكل من أشكال الحكومة وأي جماعة تظهر في مصر لن تستطيع أن تحرم المصريين حقهم في الديمقراطية أو تعود بهم إلى الوراء، وعلى الولايات المتحدة أن تتواصل مع التحول في هذا البلد لتتأكد من أن الشعب يتمتع بالديمقراطية وحريته في المعتقد وأنه لا يتعرض للاضطهاد، وعلى الولايات المتحدة أن تلتزم بدعم الديمقراطية في أنحاء العالم كافة".

وأكد النائب "راس كارنهان"، "أن بلاده تراقب التحول الديمقراطي في مصر عن كثب، وأن الشعب المصري قال كلمته الأخيرة من خلال انتخاب ممثليه"، وقال، "نراقب عن كثب التحول في مصر بشيء من القلق، إنه تحول كبير وتحد صعب فالشعب المصري قال كلمته وانتخب ممثليه وقد حان الوقت ليتوحدوا جميعا لإدارة البلاد، فهناك برلمان حديث منتخب برئيس جديد وهذا الشعب أصبح له تأثير في إدارة البلاد بعد عقود من التهميش، وآمل أن يتكلل هذا التحول بالنجاح فمصر بلد مهم وحليف مهم". (أنظر، أعضاء بالكونجرس الأمريكي يؤكدون ضرورة التواصل مع القيادة المصرية الجديدة، صحيفة الشروق، 25/1/2012).

المصري، وخشية أن تساند هذه الأموال قيام دولة إسلامية جديدة داخل المنطقة، خاصة أن مصر أكبر دول المنطقة من حيث عدد السكان، فضلا عن موقعها السياسي والاستراتيجي[1].

3. المجتمع المدني:

مع تصاعد قضية تمويل منظمات المجتمع المدني في مصر، وصدور اتهامات رسمية مصرية تجاه عدد من المنظمات والشخصيات الأمريكية والأوربية، تعددت ردود الأفعال الأمريكية، المنددة بالإجراءات المصرية، ففي بيان أصدره السيناتور، جون ماكين، والسيناتور جون ليبرمان، قالا: "من المثير للقلق قراءة التقارير التي تفيد بأن شركات الضغط الأمريكية تحصل على أموال من الحكومة المصرية للدفاع عن قيامها بمداهمة مكاتب المنظمات غير الحكومية ومضايقة الموظفين، وهي منظمات تدعم حقوق الإنسان والمجتمع المدني مثل المعهد الوطني الديمقراطي والمعهد الجمهوري ومؤسسة فريدم هاوس"، وأضاف البيان: "أمر سيئ بما فيه الكفاية أن تتعارض تصرفات شركات الضغط الأمريكية، التي تعمل لصالح الحكومة المصرية، مع المصالح القومية للولايات المتحدة، والأسوأ أنهم يحاولون فرض نفوذهم بما يتعارض مع القيم الأمريكية، وهذا ما تفعله جماعات الضغط، التي تعمل لصالح الحكومة المصرية في واشنطن في هذه الحالة".

وطالب البيان هذه الشركات، حث الحكومة المصرية على وقف حملتها على المنظمات غير الحكومية، ويجب تسجيل هذه الجمعيات فورًا ووقف ترهيب الموظفين الذين يعملون فيها من المصريين والأمريكيين وإعادة الممتلكات التي صودرت في هذه المداهمات غير المبررة ضد هذه المنظمات"[2].

(1) في هذا السياق قال "ستيفن هادلي"، مستشار الأمن القومي للرئيس السابق جورج بوش، "المهم جدا هو كيف تتحول مصر التحول الديمقراطي الأمن للولايات المتحدة، مشيرا إلى أن الثورة الإيرانية بدأت أيضا بإعلان الديمقراطية قبل إنتاج دولة سلطوية، وبحلول الوقت الذي لم يوضح الوضع، فقدنا الكثير من نفوذنا بالمنطقة، بسبب الوجود الإيراني، ولذلك من الأفضل أن نبدأ باستخدام نفوذنا الآن في مصر بدلا من دعمها لتتحول إلى إيران أقوى"

كما ذكرت النائبة "إيلينا روس"، رئيس لجنة الشئون الخارجية، "مصر كانت تحصل على المساعدات لحفظ الأمن القومي للولايات المتحدة، والآن نحتاج إلى الاطمئنان أولا، حول طبيعة القيادة المصرية الجديدة، وجدول أعمالها، والتزامهم بالسلام، والأهم من ذلك، الالتزام بوجود علاقة قوية مع الولايات المتحدة".

(2) هبة القدسي، الكونجرس يعقد جلسة استماع لمناقشة الأوضاع في مصر، المصري اليوم، 19 يناير، 2012، http://www.almasryalyoum.com/node/36825

وفي 20 فبراير 2012 أدلىٰ عضو مجلس الشيوخ الأميركي السيناتور جون ماكين ببيان في مؤتمر صحفي في القاهرة[1]، قال فيه: "لقد رتبنا هذه الزيارة قبل تصاعد التوتر فيما يتعلق بقضية المنظمات غير الحكومية مؤخرًا. ولذلك فإن هدفنا من المجيء إلىٰ هنا ليس محاولة للتفاوض علىٰ هذه المسألة الحساسة ذات الأهمية البالغة. إننا نترك ذلك لحكومة مصر، والسفارة الأميركية، وسفارات الدول الأخرىٰ المعنية بالأمر".

وأضاف: "إننا جئنا هنا للاجتماع مع أعضاء البرلمان الجدد المنتخبين حديثا والمنتمين إلىٰ مختلف الأطياف السياسية، ومع أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، ومع المجلس الأعلىٰ للقوات المسلحة، وللمشاركة في مؤتمر مع الشركات التجارية المصرية والأميركية التي تسعىٰ لزيادة الرخاء والتنمية لكل من شعبينا. وإلىٰ كل هذه الجماعات المختلفة، أكدنا مجددًا علىٰ دعم الولايات المتحدة، والكونجرس لسيادة وتطلعات الشعب المصري، ونقلنا رغبتنا القوية في التعاون، باعتبارنا شركاء وأصدقاء، مع الحكومة الديمقراطية الجديدة".

وحول قضية المنظمات قال ماكين: "إن الغالبية العظمىٰ من الأشخاص الذين يعملون لهذه المنظمات هنا في مصر ليسوا أجانب، بل مصريين. وعملهم يسعىٰ لدعم هؤلاء الشركاء المصريين في الضغط من أجل إقرار سيادة القانون، والانتخابات الحرة، والإعلام الحر، واحترام حقوق الإنسان لجميع الناس، وغيرها من المبادئ الجوهرية اللازمة لقيام مجتمع ديمقراطي. وقد كانت هذه المساعدات أكثر أهمية بسبب بعض القوانين التي تحد من حرية المنظمات غير الحكومية المصرية للعمل نيابة عن مجتمعها المدني وتطلعاته الديمقراطية، في عهد مبارك وحتىٰ اليوم".

وأضاف: "موضوع المنظمات غير الحكومية لا يتعلق بالولايات المتحدة، علىٰ الرغم من جهود البعض لجعله عن أميركا. إنه أمر يخص مصر. ويخص منظمات المجتمع المدني والديمقراطي المصرية، والحقوق المتأصلة التي تتمتع بها، وعما إذا كان يتم احترام هذه الحقوق وحمايتها من قبل الحكومة. لقد كان تقييد الحكومة

---

(1) قال ماكين في بداية المؤتمر، "أنا عضو مجلس الشيوخ من (ولاية) أريزونا، وإنه لمن دواعي سروري أن أعود إلىٰ القاهرة. وقد انضم إلي أربعة من زملائي بمجلس الشيوخ هم، عضو مجلس الشيوخ ليندزي غراهام من (ولاية) ساوث كارولينا، وعضو مجلس الشيوخ جف سيشنز من ولاية ألاباما، وعضو مجلس الشيوخ ريتشارد بلومنتال من ولاية كنيتيكت، وعضو مجلس الشيوخ جون هوفن من ولاية نورث داكوتا.

السابقة واضطهادها للمجتمع المدني المصري هو الذي حفز المصريين على رفع أصواتهم العام الماضي احتجاجًا من أجل حقوق الإنسان وكرامته. لقد ألهم نجاح الثورة المصرية جيران مصر. وألهم أميركا. ولا يزال يمد العالم بالإلهام. والآن، فإن المصريين لديهم الفرصة لطي صفحة عهد مبارك، وكتابة فصل جديد في التاريخ العظيم لدولتهم المستقلة. وهذا شأن المصريين، وعليهم وحدهم القيام به. وفي الوقت الذي يواصل فيه المصريون مسيرتهم التنموية والديمقراطية، فسوف تواصل أميركا الوقوف معكم، باعتبارها شريكا وصديقا لكم"[1].

4ـ الأرصدة المصرية في الولايات المتحدة:

أعلن سفير مصر لدى الولايات المتحدة أن "مصر طلبت من واشنطن تجميد أرصدة نحو 100 مسؤول من رموز النظام السابق بتهم تتعلق بقضايا فساد وتربح واستغلال نفوذ". وأضاف أن "السفارة تلقت عن طريق الوسائل الدبلوماسية طلبات المعاونة القضائية من النيابة العامة المصرية والموجهة إلى الدوائر القانونية بالولايات المتحدة لتجميد أي أرصدة متواجدة لمبارك وأسرته وبعض رموز النظام السابق". وأن "هذه الطلبات تضمنت أيضا شخصيات أخرى متهمة في هذا النوع من القضايا، وأن السفارة سارعت فور ورود هذه المطالبات بإحالتها إلى الجهات الأمريكية المختصة".

وأكد: أن "هناك ملفا خاصا يجمع هذه الطلبات ويتم الاستعانة به والرجوع إليه عند الحاجة، منوها بأن السفارة تتابع وبشكل متواصل مع الجهات الأمريكية المختصة تطور هذه التحقيقات والوقوف على أي إجراءات قانونية تكون قد اتخذتها هذه الجهات". وأشار إلى أن الجانب الأمريكي لم ينته من تحقيقاته، مُرجعا السبب في ذلك إلى أن الأجهزة القضائية والقانونية الأمريكية فضلت منذ مارس 2011، التعامل في هذا الأمر بشكل مباشر مع وزارة العدل المصرية". مُشيراً إلى أن الجانب الأمريكي "أخذ في الاعتبار ما تنطوي عليه هذه الحالات من احتياج لاستيفاء العديد من النواحي القانونية والفنية المرتبطة بهذه الطلبات القضائية،" مؤكدا أن "الأجهزة الأمريكية وجدت في ذلك وسيلة أيسر للتعامل واستخلاص ما قد تحتاج إليه من مستندات أو

(1) وزارة الخارجية الأمريكية، نص البيان الذي أدلى به السيناتور جون ماكين في القاهرة، مصر، 20 فبراير 2012، الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية، الرابط:
http//iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/02/20120222140138x0.6850048.html#ixzz2kTsNby9G

بيانات إضافية لدى وزارة العدل"[1].

ثانياً: القضايا العسكرية:

خلال هذه المرحلة، تصاعدت حدة التوتر بين القاهرة وواشنطن، على خلفية إحالة مجموعة من النشطاء والمسئولين الأمريكيين في منظمات غير حكومية للمحاكمة في مصر، وأنهي الوفد العسكري المصري زيارته لواشنطن فجأة، وقد أكد الوفد المصري للمسئولين والشخصيات التي التقي بهم في واشنطن، أن تعامل الحكومة المصرية مع منظمات المجتمع المدني شأن خاص بالقضاء المصري الذي يتمتع بالاستقلالية التامة، وشدد علي أن العلاقات بين مصر والولايات المتحدة قوية، وهي لمصلحة الطرفين، ومن الطبيعي أن تشهد أحيانا بعض التوتر، وقال: أنه لا توجد دولة علي وجه الأرض تقبل أن يتدخل أحد في قضائها"[2].

وعسكرياً أيضاً، أفرجت ادارة أوباما (23 مارس 2012) رسميا عن المساعدات العسكرية لمصر، حيث وافق الكونجرس على المساعدات العسكرية البالغ حجمها 1.3 مليار دولار لمصر وذلك للعام المالي الذي ينتهي في 30 من سبتمبر 2012. ووافق الكونجرس أيضا على مساعدات اقتصادية بقيمة 250 مليون دولار بالاضافة الى "تمويل مشروعات" بما يصل الى 60 مليون دولار[3].

ثالثاً: القضايا الاقتصادية:

اجتمع الممثل التجاري الأميركي رون كيرك ووزير الصناعة والتجارة الخارجية المصري محمود عيسى يوم 18 يناير 2012، واتفق المسؤولان على أن زيادة الاندماج في السوق العالمية يمكن أن تساعد على تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري

---

(1) مصر تطلب من أمريكا تجميد أرصدة 100 مسؤول سابق، شبكة (CNN)، الاثنين، 2 يناير 2012.

(2) عزت إبراهيم (وآخرون)، تصاعد التوتر بين القاهرة وواشنطن.. ومصر تتمسك باحترام القانون.. الوفد العسكري يعود للقاهرة فجأة.. والكونجرس يبحث تقليص المساعدات، صحيفة الأهرام، السنة 136 العدد 45719، الأربعاء 8 فبراير 2012.

(3) قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الامريكية فيكتوريا نولاند "تعكس هذه القرارات هدف أمريكا الاسمى وهو الحفاظ على شراكتنا الاستراتيجية مع مصر تصبح أكثر قوة واستقرارا من خلال التحول الناجح للديمقراطية". وقال السناتور الديمقراطي باتريك ليهي الذي يرأس اللجنة الفرعية للمساعدات الخارجية في مجلس الشيوخ الذي كتب قانون شروط المساعدات انه ينبغي ألا تصرف الولايات المتحدة أموالا أكثر مما "تستدعيه الضرورة بشكل واضح، وأضاف: "يجب أن يدافع الجيش المصري عن الحريات الاساسية وسيادة القانون لا أن يضايق ويعتقل من يعملون من أجل الديمقراطية". أنظر: وكالة رويترز بتاريخ 23 مارس 2012.

وبالتالي تتعزز آفاق الاستثمار والنمو المستدام اللازمين لاستحداث الوظائف وخلق فرص عمل للمصريين. وأكد الوزيران على التزام الولايات المتحدة ومصر بشراكة تجارية واستثمارية قوية، على أن تتضمن خطة العمل ثلاثة أهداف رئيسية هي: زيادة الصادرات، وتوسيع الاستثمار، ودعم الشركات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، مع التركيز على تحفيز استحداث وتوفير فرص العمل.

على أن تشمل العناصر الفردية للبرنامج التعاون في مجالات مثل زيادة التبادل التجاري للسلع، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقصد المشاركة التجارية، وإنشاء مبادرات لتشجيع الاستثمار وتجارة الخدمات، وترويج وتسهيل التبادل التجاري، وتجارة المنتجات الزراعية، والممارسات التنظيمية السليمة، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتشجيع الابتكار.

وتتضمن الخطوات التفصيلية الأولية لتحقيق هذه الأهداف:

1ـ **تعزيز التجارة الثنائية:** إن الحكومتين الأميركية والمصرية تسعيان إلى تعزيز استفادة مصر من برامج الولايات المتحدة للمعاملات التجارية التفضيلية من خلال القيام ببعض الخطوات لزيادة استفادة مصر من برامج الصادرات إلى السوق الأميركية دون رسوم جمركية بموجب برنامج النظام الأميركي العام للأفضليات (GSP) ومن خلال وضع خطة عمل للنظر في السبل اللازمة لتوسيع نطاق استخدام المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) من خلال إعادة تأهيل المناطق الصناعية الحالية للسماح بتلقي استثمارات جديدة، وتعزيز التوسع في برنامج المناطق الصناعية المؤهلة إلى صعيد مصر، وستتعاون الولايات المتحدة ومصر لتحديد الأولويات المصرية حتى يتسنى لوزارة الزراعة الأميركية القيام بمراجعة طلبات الموافقة على استيراد المنتجات النباتية المصرية.

2ـ **تشجيع الاستثمار:** يتفق الجانبان على العمل معًا لتشجيع الاستثمار في السوق المصرية من خلال اتخاذ عدة تدابير لصالح الشعب المصري، بما في ذلك أن تعمل الولايات المتحدة مع القطاع الخاص لتشجيع الاستثمار في مصر من خلال البعثات التجارية إلى مصر وتنظيم مؤتمرات الاستثمار، وأن تصدر الولايات المتحدة ومصر بيانا مشتركا تلتزم فيه الولايات المتحدة بتعزيز نمو الاستثمارات والخدمات في السوق المصرية، وتؤكد فيه مصر على انفتاح أسواقها أمام الاستثمارات الدولية، وأن يتفق كلا الجانبين على مبادئ الاستثمار المشتركة، وأن تقوم الولايات المتحدة بتوفير المساعدة

التقنية المناسبة من الخبراء، ويشمل ذلك القطاعات الفردية التي سوف يتم تحديدها من قبل الخبراء.

3. تعزيز قطاع المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة في مصر: تقوم الولايات المتحدة باستكشاف وسائل الدعم لتعزيز قطاع الشركات التجارية الصغيرة والمتوسطة في مصر من خلال تبادل أفضل الممارسات في مجال دعم قطاع الشركات التجارية الصغيرة والمتوسطة وتوفير الخبرة لمساعدة هذه الشركات في مصر على المشاركة بنشاط أكبر في مجال التجارة الدولية، وإنشاء المراكز التجارية لدعم الشركات التجارية الصغيرة والمتوسطة في مصر لتعزيز التنمية وتقديم الخدمات للمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة، وتوفير التمويل من خلال مؤسسة الاستثمار الخاص عبر البحار (OPIC)لتشجيع الإقراض من البنوك المصرية إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

ومن أجل دعم وتحقيق هذه الأهداف في المدى القصير، أكد الوزير الأمريكي استعداد الولايات المتحدة لتقديم المساعدة التقنية لمصر والتي ستساعد على زيادة القدرة التنافسية لمصر وتوسيع نطاق فرص العمل والنمو الاقتصادي، ومصر بدورها مستعدة لتسهيل هذه الجهود، على أن يقوم خبراء من الحكومتين بتحديد الخطوات الملموسة لخطة العمل. وقد أكدت الولايات المتحدة على أن هذه الخطوات ستكون الأساس لتجديد التعاون. كما اقترحت الولايات المتحدة أيضا تعزيز التعاون في مجالات الجمارك وشؤون العمال والتعاون الإقليمي.

ومن المقرر أن يصدر الخبراء في غضون الأسابيع القليلة المقبلة خطة عمل واسعة النطاق للتعاون تتم مراجعتها بعد ذلك من قبل الحكومتين على المستوى الوزاري[1].

رابعاً: البيانات والتصريحات الأمريكية تجاه التحولات المصرية:

1. تصريحات نائب وزيرة الخارجية بيرنز:

في 11 يناير 2012، قال وليام بيرنز نائب وزيرة الخارجية الأمريكي "هذه لحظة

(1) مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة، بيان مشترك من الممثل التجاري الأميركي رون كيرك ووزير الصناعة والتجارة الخارجية المصري محمود عيسى، 25 يناير 2012، النص متاح على الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية على الرابط:

http//iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/01/20120130153651x0.4461743.html#ixzz2kTsgESMm

هامة جدا لمصر وهي تسعىٰ إلىٰ تحول ديمقراطي ناجح وإلىٰ تحقيق انتعاش اقتصادي أساسي أيضا. إنها لحظة هامة للشراكة الأميركية المصرية، ونحن نسعىٰ أيضا لبذل كل ما في وسعنا لدعم هذا الانتقال الهام وذلك الانتعاش الاقتصادي الهام. لنجاح انتقال مصر أهمية كبرىٰ لا للولايات المتحدة وحسب وليس لمصر فقط وإنما أيضا للمنطقة بأسرها. فزعامة مصر تشكل عنصرا حاسما في الاستقرار عبر المنطقة ومن المؤكد أن الولايات المتحدة ليس لها شريك في هذه المنطقة كلها أهم من مصر. وأنا أتطلع فعلا إلىٰ الوسائل التي يمكننا بها، أن نفعل ونساعد في دعم هذا الانتقال والانتعاش الاقتصادي.

وأضاف: "بالنسبة للاقتصاد، ملتزمون ببذل كل ما في الإمكان للمساعدة. ونحن لنا علاقة مساعدة ثنائية هامة جدا طويلة الأمد نتطلع قدما إلىٰ استمرارها، وزيادة البناء علىٰ التقدم الذي حققه المصريون الذي دعمناه وحققوه علىٰ مدىٰ عقود من الزمن في مجالي الصحة والتعليم وغيرهما من الميادين. ومن الحيوي أيضا معالجة المشاكل الملحة التي تواجهها مصر اليوم، لا سيما مشكلة خلق الوظائف وفرص العمل. وقد اقترح الرئيس أوباما إلغاء 1 بليون دولار من الديون علىٰ مصر، ومن أهدافنا الآن أن نتابع هذا الموضوع طالما أننا قد حصلنا علىٰ تخويل تشريعي من الكونغرس، وأن نحاول تقصي السبل التي تمكّن البليون دولار المتحررة من إلغاء الدين من خلق فرص العمل، لا سيما للشباب، وتوفير التدريب المهني والتعليم التقني الذي يعدّ الشبان ويجهزهم للتنافس علىٰ هذا النوع من الأعمال وممارستها. واقترحنا أيضا ضمانات للقروض وصندوقا للمشاريع مصممة لمساعدة المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة في مصر".

وأضاف: "لقد تمكنا من الحصول علىٰ تخويل تشريعي من الكونجرس لفعل ذلك، وهكذا سوف ننخرط مع شركائنا المصريين في وضع تفاصيل تنفيذ هذه المبادرة. كما أننا نشجع في الوقت ذاته الشركات الأميركية علىٰ الاستثمار في مصر وعلىٰ إنعاش صناعة السياحة المصرية، ونشجع التوسع في برنامج قائم حاليا لوصول سلع مصرية معينة إلىٰ السوق الأميركية معفاة من الرسوم".

وحول أزمة منظمات المجتمع المدني قال بيرنز: "أننا عندما ندعم المنظمات غير الحكومية في العالم نكون مصممين علىٰ محاولة دعم نمو سليم للمجتمعات المدنية

لأن المجتمع المدني الصحيح عنصر أساسي في أي نظام ديمقراطي سليم. نحن لا نتدخل في سياسات أي بلد. والخيارات السياسية في مصر شأن للمصريين وحدهم وليس للأميركيين. نحن لا نؤيد مرشحين سياسيين منفردين ولا نؤيد أحزابا سياسية بعينها. وإن ما نعمله هو توفير الفوائد التي جنتها التجربة الأميركية مع الديمقراطية وعرضها على جماعات المجتمع المدني المهتمة بالإفادة منها. وهو ما ينسجم مع ممارساتنا في العديد من بلدان العالم كما يتفق مع المعايير الدولية.

وحول برنامج المساعدات الأمريكية لمصر قال بيرنز: "أولاً، من الطبيعي للكونجرس أن يرصد الطريقة التي تدار بها برامج المساعدات في العالم. والحكومة الأميركية تخضع للمحاسبة من الكونجرس على كيفية إنفاق تلك الأموال. لذا توجد عملية للتدقيق تتم في هذا الصدد، وهي هامة بالنسبة لنظامنا. ثانيا، أعتقد أن هناك تفهما واسع النطاق لدى الكونجرس والحكومة الأميركيين لأهمية تحوّل مصر وانتعاش الاقتصاد المصري ولما هو في المصلحة اليوم لا مصر وحدها وإنما للمنطقة برمتها. ولذا نحن نريد فعلا أن نواصل برامجنا للمساعدة وفي إيجاد المبادرات الجديدة في سياق الإعفاء من الدين، وتقديم الدعم العاجل الذي نعتقد أنه يساعد المصريين فعلا وهم يحاولون التصدي لكل المشاكل والتحديات التي تعترضهم".

وعن العلاقة بالإخوان المسلمين قال بيرنز: "لقد دأبنا على أجراء اتصالات مع الإخوان المسلمين على مدى عقود من الزمن من خلال سفارتنا في القاهرة. وقد أوضح الرئيس أوباما والوزيرة كلينتون أن الولايات المتحدة سوف تتعامل مع أي حزب ديمقراطي يلتزم بالمبادئ الديمقراطية ويتصرف بموجب القواعد الديمقراطية بما فيها عدم العنف واحترام الحقوق الإنسانية للأفراد وحقوق المرأة وحقوق الأقليات. وعليه، فإن مصلحتنا ليست مرتبطة بأي حزب سياسي يفوز بالانتخابات أو يخسر، وإنما بفوز الديمقراطية أو فشلها. ونحن سنحافظ على اتصالنا بأي حزب يظل ملتزما بتلك المبادئ الديمقراطية".

وأضاف: "سوف أؤكد على التزام أميركا المستمر تجاه الشراكة بين الولايات المتحدة ومصر، وعلى السبب الذي يحدونا على الاعتقاد بأنها هامة للطرفين، ولماذا هي ذات منفعة مشتركة للأميركيين والمصريين. وسوف أكون مهتما جدا بسلوك وأسلوب حزب الحرية والعدالة وغيره من الأحزاب في مصر تجاه المشاكل والتحديات

الفعلية القائمة في الانتظار، من حيث الاقتصاد المصري ومن حيث الانتقال السياسي ومن حيث الحقائق الإقليمية.

وحول معاهدة السلام، قال بيرنز: "إن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية كانت في مصلحة المصريين فعلا كما كانت في مصلحة الإسرائيليين وفي مصلحة الأميركيين وغيرهم في المنطقة على مدى ثلاثين عاما حتى الآن. ومن مصلحة المصريين بالذات أن يحافظوا عليها لأنها توفر الأساس للتقدم نحو إقامة الدولة الفلسطينية التي يستحقها الفلسطينيون عن جدارة. وهي توفر الأساس لتحقيق سلام عربي إسرائيلي أشمل، كما تمهد لاستقرار المنطقة الذي لم تنعم إلا بالقليل منه سنين عديدة[1].

2- مكالمة الرئيس أوباما مع المشير طنطاوي:

في 20 يناير 2012 أجري الرئيس أوباما اتصالا هاتفيا بالمشير طنطاوي أكد له الشراكة الوثيقة بين الولايات المتحدة ومصر، وشدّد على دعم الولايات المتحدة لتحوّل مصر إلى الديمقراطية. ورحّب بانتخابات مجلس الشعب وشدّد على ضرورة التمسك بالمبادئ المشروعة عالميا وأكد الدور الهام الذي يضطلع به المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، في مجتمع ديمقراطي. ونوّه بأنه ينبغي تمكين المنظمات غير الحكومية من العمل بحرية. كما ناقشا الوضع الاقتصادي في مصر والمباحثات الجارية بين مصر وصندوق النقد الدولي، وبحثا أهمية استمرار التعاون الوثيق في مكافحة الإرهاب وقضايا الأمن الإقليمي"[2].

3- بيان البيت الأبيض عن التحول إلى الديمقراطية في مصر

في 24 يناير 2012، أصدر البيت الأبيض بيانا جاء فيه: "حققت مصر هذا الأسبوع عدة منعطفات تاريخية هامة في تحولها إلى الديمقراطية. وأنه في (23 يناير 2012)، اجتمع نواب مجلس الشعب الذين انتخبوا بطريقة ديمقراطية لأول مرة منذ الثورة

---

(1) نص مقابلة مع وليام بيرنز نائب وزيرة الخارجية، على قناة تلفزيون سي بي سي المصرية، القاهرة في 11 يناير 2012، النص متاح على الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية على الرابط:

http//iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/01/20120112155518x0.8242565.html#ixzz2kTtAmZgH

(2) البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، مكالمة الرئيس أوباما مع المشير طنطاوي، رئيس المجلس العسكري في مصر، 20 يناير 2012، الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية، الرابط:

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/01/20120123102313x7.120478e-02.html#ixzz2kTss67Fx

المصرية، وقام المجلس الأعلىٰ للقوات المسلحة بتحويل السُلطات التشريعية إليهم. واليوم (24 يناير 2012)، اتخذ المشير طنطاوي خطوات لرفع حالة الطوارئ التي ظلت مفروضة في مصر طيلة عقود من الزمن. وغدا (25 يناير 2012)، سيحتفل الشعب المصري بالذكرىٰ السنوية الأولىٰ للثورة التي جعلت تحول البلاد إلىٰ الديمقراطية أمرا ممكنا".

واضاف البيان: "إننا نهنئ مصر حكومة وشعبا علىٰ هذه الخطوات الهامة نحو تحقيق وعد الثورة المصرية التي ألهمت العالم. ولئن ظلت هناك تحديات عديدة، فإن مصر قطعت شوطا طويلا في السنة الماضية؛ وأملنا أن يحتفل جميع المصريين بهذه الذكرىٰ بروح من السلام والوحدة التي هيمنت في شهر يناير 2011. وسوف تواصل الولايات المتحدة الوقوف إلىٰ جانب الشعب المصري وشعوب عموم المنطقة فيما تدافع عن القيم المشروعة عالميا، وتعمل في سبيل مستقبل أفضل لجميع أبناء وبنات مصر"(1).

4. تصريحات كلينتون حول مصر في مؤتمر الأمن في ميونيخ:

في كلمتها أمام مؤتمر الأمن بمدينة ميونيخ الألمانية في 4 فبراير 2012 قال وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون: "لقد اجتمعت بوزير الخارجية المصرية اليوم (4 فبراير 2012). وقد أتيحت لي الفرصة كي أعرب مرة أخرىٰ عن قلقنا الشديد إزاء ما يحدث لمنظماتنا غير الحكومية وللأميركيين وغير الأميركيين العاملين فيها وفي مؤسسة كونراد أديناور أيضا التي مقرها هنا في ألمانيا. ونحن لا نعتقد أن هناك أي أساس لإجراء هذه التحقيقات وهذه الغارات علىٰ الأماكن التي تعمل فيها المنظمات غير الحكومية، ولمصادرة أجهزتها، ولا يوجد قطعًا أي أساس لمنع خروج الأفراد العاملين في المنظمات غير الحكومية من البلاد".

وأضافت: إننا أوضحنا بجلاء أن هناك مشاكل تنجم عن هذا الوضع يمكن أن يكون لها تأثير علىٰ باقي علاقتنا مع مصر. ونحن لا نريد هذا. إننا عملنا جاهدين في العام الماضي لتخصيص المساعدات المالية وغيرها من الدعم للإصلاحات الاقتصادية

---

(1) البيت الأبيض، بيان من السكرتير الصحفي عن التحول إلىٰ الديمقراطية في مصر، مكتب السكرتير الصحفي، 24/ 1/ 2011. الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية.

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/01/20120125143440x0.2662274.html#ixzz2kTsmRxzV

والسياسية الجارية في مصر. وعلينا أن نراجع بدقة هذه المسائل عندما يحين الوقت لكي نسمح أو لا نسمح بتقديم هذه الأموال من حكومتنا في هذه الظروف[1].

5. بيان وزارة الخارجية عن العلاقات الأميركية - المصرية:

في 3 مارس 2012، أصدرت الخارجية الأمريكية بياناً عن العلاقات المصرية - الأمريكية، من بين ما جاء فيه: "إن الولايات المتحدة تظل ملتزمة بعلاقة ثنائية قوية مع مصر. ورغم التوترات الأخيرة وخلافات بين الطرفين حول بعض القضايا المعينة، فإن الأركان الجوهرية لهذه العلاقة الاستراتيجية تظل قوية. ونحن نواصل العمل معاً لحماية السلام والأمن الإقليميين ومعالجة النطاق الكامل للقضايا الإقليمية المطروحة أمامنا. إن الولايات المتحدة ملتزمة بدعم التحول إلى الديمقراطية في مصر، ونحن نرحب بالتقدم الذي حققته مصر في إجراء انتخابات حرة لمجلسي الشعب والشورى. كما أن الولايات المتحدة ملتزمة بضمان الاستقرار الاقتصادي والمالي لمصر .. إن الولايات المتحدة ومصر شريكان حميمان منذ عقود من الزمن؛ ونحن نتطلع قدماً إلى شراكة وثيقة بيننا لعقود طويلة مقبلة"[2].

6. بيان كلينتون حول الدعم الأميركي لمصر:

في 23 مارس 2012، أدلت وزيرة الخارجية كلينتون بشهادة أمام الكونجرس الأميركي، من بين ما جاء فيها: لقد حققت مصر تقدماً كبيراً نحو الديمقراطية خلال الأشهر الخمسة عشر الماضية، حيث شمل: إجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة، ونقل السلطة التشريعية إلى مجلس الشعب الجديد، والإعلان عن موعد لإنجاز الانتقال الكامل إلى الحكم المدني. ولكن لم يكتمل حتى الآن انتقال مصر إلى الديمقراطية، ولا يزال هناك عمل إضافي يتوجب القيام به لحماية الحقوق والحريات الأساسية. وقد أوضح ذلك أبناء الشعب المصري أنفسهم لقادتهم".

---

(1) وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المتحدث الرسمي، تصريحات وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في مؤتمر الأمن في ميونيخ، 4/ 2/ 2012، الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية، الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/02/20120209151828x0.5423962.html#ixzz2kTsUAK6C

(2) وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المتحدث الرسمي، بيان من المتحدثة الرسمية فكتوريا نولاند العلاقات الأميركية- المصرية، 3/ 3/ 2012. الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية، الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/03/20120305l602.html#ixzz2kTsFJDsI

وأضافت: "مصر شريك أمني لنا وتضطلع بدور قيادي في تعزيز الاستقرار والسلام الإقليميين. وقد حافظت مصر على السلام مع إسرائيل لمدة تربو على الثلاثين عاماً. وهي تساهم في جهود وقف انتشار الأسلحة النووية ومكافحة تهريب الأسلحة وتسهل عمل بعثاتنا بدءاً من أفغانستان ووصولاً إلى مكافحة الإرهاب في القرن الأفريقي".

وأكدت: "إننا ملتزمون بدعم الشعب المصري وهو يناضل في سبيل الكرامة، والفرص، والحقوق، والحريات التي ضحى من أجلها بالكثير. ويشمل دعمنا هذا حماية المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي تقوم بدور حاسم الأهمية في بناء الديمقراطية في مصر. بيد أننا لا نزال نشعر بقلق بالغ بشأن محاكمة الناشطين في المجتمع المدني وقد أعربنا عن هذه الهواجس على أعلى المستويات، وطالبنا بوضع حد للمضايقات". كما أكدت على: "إننا نجدد التأكيد على دعمنا لمصر، ولإنجازاتها التاريخية حتى الآن، وللمسيرة الديمقراطية التي تمر بها، ولشراكتنا الدائمة معها"(1).

المرحلة الأولى: ملاحظات تقييمية

في ظل تداعيات الثورة المصرية، كانت الخيارات ومساحة المناورة محدودة أمام صانع القرار الغربي عامة، والأمريكي خاصة، فالإدارة الأمريكية وجدت نفسها أمام خيارين: الأول، المطالبة بشكل صريح وفي وقت مبكر برحيل الرئيس مبارك، وهنا ستدعم الحجة القائلة بوجود أياد أجنبية خلف الانتفاضة الشعبية ضد نظام حكمه. والثاني، التزام الصمت تجاه ما يحدث، وهنا ستتعرض لموجة من الانتقادات داخليا وخارجيا بسبب معاييرها المزدوجة الشهيرة، لأنها من جهة ترفع شعار المناداة بالحرية والديمقراطية، ومن جهة أخرى تدعم الأنظمة القمعية الحليفة لها في المنطقة. الأمر الذي بدا معه أن الحذر الأميركي في التعاطي مع أحداث الثورة الشعبية في مصر قد مكن هذه الثورة من الحفاظ على واحد من أهم مقوماتها، وهو مرجعيتها الشعبية، واستقلاليتها التامة عن أي تأثير خارجي. وفي سياق المواقف الأمريكية، تبرز عدة ملاحظات أساسية:

الملاحظة الأولى: تتعلق بالاتصالات المتعددة التي قام بها كل من وزير الدفاع

---

(1) وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المتحدث الرسمي، بيان صادر عن فكتوريا نولاند، المتحدثة الرسمية باسم وزارة الخارجية الأميركية حول الدعم الأميركي لمصر، 23/ 3/ 2012، الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية، الرابط:

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/03/201203262759.html#ixzz2kTrz5Oku

ورئيس الأركان الأمريكيين مع نظيريهما المصريين على مدار أيام الأزمة، والتى فسرها البعض على أنها محاولة للتأكيد على قادة الجيش المصرى بعدم التورط فى أعمال عنف ضد المتظاهرين، أو فض هذه الاحتجاجات عن طريق القوة.

الملاحظة الثانية: أنه رغم الارتباك الأمريكى، فقد كشفت الأزمة عن تغيرات فى السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية، من وجهة نظر البعض، لصالح استراتيجية جديدة تقوم على دعم عملية تحول ديمقراطى تسعى من خلالها الولايات المتحدة إلى حفظ الترتيبات الأمنية الإقليمية القائمة كأساس لا يمكن الخروج عنه مع ترك الشئون الداخلية للتفاعل، مع السعى لضبط مسارات هذا التفاعل لكى لا ينتج عنه وصول نخب معادية للولايات المتحدة إلى السلطة.

وهو ما دفع البعض إلى القول بأن التعامل مع الحركات الإسلامية، كطرف أساسى فى المجتمعات العربية، سيكون أحد مكونات الاستراتيجية الأمريكية فى المرحلة المقبلة، كتكريس للتحول من سياسة المواجهة إلى سياسة الاحتواء، مع وجود تقدير عام أن إطلاق حرية الحركة والتفاعل لهذه الحركات مع القوى السياسية الأخرى فى المجتمع سوف يؤثر بلا شك على خطابها ومضمون أطروحاتها السياسية، عبر مواجهتها للواقع واضطرارها لمحاولة تقديم حلول واقعية لمشاكل مجتمعاتها، بالإضافة إلى أن تحولها من حركات تتعرض للقمع والملاحقة، إلى قوى سياسية معترف بها سياسيا وقانونيا، سوف يؤدى إلى انتقالها إلى مناخ جديد، سوف يشهد عمليات واسعة للفرز بين الاتجاهات والأفكار والأجنحة المتعددة بداخلها، كما سوف يفتح المجال للصراعات الجيلية داخل هذه الحركات، بما يعنى أنه يمكن عبر وسائل عدة، تقليل فرص هذه الحركات فى الانفراد بالسلطة أو إحداث تحولات جوهرية تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة وسياساتها[1].

الملاحظة الثالثة: إن الولايات المتحدة لها مصالح متجذرة وكثيرة في المنطقة، ومن هنا فإنها في حالة استنفار، وفي تفكير دائم حول ما يمكن أن يطرأ من تطورات، وحول السياسات المتنوعة التي يمكن إتباعها مستقبلا في مصر، أو من أجل تقليل الخسائر المتوقعة من استمرار عدم الاستقرار فيها، ولهذا ليس مستبعدا أن تحاول

---

(1) هانى رسلان، "الموقف الدولى والعربى من ثورة 25 يناير فى مصر"، ورقة مقدمة فى ندوة "ثورة 25 يناير: الأبعاد والتفاعلات والمستقبل"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 27 فبراير 2011.

التدخل بطريقة أو بأخرىٰ من أجل حرف الثورة عن مسارها الشعبي والوطني، كما تملك الكثير من العملاء في البلدان العربية، وهيٰ قادرة علىٰ إحداث الفتن بطرق متعددة، وعلىٰ تقديم مختلف أنواع الدعم لبؤر الفساد والإفساد التي ما زالت موجودة حتىٰ الآن في البلدان التي تشهد الثورات.

الملاحظة الرابعة: ليس من سياسة الولايات المتحدة الاستقواء بالشعوب، وإنما إذلال الشعوب. فقد عملت بالتعاون مع دول غربية أخرىٰ علىٰ مدىٰ عقود من الزمن علىٰ صناعة الزعماء العرب لكي يكونوا مخلصين لخدمة مصالحها، واعتمدت صناعة الزعماء علىٰ عدد من العناصر أهمها: الإغراء بالسلطة، وتقديم الأموال حيثما كان هناك ضرورة، والإغراق بالمتع، والتوريط من خلال المال والجنس، ودعم أجهزة الأمن المختلفة للتسلط علىٰ الناس، وتوظيف الجيوش للصراعات الداخلية العربية، ولذلك ليس من العسير علىٰ الدول الغربية تبديل الحكام العرب، وليست بحاجة لثورات شعبية لتحقيق ذلك. ولو تم التبديل بصمت فسيشكل ضمانة أكيدة بأن الحاكم الجديد لن يكون مشاغبا[1].

الملاحظة الخامسة: إن النهج الأمريكي الراهن يقوم علىٰ الوقوف علىٰ بعد واحد من كافة الأطراف والتيارات السياسية في مصر، والحفاظ علىٰ اتصالات مع كافة القطاعات المختلفة من المجتمع، في إطار خليط من الواقعية وانتهاز الفرص والتدخل دون أن يتبين أنها تتدخل، وهو ما وصفه البعض بأنه "سياسة خارجية قليلة التكاليف عن طريق الاحتفاظ بقنوات اتصال مفتوحة وإيجابية مع كل الأطراف. فتضمن الولايات المتحدة أنه أيا كانت النتيجة، فإنها ستبقىٰ في الصورة كلاعب دائم علىٰ قدر كبير من الأهمية، وهذا ما أكده تصريح أوباما بعد رحيل مبارك، بقوله: "ستستمر الولايات المتحدة في لعب دور الصديق والشريك لمصر ونحن علىٰ استعداد لتقديم أية مساعدة ضرورية ونطلب أن يتم انتقال حقيقي وصادق إلىٰ الديمقراطية"[2].

---

(1) د. عبد الستار قاسم، التشكيك بالثورات العربية، الجزيرة نت، المعرفة، 22/ 3/ 2011، الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D8E6DD48-2584-4475-B5BB-6A0EDAAFBC83.htm?GoogleStatID=28

(2) ماكسيمليان فورت، مصر والإمبراطورية الأميركية، الجزيرة نت، 16/ 2/ 2011، الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DE3E9AEB-244D-4FDD-A7BC-8BFA94BF6FFC.htm?GoogleStatID=2

الملاحظة السادسة: أن طول الفترة الانتقالية في مصر، يوفر فرصة كافية للقوى الخارجية تمكنها من التأثير على الوضع الداخلي، وستبذل جهدا مضاعفا لاستثمار الوضع المستجد ومحاولة الحضور في الساحة بأي صورة، فقد سارعت الإدارة الأمريكية إلى زيادة المعونة لمصر بمقدار 60 مليون دولار، وتخصيص 150 مليون دولار لدعم التحرك الديمقراطي المصري في الموازنة الجديدة، وهذا القرار يراد به في أحسن فروضه دعم الجماعات والمنظمات التي تتوافق مع المصالح الأمريكية، ومحاولة التأثير على مسار العملية الديمقراطية من خلال المنابر الداخلية ذات الصلة بالأمريكيين أو المرحبة بالتمويل الخارجي[1].

الملاحظة السابعة: وجود قناعة بين تيار واسع من المحللين الأمريكيين بأن القنوات الفضائية وشبكات التواصل الاجتماعي، قامت بخدمة قضية الديمقراطية في العالم أكثر مما قامت به الولايات المتحدة وشبكة مؤسساتها الواسعة، وأن التقنيات الاتصالية الجديدة أصبحت آليات جديدة للثورة، ووفرت أدوات جديدة للمعارضة السياسية، وأن الأجهزة الاستخباراتية الأمريكية فقدت قدرتها علي العمل المميز، وصارت عاجزة عن التنبؤ بالأحداث الكبرى، وتهتم فقط بالعلاقات الشخصية للرؤساء، وهو ما يتطلب ضرورة أن ترتقي أمريكا إلي مستوي القيم التي تنادي بها، وألا تجلس مجددا في مقاعد المتفرجين[2].

ومع هذه الملاحظات تعددت التوصيات التي طرحها المفكرون الأمريكيون، حول تفعيل الدور الأمريكي في التعاطي مع تحولات الساحة المصرية، والمشاركة الجادة في دعم التحول الديمقراطي والبناء المؤسسي الجديد في مصر، وتعزيز دعائم الأمن والاستقرار ليس في مصر فقط، ولكن في المنطقة العربية، وحوض المتوسط، لما لمصر من تأثير قوي على هذه الدوائر، خلال هذه المرحلة من عمر الثورة المصرية، ومن ذلك:

1ـ يقول بروس ريدل (المسئول السابق في وكالة الاستخبارات الأمريكية، والمستشار السابق لثلاثة رؤساء أمريكيين حول الشرق الأوسط): "إن تونس كانت

---

(1) فهمي هويدي، في التأجيل مصلحة أمريكية، صحيفة الشروق المصرية، الموقع الالكتروني، بتاريخ 16 مارس 2011.

(2) د. ثناء فؤاد عبد الله، مخاوف إسرائيلية وأمريكية من التحولات الديمقراطية في مصر والعالم العربي، صحيفة القاهرة، عدد 15/3/2011.

بالنسبة لواشنطن "صدمة"، ولكن مصر، هي بكل المقاييس "تسونامي"، ومنذ اليوم، يتعين علي المستبدين في العالم العربي، الانتباه، والقلق علي مستقبلهم". ويضيف: "إن المشكلة بالنسبة للولايات المتحدة إنها لا تملك الكثير لتقديمه في هذا الصدد، فالمارد خرج من القمقم، ولابد من التصرف بذكاء لمواكبة التاريخ، وعدم الرجوع إلي الوراء".

2ـ أكد روبرت كاجان (مؤسسة بروكينجز) أن المظاهرات المصرية من أجل الحرية ستغير من الخط الذي ظلت تسير عليه الإدارات الأمريكية، وتجبر الموقف الأمريكي علي تغيير سياساته المتوارثة، فيما وصف بأنه إعادة اكتشاف أمريكا لأسس ومبادئ علاقاتها مع العالم الخارجي، ومع العالم العربي، بصفة خاصة" [1].

3ـ قال نيكولاس كريستوف: "يجب أن تكف الولايات المتحدة عن تأسيس سياستها الخارجية علي فكرة معاداة "الأصولية الإسلامية" كفزاعة دائمة. فالدافع الحقيقي خلف الثورة المصرية، ومحركها الأساسي هو عدد من الجمعيات والحركات المدنية مثل حركة 6 ابريل، وهي في معظمها من الشباب الذين يتقنون استخدام التكنولوجيا الحديثة لمصلحتهم. إن هاجس الأصولية الإسلامية الذي يسيطر علي الأمريكيين يجعلهم يقترفون الأخطاء. وفي مصر تحديدا، أدي هاجس التأسلم إلي نوع من العجز، ووضع أمريكا خلال الأحداث في الجانب الخطأ.

ويؤكد كريستوف أن من الأخطاء التي ترتبت علي هذا الهاجس أن الولايات المتحدة وإسرائيل نظرا إلي العالم العربي علي أنه مجرد حقل للنفط وأن الديمقراطية تناسب فقط الأمريكيين والإسرائيليين، ولا تناسب الشعوب العربية، وأنه في حالة وجود مؤشرات ديمقراطية حقيقية في أي دولة عربية، فإنها ستنتج متطرفين. ولكن في ضوء نتائج الثورة الديمقراطية في تونس ومصر، فإن الخاسر الأكبر هنا هو تنظيم القاعدة، وأصحاب الاتجاهات التي تؤيد العنف والتطرف.

4ـ قال "روجر كوهين": "لقد جربنا غزو أراضي المسلمين، وجربنا فرض نظم للحكم جديدة عليها، وجربنا الحرب علي الإرهاب، وجربنا إنفاق المليارات من الدولارات، ولكن لم نجرب التعامل مع ما السلبيات داخل العالم العربي بتقديم العون لحركة تغيير محلية تشق طريقها من القاع إلي القمة من أجل تحويل دولة بوليسية تحصل علي دعم من الولايات المتحدة، إلي دولة ديمقراطية مستقرة، ويضيف: "إن

(1) د. ثناء فؤاد عبد الله، المصدر السابق.

المصريين يتيحون اليوم فرصة نادرة أمام الولايات المتحدة، ويظهرون اليوم كلاعب مهم في التاريخ، فهناك الآن إنجاز مدني مصري ظهر أمام العالم بامتياز، وحرفية عالية للجيش المصري، وهو أهم ما تحتاج إليه مصر لبناء دولة ديمقراطية متقدمة، ومصر الآن ليس فيها رئيس، ولا نائب، ولا دستور، ولا برلمان، ولا وجود ملحوظ للشرطة في الشارع، ولكن يوجد في الشارع المصري مواطن مصري لديه شعور جديد بالوطنية [1].

5- دعا "روبرت كاجان" و"ميشيل دان" الولايات المتحدة إلىٰ اتخاذ خطوات ملموسة علىٰ الأرض لدعم الثورات الشعبية في الشرق الأوسط، وحذرا من أن ثمة مخاطر من أن تفقد الولايات المتحدة بوصلة الرؤية بشأن ما يجب أن يكون علىٰ رأس أولوياتها في الشرق الأوسط، وأبرزها ذلك المتمثل في ضرورة مساعدة ودعم الشعب المصري لإتمام مهمة التحول إلىٰ الديمقراطية وإتاحة فرصة جديدة أمامه نحو الازدهار.

ويريا أن لمصر أهمية كبرىٰ في المنطقة، وأنها تمثل قلب العالم العربي، وأنه إذا ما تمكنت مصر من التحول إلىٰ دولة ديمقراطية، فإنها ستقود العالم العربي إلىٰ حقبة جديدة بشكل شامل، وأما إذا عادت إلىٰ أحضان دكتاتورية جديدة بشكل أو بآخر، فإنه يصعب القول إن أي تطور من أي نوع سيطرأ علىٰ بقية دول المنطقة، فالانتعاش العربي إما أن يحيا أو أن يموت في مصر وانطلاقا منها. وأنه يمكن دعم مصر عن طريق الإعفاء من الديون وعبر التجارة الحرة وإعادة التفكير بحزمة المساعدات الأميركية، وطريق الاستثمارات الخاصة ودخول الشركات الأميركية والغربية إلىٰ البلاد[2].

6- طالب المفكر الإستراتيجي "أنتوني كوردسمان" بتقديم دعم غربي أكثر ديمومة لتعزيز الحكم سواء فى النظم القائمة أو الجديدة. وأنه علىٰ الغرب أن يعد برامج لمساعدة الدول علىٰ تطوير اقتصاداتها بطرق تلبىٰ التوقعات والاحتياجات الشعبية، وليس مجرد تحقيق نمو الاقتصاد الشامل أو تخطيط المعونات. كما ينبغىٰ تجاوز التركيز الضيق علىٰ الحكومة المركزية. فالتركيز علىٰ الحكومة المركزية وسياستها لن يجدىٰ فى خلق حكومات فعالة محليا وإقليميا؛ ولا فى بناء

(1) د. ثناء فؤاد عبد الله، المصدر السابق.

(2) واشنطن بوست، 7/ 3/ 2011، نقلا عن موقع الجزيرة نت.

ثقة شعبية في الحكومة.

وأضاف: "إذا كانت الولايات المتحدة ستقود هذه الجهود، فعليها أن تغير بشكل أساسي الأسلوب الذي ينتهجه الجيش وقوات مكافحة الإرهاب، ووزارة الخارجية، والمعونة الأمريكية، بالإضافة إلى الكونجرس، في تحليل السياسات والحروب وجهود المعونات وتنفيذها. وأن يتم التركيز أكثر من السابق على خطاب الديمقراطية والانتخابات، وتشريعات حقوق الإنسان، وخلق دساتير جديدة، وانتهاج أساليب رسمية من أعلى إلى أسفل لفرض سيادة القانون[1].

7- في شهادته أمام مجلس النواب الأمريكي، دعا "جيه. سكوت كاربنتر" الولايات المتحدة إلى مراعاة عدد من الاعتبارات الأساسية في مقدمتها:

* أن تُقنع السعودية بأن التركيز يجب أن يكون على إدارة التغيير وليس على محاولة إيقافه أو التراجع عنه. ويمكن تقبل الملكيات الدستورية في الأردن والبحرين وأماكن أخرى.

* أن تقوم الولايات المتحدة بمساعدة مصر على دعم تحولاتها الديمقراطية حيث إن فترتها الانتقالية الناجحة نسبياً ضرورية لخلق أسس قوية لعلاقة جديدة مع المنطقة. وسيتطلب القيام بذلك ابتكار وموارد وشجاعة كبيرة لتحمل مزايا ومساوئ السياسات الداخلية في مصر على مدار العامين القادمين أو نحو ذلك.

* أن تخلق الولايات المتحدة توازناً حكيماً بين إدراك المخاطر التي تشكلها جماعة الإخوان المسلمين وحلفاؤها على المصالح الأمريكية من جهة، وتزويد الجماعة بدعم سياسي قد تحفز المصوتين غير المبالين برسالة الإخوان على دعم الحركة من جهة أخرى. كما يجب على الإدارة الأمريكية أن تتعاون مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر بشأن عناصر التحول السياسي التي من شأنها أن تقوي الاحتمالات السياسية للجماعة".

* أن ترسل الإدارة الأمريكية رسالة واضحة إلى النخبة السياسية وجمهور الناخبين في مصر مفادها أنها ندعم التحولات التي تثمر عن قيام حكومات تظهر من خلال أفعالها عن التزامها بالحريات العامة مثل حرية التعبير والاجتماع والفكر والدين

---

(1) أنتوني كوردسمان، انتبهوا لما تريدونه في العالم العربي، الشروق المصرية، 5 فبراير 2011. الرابط:
http://www.shorouknews.com/Columns/Columnist.aspx?blogid=1342

والصحافة الحرة؛ وتشجع الحرية والممارسات الدينية وتطبق التسامح الديني على كافة الأقليات؛ وتدعم حقوق الشعب في التواصل بحرية، بما في ذلك عبر الإنترنت، بدون تدخل؛ وتكافح الإرهاب في كافة صوره وأشكاله، بما في ذلك تلك القائمة على الدين.

* أن تعمل الإدارة الأمريكية على خلق حوافز لتشجيع المصريين على اختيار نوع القيادة التي يمكنها أن تبني معها علاقات جديدة ودائمة. وقد تشمل تلك الحوافز فتح مفاوضات لاتفاقية تجارة حرة، وتوسيع برنامج "المناطق الصناعية المؤهلة". ومنح قرض مبكر مضمون بالأصول المصادرة للنظام القديم قد يكون حافزاً مشجعاً.

* أن توسع الولايات المتحدة من دعمها المالي للمنظمات غير الحكومية التي تدعم الديمقراطية، من خلال "مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط" أو "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية". وأن تسعى للمساعدة في دعم الديمقراطية من خلال أدوات إعلامية جديدة تستطيع، كتأمين العملية الانتخابية أو المساعدة في تصوير وتذكر إرث الثورات.

* التأكيد على أن الثورات العربية تشكل تحدياً لا يحتمل بالنسبة لنظام إيران، لكن تسريع تأثيره يتطلب استراتيجية شاملة. إلا أن صياغة مثل هذه الاستراتيجية والسعي لتحقيقها بجدية وطموح لن يحقق الكثير لتهدئة المملكة العربية السعودية التي يعد كابوسها الأكبر وجود إيران ديمقراطية تصبح حليفاً قوياً للولايات المتحدة[1].

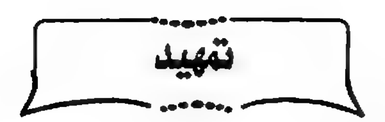


(1) شهادة "جيه. سكوت كاربنتر"، مدير "مشروع فكرة: هزيمة التطرف من خلال قوة الأفكار" معهد واشنطن، أمام اللجنة الفرعية حول الشرق الأوسط وجنوب آسيا" التابعة للجنة الشؤون الخارجية، بمجلس النواب الأمريكي حول التحولات السياسية في الشرق الأوسط، 13/4/2011. أنظر: جيه. سكوت كاربنتر، الرمال المتحركة: التحولات السياسية في الشرق الأوسط، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، الرابط:

http://arabic.washingtoninstitute.org/templateC14.php?CID=429&portal=ar

الفصل الثاني

السياسة الأمريكية خلال حكم الرئيس مرسي بين تحريك الأدوات .. والإدارة بالأزمات



تمهيد

في 24 يونيو 2012، أعلنت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية في مصر نتيجة الاقتراع في جولة الإعادة حيث حصل الدكتور محمد مرسي، مرشح حزب الحرية والعدالة، التابع لجماعة الإخوان المسلمين، على 13.2 مليون صوت بنسبة 51.7٪ مقابل 12.3 مليون صوت حصل عليها الفريق أحمد شفيق بنسبة 48.3 ٪.

وجاءت هذه النتيجة لتعكس حالة الاستقطاب السياسي الحاد بين المنتمين للتيارات الدينية والثورية من جانب، والتيارات المحافظة المؤيدة للنظام السابق من جانب آخر، واحتدام التصعيد بين التيارات الثورية، ومؤسسات الدولة العميقة الساعية للحفاظ على الأوضاع الراهنة، واعتراض المد الثوري الراديكالي.

وفي الوقت الذي شكل إعلان النتيجة استقطابا داخليا، كانت الولايات المتحدة ماضية في تنفيذ الخطط التي أعدتها للتعاطي مع تطورات الأوضاع السياسية في مصر، وخلال هذه المرحلة تعددت قضايا السياسة الأمريكية (السياسية، والاقتصادية، والعسكرية) كما تنوعت آليات إدارتها لهذه القضايا خلال العام الأول من حكم الرئيس محمد مرسي بين 1 يوليو 2012 وحتى الانقلاب العسكري في 3 يوليو 2013، وهو ما يمكن تناوله من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: قضايا السياسة الأمريكية خلال حكم الرئيس مرسي

المبحث الثاني: أدوات السياسة الأمريكية لإدارة التحولات المصرية



المبحث الأول
قضايا السياسة الأمريكية
خلال حكم الرئيس مرسي

تنوعت القضايا التي كانت محلا لاهتمام السياسة الأمريكية تجاه مصر خلال هذه المرحلة، وتوزعت بين القضايا السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، الداخلية منها والخارجية، ومن بين هذه القضايا، والموقف منها وفق التصريحات والبيانات الرسمية الصادرة عن المسؤولين الأمريكيين:

أولاً: القضايا السياسية:

1- أزمة غزة:

في 21 نوفمبر 2012، وبعد اجتماعاتها بالقاهرة قالت وزيرة الخارجية الأمريكية: "أود أن أتوجه بالشكر للرئيس مرسي على الدور القيادي الشخصي الذي قام به من أجل تهدئة حدة الوضع في غزة وإنهاء العنف. إنها لحظة تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة للمنطقة. وقد أصبحت الحكومة المصرية الجديدة تضطلع بالمسؤولية والقيادة اللتين طالما جعلتا من هذا البلد منذ فترة طويلة حجر الزاوية في المحافظة على الاستقرار والسلام الإقليميين. إن الولايات المتحدة ترحب بالاتفاقية الموقعة اليوم لوقف إطلاق النار في غزة. ومن أجل ضمان استمرار العمل بها، ينبغي أن تتوقف الهجمات الصاروخية وأن يعود الهدوء الأوسع إلى المنطقة".

وأضافت: "لقد بحثنا أنا والرئيس مرسي، كيف يمكن للولايات المتحدة ومصر العمل سوية لدعم الخطوات التالية في هذه العملية. وسوف تعمل الولايات المتحدة مع الشركاء في المنطقة بغية تعزيز هذا التقدم، وتحسين أوضاع سكان غزة، وتوفير الأمن لشعب إسرائيل. وفي نهاية المطاف، يتعين على كل خطوة أن تدفعنا باتجاه السلام الشامل لجميع شعوب المنطقة"(1).

---

(1) وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المتحدث الرسمي، نص كلمة وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري رودام كلينتون، 21 نوفمبر 2012. النص الرسمي متاح على الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/11/20121126139101.html#ixzz2kTkMzsjl

2- الدستور المصري:

في 25 ديسمبر 2012، أصدرت وزارة الخارجية الأميركية بيانًا بشأن نتيجة الاستفتاء على الدستور المصري، من بين ما جاء فيه "لقد وقفنا مع المصريين في الوقت الذي انخرطوا فيه في العمل الشاق الذي يقتضيه التحول الديمقراطي. وقد أيدنا دائما مبدأ أن الديمقراطية تتطلب أكثر بكثير من مجرد حكم الأغلبية البسيطة. إنها تتطلب حماية الحقوق وبناء المؤسسات التي تجعل الديمقراطية نفسها مجدية ودائمة. إن مستقبل الديمقراطية في مصر يعتمد على تشكيل إجماع ووفاق أوسع وراء قوانينها ومؤسساتها الديمقراطية الجديدة. لقد أبدى كثير من المصريين مخاوف عميقة حول مضمون الدستور والعملية الدستورية".

وأضاف البيان: "إن الرئيس مرسي، بصفته رئيس مصر المنتخب ديمقراطيًا، تقع عليه مسؤولية خاصة من أجل المضي قدمًا في الطريق الذي يعترف بالحاجة الملحة إلى رأب الصدع وإنهاء الانقسامات، وبناء الثقة، وتوسيع الدعم للعملية السياسية. لقد دعونا إلى التشاور الصادق والحلول الوسط لتسوية الانقسامات السياسية في مصر. إننا نأمل أن هؤلاء المصريين الذين أصيبوا بخيبة أمل بسبب النتيجة سيسعون إلى مشاركة أكثر وأعمق. كما أننا ننظر إلى أولئك الذين رحبوا بالنتيجة لكي يشاركوا بنوايا حسنة. ونأمل من جميع الأطراف إلزام أنفسهم مجددًا بإدانة العنف والحيلولة دون وقوعه".

وأضاف: إن المصريين وحدهم هم الذين يمكنهم أن يقرروا مستقبل بلدهم. والولايات المتحدة ستظل ملتزمة بمساعدتهم على تحقيق التطلعات التي دفعت ثورتهم والتي تستكمل عملية انتقال ديمقراطية ناجحة. إن مصر تحتاج إلى حكومة قوية تشمل كل أطياف المجتمع لمواجهة التحديات الكثيرة. فمستقبلها لا يعتمد على قدرة جانب واحد على أن يسود على الآخر، بل يعتمد على التزام الجميع بالمشاركة في عملية شاملة للتفاوض حول خلافاتهم وإيجاد مسار أكثر اتحادًا إلى الأمام"[1].

3- الموقف من جماعة الإخوان المسلمين:

في خطابها في مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية في 18/ 6/ 2013، قالت

---

(1) بيان من باتريك فنترل، نائب المتحدث الرسمي بالوكالة حول الاستفتاء على الدستور المصري، وزارة الخارجية الأميركية، 25 ديسمبر 2012، متاح على الرابط التالي:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/12/20121227140442.html#ixzz2kTiw1xZB

السفيرة الأمريكية "آن باترسون": "إن حكومة الولايات المتحدة تساند مصر، حتى يتسنى هذا، يجب على حكومة الولايات المتحدة ان تتعامل مع الحكومة المصرية. هذه هي الحكومة التي قمتم بانتخابها انتم ورفاقكم المواطنين. حتى اذا كنتم قد قمتم بانتخاب آخرون، فلا أظن أن هناك جدلاً شديدا حول ما إذا كانت حكومة منتخبة أم لا. في خلال مرحلة ما بعد الثورة في مصر وما شهدته من عدة انتخابات، فقد قررت الولايات المتحدة بأنها سوف تعمل مع أيٍ من يفوز في الانتخابات التي أجريت وفقا للمعايير الدولية، وهذا ما قد قمنا بفعله".

وأضافت باترسون: "لان الكثيرين في الحكومة المصرية منتسبين إلى الاخوان المسلمين أو حزبها، الحرية والعدالة، يجب على حكومة الولايات المتحدة ان تعمل معهم في مجالات عديدة، التجارية، والثقافية، والسياسية، والزراعية، والهجرة عبر القنصلية. أعرف أن البعض قد يعارض هذا ويقول أن حكومة الولايات المتحدة، خاصة سفارة الولايات المتحدة في القاهرة، كانت لها اتصالات مع الاخوان المسلمون منذ اكثر من عقدين. وقد يتساءلون، أليس هذا دليلا على خطة طويلة المدى أو مؤامرة لمساندة الاخوان المسلمين لاستبدال حكومة الرئيس السابق مبارك؟"(1).

وأضافت: "في ضوء ايماننا بالحقوق والمبادئ الدولية فاننا نسعى ان تكون جميع الآراء للمواطنين ممثلة بشكل عادل ومنصف، وأن يتم احترام حقوق الانسان للجميع. وهذا يتفق مع المصلحة الشخصية الامريكية. المستبعدون من الحياة السياسية اليوم قد يكونوا قادة المستقبل، وبالتالي فان من الحكمة ان نتعرف عليهم وعلى ارائهم. قد تبدو هذه صورة مبسطة جدا مقارنة بالسيناريوهات المعقدة المقترحة من قبل البعض. لكني أعتقد أنه إذا نظرتم إلى التاريخ، سوف تجدون أن أبسط التفسيرات هي الاصح دائما".

وأكدت باترسون تواصلها مع جميع التيارات السياسية في مصر، قائلة: "أنا وزملائي في سفارة الولايات المتحدة مع مصريين من جميع الاطياف السياسية. واذا كنتم تنتمون

---

(1) في 10 مارس 2013، توقع وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، هنري كيسنجر، وقوع صدام مباشر بين الجيش المصري والإخوان المسلمين، وتصفية حسابات بين الطرفين، جاء ذلك خلال المؤتمر السنوي لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكي في نيويورك، وأضاف كيسنجر، "كان على الولايات المتحدة أن تعامل مبارك باحترام أكثر مما فعلت، فلم يكُن هناك ضرورة تدعو الإدارة الأمريكية إلى أن توجه دعوات علنية لمبارك بالرحيل من خلال شاشات التليفزيون". أنظر، وائل قنديل، الثورة المضادة برعاية هنري كيسنجر ، الشروق، الإثنين 11 مارس 2013.

إلىٰ حزب او تيار وتشعرون اننا قد تجاهلنا وجهات نظركم، من فضلكم أخبرونى واتصلوا بنا، فنحن حريصون علىٰ التعرف عليكم لأننا لا نعرف ماذا سيأتىٰ به غدا" (1).

4. الموقف من الأقباط:

قامت وزيرة الخارجية الأمريكية أثناء زيارتها للقاهرة (15 يوليو 2012) بعقد العديد من الاجتماعات، قالت عنها: "كان الغرض منها الإصغاء لممثلي المجتمع الأهلي والاستماع إلىٰ تطلعاتهم وتوقعاتهم خلال فترة الانتقال، كي تتاح لها فرصة لإطلاعهم ولتشرح لهم ما نسعىٰ نحن لعمله دعمًا لإعطاء دفعة للاقتصاد المصري، وللتوضيح بصورة مطلقة موقفنا تجاه التحول السياسي. وهو أننا ندعم الانتقال التام إلىٰ الحكم المدني الديمقراطي وندعم دستورًا يصون حقوق وحريات كافة المصريين— من أبناء الأقليات والأغلبيات بصرف النظر عن الديانة التي يتنمون إليها أو عدم انتمائهم إلىٰ ديانة ما. وبصرف النظر عن الخلفيات القومية والعرقية التي يتنمون إليها".

وكان من بين اللقاءات التي عقدتها كلينتون اجتماعها مع عدد من ممثلي الجماعات المسيحية فى مصر، وحول هذا الاجتماع قال بيان وزارة الخارجية الأمريكية (15/ 7/ 2012): "انتشرت فى الآونة الأخيرة بعض الشبهات والشكوك وبعض التأكيدات فى الكيان السياسي المصري ونحن استمعنا إلىٰ بعض منها هذا اليوم. وصدر بيان يفيد أن الولايات المتحدة قد وضعت بطريقة ما يدها علىٰ كفة الميزان ورجحتها لصالح جانب أو آخر خلال فترة الانتقال هذه. والوزيرة أرادت بصورة واضحة لا لبس فيها وبصريح العبارة، وعلىٰ الأخص فى لقائها الجماعات المسيحية صباح هذا اليوم، أن تبدد تلك الفكرة وأن توضح بصورة جلية جدا أن المصريين دون سواهم بمقدورهم أن يختاروا قادتهم، وأننا لم نؤيد أي مرشح أو أي حزب وأننا لن نقدم علىٰ ذلك. ولكن ما نؤيده فعلا هو التحول التام إلىٰ حكم ديمقراطي مدني هنا بما فى ذلك المساواة فى الحقوق للجميع فى ظل القانون. وقد كانت الوزيرة حريصة علىٰ الاستماع إلىٰ المسيحيين حول مشاغلهم وهمومهم، ونوع الحمايات التي يريدون التيقن من ضمانها

---

(1) خطاب السفيرة آن باترسون فى مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، الثلاثاء، 18 يونيو 2013، النص الرسمي متاح علىٰ الموقع الالكتروني للسفارة الأمريكية فى القاهرة، الرابط،

http://egypt.usembassy.gov/apr061813a.html

حقا خلال هذه الفترة والعمل الذي يحاولون القيام به معًا"[1].

وفي تصريحاتها حول هذا الاجتماع قالت كليتون: "لقد اختتمت للتو اجتماعًا مطولا مع مجموعة من القادة المسيحيين ممن أرادوا إثارة العديد من المسائل معي مباشرة. وقد حضرت إلى القاهرة جزئيًا لكي أوصل رسالة جلية مفادها أن الولايات المتحدة تدعم الحقوق، بل "الحقوق العالمية"، لجميع الناس، كما ندعم الديمقراطية، بيد أن الديمقراطية يجب أن تعني أكثر من مجرد إجراء الانتخابات بل يجب أن تعني أن الأغلبية ستصون حقوق الأقلية. وهنا في مصر نحن ملتزمون بحماية وتشجيع حقوق جميع المصريين، رجالا ونساء، من مسلمين ومسيحيين، وكل شخص هو مواطن مصري جدير بنفس الحقوق في ظل القانون. وقد نقلت هذا إلى الرئيس مرسي خلال لقائنا أمس ونحن سنتطلع قدما إلى أية حكومة منتخبة كي تدعم الشمولية وتيقن من أن مواهب كل مصري ومصرية ستوظف في بناء مستقبل جديد لهذا البلد العريق البالغ الأهمية. وإننا سنتوقع من تلك الحكومة أن تحترم الحقوق، ولدى صياغة الدستور الجديد، أن تجسد تلك الحقوق فيه" [2].

5. العنف السياسي في مصر:

مع استمرار أحداث العنف السياسي داخل مصر، تعددت البيانات الرسمية الأمريكية المنددة بهذه الأحداث، خلال العام الأول من حكم الرئيس مرسي، ففي 8 أبريل 2013 أصدرت السفارة الأمريكية بالقاهرة بيانـًا حول أحداث العنف التي شهدتها القاهرة، أعربت فيه السفيرة آن باترسون، عن بالغ تعازيها إلى عائلات وأصدقاء المصريين، المسيحيين والمسلمين، الذين لقوا حتفهم في أحداث العنف التي وقعت مؤخراً في الخصوص والعباسية. وأدان البيان العنف ورحب بوعد الرئيس مرسي بإجراء تحقيقات شاملة وشفافة. وقال البيان "إنها مسئولية الدولة أن توفر الحماية لكافة

---

(1) وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المتحدث الرسمي، بيان رقم T68-392012/، إيجاز صحفي عن زيارة كليتون للقاهرة، 15 يوليو، 2012. متاح على الرابط التالي:

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/07/201207169123.html#ixzz2kTn9atNd

(2) وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المتحدث الرسمي، نص كلمة وزيرة الخارجية هيلاري كليتون أمام القيادات النسائية المصرية، 15 يوليو 2012. النص الرسمي متاح على الرابط التالي،

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/07/201207169124.html#ixzz2kTnQGIsw

مواطنيها"(1).

ومع استمرار أحداث العنف وجهت الخارجية الأمريكية تحذيراً لمواطنيها من السفر للقاهرة، وهو ما يعني أن التقديرات الأمريكية ترى أن الحالة الأمنية في مصر مرشحة للتراجع خلال الفترة القادمة، رغم عدم وجود تهديد واضح للأمريكيين، وهو ما يعكس أيضاً ضعف ثقة الولايات المتحدة في قدرات السلطة المصرية، وهو ما يترتب عليه نتائج سلبية علي الاستقرار السياسي، فمن ناحية يفرض قيودا على السلطة لفرض الأمن والنظام، ومن ناحية أخرى سوف يطلق الحرية لبعض أطراف المعارضة في الاستمرار في أشكال الاحتجاج المختلفة ضد السلطة(2).

وفي 24 يونيو 2013 أصدرت السفارة الأمريكية بالقاهرة بياناً حول أحداث العنف التي شهدتها القاهرة، تقدمت خلاله السفيرة الأمريكية، بالتعازي إلى أصدقاء وعائلات ضحايا الطائفة الشيعية الذين تم قتلهم وإصابتهم في أعمال العنف "الغوغائية" التي وقعت مؤخراً بزاوية أبو مسلم. ودعا البيان الحكومة المصرية إلى متابعة التزاماتها ضماناً لمحاسبة مرتكبي هذه الجريمة الشنعاء وفقاً للقانون وحثّها على إجراء تحقيقات شاملة وشفافة"(3).

ثانياً: القضايا الاقتصادية:

كانت القضايا الاقتصادية محوراً بارزا من محاور السياسة الأمريكية تجاه مصر خلال هذه المرحلة، وتركزت بالدرجة الأولي حول المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر، وكذلك تنشيط الاستثمارات الأمريكية في مصر، والموقف الأمريكي من القرض الذي سعت مصر للحصول عليه من صندوق النقد الدولي:

1. الاستثمارات الأمريكية في مصر:

في 9 سبتمبر 2012 التقي الرئيس محمد مرسي بالوفد الاقتصادي الأمريكي برئاسة روبرت هورمانس مساعد وزيرة الخارجية للنمو الاقتصادي والطاقة والبيئة والذي أجري مباحثات في القاهرة مع المسئولين ورجال الأعمال وأعضاء غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة لبحث مناخ وآفاق الاستثمار في مصر. وضم الوفد نحو 711 من

---

(1) بيان حول أحداث العنف الأخيرة، 8 أبريل 2013، موقع السفارة الأمريكية في القاهرة، الرابط، http://egypt.usembassy.gov/apr040813.html

(2) د. خيري عمر، كيف ترى أمريكا مصر في عهد الإخوان؟، إسلام أون لاين، 11 فبراير 2013. الرابط، http://islamonline.net/parties/3100

(3) بيان حول أحداث العنف في 23 يونيو، موقع السفارة الأمريكية في القاهرة،24 يونيو 2013، الرابط، http://egypt.usembassy.gov/apr06242013.html

كبار رجال الأعمال يمثلون 50 شركة من كبري الشركات الأمريكية سواء التي تعمل بالفعل في مصر أو التي تبحث عن فرص الاستثمار لضخ أموال في السوق المصري خلال المرحلة المقبلة(1).

2. المساعدات الأميركية لمصر:

في 24 سبتمبر 2012 أصدرت وزارة الخارجية الأميركية "بيان حقائق حول مساعدات الحكومة الأميركية لمصر"، نص البيان على أن دعم العملية الانتقالية الناجحة إلى الديمقراطية في مصر يمثل أولوية قصوى لحكومة الولايات المتحدة. وأن الولايات المتحدة تقدم مجموعة واسعة من المبادرات الجديدة للعملية الانتقالية تستهدف الأولويات المصرية كالتنمية الاقتصادية الشاملة، وخلق فرص العمل، والحقوق والمشاركة، وقيام حكومة فعالة تخضع للمساءلة. هذه المبادرات هي بالإضافة إلى المساعدات الاقتصادية، والمساعدات الأمنية، وبرامج التبادل الجارية التي تساهم في تنمية مصر، وتعزيز السلام والاستقرار الإقليمي، وتقوية الروابط المباشرة بين الشعبين، وتناول البيان هذه الجوانب على النحو التالي:

* إنشاء الصندوق المصري الأميركي للشركات، الذي سوف يستثمر في شركات واعدة صغيرة ومتوسطة الحجم. علاوة على ذلك، سوف يعمل الصندوق كمحفز لجذب الآخرين للاستثمار فيه. وسوف يكون الصندوق مؤسسة لا تبغي الربح يديرها القطاع الخاص ويحكمها مجلس إدارة مصري أميركي مختلط. وسوف يطلق الصندوق بمساهمة أولية قدرها 60 مليون دولار ونسعى إلى زيادة رأسماله في السنوات القادمة بموجب تفويض من الكونغرس في المستقبل.

* إطلاق برنامج يوفر 250 مليون دولار لتمويل قروض البنوك المصرية إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة. سوف يساعد التمويل الشركات الصغيرة على النمو وخلق فرص العمل.

* دعم برنامج إصلاح اقتصادي واسع، بدعم من المجتمع الدولي ، لتخفيف الضغوط المالية القريبة الاستحقاق والضغوط على ميزان المدفوعات في مصر.

* دعم خطط الحكومة المصرية لمشاريع إنمائية مبتكرة لتعزيز الاقتصاد المصري.

---

(1) العلاقات المصرية الامريكية، الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، الرابط التالي:
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=57418

وتقديم مساعدات بمبلغ يصل إلى بليون دولار.

* تعزيز الاستثمار والتجارة مع الولايات المتحدة. ودعم الإصلاحات الهادفة إلى تحسين مناخ الاستثمار، ومساعدة شركات الأعمال المصرية على الاستفادة الكاملة من برنامج إدخال بعض المنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية إلى الولايات المتحدة.

* قدمت الولايات المتحدة مبلغ 90 مليون دولار لتطوير الديمقراطية و100 مليون دولار للانتعاش الاقتصادي.

ودعمت مساعدة العملية الانتقالية الديمقراطية أولويات مصرية مثل:

* إجراء الانتخابات: قدمت المشاريع الممولة من الولايات المتحدة خبرة تقنية حول أفضل الممارسات في مجال إدارة الانتخابات والحملات الانتخابية ومراقبة الانتخابات ودعم برامج توعية الناخبين.

* برامج إشراك الشباب وتهدف إلى زيادة معرفة الشباب المصريين بالعمليات الديمقراطية وتطوير مهاراتهم وبناء قدرات الأحزاب السياسية.

تساعد المساعدات الأميركية منظمات العمال المستقلة المصرية في إعداد هيكليات للإدارة الديمقراطية ومناصرة أعضائها في مفاوضات المساومة الجماعية.

* مشاريع حماية حقوق الإنسان: تساعد المشاريع المنظمات المصرية في رصد انتهاكات حقوق الإنسان، وتقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وتشجيع التسامح الديني، وتعزيز المساواة للنساء والأقليات.

* خلق فرص توظيف على المدى القصير من خلال مشاريع تقدم خدمات المياه النظيفة والصرف الصحي إلى المجتمعات الفقيرة. وتقدم برامج أخرى للمصريين الشباب فرص تدريب وتعليم في القطاعات الرئيسية مثل السياحة والزراعة.

* لمساعدة رواد الأعمال المصريين على الازدهار، تقدم المشاريع فرص لإرشادهم ووصل الشركات الجديدة مع الممولين. تزود إحدى هذه المبادرات قروضًا لبدء شركات جديدة إلى 7500 شاب مصري، يعيش العديد منهم في أفقر المحافظات في البلاد.

* تعزيز ملكية النساء لشركات الأعمال: ومساعدة الشركات المملوكة للنساء على تحقيق قدرتها القصوى في خلق فرص العمل من خلال توسيع إمكانية وصولها إلى

الرساميل وتقديم التدريب المتخصص في الإدارة[1].

3- الدعم الأمريكي لمصر:

في بيانه بعد ختام زيارته للقاهرة (مارس 2013)، ذكر وزير الخارجية الأمريكي أنه في مايو 2011، وعد الرئيس أوباما بدعم مقداره 1 مليار دولار من الولايات المتحدة لثورة مصر الديمقراطية. ويعكس هذا الالتزام دعمنا واهتمامنا بمستقبل مصر كدولة ديمقراطية بها أعمال قوية ومجتمع مدني حيوي ومشاركة سياسية كاملة وحريات للجميع".

وأضاف كيري: تلتزم الولايات المتحدة بتقديم الدعم المباشر للمحركات الرئيسية للتغيير الديمقراطي في مصر، بما في ذلك رواد الأعمال والشباب. ونحن الآن نبدأ صندوق المشاريع المصري الأمريكي بدفعة أولي تبلغ 60 مليون دولار من رأس مال حكومة الولايات المتحدة، وترتفع إلى 300 مليون دولار في السنوات المقبلة ونحن نعمل مع الكونجرس على تمويل هذا البرنامج وغيره. كما أننا نعمل على تعديل برنامج تأهيل المناطق الصناعية (الكويز) من أجل المساعدة على زيادة صادرات مصر إلى الولايات المتحدة. ومن خلال السماح للصادرات المصرية من شركات إضافية في هذه المناطق أن تدخل الولايات المتحدة معفاة من الرسوم الجمركية، سيمكننا تعزيز النمو وتعميق شراكتنا ومساعدة مصر على توفير الآلاف من فرص العمل.

كما سنعمل على الاستثمار في الشباب المصري من خلال تمويل مبادرة التعليم العالي لمساعدة الطلاب، وخاصة النساء، على تحصيل درجات البكالوريوس والدراسات العليا في العلوم والهندسة والتكنولوجيا وإدارة الأعمال".

كذلك تضمن بيان كيري أنه: "في ضوء احتياجات مصر الشديدة وتأكيد الرئيس مرسي على نيته لاستكمال عملية قرض صندوق النقد الدولي، فقد أخبرته اليوم بأن الولايات المتحدة ستقدم الآن أول 190 مليون دولار من مبلغ 450 مليون الذي وعدت به لدعم الميزانية في مصر كإثبات حسن النية ومحاولة لتحفيز الإصلاح ومساعدة الشعب المصري في هذا الوقت العصيب. إن الولايات المتحدة بإمكانها

---

(1) وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المنسق الخاص للعمليات الانتقالية في الشرق الأوسط، بيان حقائق حول مساعدات الحكومة الأميركية لمصر، 24/ 9/ 2012، الرابط،
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/10/20121001136896.html#ixzz2kTIngVFw

وتريد أن تفعل أكثر من ذلك. والتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي يتطلب بذل المزيد من الجهود من جانب الحكومة المصرية وتأييد واسع للإصلاح من قبل جميع المصريين. وعندما تتخذ مصر الخطوات الصعبة لتعزيز اقتصادها وبناء الوحدة السياسية والعدالة، سنعمل مع الكونجرس من أجل تقديم دعم إضافي. كما ستفتح هذه الخطوات الباب أمام استثمارات القطاع الخاص والمساعدة المالية الأوسع نطاقا. إن الشعب الأمريكي يريد أن يرى النجاح السياسي والاقتصادي لشركائنا وأصدقائنا في مصر. ونحن نتطلع إلى مواصلة العمل بشكل وثيق مع جميع المصريين وهم يقررون طريقهم للقوة الاقتصادية والديمقراطية الفعالة والسلام والأمن الإقليميين[1].

وبالفعل تم توقيع اتفاق دعم الميزانية بين الولايات المتحدة ومصر الذي تعهد به وزير الخارجية جون كيري بشأن صرف 190 مليون دولار من إجمالي 450 مليون دولار، وفي حفل توقيع الاتفاق قالت السفيرة الأمريكية في القاهرة "آن باترسون": إن مصر تمثل همزة وصل هامة في المنطقة، حيث يعتمد مستقبلها السلمي والمزدهر على خلق فرص عمل لشبابها، وتهيئة البيئة التي يمكن أن تزدهر فيها الأعمال التجارية. وقد تضافرت المجهودات الأمريكية والمصرية في القطاعين الخاص والعام، والمنظمات غير الهادفة للربح لمعالجة هذه المسألة".

وأضافت باترسون: "كجزء من هذه المجهودات، أعلن كيري عن إنشاء "صندوق المشروعات المصري الأمريكي"، وذلك بموجب التشريع الذي قدمه كيري إلى مجلس الشيوخ الأمريكي للموافقة علي إنشائه. ويستهدف رأس مال الصندوق البالغ 60 مليون دولار أمريكي تقديم الدعم لإنشاء وتطوير المشروعات المصرية الواعدة، وتعزيز مجهودات خلق فرص العمل، وتشجيع جذب مزيد من الاستثمارات إلى مصر سواء من المستثمرين المحليين أو الأجانب في القطاع الخاص. وسنعمل جاهدين مع مجلس الشيوخ لزيادة المبلغ إلى 300 مليون دولار خلال السنوات القادمة[2].

---

(1) وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب المتحدث الرسمي، بيان من وزير الخارجية جون كيري، حول دعم الولايات المتحدة للشعب المصري، 3 مارس 2013، موقع السفارة الأمريكية في القاهرة، http://egypt.usembassy.gov/apr030413.html

(2) ذكرت باترسون أن الصندوق هو كيان مستقل يديره القطاع الخاص من خلال مجلس إدارة يضم شخصيات مصرية وأمريكية مرموقة ، ويرأسه السيد جيم هارمون، الرئيس الأسبق لبنك الصادرات والواردات الأمريكي. أنظر، خطاب السفيرة باترسون في حفل توقيع اتفاق دعم الميزانية بين الولايات المتحدة ومصر، الموقع الرسمي للسفارة الأمريكية في القاهرة على الرابط:

http://egypt.usembassy.gov/apr031113.html

4- الموقف الأمريكي من قرض صندوق النقد:

قدم أربعة من أعضاء المجلس الجمهوريين، وعضو من الحزب الديمقراطي عدة مقترحات على شروط تقديم المساعدات لمصر. من بينها وجود بند قدمه السيناتور الديمقراطي باترك ليهي، يتعلق بتأكد وزير الخارجية الأمريكي من "تطبيق مصر اتفاقا مع صندوق النقد الدولي لدعم الاصلاحات الاقتصادية الضرورية".

كما تم وضع شرط آخر قدمه السيناتور الجمهوري ماركو روبي نصه "توقع الحكومة المصرية اتفاقا مع صندوق النقد الدولي توافق فيه على خطوات من شأنها خفض الدعم المقدم للطاقة، وتحسين أساليب الإدارة المالية الحكومية، واتباع سياسات ترفع من قيمة العوائد الحكومية من الضرائب". ويظهر الشرطان هدف الكونجرس في دفع مصر عن طريق مشروطية المساعدات العسكرية، للقبول بقرض الصندوق. ثم وصلت شروط الكونجرس إلى المطالبة بشرط العلانية والرقابة المدنية على ميزانيتي الشرطة والجيش المصريين كشرط لتلقي مساعدات عام 2013.

وهنا يرى أحد الباحثين أن محاولة الكونجرس الأمريكي بالضغط على الحكومة المصرية لتقبل توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي لكي تحصل على القرض في إطار سعي الولايات المتحدة للسيطرة على النخبة المصرية الجديدة. ويرتبط بهذا اهتمام مختلف الدوائر الأمريكية للاستثمار السياسي داخل مصر من جديد بما يضمن لها استمرار خدمة مصالحها الإستراتيجية الثابتة داخل مصر وفي محيطها العربي. وتهدف الولايات المتحدة من وراء جهودها الاستثمارية السياسية الجديدة إلى خلق دوائر مصرية منتفعة من بقاء وتجديد العلاقات الخاصة بين مصر والولايات المتحدة، والتي تمر من بوابة اقتصادية أكبر تتعلق بتفاهمات مع صندوق النقد والبنك الدولي[1].

ثالثاً: القضايا العسكرية:

شهدت هذه المرحلة تعزيزاً للتعاون العسكري بين الدولتين، تمثلت أبرز مؤشراته في تسليم طائرات F-16 الأمريكية للقوات الجوية المصرية، ففي 3 فبراير 2013 أقامت مصر والولايات المتحدة حفلاً مشتركاً للاحتفال بتسليم أربع طائرات من الولايات المتحدة كجزء من مجموعة تضم 20 طائرة مقاتلة من طراز F-16S ستصل

(1) محمد المنشاوي، قرض الصندوق وشروط الكونجرس، صحيفة الشروق المصرية، النسخة الالكترونية، العدد الصادر بتاريخ الجمعة 22 مارس 2013.

إلى مصر على مدار العام 2013.

وقد بلغ عدد طائرات F-16 التي قدمتها الولايات المتحدة إلى مصر 224 طائرة حتى الآن. وتأتي صفقة طائرات الـ F-16S كجزء من برنامج التمويل العسكري الخارجي الذي تبلغ قيمته 1.3 مليار دولار ضمن المساعدات الأمريكية العسكرية والأمنية السنوية لتحسين القدرات الدفاعية لمصر ودعم إسهامات مصر في الأمن الإقليمي ومواجهة التهديدات الإرهابية(1).

ويأتي تسليم هذه الطائرات في سياق وقف تدهور أداء مؤسسات الدولة وتفاقم المشكلات الأمنية، ومن هنا، كما يرى أحد الباحثين، قد يكون تقوية ودعم المؤسسة العسكرية ضروريا للقيام بوظيفة الأمن الداخلي وتطويرها لمهام الأمن القومي وما يتعلق منها بالسياسة الأمنية المشتركة مع الولايات المتحدة في سيناء والحدود مع إسرائيل، غير أن الأوضاع السياسية سوف تؤدي لتكريس الدور السياسي للمؤسسة العسكرية مع استمرار تركيز الولايات المتحدة علي تفضيل الوفاء بالمساعدات العسكرية دون المساعدات الاقتصادية(2).



(1) الولايات المتحدة ومصر تعززان إلتزامهما بالأمن الأقليمي في مراسم تسليم مقاتلات F-16s ، النص متاح على الموقع الرسمي للسفارة الأمريكية، القاهرة، 3/ 2/ 2013 على الرابط:
http://egypt.usembassy.gov/apr020313.html

(2) د. خيرى عمر، كيف ترى أمريكا مصر في عهد الإخوان؟، إسلام أون لاين، 11 فبراير 2013. الرابط، http://islamonline.net/parties/3100

المبحث الثاني
أدوات السياسة الأمريكية لإدارة التحولات المصرية

تعددت الأدوات التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة في إدارتها للقضايا محل اهتمامها مع مصر، وتنوعت هذه الأدوات ما بين الاتصالات المباشرة، والزيارات الرسمية والبيانات والتصريحات الصادرة عن المسؤلين الأمريكيين خلال هذه الفترة، ومن ذلك:

أولاً: الاتصالات المباشرة بين الرئيس مرسي والرئيس أوباما:

خلال العام الأول من حكم الرئيس مرسي، أجرى الرئيس الأمريكي باراك أوباما تسع (9) مكالمات هاتفية مع الرئيس مرسي، جاءت توقياتها ومضامينها على النحو التالي:

1- الاتصال الأول (تهنئة):

في 24 يونيو 2012، أجري الرئيس أوباما مكالمة هاتفية مع الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي لتهنئته على فوزه في الانتخابات الرئاسية المصرية[1]. وأكد أوباما عزم الولايات المتحدة على مواصلة دعم مصر مسيرتها نحو التحول إلى الديمقراطية ومؤازرة الشعب المصري وهو يحقق وعود ثورته. كما شدد على اهتمامه بالعمل مع الرئيس المنتخب مرسي على أساس الاحترام المتبادل وفي سبيل تعزيز المصالح المشتركة العديدة بين مصر والولايات المتحدة"[2].

---

(1) الجدير بالذكر أن أوباما اتصل في اليوم نفسه بالفريق أحمد شفيق للإشادة بحملته الرئاسية التي وصفها بأنها جرت بصورة جيدة. وشجع أوباما شفيق على مواصلة الاضطلاع بدوره في الحياة السياسية المصرية من خلال دعم العملية الديمقراطية والعمل في سبيل توحيد صف أبناء الشعب المصري. أنظر، البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، الرئيس أوباما يتصل هاتفيًا بالمرشح السابق للرئاسة المصرية أحمد شفيق، 24 يونيو 2012. النص متاح على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية، الرابط:

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/06/20120625805 4.html#ixzz2kToYxweQ

(2) البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، الرئيس أوباما يجري اتصالا هاتفيًا بالرئيس المصري المنتخب محمد مرسي، 24/ 6/ 2012، النص متاح على الرابط:

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/06/20120625805 3.html#ixzz2kToRQtOA

2. الاتصال الثاني (حول الفيلم المسيء):

في 12 سبتمبر 2012 أجري الرئيس أوباما اتصالاً هاتفياً بالرئيس مرسي لاستعراض الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة ومصر، وأكد الرئيس أوباما على أهمية قيام مصر بمتابعة التزامها بالتعاون مع الولايات المتحدة في تأمين المنشآت الدبلوماسية الأميركية وأطقم العاملين بها. وقال أوباما إنه يرفض تشويه الإسلام على خلفية الفيلم المسيء للرسول عليه الصلاة والسلام، ولكن أوباما أكد أن ليس هناك أبدًا أي مبرر للعنف ضد الأبرياء وللأعمال التي تهدد أطقم العاملين الأميركيين والمنشآت الأميركية. وأعرب الرئيس مرسي عن تعازيه للخسائر المأساوية في أرواح الأميركيين في ليبيا، كما أكد أن مصر سوف تحترم التزامها بضمان سلامة أطقم العاملين والموظفين الأميركيين[1].

3. الاتصال الثالث (حول أزمة غزة):

في 14 نوفمبر 2012 اتصل الرئيس أوباما بالرئيس مرسي، حسب نص بيان البيت الأبيض، "نظرًا لدور مصر المحوري في صون الأمن الإقليمي. وفي محادثتهما، شجب الرئيس أوباما إطلاق الصواريخ من غزة على اسرائيل وأكد مجددًا حق اسرائيل في الدفاع عن نفسها. واتفق الزعيمان على أهمية العمل للتخفيف من حدة الوضع بأسرع ما يمكن، كما اتفقا على أن يظلا على اتصال وثيق في الأيام المقبلة"[2].

4. الاتصال الرابع: (حول أزمة غزة):

في 16 نوفمبر 2012 اتصل الرئيس أوباما بالرئيس مرسي، لمناقشة الوضع في غزة. وأشاد الرئيس بجهود مصر لتهدئة الوضع، وأعرب عن أمله في أن تنجح هذه الجهود. كما أعرب الرئيس عن أسفه لفقدان أرواح مدنيين إسرائيليين وفلسطينيين، وشدد على أهمية معالجة الوضع في أسرع وقت ممكن لاستعادة الاستقرار والحيلولة دون تكبد

---

(1) البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، مكالمة الرئيس أوباما مع الرئيس مرسي، 12 سبتمبر 2012. الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية، الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/09/20120913135975.html#ixzz2kTluKifx

(2) البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، فحوى مكالمتي الرئيس أوباما مع رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس المصري بشأن غزة، 14 نوفمبر 2012. الرابط التالي:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/11/20121115138740.html#ixzz2kTkvEDXN

المزيد من الخسائر في الأرواح[1].

5. الاتصال الخامس، (حول أزمة غزة):

في 19 نوفمبر 2012 اتصل الرئيس أوباما بالرئيس مرسي، وناقشا سبل تهدئة الوضع في غزة، كما شدّد الرئيس أوباما على ضرورة توقف حماس عن إطلاق الصواريخ على إسرائيل. وقدّم الرئيس أوباما أيضًا التعازي للخسارة المروّعة في الأرواح نتيجة حادثة القطار في مصر[2].

6. الاتصال السادس، (حول أزمة غزة):

في 21 نوفمبر 2012 اتصل الرئيس أوباما بالرئيس مرسي، وشكره على جهوده في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بشكل مستدام وعلى قيادته الشخصية في التفاوض على مقترح وقف إطلاق النار. وقد اتفق الرئيس أوباما والرئيس مرسي على أهمية العمل نحو حل أكثر استدامة للوضع في غزة، كما أكد الرئيس أوباما على الشراكة الوثيقة بين الولايات المتحدة ومصر، ورحّب بالتزام الرئيس مرسي بالأمن الإقليمي[3].

7. الاتصال السابع (حول العنف السياسي):

في 6 ديسمبر 2012 أجرى الرئيس أوباما مكالمة هاتفية مع الرئيس مرسي للتعبير له عن عميق قلقه ازاء القتلى والجرحى من المتظاهرين في مصر. وشدد أوباما على وجوب أن يوضح كافة القادة السياسيين في مصر لأنصارهم أن العنف لا يمكن قبوله. ورحب أوباما بدعوة الرئيس مرسي لإجراء حوار مع المعارضة لكنه أكّد أن مثل ذلك الحوار ينبغي أن يحصل دون شروط مسبقة. وأشار إلى أن الولايات المتحدة حثت

---

(1) البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، ملخص مكالمة الرئيس أوباما مع الرئيس المصري مرسي، 16 نوفمبر 2012. النص الرسمي متاح على الرابط التالي:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/11/20121119138884.html#ixzz2kTkniEc0

(2) البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، فحوى مكالمة الرئيس أوباما مع الرئيس المصري مرسي، 19 نوفمبر 2012، النص الرسمي متاح على الرابط التالي:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/11/20121120138914.html#ixzz2kTkf61Wq

(3) البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، فحوى مكالمة الرئيس أوباما مع الرئيس المصري مرسي، 21 نوفمبر 2012. النص الرسمي متاح على الرابط التالي:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/11/20121123139059.html#ixzz2kTkVnNFy

أقطاب المعارضة على الانضمام إلى هذا الحوار بدون شروط مسبقة كذلك. وكرر أوباما دعم الولايات المتواصل للشعب المصري؛ وأكد ضرورة أن يضع الزعماء المصريون من جميع الأطياف السياسية خلافاتهم جانبا وأن يرصوا صفوفهم للاتفاق على مسار يقود مصر إلى الأمام[1].

8. الاتصال الثامن (حول الإصلاح السياسي):

في 26 فبراير 2013 تحدث الرئيس أوباما مع الرئيس مرسي لإعادة تأكيد دعم الولايات المتحدة القوي للشعب المصري في الانتقال إلى الديمقراطية، ورحب الرئيس أوباما بالتزام الرئيس مرسي بالعمل كرئيس لكل المصريين، وأكد على مسؤولية الرئيس مرسي في حماية المبادئ الديمقراطية التي كافح الشعب المصري من أجل تأمينها. وحث الرئيس أوباما الرئيس مرسي وجميع الأطياف السياسية في مصر على العمل على بناء توافق في الآراء ودفع عملية التحول السياسي إلى الأمام. كما ناقش الرئيسان الوضع الاقتصادي في مصر وأهمية تنفيذ الإصلاحات التي تحظى بتأييد واسع والتي ستعزز النمو على المدى الطويل[2].

9. الاتصال التاسع (حول المظاهرات):

في 1 يوليو 2013، وقبل إعلان الانقلاب العسكري في مصر، اتصل الرئيس أوباما بالرئيس مرسي للتعبير عن قلقه إزاء التطورات الأخيرة في مصر. وقد أبلغ الرئيس أوباما الرئيس مرسي أن الولايات المتحدة ملتزمة بالعملية الديمقراطية في مصر، وأنها لا تدعم أي حزب أو جماعة بعينها. وشدّد على أن الديمقراطية هي أكثر من مجرّد انتخابات، فهي أيضًا ضمان أن تكون أصوات جميع المصريين مسموعة وممثلة من قبل حكومتهم، بمن فيهم العديد من المصريين الذين يتظاهرون في جميع أنحاء البلاد. ودعا أوباما الرئيس مرسي على اتخاذ خطوات لإظهار استجابته لهواجسهم، وشدّد على أن الأزمة الحالية لا يمكن حلها إلا من خلال العملية السياسية. كما أكد الرئيس أوباما ما

---

(1) البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، فحوى مكالمة الرئيس أوباما الهاتفية مع الرئيس المصري مرسي، 6 ديسمبر، 2012. النص الرسمي متاح على الرابط التالي:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/12/20121207139714.html#ixzz2kTjQlKaj

(2) أنظر، البيت الأبيض، قراءة للمكالمة الهاتفية للرئيس أوباما مع الرئيس المصري مرسي، مكتب السكرتير الصحفي، 26 فبراير 2013. النص متاح على موقع السفارة الأمريكية في القاهرة، الرابط، http://egypt.usembassy.gov/apr022713b.html

قاله منذ قيام الثورة، وهو أن المصريين وحدهم هم الذين يستطيعون اتخاذ القرارات التي تحدد مستقبلهم.

كما أكد الرئيس أوباما علىٰ قلقه العميق إزاء العنف خلال المظاهرات، وخاصة الاعتداءات الجنسية ضد المواطنات. وكرّر اعتقاده بأنه علىٰ جميع المصريين المتظاهرين أن يقوموا بالتعبير عن أنفسهم بشكل سلمي، وحث الرئيس مرسىٰ علىٰ أن يوضّح لأنصاره أن جميع أشكال العنف غير مقبولة. ونوّه الرئيس أوباما بالتزامه بسلامة الدبلوماسيين والمواطنين الأميركيين فىٰ مصر، وشدّد علىٰ توقعه بأن تواصل الحكومة المصرية حماية المنشآت الدبلوماسية الأميركية والعاملين بها"(1).

وبتحليل المفردات والعبارات الواردة فىٰ اتصال أوباما كما نشره موقع الخارجية الأمريكية، تبرز عدة رسائل:

الأولىٰ: أنه ينحاز إلىٰ الإنقلابيين الذين وضعوا شروطاً مستحيلة، ورفضوا كل حوار، وأملوا إرادتهم علىٰ الشعب المصري، لأنه لم يطالب سوىٰ الرئيس المنادي بالحوار أصلاً بالتنازل، وفي المقابل لم يتحدث عن تعنت المعارضة المسلحة فىٰ رفض الحوار.

الثانية: أنه لا يطالب الرئيس مرسي بإجراء حوار، وإنما "مباحثات" وهي صيغة سياسية، تعني وضع الطرفين علىٰ قدم المساواة برغم الفارق البروتوكولي والسيادي علىٰ الأقل، وهو يعني انحيازاً آخر للمعارضة المسلحة.

الثالثة: أنه دعا جميع الأطراف إلىٰ الابتعاد عن العنف، وهو هنا يساوي بين الجاني والضحية، ليصور المشهد كما لو كان نزاعاً متكافئاً، وهو بذلك يهضم السلميين الحقيقيين حقهم.

الرابعة: أن "المباحثات" تريدها أمريكا "بناءة أكثر" علىٰ نحو غير مفهوم فىٰ ظل نظام ديمقراطي سبق لواشنطن أن طالبت به من قبل، وهي الآن تعارضه، وتطالب بإجراء مباحثات من أجل إدارة ظهر النظام للقواعد الديمقراطية واتخاذ قرارات لا

---

(1) البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، فحوىٰ مكالمة الرئيس أوباما مع الرئيس المصري مرسي، 1 يوليو 2013، النص الرسمي متاح علىٰ الرابط التالي،
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/07/20130702277996.html#ixzz2kTd7GX30

دستورية ولا قانونية ولا ديمقراطية من أجل أن تصبح "المباحثات بناءة أكثر"، بما يبرهن على أن أجندة الولايات المتحدة تنص على صيغة أخرى لا ديمقراطية، ولا تخلو من محددات وإملاءات أخرى كي تتناسب مع "البناء" الذي ترتضيه إدارة أوباما. وتلك الإملاءات التي يفرضها أوباما جاءت أكثر وضوحاً في قوله: "نحن نؤيد الاحتجاجات السلمية والطرق السلمية الرامية لإحداث تغيير في مصر"(1).

ومن تحليل مجمل هذه الاتصالات الهاتفية بين الرئيسين أوباما ومرسي وتوقيتاتها تبرز عدة ملاحظات أساسية:

أولها، أن أول هذه الاتصالات كان بروتوكولياً، لتهنئة الرئيس مرسي بفوزه في الانتخابات الرئاسية، والمفارقة أن أوباما أجرى اتصالا في اليوم نفسه بالفريق أحمد شفيق، الخاسر في هذه الانتخابات ليدعوه لاستمرار مشاركته في الحياة السياسية.

ثانيها، أن هذه الاتصالات ارتبطت بأزمات سياسية أغلبها أمريكية بالاساس، مثل أمن إسرائيل وأمن السفارة الأمريكية بالقاهرة، (6 مكالمات) في مقابل اتصالين فقط ارتبطا بالأوضاع الداخلية في مصر.

ثالثها، أن أربع اتصالات من هذه الاتصالات، بما يعادل 50٪ من إجمالي الاتصالات تم في أسبوع واحد فقط، بين 14 نوفمبر و21 نوفمبر 2012، وتركزت على أحداث غزة وأهمية دور مصر في تهدئة الأحداث بما يحفظ على إسرائيل أمنها.

ثانياً: التصريحات والبيانات والزيارات الرسمية للمسؤولين الأمريكيين:

خلال العام الأول من حكم الرئيس مرسي تعددت زيارات المسؤولين الأمريكيين وتصريحاتهم الرسمية وجاءت أهم هذه الزيارات وتبك التصريحات على النحو التالي:

1- زيارة نائب وزير الخارجية الأمريكي (8 يوليو 2012):

في 8 يوليو 2012، قام نائب وزيرة الخارجية الأمريكي "ويليام بيرنز" بزيارة مصر، وبعد لقائه مع الرئيس مرسي، صدرت عن بيرنز عدة تصريحات من أهمها:

- "ليست جميع الدول التي قامت بثورات على غرار ثورتكم في العام الماضي تتمتع بمثل حظكم. وليست كل الدول تتمتع بثقل مصر الاستراتيجي والتاريخي. وليس بإمكان كل الدول أن تحظى بهذا التأثير الهام على المنطقة بأسرها من خلال نجاح عملية تحولها الديمقراطي، ومن خلال دورها المستمر باعتبارها دعامة قوية للسلام

---

(1) أمير سعيد، رسائل أوباما الخطيرة لمرسي والجيش، السبت، 29 يونيو، 2013

والأمن والازدهار".

- "سوف تعمل الولايات المتحدة كل ما في وسعنا للمساعدة في ضمان انتقال ناجح في مصر، والذي يوفر أفضل سبيل لتحقيق تطلعات أبناء الشعب المصري للكرامة وتوفير الفرص وتحقيق الأمن، ومن أجل أن يكون لهم صوت مسموع في شؤونهم الخاصة. والمصريون يعلمون على نحو أفضل منّا بكثير أن تطلعاتهم لم تتحقق تمامًا بعد، ولكن بإمكانهم أن يعتمدوا على شراكة أميركا في مواجهة المشاق والصعوبات المرتقبة".

- "إننا نعي أن كثيرًا من الهواجس الأكثر إلحاحًا لدى الشعب المصري اليوم هي ذات طابع اقتصادي. ونحن ملتزمون تمامًا بمبادرات ملموسة لمساعدة مصر على التعامل مع التحديات الاقتصادية، بما فيها معالجة المخاوف المالية الملحة، وتخفيف عبء الديون، والمساعدة على خلق فرص للعمل وللتعليم، وتشجيع الاستثمارات والسياحة الأميركية. وأمام كل التحديات الماثلة، فإن مصر لديها القدرة على الانتعاش الاقتصادي والنمو الشامل بشكل واضح".

- "ما زال قدر كبير من العمل ضروريًا لبناء النظام الديمقراطي القوي والدائم والذي من أجله قام الشعب المصري بثورته. سيكون من الضروري للغاية أن نرى برلمانًا منتخبًا بشكل ديمقراطي يؤدي عمله، وعملية شاملة لصياغة دستور جديد يحترم حقوق الجميع. ولكن يظل التحدي القائم متمثلا في بناء المؤسسات التي تضمن دائمًا الحماية لحقوق جميع المصريين بغض النظر عمن يفوز في الانتخابات التشريعية في أي سنة معينة. وهذا التحدي لا يواجه فقط قادة مصر ولكن يواجه مواطنيها أيضًا".

وختم بيرنز تصريحاته بالقول: "إننا ملتزمون تمامًا بالعمل مع الرئيس المصري، والحكومة الجديدة، وجميع الأطراف للحفاظ على شراكتنا وتقدم مصالحنا المشتركة في مصر القوية والديمقراطية، المتمتعة بالحيوية الاقتصادية، مصر التي هي قوة للسلام والاستقرار في المنطقة"[1].

---

(1) وزارة الخارجية الأميركية، تصريحات وليام جيه بيرنز، نائب وزيرة الخارجية عقب اجتماعه مع الرئيس المصري مرسي، في القاهرة 8 يوليو 2012. النص الرسمي متاح على الرابط التالي،
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/07/20120709870l.html#ixzz2kTohKSX9

2- زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية لمصر (14 يوليو2012):

في 14 يوليو 2012 قامت وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون" بزيارة مصر، وذكرت أنها حملت رسالة من الرئيس الأمريكي باراك أوباما لتهنئة الرئيس مرسي والشعب المصري على انتخابه كأول رئيس مدني. كما تضمنت الرسالة دعوة الرئيس المصري لزيارة الولايات المتحدة في سبتمبر 2012 للمشاركة في فعاليات الدورة الجمعية العامة للأمم المتحدة[1].

وفي المقابل جاءت زيارة "عصام الحداد" مساعد رئيس الجمهورية للعلاقات الخارجية في 4 ديسمبر 2012 على رأس وفد من الرئاسة المصرية لإجراء مشاورات مع المسئولين في الادارة الأمريكية حول تطورات الأحداث في مصر ودعوة الرئيس مرسي لإجراء استفتاء علي الدستور الجديد في 15 ديسمبر 2012، والترتيبات الخاصة بإمكانية قيام الرئيس مرسي بزيارة الولايات المتحدة[2].

3- زيارة وزير الخارجية الأمريكي لمصر (2 مارس 2013):

في 2 مارس 2013، قام وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بزيارة لمصر، وبعد لقائه بوزير الخارجية المصري قال كيري: "إننا نأتي إلى هنا كأصدقاء للشعب المصري وليس لحكومة أو لشخص أو لحزب أو لأيديولوجية، ولكن للشعب المصري".

وأضاف: "الشعب الأميركي بصفته صديقًا وشريكًا للشعب المصري منذ وقت طويل، يدعم النجاح السياسي والاقتصادي الذي حققته مصر ويريد أن يساعد في الجهد الذي قاد إلى ذلك النجاح". "إننا لسنا هنا للتدخل، إنني هنا للاستماع، إننا لسنا هنا لنحث أي شخص على اتخاذ إجراء معين أو نشاط آخر، على الرغم من أن لدينا وجهة نظر، وبالتأكيد سوف أعبر عنها، ولكن ما نؤيده وندعمه هو الديمقراطية والشعب ودولة مصر. ونتطلع قُدمًا إلى العمل مع والاستماع إلى جميع أفراد الشعب المصري ونحن نحث الخطى نحو مسارهم، وما يختارون القيام به للمضي قُدما نحو بناء قوة اقتصادية، نحو بناء ديمقراطية نابضة بالحياة، ونحو إحلال السلام والأمن في المنطقة".

وأضاف: "لقد استمعت بعناية إلى وجهات نظرهم حول كيفية تقوية الديمقراطية في

(1) العلاقات المصرية الامريكية، موقع الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، الرابط:
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=57418
(2) المصدر السابق.

مصر، واقتصادها، وأمنها، وأبلغتهم أن أفضل طريقة لضمان حقوق الإنسان واتباع الضوابط والموازنات السياسية القوية في أي نظام ديمقراطي في مصر تمامًا، كما هو الحال في الولايات المتحدة، من خلال ممارسة أوسع مشاركة سياسية واقتصادية ممكنة"(1).

وفي 3 مارس 2013 أصدر وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بيانًا حول زيارته لمصر، جاء فيه: "لقد استمعت في مصر إلى شريحة واسعة من الزعماء السياسيين وقادة الأعمال وممثلين عن المنظمات غير الحكومية. وناقشنا في جميع هذه المحادثات العديد من التحديات الحقيقية الصعبة التي تواجه مصر. وقد عبر لي جميع الذين اجتمعت بهم عن قلقهم العميق إزاء المسار السياسي لبلادهم، والحاجة إلى تقوية حماية حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون، وعن قلقهم الأساسي حول المستقبل الاقتصادي لمصر".

وأضاف: "أتيحت لي الفرصة للتحدث حول هذه القضايا مع الرئيس مرسي بطريقة صريحة جدًا وبناءة. ومن الواضح أنه ستكون هناك حاجة للمزيد من العمل الشاق والتسويات لاستعادة الوحدة والاستقرار السياسي والوضع الاقتصادي السليم لمصر. تشكل الانتخابات البرلمانية القادمة خطوة حاسمة خاصة في هذه المرحلة من الانتقال الديمقراطي لمصر. وقد تحدثنا بشكل معمق حول ضرورة أن تكون هذه الانتخابات حرة ونزيهة وشفافة. ناقشنا أيضًا ضرورة إصلاح سلك الشرطة، وحماية المنظمات غير الحكومية، وأهمية تعزيز حقوق وحريات جميع المصريين أمام القانون - الرجال والنساء، والناس من جميع الأديان".

وبلغة المرشد والموجه قال كيري: "يتعين على الشعب المصري أن يتلاقى سوية لمعالجة التحديات الاقتصادية التي تواجه بلادهم. لقد شجعت الرئيس مرسي على تنفيذ الإصلاحات النابعة من الداخل التي ستساعد بلاده للتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، ووضع مصر على طريق إقامة أساس اقتصادي متين والسماح لها برسم مسارها الخاص. وافق على ذلك وقال إنه يخطط للتحرك بسرعة للقيام

---

(1) وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المتحدث الرسمي، تصريحات وزير الخارجية جون كيري وبيان مشترك مع وزير الخارجية المصري محمد عمرو، 2 مارس، 2013، النص متاح على الرابط التالي:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/03/20130304143666.html#ixzz2kTfsAtV3

بذلك"[1].

4. زيارة وزير الدفاع الأمريكي (24 أبريل 2013):

قام وزير الدفاع الأمريكي تشاك هيجل بزيارة إلى مصر في 24 أبريل 2013، للتأكيد على التزام الولايات المتحدة بشراكتها الاستراتيجية مع مصر، وقد التقى الوزير هيجل مع الرئيس محمد مرسي ووزير الدفاع عبد الفتاح السيسي. وفي كلا الاجتماعين، أكد الوزير هاجل على دعم الولايات المتحدة لمصر في مواصلة انتقالها إلى الديمقراطية. وأشاد بالقوات المسلحة المصرية لاحترافيتها وانضباطها، وللدور المسؤول الذي لعبته في حماية الثورة المصرية ونقل السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة. وقد حث هيجل القادة المصريين على المضي قدما في الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تعتبر بالغة الأهمية لاستقرار مصر وازدهارها، كما ناقش سبل تعزيز العلاقة الدفاعية وزيادة التعاون نحو الأهداف الأمنية المشتركة[2].

5. زيارة منسق البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط:

قام "فيليب جوردون" المساعد الخاص للرئيس الأمريكي ومنسق البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط بزيارة القاهرة (13 مايو 2013) ولقاء عدد من القيادات الحكومية ، والأحزاب السياسية ، والمجتمع المدني ، وكبار رجال الأعمال. وشدد جوردون على أهمية العلاقة بين الولايات المتحدة ومصر وأكد علي وقوف الولايات المتحدة القوي إلي جانب الشعب المصري بينما يعمل علي إستكمال عملية التغير الديمقراطي. كما أشار إلي الدور المهم الذي تلعبه مصر في تعزيز السلام والأمن الإقليميين. وشدد أيضا على أهمية وجود حكومة شاملة تمثل كافة أطياف المجتمع ، وعلي حماية الحقوق والحريات العالمية لجميع المصريين ، بما في ذلك النساء وأفراد الشعب من جميع الأديان. وقال انه تعهد إستمرار مساندة الولايات المتحدة مصر بينما تعمل على إستقرار إقتصادها والتوصل إلى إتفاق مع صندوق النقد الدولي لتعزيز الإنتعاش الإقتصادي[3].

---

(1) وزارة الخارجية الاميركية، مكتب المتحدث الرسمي، بيان للوزير كيري حول الدعم الأميركي للشعب المصري، 3 مارس، 2013. النص الرسمي متاح على الرابط التالي،

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/03/20130304143664.html#ixzz2kTg5lDX4

(2) موقع السفارة الأمريكية في القاهرة، زيارة وزير الدفاع الأمريكي إلى مصر، 24 أبريل 2013 الرابط، http://egypt.usembassy.gov/apr042413.html

(3) موقع السفارة الأمريكية في القاهرة، منسق البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط يزور القاهرة، 13 مايو 2013، http://egypt.usembassy.gov/apr051313.html

المرحلة الثانية: ملاحظات ختامية

بعد تأسيس حزب الحرية والعدالة، ودخول جماعة الإخوان المسلمين من خلاله العملية السياسية بصورة قانونية، واكتساحها المشهد السياسي المصري، أدركت الولايات المتحدة أن الانتخابات الحرة في مصر، برلمانية أو رئاسية، سينتج عنها فوز ممثلي الإخوان المسلمين.

وبعد وصول محمد مرسي للحكم امتدحته الولايات المتحدة عندما قام بجهود تتفق ومصالحها الإستراتيجية، كما حدث أثناء أزمة غزة (نوفمبر 2012)، وانتقدته عندما تبني مواقف معارضة لهذه المصالح، كما حدث عندما عارض التدخل الغربي في دولة مالي، أو عندما ذكر ضرورة الإفراج عن الشيخ عمر عبد الرحمن. كما نددت بالإعلان الدستوري الذي أصدره مرسي في نوفمبر 2012، وأعربت عن قلقها مما اسمته سيطرة حزب الحرية والعدالة علىٰ كتابة دستور 2012[1].

وهاجم أوباما (أثناء خطاب حالة الاتحاد في فبراير 2013) القيادة المصرية، قائلاً "لا يمكننا افتراض أن نملي نحن مسار التغيير في دول مثل مصر، لكن يمكننا وسنصر علىٰ احترام الحقوق الأساسية لجميع الناس"[2].

ومع اتساع نطاق الاحتجاجات ضد حكم الرئيس مرسي، في يونيو 2013، عبرت الولايات المتحدة عن وقوفها علىٰ نفس المسافة من كل القوىٰ السياسة في مصر.

ومع هذا التباين الظاهري في المواقف الأمريكية تجاه الثورة المصرية في فترة حكم الرئيس مرسي، برزت عدة ملاحظات أساسية، أشار إلي بعضها "آرون ميلر"[3]، ومنها:

1- إن الولايات المتحدة لا تحتاج إلىٰ إعادة تقييم أو تغيير في سياساتها إبان الأوضاع

---

(1) محمد المنشاوي، معضلة الولايات المتحدة مع الإخوان المسلمين، الجزيرة نت، 10/10/2013. الرابط:

http://www.aljazeera.net/home/getpage/7c099c89-e05d-4535-b80f-184d21a69f12/8b1ba871-f075-48c0-aabd-e1e12c39ee73

(2) في السياق نفسه جاءت تصريحات السفيرة الأميركية السابقة في القاهرة آن باترسون والتي هاجمت فيها القيادة الحاكمة في مصر، في خطابها أمام نادىٰ روتاري الإسكندرية، واتهمتها "بغياب مهارات القيادة وعدم اتخاذ القرارات المناسبة".

(3) آرون ديفيد ميلر، حدود التأثير: مأزق السياسة الأمريكية تجاه مصر بعد سقوط الإخوان، عرض: نسرين جاويش، موقع مجلة السياسة الدولية علىٰ شبكة الإنترنت.

الحالية في مصر، فأوباما اعتقد في إمكانية تأثير الإدارة الأمريكية في تنظيم انتقال فعال إلى الحكم المدني في مصر، مع الحفاظ على الثبات في العلاقات مع الجيش المصري، خاصة أنه على مدى عقود قدمت الولايات المتحدة العديد من المساعدات العسكرية والاقتصادية لمصر، في محاولة منها لحماية معاهدة السلام مع إسرائيل، ومحاربة الإرهاب، وحماية قناة السويس.

2. إن الولايات المتحدة تهدف دائماً إلى توطيد العلاقات مع الجيش المصري، ولا تريد فقدان نفوذها معه، ومن ثم، فإنه في حالة معادة الجيش المصري، فإن الولايات المتحدة تقع بذلك في فخ العداء مع هذه القوة الضامنة لمعاهدة السلام مع إسرائيل.

3. إذا كانت الولايات المتحدة لا تزال تعتقد بأنها أكثر سيطرة على مجريات الأمور في مصر، فإنه بالتحليل الدقيق يكاد يكون من المستحيل تقريبا التأثير في أرض الواقع حالياً، في ظل عدم القدرة على التوفيق بين الأيديولوجيات المختلفة والمتصارعة، وعدم القدرة على توفير مفردات الإدارة الفعالة للأزمة التي تواجه البلاد، والاختلاف بين النخبة والجمهور، حيث تفتقر مصر في الوقت الحالي إلى العناصر الثلاثة الأساسية لبناء السياسات الديمقراطية، وهي: القادة الذين يعلون المصالح الوطنية فوق المصالح الطائفية، والمؤسسات الشرعية والمساءلة القانونية، وأخيراً آلية لتسوية النزاعات بدون عنف.

4. إن مصالح الولايات المتحدة تتطلب توثيق العلاقات مع الجيش، وبالتالي، فإن آخر ما تحتاج إليه الولايات المتحدة في الوقت الحالي هو محاولة فرض الانتقال إلى الحكم المدني مرة أخرى، خاصة مع التساؤلات المثارة الآن على الساحة الأمريكية في مدى جدية الديمقراطية الأمريكية الحقيقية على أرضها؟ وبالتالي لا داعي بالتلويح بقطع المساعدات، وتحويل الاضطراب الموجود في مصر إلى نوع من الصراع الدائر بين قوى الظلام (الإسلاميين) وقوي الضوء (الجيش والعامة)، خاصة أن سياسة الولايات المتحدة تجاه مصر مُقيدة بسبب الوقائع المصرية والمصالح الأمريكية[1].

والنصيحة الأخيرة كانت جوهر السياسات الأمريكية، في مرحلة ما بعد إعلان الانقلاب العسكري في مصر في 3 يوليو 2013.

---

(1) آرون ديفيد ميلر، المصدر السابق.

الفصل الثالث

السياسة الأمريكية والانقلاب العسكري الطريق نحو التفتيت

تمهيد

في 30 يونيو 2013 وفي الذكرىٰ السنوية الأولىٰ لإنتخاب الرئيس محمد مرسي، خرجت مظاهرات حاشدة معارضة للرئيس، وفي صباح اليوم التالىٰ هاجم المحتجون مقر جماعة الإخوان المسلمين في المقطم بالقاهرة وسقط عدة قتلي، وفي عصر نفس اليوم (1 يوليو) أصدر القائد العام للقوات المسلحة بيانًا يمهل فيه القوىٰ السياسية مهلة مدتها 48 ساعة لتحمل أعباء الظرف التاريخي، وذكر البيان أنه في حال لم تتحقق مطالب الشعب خلال هذه المدة فإن القوات المسلحة ستعلن عن خارطة مستقبل وإجراءات تشرف علىٰ تنفيذها. ورد الرئيس مرسي بخطاب يدافع فيه عن شرعيته.

وفي نفس اليوم استقال خمس وزراء من الحكومة المصرية تضامنًا مع مطالب المتظاهرين، واستقال مستشار الرئيس للشؤون العسكرية الفريق سامي عنان، الذي قال أن منصبه كان شرفيًا ولم يكلف بأي مهمة، وقدم 30 عضوًا في مجلس الشورىٰ استقالاتهم.

وفي مساء نفس اليوم، أصدر التحالف الوطني لدعم الشرعية بيانًا جاء فيه إعلان الرفض البات والمطلق لمحاولة الجيش الانقضاض علىٰ الشرعية والانقلاب علىٰ الإرادة الشعبية". وفي المقابل أعلنت وزارة الداخلية في بيان لها تضامنها مع بيان القوات المسلحة مؤكدة أنها تقف علىٰ مسافة واحدة من جميع التيارات السياسية.

وأصدرت الرئاسة المصرية بيانًا صباح الثلاثاء 2 يوليو جاء فيه أن الرئاسة المصرية ترىٰ أن بعض العبارات الواردة في بيان الجيش "تحمل من الدلالات ما يمكن أن يتسبب في حدوث إرباك للمشهد الوطني المركب". وفي اليوم نفسه أصدرت محكمة النقض حكمًا ببطلان تعيين النائب العام في منصبه، والذي عينه الرئيس محمد مرسي.

وفي مساء نفس اليوم، دافع الرئيس مرسي عن شرعيته وتحدث عن مبادرة قُدمت إليه من بعض الأحزاب تضمنت عدة نقاط منها تشكيل حكومة كفاءات وتشكيل لجنة لمراجعة الدستور ولجنة عليا للمصالحة الوطنية وتعجيل الاجراءات في قانون الإنتخابات النيابية واتخاذ اجراءات لتمكين الشباب في السلطة التنفيذية ووضع ميثاق شرف إعلامي ، وأعلن مرسي أنه وافق عليها بجميع نصوصها.

وفي مساء 3 يوليو، وبعد انتهاء المهلة التي منحتها القوات المسلحة للقوىٰ السياسية، أعلن وزير الدفاع إنهاء حكم الرئيس محمد مرسي علىٰ أن يتولىٰ رئيس

المحكمة الدستورية العليا إدارة شئون البلاد لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وعطّل العمل بالدستور الذي أقره الشعب في استفتاء رسمي في ديسمبر 2012.

وأعلن وزير الدفاع ما اسماه "خارطة مستقبل" من عدة نقاط، منها: تشكيل حكومة كفاءات وطنية تتمتع بجميع الصلاحيات لادارة المرحلة الحالية، وتشكيل لجنة مراجعة التعديلات الدستورية على دستور 2012، ومناشدة المحكمة الدستورية العليا إقرار قانون انتخابات مجلس النواب ، والبدء في اجراءات الانتخابات، واتخاذ اجراءات لتمكين ودمج الشباب في مؤسسات الدولة ليكونوا شركاء القرار في السلطة التنفيذية، وتشكيل لجنة عليا للمصالحة الوطنية تمثل مختلف التوجهات، ووضع ميثاق شرف اعلامي يكفل حرية الاعلام ويحقق القواعد المهنية والمصداقية.

ومع هذه التحولات المتسارعة لم تكن الولايات المتحدة بعيدة عن المشهد السياسي المصري وتحولاته، بل إن تحليل البيانات الرسمية والوثائق الصادرة عن مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية، تؤكد فاعلية الدور الأمريكي في إدارة هذا المشهد بكل تحولاته بل والتخطيط له، عبر مستويات متعددة داخلية، وإقليمية ودولية.

وقد تعددت التفسيرات والتحليلات التي تناولت السياسة الأمريكية تجاه الانقلاب العسكري الذي شهدته مصر، حيث اتجه البعض إلى القول بأن الولايات المتحدة تقف ضد الانقلاب دعما للإخوان المسلمين وتآمرا ضد إرادة الملايين التي خرجت في 30 يونيو 2013، بينما اتجه البعض الآخر، إلى القول بأنها تقف وراء الانقلاب مستنداً للعديد من القرائن والبراهين، وتفسير فريق ثالث يرى أنها استخدمت كل الأطراف في "لُعبة كبرى" أدارتها بكفاءة بما يحمي مصالحها الإستراتيجية ويحقق أهدافها في المنطقة.

ومع هذا التعدد في الرؤى والاتجاهات اعتمدت في تناول السياسة الأمريكية تجاه الانقلاب العسكري في مصر على تحليل مضمون البيانات والتصريحات الرسمية الصادرة عن المسؤولين الأمريكيين والمنشورة على المواقع الرسمية للخارجية الأمريكية، بما لا يحتمل اللبس أو تأويل النص.

ومن خلال هذا التحليل وقفت على عدد من البيانات والتصريحات والإجراءات التي تعكس الرؤية الأمريكية لما شهدته مصر بين 3 يوليو 2013 و15 يناير 2014، وأهم القضايا التي كانت محلا لاهتمام السياسة الأمريكية تجاه هذه المرحلة والأدوات التي اعتمدت عليها هذه السياسة في إدارتها لهذه القضايا، وبناءً عليها تم تقييم هذه الرؤية وأبعادها. وذلك على النحو التالي.

المبحث الأول
مواقف المؤسسات الأمريكية من الانقلاب العسكري

يمكن التمييز في إطار مواقف المؤسسات الرسمية الامريكية من الانقلاب العسكري الذي شهدته مصر في 3 يوليو 2013 بين مواقف مؤسسة الرئاسة، ومواقف مؤسسة الكونجرس، ومواقف وزارتي الخارجية والدفاع باعتبارهما أهم الوزارات المعنية بالسياسة الخارجية الأمريكية.



المطلب الأول
مواقف مؤسسة الرئاسة الأمريكية

تعددت البيانات والتصريحات الصادرة عن مؤسسة الرئاسة ممثلة في الرئيس أوباما أو في المتحدثين باسم البيت الأبيض، حول تطورات الأحداث في مصر، ومن أهمها:

1- بيان أوباما حول الوضع في مصر(3 يوليو 2013):

في 3 يوليو 2013 أصدر الرئيس أوباما بيانا حول الوضع في مصر، من بين ما جاء فيه: "إن الولايات المتحدة تدعم مجموعة من المبادئ الأساسية، من ضمنها رفض العنف، وحماية حقوق الإنسان العالمية، والإصلاح الذي يلبي التطلعات المشروعة للشعب. إن الولايات المتحدة لا تؤيد أفرادًا أو أحزابًا سياسية، لكننا ملتزمون بالعملية الديمقراطية واحترام سيادة القانون. ومنذ بداية الاضطرابات الراهنة في مصر دعوْنا جميع الأحزاب والأطراف للعمل معًا لإيجاد حل للمظالم المشروعة للشعب المصري، بما ينسجم مع العملية الديمقراطية وبدون اللجوء إلى العنف أو استخدام القوة".

وأضاف أوباما: "الولايات المتحدة تعكف على رصد الوضع البالغ الهشاشة في مصر، ونحن نعتبر أنه في نهاية المطاف فإن مستقبل مصر لا يمكن أن يقرّره إلا الشعب المصري. رغم هذا، فإننا نشعر بقلق عميق تجاه قرار القوات المسلحة المصرية عزل الرئيس مرسي وتعليق العمل بالدستور المصري. وإنني أناشد الآن المؤسّسة العسكرية المصرية أن تتصرّف على وجه السرعة وبمسؤولية لإعادة كامل السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة ديمقراطيًا في أقرب فرصة ممكنة، وذلك من خلال عملية شاملة وشفافة وتفادي أية اعتقالات اعتباطية للرئيس مرسي وأنصاره. وعلى ضوء تطورات اليوم، فقد وجّهت الوزارات والوكالات الحكومية الأميركية المعنية بمراجعة التداعيات بموجب القانون الأميركي فيما يتعلق بمساعداتنا لحكومة مصر".

وأضاف أوباما: "خلال هذه المرحلة التي تتسم بعدم اليقين، فإننا نتوقع من المؤسّسة العسكرية أن تضمن حماية حقوق جميع المصريين رجالا ونساء، بما في ذلك حرية التجمع السلمي، واتباع الإجراءات القانونية، والمحاكمات العادلة أمام محاكم مدنية".

واختتم أوباما بيانه بالقول: "إن الشراكة طويلة العهد بين الولايات المتحدة ومصر ترتكز على أسس المصالح والقيم المشتركة. ومن جهتنا سنواصل العمل مع الشعب المصري بما يكفل نجاح انتقال مصر إلى الديمقراطية"[1].

2. اجتماع أوباما بمجلس الأمن القومي حول مصر:

في 6 يوليو 2013 عقد الرئيس أوباما اجتماعاً مع مجلس الأمن القومي لاستعراض الوضع في مصر. وندّد أوباما بالعنف معبّرًا عن القلق إزاء استمرار ظاهرة الاستقطاب السياسي. كما أكد أن الولايات المتحدة ليست منحازة، ولا تؤيد أي حزب أو منظمة سياسية مصرية، وأكد رفض الولايات المتحدة رفضًا قاطعًا المزاعم الزائفة التي يروّجها البعض في مصر بأنها تعمل مع أحزاب أو حركات سياسية معيّنة لإملاء كيفية استمرار العملية الانتقالية في مصر".

وقال أوباما: "خلال هذه الفترة الانتقالية، نهيب بجميع المواطنين المصريين أن يتلاقوا في عملية تشمل كل الأطياف وتتيح مشاركة كل الجماعات والأحزاب السياسية. وستواصل الولايات المتحدة، طيلة هذه العملية، الانخراط مع الشعب المصري في روح من الشراكة تمشيًا مع صداقتنا العريقة ومصالحنا المشتركة- بما في ذلك مصلحتنا في التحوّل إلى نظام ديمقراطي مستدام"[2].

3. اتصال أوباما بولي عهد أبو ظبي حول مصر:

في 9 يوليو 2013، اتصل الرئيس أوباما هاتفيًا اليوم بولي عهد إمارة أبوظبي (محمد بن زايد آل نهيان) لمناقشة الوضع الراهن في مصر ... وشجع أوباما دولة الإمارات العربية المتحدة على أن تشدد في اتصالاتها مع المصريين على أهمية تجنب العنف واتخاذ خطوات لتمكين إجراء الحوار والمصالحة"[3].

---

(1) البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، بيان للرئيس باراك أوباما عن مصر، 3 يوليو 2013. النص الرسمي متاح على موقع وزارة الخارجية الأمريكية على الرابط
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/07/20130704278152.html#ixzz2kTcpErmp

(2) البيت الأبيض، فحوى اجتماع الرئيس بمجلس الأمن القومي بخصوص الوضع الراهن في مصر، مكتب السكرتير الصحفي، 6يوليو 2013. النص متاح على الرابط،
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/07/20130708278267.html#ixzz2kTcD75c8

(3) البيت الأبيض، ملخص لفحوى الاتصال الهاتفي الذي أجراه الرئيس أوباما بولي عهد إمارة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، مكتب السكرتير الصحفي، 9 يوليو 2013. الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/07/20130711278474.html#ixzz2kTcNjf9e

4ـ بيان البيت الأبيض حول الوضع فى مصر:

في 14 أغسطس 2013، وبعد فض اعتصامي رابعة والنهضة، أصدر البيت الأبيض بيانا من بين جاء فيه: "تدين الولايات المتحدة بشدة استخدام العنف ضد المتظاهرين في مصر، إننا نعرب عن تعازينا لأسر الضحايا الذين لقوا مصرعهم، وعن مواساتنا للجرحى. لقد طالبنا القوات المسلحة وقوات الأمن المصرية مرارًا وتكرارًا بضبط النفس، وطالبنا الحكومة باحترام الحقوق العالمية لمواطنيها، تمامًا كما حثثنا المحتجين على التظاهر بشكل سلمي. فالعنف لن يؤدي إلا إلى مزيد من الصعاب أمام الدفع بمصر قدمًا على طريق الديمقراطية والاستقرار الدائم، ويتعارض صراحةً مع التعهدات التي أطلقتها الحكومة المؤقتة لتحقيق المصالحة. كما أننا نعارض أيضًا بشدة العودة إلى قانون الطوارئ، وندعو الحكومة إلى احترام حقوق الإنسان الأساسية مثل حرية التجمع السلمي، واتخاذ الإجراءات الواجبة بموجب القانون"(1).

5ـ تصريحات أوباما حول الوضع فى مصر:

في 15 أغسطس 2013، أدلى الرئيس اوباما بتصريحات حول الوضع في مصر، بدأها بتوجيه النقد للرئيس مرسي، قائلاً: "إننا ندرك تعقيدات الوضع، ففي حين تم انتخاب محمد مرسي رئيسًا في انتخابات ديمقراطية، إلا أن حكومته كانت إقصائية ولم تحترم آراء جميع المصريين. نحن نعلم أن كثيرًا من المصريين، الملايين من المصريين، وربما أغلبية المصريين كانوا يدعون إلى تغيير في المسار. وعلى الرغم من أننا لا نعتقد أن القوة هي السبيل لحل الخلافات السياسية، بعد تدخل الجيش منذ عدة أسابيع، إلا أنه كانت هناك فرصة قائمة للمصالحة وفرصة لمتابعة مسار الديمقراطية، لكننا، وبدلا من ذلك، شهدنا مسارًا أكثر خطورة تم اتخاذه من خلال الاعتقالات التعسفية، وشنّ حملة واسعة على جماعات ومؤيدي السيد مرسي، والآن من خلال العنف المأساوي الذي أودى بحياة مئات الأشخاص وأصاب الآلاف بالجروح".

كما وجه أوباما أيضـًا انتقادات لسلطة الانقلاب، قائلاً: "إن الولايات المتحدة تدين بشدة الخطوات التي اتخذتها الحكومة المصرية المؤقتة وقوات الأمن. نحن نشجب

---

(1) البيت الأبيض، بيان من نائب السكرتير الصحفي للبيت الأبيض جوش إرنست حول الوضع في مصر، مكتب السكرتير الصحفي، 14 أغسطس 2013، النص متاح على
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/08/20130814280948.html#ixzz2kTVzcqtD

العنف ضد المدنيين. ونؤيد الحقوق العالمية الأساسية لكرامة الإنسان، بما في ذلك الحق في الاحتجاج السلمي. نحن نعارض السعي لإقرار الأحكام العرفية التي تحرم المواطنين من تلك الحقوق وفقًا لمبدأ أن الأمن يعلو على الحرية الفردية، أو لمبدأ أن القوة هي الحق. واليوم تعرب الولايات المتحدة عن تعازيها لأسر أولئك الذين قُتلوا والذين جُرحوا".

كما وجه النقد للمتظاهرين، فقال: "نهيب بأولئك الذين يتظاهرون أن يفعلوا ذلك سلميًا ونحن ندين الهجمات التي شاهدناها من جانب المتظاهرين، بما فيها الهجمات على الكنائس".

وحول الإجراءات الأمريكية تجاه مصر، قال أوباما: "نرغب في الحفاظ على علاقتنا مع مصر. إن التعاون التقليدي بيننا لا يمكن أن يستمر كالمعتاد عندما يُقتل المدنيون في الشوارع وتُنتهك الحقوق. ونتيجة لذلك، فإننا قمنا صباح اليوم بإخطار الحكومة المصرية بأننا سوف نلغي مناوراتنا العسكرية المشتركة نصف السنوية والتي كان مقررًا القيام بها الشهر المقبل. وبالتطلع للمستقبل، فقد طلبتُ من فريق الأمن القومي تقييم الآثار المترتبة على الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المؤقتة والخطوات الإضافية التي يمكننا اتخاذها باعتبارها ضرورية فيما يتعلق بالعلاقات المصرية الأميركية".

وحول براءة الولايات المتحدة من التدخل في مصر قال أوباما: "إنني أعرف أنه من المغري داخل مصر أن يوجه اللوم للولايات المتحدة أو الغرب أو أية جهة خارجية لكل شيء باطل جرى حتى الآن. فقد لامنا أنصار مرسي ولامنا الجانب الآخر وكأننا مؤيدون لمرسي. وهذا الأسلوب لن يحقق شيئًا لمساعدة المصريين على الوصول إلى الغد الذي يستحقونه".

وحول إمكانية التحول للديمقراطية بعد الحكم العسكري قال أوباما: "هناك أمثلة من التاريخ المعاصر عن بلدان انتقلت من الحكم العسكري نحو الحكم الديمقراطي وهذا التحول لم يتم دائما في خط مستقيم. كما أن تلك العملية لم تكن سلسة على الدوام. وستسجل انطلاقات تشوبها العيوب وستكون هناك أيام عجاف"[1].

---

(1) البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، تصريحات الرئيس أوباما حول الوضع في مصر، بولاية ماساتشوستس، 15/ 8/ 2013. الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية، الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/08/20130815281187.html#ixzz2kTWCUCC3

المطلب الثاني

مواقف الكونجرس الأمريكي

في 3 يوليو 2013، صدرت عدة آراء من داخل الكونجرس الأمريكي حول الموقف في مصر، مؤيدة للانقلاب العسكري، حيث قال السيناتور "بوب كوركر"، عضو لجنة الشئون الخارجية: "إن الولايات المتحدة يجب أن تؤيد أماني الشعب المصري في البحث عن حكومة سلمية وآمنة وغير إقصائية. وفي تقرير مستقبل المساعدات الأمريكية، فإن لإدارة الأمريكية يجب أن تنظر إلى الصورة الإقليمية وأن تأخذ في الإعتبار مصالح الأمن القومي الأمريكي. وإن تعاوننا الطويل مع مصر التي هي جوهلا للإستقرار في المنطقة يجب أن يكون له الأولوية".

وفي 5 من يوليو 2013، أصدر كل من النائب الجمهوري "إيد روس" والنائب الديمقراطي "إليوت إنجل" بيانا مشتركا يقترحون فيه تأييد تدخل الجيش المصري ضد الرئيس محمد مرسي وتضمن البيان أن مرسي والإخوان المسلمين لم يتبعوا "ديمقراطية حقيقية"، وحث البيان الجيش على ممارسة "أقصى درجات الحذر"، والتحرك نحو دعم مؤسسات ديمقراطية سليمة. كما أضاف البيان أن لجنة الشئون الخارجية تستطيع أن تلعب دورا هاما في أن تجعل الكونجرس يوجه الضغوط على الإدارة الأمريكية للإستجابة للأحداث في مصر، فإذا قررت الإدارة أن تصف ما حدث في مصر على أنه إنقلاب عسكري، وحيث إنها تحت ضغط شديد لتقول ذلك، فهي من المحتمل أن ترغب في أن تتفادى إطلاق القانون الذي يفرض قطع المساعدات الأمريكية لمصر، وهو ما يتطلب موافقة الكونجرس.

كما قدم عدد من أعضاء لجنة الإعتمادات لمجلس النواب إقتراحا بالإبقاء على المساعدات العسكرية التي تبلغ 1.3 مليار دولار خلال العام المقبل في إطار برنامج تمويل مكافحة الإرهاب وأمن الحدود في سيناء

وفي المقابل، ظهرت أصوات في الكونجرس تدعو إلى وقف المساعدات إحتراما للقانون، حيث عبر عن ذلك عضوا الكونجرس جون ماكين والسيناتور ليندسي جراهام، في مقال لهما في واشنطن بوست بالقول: "لدينا الكثير من التعاطف مع ملايين المصريين الذين دعوا الجيش للإطاحة بمرسي من السلطة، ليست كل الإنقلابات متساوية ولكن الإنقلاب يظل إنقلابا والقانون الأمريكي يفرض تعليق المعونة على أي بلد يتم الإطاحة برئيسه المنتخب بإنقلاب عسكري أو بقرار تلعب فيه القوات المسلحة دورا حاسما".

وتابع "ماكين وجراهام": "من الصعب علينا أن نصف ما حدث بالقاهرة بأنه أي شيء آخر، وعلى الكونجرس أن يعيد النظر في هذا القانون الأمريكي، ليروا ما إذا ما إذا كان يخدم مصالحنا القومية، لكن حتى يتم إعادة النظر في القانون، يجب على الولايات المتحد تعليق مساعدتها لمصر. وهذا قرار صعب، لكن إذا كنا نتوقع من مصر ومن باقي دول العالم إحترام قوانينها، فيجب علينا أيضا إحترام قوانينا".

وأكد "ماكين وجراهام" أن مصر ليست كأي دولة، فهي قلب وروح الأمة العربية، وإستقرارها مهم جدا لمصالح الولايات المتحدة. ولكن كما قال الرئيس أوباما: "أفضل أساس للإستقرار الدائم في مصر هو نظام سياسي ديمقراطي بمشاركة كل القوى والأحزاب الدينية والعلمانية، المدنية والعسكرية، وهذا الرأي يؤكد لنا أن تعليق المساعدات لمصر أمر صائب وضروري".

غير أنه خلال جلسة لمجلس الشيوخ، وصف رئيس هيئة الأركان المشتركة الامريكية مارتن ديمبسي، المساعدات الأمريكية لمصر بأنها إستثمار ناجح ومستحق، مطالبا بالإبقاء على المعونة العسكرية"[1].

وفي 25 يوليو عقد مجلس الشيوخ الامريكي جلسة استماع تحت عنوان "الازمة في مصر" وقال "روبرت منديز" رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس "إن وقف المساعدات الامريكية يمكن ان يثير ازمة اخرى في مصر لن تكون في مصلحة الولايات المتحدة الامريكية ودعى الى استمرار المعونة في الوقت الراهن، وان كان قد دعا القادة المصريين والجيش المصري اظهار التزامهم تجاه عملية سياسيتة الشاملة والتحديات الديمقراطية الووثوق بها.

ودعا السيناتور الجمهوري "بوب كوركر إلى تخفيض حدة التوتر بين القاهرة وواشنطن مضيفا ان امريكا تنسى احيانا ان ليها مصالح امن قومي هائلة في مصر"[2].

---

(1) د. السيد أمين شلبي، أمريكا و30 يونيو، صحيفة الأهرام اليومية، عدد 3/ 8/ 2013، الرابط،
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1368984&eid=14617

(2) "شارك جلسة الاستماع خبراء دبلوماسيون سابقون واعرب رينش روش، المستشار السابق للرئيس اوباما عن تخوفه من قطع المساعدات عن مصر قائلا " ان وقف المساعدات يعقد اتصالتنا مع الجيش وخلق ازمة مع الشعب المصري. اما دانيال كيرتز السفير الامريكي السابق "ان مرسي فشل في تطبيق سيادة القانون المنهجية مما يثبت ان ما حدث في مصر ليس انقلابا عسكريا، ان الجيش لم يستول على السلطة ولكنه قد قدم خارطة طريق للتاكد من ثبات الحكومة الجديدة". أنظر، د. السيد أمين شلبي، أمريكا و30 يونيو، صحيفة الأهرام اليومية، عدد 3/ 8/ 2013، الرابط،
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1368984&eid=14617

المطلب الثالث
مواقف وزارة الخارجية الأمريكية

تعددت الزيارات والبيانات والتصريحات الرسمية الصادرة عن وزارة الخارجية سواء عن الوزير جون كيري أو نوابه أو المتحدثين الرسميين باسم الوزارة، والتي اشتركت حول تأييد الانقلاب وإعلان تقديم كل مظاهر الدعم التي يمكن أن يحتاج إليها، ووهو ما يمكن رصد تطوره منذ 1 يوليو 2013 وحتى يناير 2014، على النحو التالي:

1- بيانات المتحدث الرسمي الخارجية الأمريكية:

في 1 يوليو 2013، أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية: "ليس لدينا رد فعل محدد وإننا نراقب الموقف بشكل وثيق، ولكن ليس لدينا رد فعل محدد تجاه بيان الجيش". وفي 2 يوليو 2013، قالت المتحدثة بإسم الخارجية الأمريكية: "من الواضح من خلال إتصالات وزير الخارجية كيري والرئيس أوباما ووزير الخارجية المصري والرئيس المصري، إننا لا نتخذ مواقف من أطراف معينة وليس للولايات المتحدة هنا أن تختار، وإلتزامنا هو السماح للعملية الديمقراطية أن تأخذ مجراها، وهي بالنسبة لنا لم تكن أبدا حول فرد واحد، إنها حول السماح لأصوات الشعب المصري أن تسمع". وعندما سئلت المتحدثة عما إذا كانت الإدارة تنظر في المساعدات الأمريكية لمصر، أجابت المتحدثة: "إن الإدارة تعمل مع الكونجرس وآخرين حول أية خطوات مثل هذا ولكن هذا وضع إفتراضي".

وفي 3 يوليو أيضا، وتعليقا على خطاب الرئيس مرسي، قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية: "قلنا أن عليه أن يفعل أكثر لكي يكون مستجيبا بشكل حقيقي وممثل بالإهتمامات المبررة التي عبر عنها الشعب المصري، وللأسف، فإن هذا لم يكن جزءا من خطابه". وأضافت "إن الإفعال تتحدث بشكل أعلى من الكلمات، وكما أبلغ الرئيس أوباما ووزير الخارجية جون كيري وآخرين لأقرانهم، فإن الرئيس مرسي يجب أن يسمع للشعب المصري وأن يتخذ خطوات لكي يندمج مع الجميع". وعندما سئلت عما إذا كانت تعتبر تدخل الجيش إنقلابا عسكريا، قالت "إن هذا الموقف يتسم

بالسيولة الشديدة ونحن نراقبه عن كثب".

وعندما سُئلت المتحدثة عما إذا كانت الإدارة تتخذ خطوات لتجميد المساعدات العسكرية والإقتصادة لمصر، قالت: "من السابق لأوانه القول بأننا نفكر في إتخاذ خطوات، ولكنني لن أستبق الأحداث على الأرض، ومن الواضح أن التقديرات سوف توضع على أساس من الحقائق وإختيارات كل الأطراف".

وردا على ملاحظة أن الرئيس مرسي كان رئيسا منتخبا، أجابت "أن الديمقراطية ليست مجرد أن تكون منتخبا من خلال صندوق الإقتراع، لكنها أيضا حول السماح لأصوات الشعب في بلدك أن تسمع وإتخاذ خطوات للعمل مع الجميع، ومثل هذه الخطوات لم نرها حتى الآن"(1).

2. بيان الوزير كيري حول أعمال العنف في مصر:

في 6 يوليو 2013، أصدر وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بيانا حول الأوضاع في مصر، من بين ما جاء فيه: "إننا نرفض بشدة المزاعم الزائفة التي لا أساس لها من الصحة من قِبَل البعض في مصر بأن الولايات المتحدة تؤيد جماعة الإخوان المسلمين المصرية أو أي حزب أو حركة سياسية بعينها في مصر. لقد كانت الولايات المتحدة دائمًا وما زالت ملتزمة بالعملية الديمقراطية، وليست منحازة إلى أي حزب أو شخصية".

وأضاف كيري: "إن الولايات المتحدة تريد أن ترى العملية الانتقالية الجارية في مصر وقد نجحت لصالح الشعب المصري. والمصريون أنفسهم يجب أن يتكاتفوا معًا ويتخذوا القرارات الصعبة اللازمة لحدوث ذلك .. " وأضاف: "إن الشراكة والصداقة طويلتي الأمد بين الولايات المتحدة ومصر لهما أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة، وسوف نستمر في دعم الشعب المصري ومؤازرته لضمان نجاح مصر في الانتقال إلى الديمقراطية"(2).

3. بيانات المتحدث الرسمي باسم الوزارة:

في 10 يوليو 2013، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية: "إن إدارة مرسي، رغم

---

(1) د. السيد أمين شلبي، أمريكا و30 يونيو، صحيفة الأهرام اليومية، عدد 3/8/2013، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1368984&eid=14617

(2) وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المتحدث الرسمي، بيان من الوزير كيري عن أعمال العنف في مصر، 6 يوليو 2013، الرابط.

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/07/20130708278275.html#ixzz2kTc3odJB

أنه منتخب ديموقراطيا، إلا أنه لم يحكم بشكل ديمقراطي، مشيرا إلى 22 مليون مصري الذين عبروا عن رأيهم في هذا الحكم، وهكذا فيما عبر المتحدث: "فإن الديمقراطية ليست تولي الحكم بالإنتخاب، وإنما في الحكم بطريقة تضم كل الأطراف، وقد سمعتم 22 مليون مصري يقولون إنها لم تكن كذلك"(1).

4- زيارة نائب وزير الخارجية الأمريكية لمصر:

في 15 يوليو 2013 قام نائب وزير الخارجية الأمريكية وليام بيريز بزيارة لمصر، وحول الزيارة قال بيريز: "لقد طلب مني الرئيس أوباما والوزير كيري المجيء إلى القاهرة في هذه اللحظة الهامة لأستمع مباشرة لأصوات المصريين ولأوضح المواقف التي تتبناها الولايات المتحدة وكيف يمكننا تقديم المساعدة. سألتقي خلال هذه الزيارة بنطاق عريض من المصريين بما في ذلك الحكومة الانتقالية المدنية والقوات المسلحة المصرية وممثلي الأحزاب السياسية والقيادات الدينية ونشطاء المجتمع المدني ومجتمع الأعمال".

وفي موقف داعم للانقلاب قال بيريز: "بالرغم من قلقنا إزاء تطورات الأسبوعين الماضيين، فإننا نؤمن أن التحول العملية الانتقالية الجارية هي فرصة أخرى، عقب ثورة 25 يناير، لإقامة دولة ديمقراطية تحمي حقوق الإنسان وسيادة القانون وتمكن مواطنيها من تحقيق الازدهار الاقتصادي. نأمل أن تكون فرصة للتعلم من بعض الدروس وتصحيح بعض أخطاء السنتين الماضيتين. نأمل أن تكون فرصة لتلبية طموحات الثورة ولضمان العدالة دون الانتقام، وللتركيز على مستقبل يشترك فيه كل المصريون. نعلم أن أياً من هذه الأمور ليس سهلاً ونعلم أن ذلك سيستغرق وقتاً بدءاً بخطوات صغيرة لتقود إلى خطوات كبيرة. ونعلم أن ذلك سيحتاج دعماً من أصدقاء مصر".

وفي تأكيد آخر على الدعم قال: "من جانبنا فقد أدنا العنف في التظاهرات والهجمات العنيفة على قوات الأمن في سيناء. كما ندين العنف الطائفي المزعج جداً الذي يمكن أن يستمر وأن يزداد سوءً. وطالبنا بممارسة أقصى درجات ضبط النفس من جانب قوات الأمن وإنهاء أي انتهاكات في تعاملهم مع المظاهرات الجماهيرية. وفوق كل ذلك، فمن مصلحة المصريين بقوة أن يخففوا من حدة الاستقطاب التي يمكن أن تسمم مجتمعاتهم".

---

(1) د. السيد أمين شلبي، أمريكا و30 يونيو، مصدر سابق

حيث أعطى بيريز الأولوية في الإدانة لما اسماه "العنف في التظاهرات والهجمات العنيفة على قوات الأمن في سيناء". وكذلك ما اسماه "العنف الطائفي".

وفي دعم مباشر لخريطة طريق الانقلاب قال بيريز: "لمصر الآن رئيس مؤقت ورئيس وزراء انتقالي وخارطة طريق لتعديل دستور ديسمبر 2012 واستفتاء شعبي على الدستور المعدل يليه انتخابات تشريعية ثم انتخابات رئاسية، نأمل أن تسرع هذه الخارطة بعودة مصر إلى حكومة ديمقراطية منتخبة في أسرع وقت ممكن، ولكنني أعتقد أن الناس يدركون أن الأهم هو أن تكون هذه العملية شفافة وأن تشمل الجميع".

واختتم بيريز تصريحاته مؤكداً على الدعم الأمريكي بقوله: الولايات المتحدة ملتزمة بقوة بمساعدة مصر على النجاح في فرصتها الثانية لتحقيق وعود ثورتها. أنا لست ساذجاً. أعرف أن الكثير من المصريين لديهم شكوكاً بشأن الولايات المتحدة وأعلم أن الطريق للأمام لن يكون سهلاً وممهداً. ولكن الحقيقة أن المصريين وحدهم من يمكنهم اتخاذ الاختيارات الصعبة المطلوبة لبناء مستقبل ديمقراطي يحظي بالتسامح ويشمل الجميع. ولكن في الوقت الذي يتخذون فيه هذه الخيارات، أعلم أن لديهم شريكاً قوياً في الولايات المتحدة(1).

5- بيان وزير الخارجية كيري حول الوضع في مصر:

في 27 يوليو 2013، قال كيري "لقد تحدثتُ صباح اليوم مع نائب الرئيس المؤقت محمد البرادعي، ووزير الخارجية في الحكومة الانتقالية نبيل فهمي، والممثلة العليا للشؤون السياسية في الاتحاد الاوروبي كاثرين آشتون، وأعربتُ عن قلقنا العميق إزاء إراقة الدماء والعنف في القاهرة والإسكندرية خلال الـ24 ساعة الماضية والذي أودى بحياة العشرات من المتظاهرين المصريين وإصابة أكثر من ألف شخص".

وأضاف: "هناك حاجة إلى عملية سياسية شاملة تحقق في أقرب وقت ممكن قيام حكومة منتخبة بحرية ونزاهة وملتزمة بالتعددية والتسامح .. وإن الحوار السياسي الهادف والجاد، الذي دعا إليه المسؤولون أنفسهم في الحكومة المؤقتة، يتطلب مشاركين يمثلون كافة الأطياف السياسية للمجتمع المصري، ومن أجل تنفيذ هذا الحوار، فإن الولايات المتحدة تكرّر دعوتها الى إنهاء الاعتقالات المسيّسة وإطلاق

---

(1) موقع السفارة الأمريكية في القاهرة، تصريحات نائب وزير الخارجية الأمريكية وليام بيريز في القاهرة 15 يوليو 2013، الرابط، http://egypt.usembassy.gov/pr71514.html

سراح القادة السياسيين بما يتفق مع أحكام القانون[1].

6. تصريحات جون كيري حول الوضع في مصر:

في 14 أغسطس 2013، وبعد فض قوات الأمن المصرية لاعتصامي ميداني "رابعة العدوية" و"النهضة"، أصدر وزير الخارجية الأمريكي "جون كيري" بيانا من بين ما جاء فيه: "إن الولايات المتحدة تدين بشدة ما وقع اليوم من عنف وسفك للدماء في جميع أنحاء مصر. إنها ضربة قاصمة للمصالحة ولآمال الشعب المصري للانتقال نحو الديمقراطية والاندماج".

وأضاف: إن أحداث اليوم أمر مؤسف يبعث على الأسى، وهي تتعارض مع تطلعات المصريين من أجل السلام، والاندماج، وإقامة ديمقراطية حقيقية. إن المصريين داخل وخارج الحكومة يحتاجون إلى التأني واتخاذ خطوة إلى الوراء. فهم بحاجة إلى تهدئة الوضع وتجنب المزيد من الخسائر في الأرواح. كما أننا نعارض أيضًا بشدة العودة إلى قانون الطوارئ، وندعو الحكومة إلى احترام حقوق الإنسان الأساسية مثل حرية التجمع السلمي، واتخاذ الإجراءات الواجبة بموجب القانون. ونحن نعتقد أن حالة الطوارئ يجب أن تنتهي في أقرب وقت ممكن". وأضاف كيري: "إن الولايات المتحدة تؤيد بقوة آمال الشعب المصري للانتقال الفوري والمستدام إلى ديمقراطية مدنية متسامحة وشاملة[2].

وحول أطراف الصراع في مصر قال كيري: "إن الحكومة المؤقتة والقوات المسلحة، واللتين تملكان سوية الكفة الراجحة لميزان القوة في هذه المواجهة، عليهما مسؤولية فريدة لمنع وقوع المزيد من العنف وتقديم خيارات بناءة لعملية سلمية شاملة تتضمن كافة الأطياف السياسية بأكملها. وهذا يشمل تعديل الدستور وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، والتي دعت إليها الحكومة المؤقتة نفسها .. أما كل الأطراف

---

(1) وزارة الخارجية الأميركية، بيان للوزير كيري حول الوضع في مصر، مكتب المتحدث الرسمي، 27 يوليو، 2013 الرابط،

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/07/20130729279616.html#ixzz2kTay9uWp

(2) حول التحركات الأمريكية قبل فض الاعتصامين قال كيري، لقد قام نائب وزير الخارجية وليام بيرنز، جنبًا إلى جنب مع زملائنا في الاتحاد الأوروبي، بطرح الأفكار البناءة وتركها على الطاولة خلال محادثاتنا في القاهرة الأسبوع الماضي. ومن خلال مكالماتي الهاتفية العديدة مع كثير من المصريين، أعتقد أنهم يعلمون جيدًا كيف ستبدو أي عملية بناءة.

الأخرىٰ فهي أيضًا تتقاسم المسؤولية لتجنب العنف والمشاركة في مسار مثمر نحو إيجاد حل سياسي. لن يكون هناك حل من خلال المزيد من الاستقطاب. لا يمكن أن يكون هناك سوىٰ حل سياسي عن طريق التقريب بين الناس"(1).

7. كلمة مساعدة وزير الخارجية أمام مجلس النواب حول مصر:

في 29 أكتوبر 2013، ألقت السفيرة بيث جونز (مساعدة وزير الخارجية بالوكالة لشؤون الشرق الأدنىٰ) بيانـًا أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، حول الخطوات القادمة بالنسبة للسياسة الأميركية تجاه مصر، تضمن البيان تأكيدا علىٰ دعم الانقلاب العسكري في مصر، حيث قالت جونز: "عقب ثورة يناير 2011 التاريخية، فاز حزب الحرية والعدالة التابع للإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية، وانتُخب الرئيس مرسىٰ لتولي السلطة في انتخابات اعتبرت حرة ونزيهة. إلا أن السيد مرسي أثبت أنه غير راغب أو غير قادر علىٰ ممارسة الحكم بطريقة جامعة لا تقصي أحدًا، حيث أنه استبعد قطاعات واسعة من شرائح المجتمع المصري، فاستجابت الحكومة المؤقتة التي حلت محله في 3 يوليو لرغبات الملايين من المصريين الذين آمنوا بأن الثورة اتخذت منعطفًا خاطئًا وطالبوا بالعودة إلىٰ الأمن والاستقرار بعد سنوات من الاضطرابات".

لكن جونز تحفظت علىٰ ممارسات الحكومة الانقلابية قائلة: "اتخذت الحكومة المؤقتة التي تولت السلطة خلال الأيام التي أعقبت 3 يوليو أيضًا قرارات تتعارض مع الديمقراطية التي تشمل الجميع. فالقرار الخاص بخلع مرسي عن السلطة، واستخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين في شهر أغسطس، وفرض قيود علىٰ الصحافة، والمجتمع المدني، والأحزاب المعارضة، ومواصلة اعتقال العديد من أعضاء المعارضة، جميع هذه الأمور تثير دواعي القلق. كما أثارت أيضًا القيود التي فرضت نتيجة لتمديد حالة الطوارئ المزيد من القلق. كما يجب أن نذكر أيضًا أننا شجبنا دومًا وبشدة أعمال العنف الشنيعة التي شاهدناها ضد كنائس الأقباط وأفراد مجتمعاتهم. إنه لا مكان في مصر لمثل هذه الأعمال الإرهابية. كما نددنا أيضًا بالهجمات علىٰ القوات

(1) أنظر، وزارة الخارجية الأميركية، تصريحات وزير الخارجية جون كيري حول الوضع في مصر، مكتب المتحدث الرسمي، 14 أغسطس 2013. النص متاح علىٰ الرابط التالي:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/08/20130814280983.html#ixzz2kTVtMdIS

الأمنية في سيناء وأماكن أخرى في مصر".

وفي إطار تأكيد دعمها لحكومة الانقلاب قالت جونز: "نرحب بالتزام الحكومة المصرية المؤقتة بخارطة الطريق السياسية للعودة إلى حكومة مدنية منتخبة ديمقراطيًا وسنراقب كيفية تنفيذ خارطة الطريق تلك. يشمل ذلك عملية تعديل دستورية تتوج بإجراء استفتاء قومي - ربما في ديسمبر". وفيما يتعلق بالاقتصاد قالت جونز: "إننا نشجع الحكومة المؤقتة للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والمساعدة على استعادة النمو والاستثمار، وخلق فرص العمل"(1).

8. زيارة وزير الخارجية الأمريكي لمصر:

في 3 نوفمبر 2013، قام وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بزيارة للقاهرة، وبعد مباحثاته في مصر، وفي تأكيد للدعم الأمريكي لحكومة الانقلاب، والتنديد بالمظاهرات الشعبية التي تحدث ضدها، وصدرت عن كيري عدة تصريحات، من بينها:

- "لقد جئت إلى هنا في هذه اللحظة من التحدي نيابة عن الرئيس أوباما للتحدث (معكم) بشأن مستقبل الشرق الأوسط ومستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة ومصر، وهي علاقة مهمة جدًا... الولايات المتحدة هي صديق لشعب مصر، ولدولة مصر، وأننا شريك لبلادكم .. تود الولايات المتحدة لمصر أن تنجح ونريد أن نساهم في نجاحكم .. إن مصر شريك حيوي لأميركا في هذه المنطقة .. إن مصر تلعب دورًا حاسم الأهمية في الحياة السياسية، والثقافية، كما في القيادة الاقتصادية للشرق الأوسط، وشمال أفريقيا".

- "إننا ملتزمون بالعمل مع الحكومة المؤقتة وسنواصل تعاوننا معها. أمامنا الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به، ولقد ناقشنا الوزير وأنا هذا الصباح بصراحة شديدة هذه القضايا والتحديات التي نواجهها معًا، إلا أننا نعتقد بأن هناك اتفاقًا حول الكثير من هذه الأمور حتى في الحين الذي نحتاج فيه إلى إبقاء ثقتنا بخارطة الطريق، وبالطريق قدمًا لمواصلة المسيرة نحو الديمقراطية. ونتطلع قُدمًا إلى العمل معًا، إلى التعاون لمواجهة تلك التحديات الكامنة في الطريق أمامنا".

---

(1) لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، بيان السفيرة بيث جونز، مساعدة وزير الخارجية بالوكالة لشؤون الشرق الأدنى حول الخطوات القادمة بالنسبة للسياسة الأميركية تجاه مصر، 29 أكتوبر 2013، http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/10/20131030285487.html#ixzz2kTQCiCug

- "لا شيء سوف يساعد في توحيد صفوف شعب مصر أو يؤمن المزيد من الاستقرار الاقتصادي أو يوفر المزيد من الثقة في المستقبل أكثر من مشاركة أبناء الشعب المصري في حكومة منتخبة ديمقراطيًا تتولى مهامها من خلال انتخابات شاملة وحرة، ونزيهة. ونحن سوف ندعم الحكومة المؤقتة والشعب المصري من أجل تحقيق هذه الغاية".

- أنا هنا اليوم بناءً على تعليمات من الرئيس أوباما من أجل القول على وجه التحديد لشعب مصر: نحن ندعمكم في العملية الانتقالية الهائلة هذه التي تمرون بها. وندرك أنها عملية صعبة. ونريد أن نساعد. ونحن على استعداد للقيام بذلك. والطريقة التي سوف تتكشف فيها تقوم على إعادة إطلاق قوة الديمقراطية مجددًا، ومع اتخاذ شعب مصر لخياراته المستقبلية، فإنني واثق من أن الولايات المتحدة ستكون قادرة على الوقوف معكم وبذل حتى جهود أكثر مما سبق".

- "إن الولايات المتحدة تدين جميع أعمال العنف. لقد شجبنا أعمال العنف التي ترتكب ضد الكنائس، وضد المصلين، وندين أيضًا أعمال العنف التي ترتكب ضد قوات الأمن في سيناء، وندين أعمال العنف في شوارع أي مجتمع أهلي في مصر، وعلى وجه الخصوص الهجمات ضد قوات الشرطة وضد عناصر السلطة في الدولة"(1).

وحول قضية المساعدات، قال كيري: "العلاقة بين الولايات المتحدة ومصر لا ينبغي أن تحددها المساعدات. هناك قضايا أكبر من ذلك بكثير تهمنا، وتقلقنا، وتحدد علاقاتنا. ولكنني أريد أن أوضح بما لا يدع مجالا للشك بأن الولايات المتحدة سوف تواصل تقديم الدعم الذي يفيد بشكل مباشر الشعب المصري في قطاعات الصحة، والمنح الدراسية، وتنمية القطاع الخاص، ونواصل تقديم المعونات للمساعدة في تأمين سلامة حدود مصر، والعمل مع الجيش، والعمل على مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، واستتباب الأمن في سيناء. وأكدت مجددًا للوزير فهمي بأن الولايات المتحدة ستعمل بشكل وثيق جدًا مع مصر خلال الأشهر المقبلة، ومع الكونجرس لدينا حول مساعداتنا الثنائية".

---

(1) وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المتحدث الرسمي، مقتطفات من تصريحات وزير الخارجية جون كيري مع وزير الخارجية المصري خلال المؤتمر الصحفي المشترك في القاهرة، 3 نوفمبر 2013
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/11/20131105285772.html#ixzz2kTPT0bTA

وأضاف كيري: "القرار في ما يتعلق بشأن تأجيل تسليم بعض المساعدات لفترة من الوقت .. هذا التأجيل ليس عقابًا. إنه انعكاس لسياسة الولايات المتحدة بموجب القانون النافذ لدينا، لدينا قانون أقره الكونجرس الأميركي يتعلق بشأن كيفية تطور أحداث معينة في ما يتعلق بتغيير حكومة في بلد ما، ونحن ملزمون بذلك القانون .. لقد عمل الرئيس أوباما في الواقع بجهد كبير للتأكد من أننا لن نعطل العلاقة مع مصر. لهذا السبب قلت بأن الرئيس أوباما لازال مستمرًا في تقديم أية مساعدة تذهب مباشرة إلى الشعب المصري، لمساعدة الشعب المصري في مجالات التعليم، والرعاية الصحية، والبناء، وفي بعض الأمور التي لها تأثير مباشر على الشعب. وقد عملنا طوال سنوات للاستثمار في مصر ومساعدة مصر"[1].

ومن واقع هذا الرصد للزيارات والبيانات والتصريحات الرسمية الصادرة عن المسؤولين الأمريكيين، يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت على علم تام بكل تفاصيل خطة الانقلاب، وأنها وفرت لها الدعم الكامل، بل يمكن القول بمزيد من اليقين أنها هي التي أعدت ورتبت وخططت لها، بالتعاون مع حلفائها الإقليميين في المنطقة، وخاصة من دول مجلس التعاون الخليجي، ومع حلفائها الإستراتيجيين في الداخل المصري ممثلين في المؤسسة العسكرية وأذرعها المخابراتية التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالإدارة الأمريكية وتوجهاتها الإستراتيجية في المنطقة.



(1) وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المتحدث الرسمي، تصريحات وزير الخارجية جون كيري مع وزير الخارجية المصري خلال المؤتمر الصحفي المشترك في القاهرة، 3 نوفمبر 2013، الرابط،
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/11/20131105285772.html#ixzz2kTPT0bTA

المبحث الثاني
قضايا العلاقات
المصرية الأمريكية بعد الانقلاب

خلال مرحلة ما بعد الانقلاب العسكري تمحورت السياسة الأمريكية تجاه مصر حول عدد من القضايا الرئيسة:

1ـ الموقف من جماعة الإخوان المسلمين:

بعد انقلاب 3 يوليو شنت وسائل الإعلام المصرية والوسائل الموالية حملات إعلامية منظمة ولكنها مفتعلة للربط بين الولايات المتحدة والإخوان المسلمين، وأن الولايات المتحدة توفر لهم الدعم المالي والسياسي ضد إرادة الشعب المصري ما أطلقوا عليه "ثورة الشعب في 30 يونيو"، وكان الهدف من هذه الحملات واضحاً، وهو التعمية عن المواقف الحقيقية والمعلنة للولايات المتحدة من تأييد ودعم الانقلاب.

وهذه القضية، رغم كونها مصطنعة، كما أعتقد، كانت محلا لاهتمام المسؤولين الأمريكيين الذين انتهزوا كل الفرص الممكنة للتصريح والتأكيد على عدم دعمهم للإخوان، وأنهم يتعاملون مع كل التيارات السياسية على قدم المساواة، لدعم الانتقال الديمقراطي في مصر، وهو ما تم رصده في البيانات والتصريحات الرسمية الصادرة عن المسؤولين الأمريكيين بداية من الرئيس الأمريكي وانتهاء بالسفيرة الأمريكية في القاهرة.

2ـ قضية المساعدات الامريكية لمصر:

في 24 يوليو 2013، قال البنتاجون إن وزير الدفاع الاميركي تشاك هيجل أبلغ وزير الدفاع المصري بقرار أوباما الخاص بإيقاف تسليم المقاتلات في محادثة هاتفية بينهما، وقال المتحدث باسم البنتاجون "جورج ليتل": "نظرا للوضع الراهن في مصر لا نعتقد أنه من الملائم المضي قدما في هذا الوقت في تسليم مقاتلات اف-16". وأضاف إن قرار اوباما اتخذ باجماع اراء فريقه للأمن القومي". وأشار ليتل إلى ما سماه "سيولة الوضع على الأرض في مصر". وقال إنه لا نية لتجميد كل المساعدات العسكرية التي

تبلغ قيمتها إجمالا 1.3 مليار دولار سنويا. وقال إنه على سبيل المثال ستمضي مناورات النجم الساطع مع مصر قدما حسب المقرر.

وفي 15 أغسطس 2013 أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن إلغاء مناورات "النجم الساطع" مع مصر رفضًا لأعمال العنف ضد المعتصمين المؤيدين لمرسي، وفي 18/ 8/ 2013 أعلنت واشنطن عن وقف المعونات الاقتصادية السنوية لمصر والمقدرة بـ250 مليون دولار[1].

وفي 23 أغسطس 2013 قال أوباما في مقابلة مع شبكة CNN الإخبارية الأمريكية، أن الإدارة الأمريكية تقوم حاليا بعمل تقييم شامل حول العلاقات الأمريكية – المصرية، بما فيها المعونة العسكرية، مستبعدا عودة العلاقات التجارية مع مصر إلي ما كانت عليه في السابق. كما كشف استطلاع للرأي أجراه مركز أبحاث بيو للناس والصحافة، أن نحو 51٪ من الأمريكيين يؤيدون قطع المعونات الأمريكية لمصر، مقابل 26٪ يفضلون استمرارها على أمل التأثير على مجريات الأحداث في القاهرة[2].

ومع هذه القرارات وما حملته من تناقضات تعددت المواقف الداخلية في الولايات المتحدة حيال قضية المساعدات الأمريكية لمصر، وتوزعت بين عدة اتجاهات وذلك على النحو التالي:

الاتجاه الأول: المؤيد لاستمرار المساعدات الاقتصادية لمصر:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن صانع القرار الأمريكي مطالب بضرورة التحلي بمزيد من الواقعية في التعاطي مع قضايا الأمن القومي للبلاد، وحينما تتعارض القيمة مع المصلحة فإن الأولوية للثانية بغض النظر عن أية اعتبارات أخرى. وفيما يتعلق بالمعونة الأمريكية لمصر فإن المستفيد الحقيقي من هذه المعونة هي الولايات المتحدة[3]. فالمساعدات العسكرية لمصر ما هي إلا أداة للحفاظ على النفوذ الأمريكي داخل الجيش المصري، مع ضمان تعاون مصر في تعزيز مصالح الولايات المتحدة في المنطقة[4].

(1) Jeremy M. Sharp، "Egypt in Crisis، Issues for Congress" ، Congressional Research Service، August 19، 2013

(2) Pew Research Service for the People and the Press، "Public Backs Cutoff of Military Aid to Egypt"، AUG 19، 2013

(3) STEVEN SIMON، "America Has No Leverage in Egypt"، The International Institute for Strategic Studies، August 19، 2013

(4) Eric Trager، Making the Most of Limited U.S. Leverage in Egypt، The Washington Institute for Near East Policy، August 12، 2013

وإذا كان ضمان أمن إسرائيل هو المحدد الرئيس للسياسة الأمريكية بالمنطقة، فإن المهدد الحقيقي لأمن ومصالح إسرائيل والولايات المتحدة في الشرق الأوسط، هو التعصب الديني، وليس الحكم العسكري في مصر، ومن ثم فإنه لا مجال للحديث عن قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان إذا ما تعلق الأمن بأمن الولايات المتحدة وإسرائيل [1].

ويرى انصار هذا الاتجاه أنه إذا كان الوضع الراهن في مصر يؤكد أن ثمة قوتين مهمتين تتصارعان على الأرض، هما الجيش والإخوان المسلمين، فإن حكم الجيش أفضل لمصالح الولايات المتحدة من حكم الإخوان [2].

وتعزيزاً لرؤى هذا الاتجاه يرى "اريك تراجر" "إن الجنرالات ليسوا ديمقراطيين، ولم يكونوا كذلك مطلقاً، فهم فاعلون بيروقراطيون يحمون امتيازاتهم البيروقراطية، وتشمل هذه الاستقلال في شؤونهم الداخلية وسيطرتهم على أصول اقتصادية واسعة، وهم يعرفون أن الديمقراطية الحقيقية قد تكلفهم هذه الإمتيازات. إلا أن قطع المساعدات لن يجعل الجيش ديمقراطياً، وسوف يأتي ذلك بتكلفة كبيرة، وهي تحديداً، القدرة على تشجيع الجيش على اتخاذ مسارات أكثر تقدمية على طول الطريق، عندما قد تكون البيئة أكثر ملاءمة لسياسة أمريكية داعمة للديمقراطية بقوة أكبر في مصر".

ويضيف تراجر: "إذا كانت الولايات المتحدة ترغب في استقرار مصر، سيكون عليها استخدام نفوذها لتشجيع الجنرالات على خفض تطلعاتهم السياسية، والسماح لقيام المزيد من السياسات الشاملة والديمقراطية. لكن إذا قطعت الولايات المتحدة المعونة الآن، فلن تكون قادرة على الدخول في تلك المحادثات لاحقاً. كما أن ذلك سيضع التعاون العسكري بين الولايات المتحدة ومصر في مهب الريح وهو تعاون يمثل قيمة كبيرة للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط".

وخلص تراجر إلى القول: "إن قطع المعونات هو اقتراح يعود بالخسارة على الجميع. فسيكلف الولايات المتحدة نفوذاً كبيراً داخل مصر دون تحقيق أي مكاسب سواءً للجيوستراتيجية الأمريكية أو لآفاق الديمقراطية في مصر. وهو خطأ لا مبرر له إلى

(1) DeWayne Wickham،Wickham، Aid cutoff to Egypt would do nothing"،USATODAY،August 19،2013

(2) Jason Brownlee،"Sanction Egypt to Strengthen U.S. Security" ، Bloomberg،22 August 2013.

أبعد الحدود"(1).

الاتجاه الثاني: المعارض لاستمرار المساعدات:

ويرى أنصار هذا التيار أنه مع ظهور ديكتاتور جديد في مصر، ستستحيل حينئذ دولة بوليسية تدفع شبابها إلى تصنيع القنابل أكثر مما تتجه لصنع الانتخابات، ولو استمرت عمليات القمع وإراقة الدماء، في ظل النظام العسكري في مصر سيتسبب ذلك في نشأة عناصر إرهابية أكبر بكثير في عددها وبأسها من عدد العناصر التي قتلتها قوات مكافحة الإرهاب الأمريكية طوال سنوات. ومن ثم فإن إجهاض الانقلاب الذي قاده الفريق السيسي يعتبر وأدًا للإرهاب في مهده، وليس أفضل من ورقة المعونات لتحقيق ذلك الإجهاض المرغوب(2).

وأنه إذا كان قطع المساعدات لن يحقق الهدف المنشود بالضغط على الجيش المصري، خاصة مع ضخامة الأموال التي ستضخها دول الخليج لمصر، وتعهد وزير الخارجية السعودي علنًا بأن المملكة ستقدم لمصر أية مبالغ مالية تقطعها الولايات المتحدة، إلا أنه من الناحية العملية، لا يمكن للدول العربية أن تلعب الدور نفسه الذي تلعبه الولايات المتحدة، أو أن تسد كل احتياجات مصر من المؤن والسلع، ذلك إن القيمة التي تمنحها واشنطن لمصر، لا تكمن في حجمها، بقدر مضمونها ونوعيتها، وإذا كان بمقدور دول الخليج أن تضخ المليارات إلى مصر، فإن تلك المليارات لن تمكنها من الحصول على أحدث الأسلحة، والمركبات، والتدريبات التي تحفظ للجيش المصري مقومات قدرته العسكرية في المنطقة(3).

كما أن قيام الولايات المتحدة بقطع المساعدات، وخاصة العسكرية عن مصر، بالإضافة إلى دلالته القانونية والقيمية، اتساقًا مع القانون الأمريكي العام، والذي يحظر تقديم أي مساعدات لدولة أطيح برئيسها المنتخب في انقلاب أو بنص مرسوم

(1) اريك تراجر، أوباما ارتكب خطأ فادحاً بشأن مصر، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 9 أكتوبر 2013، النسخة الالكترونية، النص متاح على الرابط التالي:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/obama-just-made-a-terrible-mistake-on-egypt

(2) Jeremy M. Sharp، "Egypt in Crisis، Issues for Congress"، Congressional Research Service، August 19، 2013.

(3) Ellen Bork، "Why the U.S. Must Cut Off Aid to Egypt"، U.S. News، July 9، 2013.

عسكري، فإنه سوف يستثير دولاً أخرى إلى فرض عقوبات مماثلة مما يضاعف من الضغوط التي ستعانيها مصر، ومن ثم إجبار المؤسسة العسكرية على إعادة النظر في حساباتها[1].

ويضيف أنصار هذه الاتجاه إن تردد الولايات المتحدة في التعامل مع ما حدث في مصر على إنه انقلاب عسكري، يضعها في موقف غير لائق، ويضرب عرض الحائط بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وإن من يتذرع بأن استمرار المساعدات يسهم في الحفاظ على النفوذ الأمريكي على مصر مخطئ، لأن حدوث الانقلاب في حد ذاته يدلل على غياب هذا النفوذ وضعف التأثير.

وإذا كانت الولايات المتحدة تخشى على نفوذها، فهي بالفعل تخسر ذلك النفوذ، كما إن عدم اتخاذ الولايات المتحدة قرارات حاسمة صارمة سيترك لدى مصر ودول الشرق الأوسط انطباعًا بإن واشنطن تتنازل عن مبادئها وقوانينها وتغض الطرف عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، الأمر الذي سينعكس على دورها ومكانتها ومصالحها في المنطقة[2].

وبين هذين التيارين يمكن القول أن هناك عدداً من الاعتبارات الداخلية التي دفعت باتجاه اتخاذ قرار تعليق جانب من المساعدات العسكرية والاقتصادية لمصر، من بينها، وفق أحد الباحثين[3]:

(أ) أن الإيمان بالديمقراطية يشكل عقيدة لدى الشعب الأمريكي، وهي عقدية تكاد توازي في الأهمية والقداسة بالنسبة للأمريكيين الأديان السماوية، ويرونها صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان، وأي اعتداء على الممارسات الديمقراطية يعد نوعًا من "الكفر" والإهانة غير المغتفرة. وذهب موقف الرأي العام الأمريكي، بشكل مباشر وقاطع، إلى أن الأطراف التي عملت على إسقاط رئيس تبوأ منصبه من خلال عملية انتخاب ديمقراطية، هي المعتدية، ولا يمكن مساندتها أو اعتبارها حليفًا أو صديقًا.

---

(1) Daniel Larison،"Suspending Aid to Egypt Should Be an Easy Action"،The American Conservative،August 18،2013.

(2) غادة غالبو، وأماني عبدالغني، قطع المعونات الأمريكية لمصر، رؤى من داخل واشنطن، القاهرة، مركز المصري للدراسات والمعلومات، الموقع الالكتروني، 2/ 9/ 2013.

(3) كارن أبو الخير، انتظار الحسم ـ تفاعلات الداخل الأمريكي مع تغير السلطة في مصر، (القاهرة، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، الموقع الالكتروني، 27 أغسطس 2013).

(ب) تناقض ظهور رموز عسكرية في المشهد السياسي مع مبدأ ضرورة خضوع المؤسسات العسكرية للقيادة المدنية في النظم الديمقراطية. وبغض النظر عن تاريخ الولايات المتحدة في دعم نظم عسكرية شديدة القمعية، فإن الرأي العام الأمريكي لا يهتم كثيرًا بالتاريخ أو بالسياسة الخارجية، ويحكم على الأحداث في إطار المنظومة القيمية السائدة.

(ج) طبيعة الإعلام الأمريكي: فالتغطية الإخبارية التحليلية للأحداث قد اندثرت تمامًا، والإعلام يركز على استقطاب المشاهدين من خلال التركيز على الأحداث المثيرة وتضخيمها، سواء أكانت أحداث عنف أم فضائح أخلاقية، لجذب نسب عالية من المشاهدين. وفي هذا الإطار، جاءت التغطية الإعلامية للأحداث في مصر، حيث تُقدم الأحداث في قالب جاهز سلفًا في مخيلة الرأي العام عن النظم القمعية العسكرية التي تفتك بالأبرياء، ولا تحترم حقوقهم الإنسانية[1].

(د) محاولة عدد من الرموز السياسية وأعضاء الكونجرس تدعيم شعبيتهم عن طريق المطالبة بقطع المعونة العسكرية عن مصر، وانضمام بعض رموز النخبة الأمريكية "المحافظة" مثل "جون ماكين" إلى الفريق المناهض للنظام الجديد في مصر، رغم أن اليمين الأمريكي كان بشكل عام معترضًا على الدعم الأمريكي للإخوان المسلمين، ولا يؤمن بأنهم تخلو عن ممارسة العنف، أو تبنوا الممارسات الديمقراطية.

(هـ) أن عدداً من دوائر السياسة الخارجية في الإدارة أو في مراكز الأبحاث لم تكن متحمسة للتغيير السياسي في مصر، اتساقًا مع الاتجاه السائد فيها أن إرساء مبادئ الديمقراطية في مصر يجب أن يكون هدفًا أساسيًّا للإدارة الأمريكية، وأن مواصلة الدعم العسكري في ظل إسقاط رئيس منتخب، وفرض حالة الطوارئ يتناقض مع هذا الهدف، وهو الموقف التي عبرت عنه مجموعة عمل مصر، التي تضم خبراء من مختلف مراكز الفكر الأمريكية، ومن مختلف التوجهات السياسية".

(و) وجود أطراف لا تأخذ موقفًا معاديًا من النظام الجديد في مصر، وهي القطاعات

---

(1) ركزت افتتاحيات الصحف الأمريكية الكبرى (مثل، "واشنطن بوست" و"نيويورك تايمز" ومقالات كبار الكتاب) على ضرورة أن تقوم الإدارة بقطع أو تجميد المساعدات عن مصر، هذا بالإضافة إلى موقف منظمات حقوقية معينة مثل "هيومن رايتس فريست"، وكذلك مجموعة العمل المعنية بمصر Working Group on Egypt التي تضم عددًا من الخبراء والباحثين المتخصصين في شئون المنطقة، وتتبنى توجهًا مناهضًا لاستمرار المعونة.

التي طالما انتقدت الرئيس أوباما بوصفه منحازًا للحركات الإسلامية، وتستغل أحداث العنف التي قامت بها الجماعات الإسلامية للهجوم على أوباما.

(ز) رؤية عدد من قادة الفكر من الرموز المحافظة، مثل "والتر رسل ميد"، ودوريةThe American Interest ،، والتي تذهب إلى أن تطبيق الديمقراطية في المجتمعات المختلفة ليس بالضرورة عملية سهلة، وأن هناك ميلا لدى المحللين لتناسي الحروب الدموية الطويلة التي خاضتها المجتمعات الغربية حتى أرست قيم احترام المخالفين في العقيدة، وفصل الدين عن السياسة. وبالتالي فإن تحقيق الاستقرار والحكم الرشيد في مصر قد تكون له الأولوية على الإصرار على إجراء الانتخابات.

(ح) تأثير شركات السلاح الأمريكية التي تصدر الأسلحة لمصر من خلال برنامج المعونة، والتي لها مصلحة اقتصادية في استمرار المعونة، وممثلو الولايات التي تقع فيها هذه الشركات في الكونجرس، بالإضافة إلى دوائر أمنية وعسكرية أمريكية تثمن التعاون المصري في محاربة الإرهاب، وتقديم التسهيلات اللوجيستية للجيش الأمريكي[1].

3. قضية التنسيق الأمني والعسكري بين مصر والولايات المتحدة:

تعددت المؤشرات الدالة على استمرار التنسيق العسكري والأمني بين الإدارة الأمريكية وسلطة الانقلاب في مصر، ومن بين هذه المؤشرات:

(أ) حوار صحيفة واشنطن بوست الأمريكية مع وزير الدفاع المصري، والمنشور على موقعها الالكتروني بتاريخ 3 أغسطس 2013، والذي أكد فيه على وجود درجة كبيرة من التواصل والتنسيق مع المسؤلين الأمريكيين منذ عدة شهور قبل وقوع الانقلاب، وانتقد الإدارة الأمريكية لعدم تصديها بحسم لنظام مرسي رغم المطالبات المستمرة بذلك خلال العام الذي تولى فيه الحكم[2].

---

(1) كارن أبو الخير، مصدر سابق

(2) من بين التصريحات التي قال بها وزير الدفاع المصري ونشرتها الصحيفة:

- المعضلة بين الرئيس السابق مرسي والشعب تنبع من مفهوم الإخوان المسلمين للدولة، والأيدولوجية التي تبنوها لبناء دولة تعتمد على استعادة الإمبراطورية الإسلامية الدينية، وهو ما لم يجعل (محمد مرسي) رئيسا لكل المصريين، ولكن رئيسا يمثل أتباعه ومؤيديه. لقد كان ذلك واضحا منذ اليوم الأول (يوم توليه الرئاسة)، حيث بدأ بإهانة القضاء، ولم يوليهم المعاملة الملائمة. لقد كانت خبرة الإخوان في إدارة بلد

(ب) اتصال وزير الدفاع الأمريكي مع وزير الدفاع المصري: ففي 14 أغسطس أكد بيان صادر عن السكرتير الصحفي لوزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) جورج ليتل،

متواضعة للغاية، إن لم تكن غائبة، الجيش تعامل مع الرئيس بالاحترام الواجب المستحق لرئيس تم اختياره من المصريين.

- لقد كنا حريصين على نجاحه، لو كنا نريد مناهضته، وعدم السماح له بحكم مصر، لم نكن لنفعل شيئا في الانتخابات، والتي جرت العادة أن يتم تزويرها في الماضي، ولسوء الحظ اختار الرئيس السابق الدخول في حروب مع كافة مؤسسات الدولة تقريبا، وعندما يدخل رئيس في نزاع مع كل هذه المؤسسات، تتضاءل جدا فرصة نجاحه. وعلى الجانب الآخر، حاول الرئيس استدعاء مؤيديه من الجماعات الدينية.
- الإخوان المسلمين لديهم تواجد دولي في أكثر من 60 دولة في العالم، والفكرة التي تربطهم ليست نابعة من الوطنية، أو الإحساس بالوطن، إنها أيدولوجية ترتبط تماما بمفهوم "المنظمة".
- أين دور الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي وكافة القوى الدولية الأخرى المهتمة بأمن وسلامة ورفاهية مصر؟ هل قيم الحرية والديمقراطية يتم ممارستها حصريا في بلادكم، دون أن يكون للبلاد الأخرى ذات الحق في ممارسة نفس القيم، والاستمتاع بنفس البيئة، هل شاهدتم عشرات الملايين من المصريين المطالبين بالتغيير في التحرير؟ ما هو رد فعلكم تجاه ذلك؟ لقد تركتم المصريين، وأدرتم لهم ظهوركم، ولن ينسو ذلك. والآن هل تريدون الاستمرار في إدارة ظهوركم للمصريين؟ المصالح الأمريكية والإرادة الشعبية للمصريين لا يجب أن تتضارب. لقد طلبنا دائما من المسؤولين الأمريكيين أن يسدوا نصحا للرئيس السابق للتغلب على مشاكله.
- أين هو الدعم الاقتصادي لمصر من الولايات المتحدة؟ وحتى خلال العام الذي تقلد فيه الرئيس السابق المسؤولية، أين كان الدعم الأمريكي لمساعدة مصر على استعادة اقتصادها، والتغلب على احتياجاتها الماسة؟
- إن أهم إنجاز في حياتي هو التغلب على تلك الظروف المحيطة، وضمان أن نحيا بشكل سلمي، والمضي قدما في خارطة الطريق، والقدرة على إدارة الانتخابات القادمة، دون سفك قطرة دم مصرية واحدة.
- توقعت أننا في حالة عدم تدخلنا، سيتحول الأمر إلى حرب أهلية، وقبل أربعة شهور من مغادرة مرسي الرئاسة، أخبرته بذات الشيء. ما أريدكم أن تعرفوه وأريد للقارئ الأمريكي أن يعرفه، هو أن شعب حر ثار ضد نظام سياسي غير عادل، وهذا الشعب الحر يحتاج لدعمكم.
- الولايات المتحدة لديها الكثير من النفوذ والتأثير على الإخوان المسلمين، وأود حقيقة أن تستغل الإدارة الأمريكية نفوذها عليهم لحل الصراع.
- من سيخلي تلك الميادين ويفض تلك الاعتصامات ليس الجيش. هنالك شرطة مدنية، وهم مكلفون بأداء تلك الواجبات.
- في 26 يوليو خرج أكثر من 30 مليون إلى الشوارع لدعمي، وهم ينتظرونني لأفعل شيئا.
- سجلي كلماتي وخذيها على محمل الجد الشديد، الجيش المصري يختلف عن سائر جيوش العالم".

أنظر: نص الحوار على موقع صحيفة واشنطن بوست الأمريكية، على الرابط التالي:

http://www.washingtonpost.com/world/middle_east/washington-post-interviews-egyptian-gen-abdel-fatah-al-gen-sissi/2013/08/03/6409e0a2-fbc0-11e2-a369-d1954abcb7e3_story.html

اتصال وزير الدفاع المصري بوزير الدفاع الأمريكي الموجود في ماليزيا، لمناقشة التطورات الجارية في مصر. وقد أطلع الوزير السيسي الوزير هيجل على المستجدات الخاصة بالوضع الأمني في جميع أنحاء مصر، وكذلك على التقدم الحاصل على خريطة الطريق السياسية. وشدد الوزير هيغل على أهمية وجود عملية سياسية شاملة وشفافة تتضمن جميع المصريين، وعلى وجوب تسوية الخلافات دون عنف. كما أطلع الوزير السيسي أيضًا الوزير هيغل على المستجدات بشأن التطورات الأمنية في شبه جزيرة سيناء، وأعرب الوزير هيغل عن تقديره لجهود مصر لضمان أمن مرافق ومنشآت السفارة الأمريكية وجميع موظفي الولايات المتحدة الذين يخدمون في مصر"[1].

(ج) بيان مساعد وزير الدفاع حول العلاقات العسكرية مع مصر:

في 29 أكتوبر 2013، ألقى ديريك تشولت مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي بيانـًا أمام مجلس النواب الأمريكي حول سياسة الحكومة الأمريكية بشأن المساعدات لمصر، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالعلاقات الدفاعية الثنائية. وقال "تشولت" "إن لدينا مشاعر قلق جدية حول أحداث الثالث من يوليو والعنف المرتكب على نطاق واسع ضد المتظاهرين في منتصف شهر أغسطس. بعد تلك الأحداث .. وعمدنا إلى إعادة تقويم مساعداتنا لضمان أن تستخدم لدفع جميع أهدافنا في مصر".

وحول عملية إعادة التقويم هذه أكد تشولت على عدة أمور، وفق نص البيان:

* استمرار التعاون في بعض المجالات: قال تشولت "إننا سنواصل المساعدات التي تدعم المصالح الحيوية لأمننا بما في ذلك المساعدة في أمن الحدود والأمن البحري، وأمن سيناء، والتصدي للإرهاب. وسنواصل أيضًا تقديم الدعم لتعزيز بعض الأنظمة الأمريكية المنشأ، بما في ذلك قطع الغيار، كما سنواصل تمويل التعليم العسكري والتدريب للقوات المسلحة. يعتبر تعزيز هذه الأنظمة مهم بالنسبة لقدرات مصر العسكرية على المدى الطويل، ومهم أيضًا لضمان العمليات المتبادلة بين القوات المسلحة الأمريكية والمصرية. ونحن سنواصل تقديم هذه المساعدات لأنها أساسية من أجل دفع ما هو في صالح أمننا القومي بالدرجة الرئيسية في المنطقة".

---

(1) وزارة الدفاع الأمريكية، مكتب مساعد وزير الدفاع (الشؤون العامة)، فحوى مكالمة وزير الدفاع هيجل مع وزير الدفاع المصري من ماليزيا، 14 أغسطس 2013. الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/08/20130826281655.html#ixzz2kTT1qDfF

* تعليق التعاون في بعض المجالات: قال تشولت: "سنواصل وقف تسليم أنظمة الأسلحة الثقيلة إلى مصر بما في ذلك طائرات اف-16 ودبابات M1A1 ، والطائرات المروحية من طراز آباتشي وصواريخ هاربون. وقد ألغينا هذه السنة مناورات التدريب العسكري المسماة "النجم الساطع" (برايت ستار) مع القوات المسلحة المصرية"(1).

* الحرص على توثيق العلاقات: قال تشولت: "تعتبر الولايات المتحدة مصر شريكًا أساسيًا - شريكًا ساعد في تقدم مصالح الأمن القومي الأميركي طيلة ثلاثة عقود. ونحن نريد مواصلة العلاقات القوية بين القوات المسلحة لبلدينا التي تحافظ على مصالحنا الاستراتيجية. ونريد ونرغب في أن تطور مصر قوات مسلحة تكون مستعدة لمواجهة تهديدات القرن الحادي والعشرين. لقد أجرينا العديد من المحادثات مع المصريين خلال السنوات الأخيرة فيما يتعلق بطرق تحديث القوات المسلحة المصرية. وهكذا، سنواصل تقييم النواحي الأخرى لمساعداتنا الأمنية التي تحقق التقدم المباشر لمصالحنا الأمنية المشتركة، وتبقى وثيقة الصلة بتهديدات القرن الحادي والعشرين، وتكون مستدامة في حدود الموارد المتوفرة. ويشمل هذا تقييم فعالية وكفاءة الأنظمة القديمة. إننا نتطلع إلى العمل مع مصر والكونغرس حول كيفية المضي قدمًا في هذا المجال"(2).

(د) حوار رئيس المخابرات العامة المصرية مع "واشنطن بوست":

في مقال بعنوان "مستقبل المخابرات المصرية" نشرته صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية، (عدد 12 نوفمبر 2013)، نقل الكاتب الأمريكي ديفيد إجناتيوس، عن اللواء محمد فريد التهامي، رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية، قوله إنه "لا تغيير في علاقة المخابرات المصرية بأجهزة المخابرات الأمريكية"، وذلك رغم تأخر تسليم

---

(1) حول كون هذا التعليق مؤقتا وغير شامل قال تشولت، لحين توفر الأموال والتفويضات، لا ننوي إنهاء العقود مع من يبيعون أو المتعاقدين على أنظمة الأسلحة الواسعة النطاق هذه، وإنما، ستظل بعض أنظمة الأسلحة الثقيلة في المستودعات بصورة مؤقتة إلى الحين الذي تحقق فيه مصر تقدمًا معقولا من خلال المرحلة الانتقالية الشاملة والديمقراطية. سوف نواصل مراجعة مساعداتنا خلال الأشهر القادمة على ضوء تقدم مصر وفقًا لخارطة الطريق وباتجاه الانتقال المستدام والشامل وبدون عنف إلى الديمقراطية".

(2) لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، بيان ديريك تشولت مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي حول الخطوات المقبلة حول سياسة مصر، 29 أكتوبر 2013. النص متاح على الرابط،
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/11/20131101285628.html#ixzz2kTQjPIV3

الأسلحة الأمريكية إلى القوات المسلحة المصرية، والحديث الدائر عن الاتصالات الجديدة بين الجيشين المصري والروسي". وأضاف "التهامي": "علاقات الصداقة بين المخابرات في البلدين تختلف تمامًا عن العلاقات السياسية.. أنا على تواصل ثابت ومستمر مع مدير المخابرات الأمريكية جون برينان، بدرجة أكبر من أي جهاز آخر في العالم"(1).

(هـ) اتصال وزير الدفاع الأمريكي بوزير الدفاع المصري:

في 19 ديسمبر 2013، اتصل وزير الدفاع الأمريكي هيجل بوزير الدفاع المصري لإطلاعه على مجريات زيارته الأخيرة إلى الشرق الأوسط، ولبحث العلاقة بين الولايات المتحدة ومصر، وأعرب الوزير هيجل عن التزام الولايات المتحدة بالعلاقة

---

(1) رأى "إجناتيوس" أن "التهامي" استغل مقابلته الصحفية للتحدث عن بعض النقاط حول كيفية عمل المخابرات المصرية تحت إدارة الفريق السيسي، واعتبر "إجناتيوس" أن ذلك بمثابة "العودة إلى المستقبل، وجانب من جوانب مصر الجديدة التي عرضها التهامي في تعليقه بقوله (إن قوة الأمن الوطني التابعة لوزارة الداخلية نجحت في استعادة بعض من قدراتها المهنية السابقة، وذلك بإعادة تعيين بعض المسؤولين السابقين الذين أقالهم مرسي)". وأشار "إجناتيوس" إلى أن "التهامي" كان يتقلد وظيفة حساسة في عهد مبارك، حيث كان يدير هيئة الرقابة الإدارية، مما جعله يستطيع الوصول إلى أكثر الأسرار حساسية للنظام. وأضاف: "إن منتقدي التهامي يقولون إنه ساهم في دفن مخالفات مالية تورطت بها الدائرة المحيطة بمبارك، بينما نفى أحد أنصار التهامي تلك التهمة".

وسأل "إجناتيوس" التهامي عن خطر ما وصفه بـ"حملة القمع الدامية" ضد جماعة الإخوان المسلمين، التي من الممكن أن تدفع أعضاءها مجددًا إلى العمل السري، لتشكل نسخة جديدة من المنظمات الإرهابية التي شكلت تنظيم "القاعدة"، فأجاب "التهامي" قائلاً: "بعض الخلايا المرتبطة بفكر القاعدة كانت تحاول أن تبني جذورًا لها في شبه جزيرة سيناء"، مشيرًا إلى أن جماعة تسمى أنصار بيت المقدس تعتبر واحدة من المنظمات التي تدعى الانتماء إلى تنظيم القاعدة، إلا أنه لا يوجد دليل على أنها على اتصال مباشر مع التنظيم أو زعيمه أيمن الظواهري". وأضاف: "بعض الخلايا الجهادية تسللت القاهرة ودلتا النيل وصعيد مصر، ولكن يجري تعقبها من قبل وزارة الداخلية".

وقال "التهامي": "إن الهجمات الإرهابية من المرجح أن تستهدف المصادر الرئيسية للدخل الأجنبي في مصر، مثل السياحة وقناة السويس والاستثمار الأجنبي، ولهذا يجب على الخدمات العسكرية والأمنية توفير حماية خاصة لهذه القطاعات". وبسؤاله ما إذا كان يمكن السماح لأنصار الإخوان المسلمين بالمشاركة في الحياة السياسية من خلال حزب "الحرية والعدالة"، بدلًا من العنف، فأجاب أنه بموجب "خارطة الطريق" ستستعيد مصر "الديمقراطية المدنية"، وبالتالي لن يتم استبعاد أي قوة من العملية السياسية "مهما كان من يريد الانخراط في العملية السياسية، فهو موضع ترحيب كبير". أنظر: مريم محمود، "رئيس المخابرات العامة، أتواصل مع مدير الـ" CIA" ولا تغيير في علاقتنا بهم"، صحيفة المصري اليوم، الثلاثاء 12 نوفمبر 2013. النص متاح على الرابط،

http://www.almasryalyoum.com/node/2294576

بين البلدين فى مجال الدفاع، وأنها تريد مواصلة العمل مع مصر لدعم انتقال سياسي شامل ومستقر، وأبلغ هيجل الوزير السيسي أنه قام خلال زيارته الأخيرة إلىٰ منطقة الخليج بتشجيع الشركاء الإقليميين علىٰ مواصلة لعب دور فى تحسين الاقتصاد المصري، وعلىٰ أن يؤدوا دورًا بناءً فى دعم التحوّل فى مصر.[1]

4. قضية مواجهة "الإرهاب" فى سيناء:

رغم إعلان الإدارة الأمريكية تعليق جزء من مساعداتها العسكرية لمصر، شدد تشاك هيجل، وزير الدفاع الأمريكىٰ، علىٰ أن الولايات المتحدة ستواصل تقديم المساعدة فى القضايا التىٰ تخدم الأهداف الأمنية الحيوية للجانبين بما فى ذلك مكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة وتأمين الحدود والأمن فى سيناء. وهكذا استثنت الولايات المتحدة المساعدات المتعلقة بتأمين سيناء وحدودها من أىٰ تخفيض أو تجميد طبقته علىٰ المساعدات الأخرىٰ.

حيث ترىٰ الولايات المتحدة أن سيناء تعد حجر الأساس لتصورها للأمن الإقليمىٰ فى الشرق الأوسط، لذا تدعم جهود تأمين سيناء، وامتداد سيطرة الحكومة المصرية إليها. كما تدرك أن سيناء وما لها من حدود مع إسرائيل هي المعيار الأهم لحرب العرب أو سلمهم مع إسرائيل، كما تعكس طبيعة سيناء الجغرافية، إضافة لموقعها الرابط بين مصر وفلسطين والأردن وإسرائيل والسعودية، بعدا آخر لأهميتها، وزاد من هذه الأهمية وصول حماس للحكم عام 2006 .

ومن هنا استمر بل وتصاعد دعم الولايات المتحدة لمصر فى تأمين سيناء عن طريق إمدادها بمعلومات استخباراتية، وصور تلتقطها أقمار صناعية وطائرات تجسس أمريكية، فى الوقت الذي ترصد فيه الولايات المتحدة أىٰ تحرك للقوات المصرية داخل سيناء[2]. كذلك تنظر الولايات المتحدة بجدية لما يتعرض له أفراد القوة متعددة الجنسيات والمراقبين الدوليين من اعتداءات، وهىٰ القوة المسئولة عن مراقبة الالتزام

---

(1) وزارة الدفاع الأميركية، مكتب مساعد وزير الدفاع (الشؤون العامة)، فحوىٰ المكالمة الهاتفية للوزير هيغل مع نظيره المصري، 19 ديسمبر 2013. متاح علىٰ الرابط التالي،
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/12/20131220289326.html#ixzz2pI3ulIxp

(2) محمد المنشاوي، قضية المساعدات العسكرية لمصر، صحيفة الشروق المصرية، الموقع الالكتروني، الجمعة 4 أكتوبر 2013.

بالترتيبات الأمنية الواردة في معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية في سيناء[1].

ويرتبط بأمن واستقرار شبه جزيرة سيناء، أمن واستقرار الأوضاع في قناة السويس التي تشكل الحد الغربي لسيناء، وتتمتع بأهمية محورية في الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وفي هذا الإطار طرح ستيفن كوك، في مقالة بمجلة "فورين أفيرز" تحت عنوان: "لماذا لا تزال قناة السويس هامة؟"، رؤية حول مدى احتفاظ قناة السويس بأهميتها الاستراتيجية، وتأثيرها على طبيعة العلاقات المصرية-الأمريكية. وأشار كوك إلى أن الجدل الدائر حاليًا حول المساعدات الأمريكية لمصر بعد 3 يوليو 2013، يتوقف في شقه الأكبر على قناة السويس.

ويرى كوك أن الحديث عن تراجع المكانة الحيوية لقناة السويس هو من الأمور التي لا تتسق مع الواقع. فعلى الرغم من كل التغييرات التي يمر بها الشرق الأوسط، واتجاه أوباما في سياسته الخارجية نحو آسيا، وتزايد أهمية الأفكار والمعرفة بدلا من البضائع المحمّلة في الحاويات؛ فإن قناة السويس لا تزال تحتل مكانة متميزة على مستوى التجارة الدولية.

ويضيف كوك: "يبدو أن سلاح البحرية الأمريكي ليس في حاجة ماسة لقناة السويس، فالعسكريون هناك لديهم محيطان يُتيحان لهم المرونة في وضع الخطط العسكرية، فالسفن تستطيع التحرك من المحيط الهادي إلى الهندي ومن بعده إلى الخليج العربي، في حالة حدوث أزمة هناك. ولكن في حالات الطوارئ التي تتطلب حركة السفن البحرية من وإلى البحر المتوسط بسرعة، فإن الرحلة من بحر العرب إلى الموانئ الفرنسية مرورًا بقناة السويس تقطع مسافة ما يقارب 4700 كلم، أما الإبحار عن طريق رأس الرجاء الصالح فإنه يتطلب ستة آلاف كلم إضافية، وهو ما يعني زيادة الرحلة بمقدار ثمانية أيام، إذا ما سارت السفن بأقصى سرعة لها. لذا يؤكد كوك أنه من منظور سلاح البحرية الأمريكي، فإن قناة السويس تمثل الطريق الأكثر كفاءة وفعالية وتوفيرًا للموارد".

وينتهي كوك إلى أنه إلى أن يأتي الوقت الذي تعيد فيه الولايات المتحدة التفكير في

---

(1) يبلغ عدد تلك القوات ما يقرب من 1700 جندي أغلبهم من الولايات المتحدة. ووفقا لبيان قائدها العام، فقد تعرض أفراد القوة للاستهداف في 187 حادثة إطلاق رصاص بالذخيرة الحية ما بين يناير ومايو من العام 2013. أنظر، محمد المنشاوي، أمريكا وإستراتيجية تسكين سيناء، صحيفة الشروق المصرية، 18/ 10/ 2013. الموقع الالكتروني.

التزاماتها في أوروبا، وشرق المتوسط، وإفريقيا، والخليج العربي، وجنوب آسيا؛ فإن قناة السويس ستظل رصيدًا استراتيجيًا لا مثيل له بالنسبة لضباط البحرية الأمريكية وصناع القرار[1].

5- المواقف الأمريكية من تطورات الأوضاع الداخلية فى مصر:

كانت تطورات الأوضاع الداخلية في مصر، محلا لاهتمام الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما برز في البيانات والتصريحات الرسمية الصادرة حول بعض هذه التطورات ومن ذلك:

(أ) بيان السفارة الأمريكية حول الاعتداء على وزير الداخلية في 5 سبتمبر 2013، والذي يدين الهجوم الذي وصفه بـ "الإرهابي الشنيع" الذي تعرض له وزير الداخلية وموكبه.[2].

(ب) بيان وزارة الخارجية الأمريكية حول قانون التظاهر في مصر: ففي 25 نوفمبر 2013، أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بيانا حول قانون التظاهر في مصر، جاء فيه: " إننا نشعر بالقلق إزاء التأثيرات المحتملة لقانون التظاهر الجديد الخاص بالتجمع السلمي الصادر في مصر. إننا نتشاطر وجهة نظر المجتمع المدني المصري بأن هذا القانون، الذي يفرض قيودًا على قدرة المصريين على التجمع السلمي والتعبير عن وجهات نظرهم، ولا يلبي المعايير الدولية ولا يدفع عملية الانتقال الديمقراطي في مصر إلى الأمام. وفي حين أن المتظاهرين يتحملون مسؤولية التعبير عن آرائهم بطريقة سلمية، فإن الحكومة تتحمل مسؤولية حماية الحريات الأساسية للشعب المصري"[3].

(ج) بيان وزارة الخارجية حول أحكام السجن الصادرة على متظاهرين مصريين سلميين في 22 ديسمبر 2013: جاء فيه "تشعر الولايات المتحدة بقلق بالغ إزاء تدهور

---

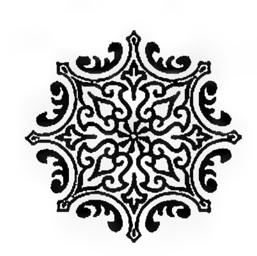
(1) ستيفن كوك، لماذا لا تزال قناة السويس هامة؟، عرض: محمد محمود السيد، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، الإثنين،9 ديسمبر 2013.

(2) بيان سفارة الولايات المتحدة حول هجوم 5 سبتمبر في القاهرة، موقع السفارة الأمريكية في القاهرة، 5 سبتمبر 2013 http://egypt.usembassy.gov/pr-09052013-arabic.html

(3) وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المتحدث الرسمي، بيان جين ساكي، المتحدثة الرسمية باسم وزارة الخارجية حول قانون التظاهر في مصر، 25 نوفمبر 2013. النص متاح على الرابط،
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/11/20131127288030.html#ixzz2lxFZUlrY

مناخ حرية التجمع والتعبير السلمي في مصر، لقد أدى تنفيذ القانون المقيّد للتظاهر في مصر إلى زيادة في عمليات الاعتقال والاحتجاز، وفي التهم الموجهة إلى شخصيات معارضة ونشطاء حقوق الإنسان ومتظاهرين سلميين، كما أنه يرسل رسالة مخيفة إلى المجتمع المدني ككل. إننا، على وجه الخصوص، نعتقد أن الأحكام الصادرة في 22 ديسمبر لا تسهم في خلق مناخ انتخابي منفتح أو تشجع العملية الانتقالية التي تحمي الحقوق الشاملة لجميع المواطنين المصريين، وبالتالي ينبغي إعادة النظر فيها. إننا مازلنا نحثّ الحكومة على الوفاء بالتزامها بتنفيذ التحول الديمقراطي الشامل، بما في ذلك السماح بمناخ منفتح يشعر فيه المصريون بالحرية في تنظيم حملات الاستعداد والتصويت لصالح أو ضد مشروع الدستور يومي 14–15 يناير، أو الامتناع تمامًا عن العملية[1].

(د) إدانة تفجيرات المنصورة (24 ديسمبر 2013): حيث نص بيان وزارة الخارجية على أن الولايات المتحدة تدين بأشد العبارات الممكنة الهجوم الإرهابي الذي وقع اليوم على مديرية أمن الدقهلية بمدينة المنصورة. وأكد البيان أن الولايات المتحدة تقف بثبات مع أبناء الشعب المصري فيما يعملون على وضع بلادهم على الطريق نحو الديمقراطية والاستقرار والازدهار الاقتصادي، في مناخ خالٍ من العنف[2].



(1) وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المتحدث الرسمي، بيان لوزارة الخارجية حول أحكام السجن الصادرة على متظاهرين مصريين سلميين، 23 ديسمبر 2013. النص الرسمي متاح على الرابط التالي،
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/12/20131224289453.html#ixzz2pI3gSC00

(2) وزارة الخارجية الأميركي، الولايات المتحدة تدين التفجيرات في مدينة المنصورة المصرية، مكتب المتحدث الرسمي، 24 ديسمبر، 2013. النص الرسمي متاح على الرابط التالي،
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/12/20131226289505.html#ixzz2pI3lM7Lh

المبحث الثالث
السياسة الأمريكية والانقلاب:
رؤي وشهادات

مع تعدد القضايا التي كانت محلا لاهتمام السياسة الأمريكية تجاه مصر بعد انقلاب 3 يوليو 2013، وتعدد الأدوات التي اعتمدت عليها في إدارتها لهذه القضايا، تعددت الرؤي والشهادات التي سعت إلى تقييم هذه السياسة، ومن ذلك:

1- معهد واشنطن وحديث الفرصة الثانية:

بعد بيان الانقلاب العسكري 3 يوليو، وفي نفس اليوم تقريبا، نشر روبرت ساتلوف، مدير معهد واشنطن، تحليلا بعنوان " بعد الاطاحة بمحمد مرسي - فرصة ثانية لأوباما"[(1)]، من بين ما جاء فيه: "جاء عزل الجيش المصري للرئيس محمد مرسي ليمنح إدارة أوباما فرصة هي الأكثر ندرة في السياسة الخارجية، إنها فرصة ثانية. ووضع الأمور في نصابها سوف يتطلب فهم الجوانب التي أخطأت فيها الولايات المتحدة في المرة الأولى.

وأضاف ساتلوف: "إن خطأ الولايات المتحدة الأكبر كان الثقة المفرطة التي وضعتها في الجنرالات. فعندما انتقل البيت الأبيض إلى قضية ليبيا وغيرها من المواضيع، ترك من الناحية الفعلية سياسته تجاه مصر تسير بقوة الدفع التلقائي، حيث منح الجنرالات حرية تقدير سرعة ومحتوى "عملية التحول الديمقراطي .. لقد كان الجميع يعلمون أن المصلحة الحقيقية للجنرالات هي ابتكار نظام سياسي يحافظ على سلطتهم وثروتهم. لكنهم كانوا "رجالنا"، رجال فهموا التقاطعات بين حتميات الأمن الإقليمي الأمريكية والمصرية -- بحفاظهم على معاهدة السلام مع إسرائيل -- وزعموا أنهم يُقدرون الحاجة إلى عملية سياسية تحظى بالشعبية ومشاركة الجميع والشرعية .. وقد كانت تلك السياسة منطقية. ونظراً لأن أحداً لم يتخيل نطاق عدم

---

(1) روبرت ساتلوف، بعد الاطاحة بمحمد مرسي - فرصة ثانية لأوباما، واشنطن بوست، 3 يوليو 2013، النص متاح على موقع معهد واشنطن، على الرابط التالي،

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/after-mohammad-morsis-ouster-a-second-chance-for-obama

الكفاءة السياسية للجنرالات، فإنها كانت تنطوي على أخطاء مأساوية".

وفي تأييد مطلق للانقلاب يقول ساتلوف: "لا ينبغي أن يفرح أحد بخلع قائد منتخب من قبل جيش في بلد ما، لكن هذا ليس انقلاباً بالمعنى التقليدي ولا يستحق تعليق المساعدات الأمريكية وفقاً لما ينص عليه القانون الأمريكي. وفي الواقع أن الجيش منع بشكل مؤكد وقوع حمامات دم كانت ستترك جروحاً في مصر على مدار عقود. إن اللافعل وعدم التدخل كان سيرقى إلى مرتبة العمل الإجرامي .. لكن مع عودة الجيش إلى الساحة، فسيكون من الأعمال الإجرامية كذلك أن تكرر الإدارة الأمريكية أخطاء الحلقة الماضية من الحكم العسكري، عندما تمت التضحية بكل شيء على مذبح الاستقرار. إن الجنرال عبد الفتاح السيسي ليس أكثر ديمقراطية من طنطاوي، لكنه ربما يكون أكثر دهاء وحنكة. وتحتاج واشنطن أيضاً أن تكون أكثر حنكة ودهاء".

وخلص ساتلوف في تحليله إلى القول: "مع تلطيخ سمعة الولايات المتحدة جراء التصور السائد بخنوعها لجماعة «الإخوان»، فستكون المرحلة التالية من العلاقات الأمريكية- المصرية عاصفة. لقد تضاءل نفوذ واشنطن لكنه لا يزال قائماً. إن مصر دولة ذات أهمية؛ فدعونا نتعامل مع الأمر بشكل صائب هذه المرة".

2. الدور الأمريكي فى في تمويل معارضي مرسي:

حيث تشير العديد من الوثائق التي حصل عليها برنامج التحقيقات الصحفية في جامعة كاليفورنيا في بيركلي، عن وجود العديد من القنوات لضخ الأموال الأمريكية للمعارضين للرئيس مرسي من خلال برنامج وزارة الخارجية الأمريكية لتعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط.

وتكشف المعلومات، والمقابلات، والسجلات العامة أن "المساعدة من أجل الديمقراطية" المقدمة من واشنطن ربما تكون قد انتهكت القانون المصري الذي يحظر التمويل السياسي الأجنبي. كما قاموا بانتهاك لوائح الحكومة الأميركية التي تحظر استخدام أموال دافعي الضرائب لتمويل السياسيين الأجانب، أو تمويل أنشطة تخريبية تستهدف الحكومات المنتخبة ديمقراطيا.

وتُراجع عدة وكالات في الخارجية الأميركية برنامج "المساعدة من أجل الديمقراطية للشرق الأوسط"، حيث توزع الملايين عن طريق "مكتب شؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل"، و"مبادرة الشراكة الشرق أوسطية"، والوكالة

الأمريكية للتنمية، فضلا عن منظمة شبه حكومية في "الصندوق الوطني للديمقراطية" ومقرها واشنطن.

وبدورها تقوم المنظمات بإعادة إرسال الأموال إلى منظمات أخرى مثل "المعهد الجمهوري الدولي"، و"المعهد الديمقراطي الوطني"، ومؤسسة "فريدوم هاوس"، وغيرها. وقد أُرسلت هذه المنظمات الأموال لبعض المنظمات المصرية، وتمت إدارة معظمها من قبل ساسة مناهضين لمرسي يقدمون أنفسهم على أنهم نشطاء في منظمات غير حكومية[1].

3. شهادة المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي:

نشرت صحيفة الجارديان البريطانية (9/ 9/ 2013)، مقالة للمفكر الأمريكي نعوم تشومسكي، جاء فيها: بعيدا عن كل قيادات المجلس العسكري الذين غرقوا اليوم في وحل "الانقلاب" وتلطخت أياديهم بدماء مدنيين عزّل في أكثر من مجزرة، تعالو نسأل سؤالا مشروعا: من الذي دبّر "الانقلاب العسكري" ومن الذي أراد له أن يرتدي ثوب الثورة؟ والإجابة على هذ السؤال لاتأتي إلا بسؤال أخر: من المستفيد الأكبر من الانقلاب العسكري؟

وأضاف تشومسكي: "إن جنرالات مبارك هم أنفسهم من انقلب على النظام الوليد، وهم من أخرجو مبارك لأنهم لم يتفقوا مع الإخوان المسلمين على صيغة للتفاهم؛ فالإخوان أرادو أن تكون المميزات والهيبة للجيش المصري، وأراد الجنرالات الهيبه للمجلس العسكري والفرق واضح .. فالجيش يملك امبراطورية اقتصادية كانت تحتمي في الرئاسه التي حجبتها عن أعين الجميع لعقود متوالية وخسارة العسكر لمؤسسة الرئاسة سيجعل الباب أمام الاخوان مفتوحا لرؤية كنز اقتصادي لو أنتزع تدريجيا من الجيش سيساعد الإخوان على الأقل في تنفيذ مشروعهم الاقتصادي دون التعرّض لأزمات يعاني منها المصريون.

وأضاف تشومسكي: إن فكرة "الانقلاب العسكري" مطروحة على مائدة العسكر من قبل أن يلقي "عمر سليمان" خطاب تخلّي مبارك عن السلطة، ولكن هل سنسير في التنفيذ ام ننتظر ونرى؟! وللاسف الشديد لم ينتظر العسكر كثيرا وما تركوا السلطة إلا

(1) أنظر تقريراً بعنوان: الدور الأمريكي في الإطاحة بالرئيس المعزول مرسي، متاح على الرابط:
http://akhbar-elwatan.com/news/v/27264#sthash.sPfKofHn.dpuf

لينتزعوها مرة أخرى. ودعنا من مسلسل الأزمات المفتعلة التى لايوجد أى شك فى أنها مفتعلة، واشتركت فيها منظمات ولوبي مبارك وخليجيون وكثيرون".

وفي البحث عن الدور الأمريكى يقول تشومسكي: "إنّ هذا الانقلاب لم يكن ليحدث دون موافقة "البيت الابيض"، لأن الخلافات بين مرسي وأوباما أثبتت لأميركا أن مصر لم تعد منطقة نفوذ أمريكى أوعلى الأقل كما كانت فى عهد مبارك؛ فقد كان مبارك يتبع أسلوب السياسة الناعمة مع الغرب، وتعودوا منه على تلبية أى مطلب بمن فيها التى تضر بالأمن القومي المصري. أما مرسي والذي لا ينتمى للمؤسسة العسكرية فلم يوافق على الجملة التى عرضت عليه ليقولها اثناء المؤتمر الذي كان سيعقد بينه وبين أوباما اثناء زيارته لأمريكا وهي "وستعمل مصر وأمريكا على إيجاد حلول لكى ينعم الشعبان الفلسطيني والإسرائيلى بالمن الدائم والسلام الشامل" والهدف من الجملة هو الضغط على مرسي فقط لذكر كلمة إسرائيل والتلفظ بها ولو مرة واحدة لتكون اعترافا منه بدولة إسرائيل وهو الذي ذكرهم بالقردة والخنازير فى عهد مبارك، وهنا توترت العلاقات فى السر ويدأ كل طرف البحث عن حلول.

ويستطرد تشومسكي قائلاً: "يكفي أن يقول وزير خارجية أمريكا لنظيره الخليجى إن الاخوان خطر عليكم كعائلة مالكة ليعلن الخليج عداءه لمصر سراً وعلنا؛ وهذ ايضا ما حدث، والجنرالات فى كل الاحوال كانو لا يفضلون السير فى ركاب الإخوان. ونفهم من كل هذا أن اطرافاً عدّه اجتمعت نواياها وتوحدت أهدافها حول ضرورة إزاحة الإخوان، ونفهم أيضا ان الجميع يبحثون عن مصالحهم لا عن مصلحة مصر. أما الإخوان فسابقو الزمن من أجل فرض أمر واقع لايمكن الانقلاب فى ظله، ولكن سبقتهم أدوات الشر"(1).

4. شهادة الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر:

في 2 نوفمبر 2013، قال الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر: "إن أمريكا عجزت عن إيجاد حل يرضى الطرفين فى مصر (الجيش والإخوان) ويبقى محمد مرسي هو كلمة السر فى أى حل، فكلاهما قابل للتنازل إلا عن شئ واحد، هو محمد مرسي، طرف يريد أن يعزله خارج أى صفقه وطرف يستميت على شرعيته. والعسكر هم

(1) نعوم تشومسكى، من يقف خلف ما جرى فى مصر، 11/ 9/ 2013. الرابط التالي،
Http://www.salahsoltan.com/DoctorNews/1120/Default.aspx

الطرف الأضعف بل والاكثر ضعفا، وتقول السياسة إن الطرف الاقوىٰ هو الذي يفرض أمرا واقعا بالعين المجرده، فبالخبرة السياسية نرىٰ انقلابا وحكما يسيطر عليه قادة الانقلاب، وفي الغالب يعتقد البعض أن هذا أمر واقع وقد فرضه الطرف الاقوىٰ فىٰ المعادله ، الحقيقة غير ذلك مؤيدوا مرسي وأنصاره هم من فرض فىٰ البلاد أمرا واقعا ولمدة تقترب من الخمسة شهور وعجزت أمريكا والاتحاد الاوروبي عن الضغط علىٰ تحالف أنصار مرسي وعجزت دول الخليج بما تملكه من ثقل إقتصادىٰ عن تسويق الانقلاب وفشلت كل حملات الترويج المجانيه والمدفوعة الاجر".

وأضاف كارتر: "شعار رابعه شعار جذاب لكل من يحبون الحريه ويتضامنون مع الانسان وساهم بشكل كبير فىٰ فرض حالة من التعاطف العالمىٰ بل أن شعار رابعه يجذب من أنصار الانقلاب فىٰ مصر أعدادا تقدر بالالاف جغرافيا. . لقد نزل ما لا يقل عن 4 مليون مصري يوم 30 -6 فىٰ مصر يطالبون الجيش بالانقلاب علىٰ الرئيس تم حشدهم وتصويرهم وتسويق حشدهم ثم تم إختطاف الرئيس وإعتقال قادة الاخوان وتصويرهم وحبسهم فىٰ أماكن غير آدمية ومعاملتهم كما لو كانو إرهابيين وهم ليسوا كذلك".

وتابع كارتر شهادته قائلاً: "بعد ثورة 25 يناير كانت هناك فرصه وانتخب مرسي رئيسا بنسبة 51٪ من نسبة الاصوات البالغ عددها 25 مليون صوت من أصل 50 مليون صوت فىٰ دولة تقترب من المائة مليون نسمة وراقبنا جميعا الانتخابات وراقبت انا بنفسي سير العمليه فكانت افضل من كثير من بلدان أوروبا بل وراقبها الجيش معنا كيف إذن وبأىٰ عقل وبأىٰ منطق ينزل الشارع 4 مليون مواطن فينزل الجيش علىٰ رغبتهم ويعزل الرئيس ويحل مجلسا منتخبا ويعطل الدستور ويقتل الآلاف ممن خرجوا بالملايين إعتراضا علىٰ ما فعله من يقبل هذا وبأىٰ أخلاق تدافعون عنه هنا يا أعضاء الكونجرس العظيم"(1).

رابعاً: الانقلاب العسكرى وإشكاليات السياسة الأمريكية:

في إطار هذه الرؤي وتلك الشهادات برزت عدة إشكاليات في تعاطىٰ الإدارة الأمريكية مع الانقلاب العسكرىٰ الذي شهدته مصر في 3 يوليو 2013، من بينها:

---

(1) كارتر، الانقلابيون فىٰ مصر يتهمون الإخوان بالإرهاب، وهم ليسوا كذلك، صحيفة الخبر الكويتية، 2/ 11/ 2013، النص متاح علىٰ الرابط التالي،

http://alkhabarkw.com/index.php/middleeastandinternational/internationalnews/21000.html

1ـ حرص أوباما على عدم تصنيف انتقال السلطة بالانقلاب حتى لا تضطره القوانين الأمريكية لقطع المعونة، كما كان إلغاء التدريبات المشتركة رمزيًا، حيث إن الظروف الداخلية المصرية كانت في الغالب ستحول دون إجرائها، لكنّ ذلك لا يتجاوز التعبير عن موقف، ولا يرقى إلى مستوى السياسة. فهل ستكون هناك أولوية لتحقيق الاستقرار في مصر على التعجيل بالانتخابات إذا ما طالت فترة عدم الاستقرار بسبب الاحتقان السياسي والمجتمعي الذي يصعب من تأمين العملية الانتخابية؟ وهل سيصعد من الضغط على النظام المصري إذا ما رفض إدماج الإخوان المسلمين في العملية السياسية، أيًا كانت المبررات؟ أو إذا تواترت الخسائر بين المدنيين من جراء العمليات الأمنية؟ [1].

2ـ أنه في مواجهة صعود التيارات ذات المرجعية الإسلامية إلى الحكم، بدا أن الولايات المتحدة تحاول ممارسة سياسات احتواء، تعيد بها إنتاج نمط تحالفات جديدة مع القوى السياسية المعبرة عن هذه التيارات، ومع مؤشرات التوافق الأولية، بدا أن هناك قبولا أمريكيا بانتشار هذا النموذج في الحكم في الحالات التي تشهد تغييرا في المنطقة، أو حتى المحتمل أن تشهد مثل هذا التغيير. وربما كان المنطق الكامن وراء تلك السياسات الأمريكية، من وجهة نظر البعض، هو افتراض أن تلك التيارات هي الأكثر قدرة على الحشد والتعبئة، مقارنة بأي قوى سياسية أخرى[2].

3ـ إشكالية المنافسة مع القوى ذات المصالح المتعارضة مع المصالح الأمريكية في المنطقة، سواء أكانت قوى كبرى، مثل روسيا والصين، أم قوى إقليمية، مثل إيران، هذه القوى التي بدا أنها تُعجِز الولايات المتحدة عن إتمام عملية التغيير وفق رؤيتها، ولكن أدوار هذه القوى المنافسة، من وجهة نظر البعض، بقدر ما كانت معجزة للأهداف الأمريكية، بدا كذلك أنها توفر مخرجاً لمأزق الولايات المتحدة في المنطقة[3].

وقد برز هذا جلياً من تقارب سلطة الانقلاب في مصر مع روسيا الاتحادية، فكما يرى أحد الباحثين أن "ثمة مراكز ضغط في دوائر القرار الأمريكي تريد التطبيع مع سلطة

---

(1) كارن أبو الخير، انتظار الحسم ـ تفاعلات الداخل الأمريكي مع تغير السلطة في مصر، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، الثلاثاء،27 أغسطس 2013.

(2) مالك عوني، هل تعيد الانتفاضات العربية تعريف السياسة الأمريكية في المنطقة؟، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 194، أكتوبر 2013).

(3) المصدر السابق

الانقلاب في مصر، وثمة مراكز ضغط أخرى ترى أن تأييد الولايات المتحدة للانقلاب سقوط أخلاقي سببه تأييد الولايات المتحدة لنظم فاشية تنتهك كل ما يعوق سلطتها من حقوق الإنسان، وكان الحل أن يتم إنتاج مخرج سياسي لإقناع العالم أن الولايات المتحدة أيدت الانقلاب لأنها وقعت في معضلة بين ما هو مصلحي (مواجهة عودة روسيا للساحة السياسية في المنطقة عبر البوابة المصرية) وما هو مثالي؛ حيث إن الجميع لن يلوم الولايات المتحدة آنذاك لأنها اختارت مصلحة شعبها حتى لو كان على حساب حرية شعب آخر من شعوب كوكب الأرض[1].

4ـ لقد اعتقد أوباما إمكانية تأثير الإدارة الأمريكية في تنظيم انتقال فعال إلى الحكم المدني في مصر، مع الحفاظ على الثبات في العلاقات مع الجيش المصري، خاصة أنه على مدى عقود قدمت الولايات المتحدة العديد من المساعدات العسكرية والاقتصادية لمصر. كم أن الولايات المتحدة تهدف دائماً إلى توطيد العلاقات مع الجيش المصري، ولا تريد فقدان نفوذها معه لعدد من الحسابات، يأتي علي رأسها أنه الممثل الوحيد الموثوق به نسبياً علي الساحة المصرية، والذي ينبع من العلاقات العسكرية الأمريكية مع القوات المسلحة المصرية. وثانيها: الحفاظ على صفقات السلاح الموجهة للجيش المصري، في إطار حفاظه على معاهدة السلام مع إسرائيل. وثالثها: احتياج الولايات المتحدة إلى التعاون مع أجهزة الاستخبارات العسكرية المصرية لمكافحة الإرهاب، والحفاظ على استقرار العلاقات بين مصر وإسرائيل. ورابعها، احتواء إيران.

وبالتالي فإن مصالح الولايات المتحدة تتطلب توثيق العلاقات مع الجيش، ويكون آخر ما تحتاج إليه الولايات المتحدة في الوقت الحالي هو محاولة فرض الانتقال إلى الحكم المدني مرة أخرى، ولذلك لا داعي، من وجهة نظر البعض، للتلويح بقطع المساعدات، وتحويل الاضطراب الموجود في مصر إلى نوع من الصراع الدائر بين قوى الظلام (الإسلاميين) وقوي الضوء (الجيش والعامة)، خاصة أن سياسة الولايات المتحدة تجاه مصر مُقيدة بسبب الوقائع المصرية والمصالح الأمريكية[2].

---

(1) وسام فؤاد، الروس غطاء الأمريكان في مصر، موقع مصر العربية، الإثنين،11 نوفمبر 2013.

(2) آرون ديفيد ميلر، حدود التأثير، مأزق السياسة الأمريكية تجاه مصر بعد سقوط الإخوان، عرض، نسرين جاويش، موقع مجلة السياسة الدولية على شبكة الإنترنت.

5- يرىٰ أحد الباحثين[1]، أن هناك نمطاً إستراتيجياً أميركياً جديداً يقوم علىٰ إعادة صياغة وتشكيل الشرق الأوسط بطريقة جديدة، وليس الانسحاب منه. هذه الإستراتيجية الجديدة تقوم علىٰ ترك المنطقة تتشكل من جديد، وهذا الأمر ليس وليد اللحظة بل جرىٰ الحديث عنه والتنظير له منذ بداية القرن فيما سمي "الشرق الأوسط الجديد" أو "الفوضىٰ الخلاقة"، وهي وإن بدت بالنسبة لدول الشرق الأوسط علىٰ أنها سياسة تآمرية فهي بالنسبة للسياسة الأميركية ليست سوىٰ نمط أو طريقة لتسهيل التعاطي مع منطقة جغرافية معقدة تنطوي علىٰ واقع سياسي واجتماعي أكثر تعقيدا، تستهلك الكثير من الإمكانيات والموارد، في حين يمكن إيجاد طرق جديدة لترشيد هذه العملية وتحقيق الجدوىٰ منها بحيث تحقق مصالح واشنطن وليس بالضرورة أن تراعي مصالح سكان المنطقة أو قسم منهم.

وتتمثل آليات هذه الإستراتيجية الجديدة، في السماح للتعبيرات المختلفة، اجتماعيا وأيديولوجيا، وتطبيقاتها الحركية بالظهور علىٰ شكل كيانات جديدة، حزبية أو دولتيه، أو حتىٰ ظهور كيانات سياسية علىٰ أسس عرقية وطائفية. ووفق هذا التصور يصبح الشرق الأوسط مجموعة قوىٰ ضعيفة، إضافة إلىٰ تحقيق هذه الكيانات درجة معينة من الانسجام ضمن تراكيبها السياسية والاجتماعية، وهو ما يقلل من درجة العداء لأميركا تحت ذريعة تأييدها للأنظمة السياسية وعدائها لبعض المكونات في المنطقة[2].

6- تنامي دور الأجهزة المخابراتية الغربية والأمريكية في دعم الانقلاب: حيث لم تتوقف عن رصد التحولات وتقديم التوصيات للحكومات الغربية والأمريكية علىٰ حد سواء واستمرت حالة من التنسيق المخابراتي السري مع قيادات في المجلس الأعلىٰ للقوات المسلحة[3]، وبدأت تتضح أبعاد الدور الامريكي فيها من خلال مقابلة وزير الدفاع المصري مع صحيفة "الواشنطن بوست" وتكليف "اوباما" وزير دفاعه لمتابعة الاوضاع في مصر الامر.

---

(1) غازي دحمان، أميركا والشرق الأوسط من يغير من؟، موقع الجزيرة نت، 4/ 12/ 2013، الرابط
http://www.aljazeera.net/home/getpage/7c099c89-e05d-4535-b80f-184d21a69f12/794b934c-299b-46c4-b338-661f839055b3

(2) المصدر السابق

(3) دان مرجليت، اسرائيل اليوم، 5.7.13."اسقاط مرسي جيد لليهود وللاخرين في الشرق الاوسط"
http://www.israelhayom.co.il/article/99215

كما أن تصريحات وزير الخارجية الأمريكي "كيري" عكست حقيقة موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مجريات المشهد المصري[1]، فقد عبر عن حجم الدور الذي لعبته الولايات المتحدة والتي كانت على درجة عالية من التنسيق وتبادل الأدوار بحيث اخذ الجيش المصري الضوء الأخضر لتنفيذ الانقلاب.

كما يؤكد أحد الباحثين، أن جهود "كاترين آشتون" منسقة السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي كانت محاولة لتبادل الأدوار والتغطية عن التورط الغربي وإعطاء شرعية للانقلاب والوصول إلى تسوية سياسية تدعم وتثبت مسيرة الانقلاب العسكري في مصر من خلال ممارسة ضغوط على داعمي الشرعية[2].

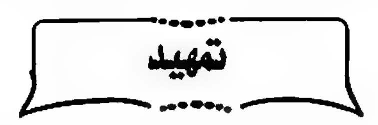


(1) شلومو أفنيري، "مصر: الطريق طويلة نحو الديموقراطية"، صحيفة هآرتس، 15/ 8/ 2013.

(2) مجدي طه، الانقلاب العسكري في مصر ـ مواقف ومنطلقات؟ 25/ 8/ 2013 الرابط:
http://www.center-cs.net/full.php?ID=885#.UoFrenC8CFA

الفصل الرابع

القيادة الأمريكية وتداعيات الثورة المصرية ثلاثية الفعل والفاعل والمفعول



تمهيد

أمام تداعيات الثورات العربية بصفة عامة، والثورة المصرية بصفة خاصة، تصاعد الجدل حول مفهوم "القيادة من الخلف" الذي رفعته الإدارة الأمريكية شعاراً لهذه المرحلة، والذي يقوم علىٰ الاعتماد علىٰ القوىٰ الإقليمية علىٰ إدارة الصراعات السياسية في أقاليمها في ظل تخطيط وتنسيق وتوجيه أمريكي، وبما يتفق والمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تبنت الولايات المتحدة هذا المبدأ في العديد من الحالات والخبرات، كانت الدول العربية محلاً للكثير منها، فقد اعتمدت الولايات المتحدة علىٰ فرنسا فى إدارة الأزمة في ليبيا ومالي، واعتمدت علىٰ المملكة العربية السعودية في إدارة الأزمة في اليمن والبحرين، واعتمدت علىٰ تركيا في إدارة الأزمة في سوريا. مع التأكيد علىٰ أن هذا الاعتماد يكون محدد التوقيت والمهام من ناحية، ويتفق ومصالح الدول التي تم الاعتماد عليها من نناحية ثانية.

وعلىٰ الرغم من أهمية هذا المبدأ، نظر إليه البعض علىٰ أنه أقرب إلىٰ "تكتيك سياسي" منه إلىٰ "عقيدة سياسية". فالعقائد تصوغ افكاراً، وتتبناها. ولكن سياسة أوباما الخارجية تفتقر إلىٰ مثل هذه الأفكار. وإلقاء نظرة علىٰ سياسته هذه فى العامين الاخيرين تظهر تخبطها والتباسها. واتسمت سياسته الخارجية بالتردد والإرجاء وشابها اللاقرار، فـ "القيادة من الخلف" هي حكم يطعن فى مؤهلات أوباما القيادية، فمثل هذه القيادة لا تمت بصلة إلىٰ القيادة الفعلية، بل هي أقرب إلىٰ الاستسلام والتنحي".

وقد اتجهت إدارة أوباما لتبرير فلسفة "القيادة من الخلف"، بدعوىٰ فكرة "أفول قوة الولايات المتحدة النسبية فى وقت تبرز قوىٰ منافسة مثل الصين"، وفكرة "أن اميركا مكروهة فى العالم".

إلا أن هذا المبدأ كان محلا لجدل فكرىٰ كبير حول طبيعته وألعاده والعوامل التي تقف خلفه، وكيفية تطبيقه بما يضمن استمرار الهيمنة الأمريكية علىٰ المقدرات السياسية والاقتصادية والاستراتجية للعالم، في مواجهة بيئة دولية تتسم بالمزيد من التشابك والتعقيد وتفرض العديد من التحديات علىٰ صانع القرار في الولايات المتحدة. وهو ما يمكن تناوله وفق المحاور التالية.

المبحث الأول
القيادة من الخلف: جدل المفهوم

يري المفكر الأمريكي "تشارلز كروثامر" أن القول بأن ما يسوغ القيادة الخلفية هو أفول قوة الولايات المتحدة النسبي في غير محله. فالقوة الروسية العسكرية لا يعتد بها في الموازين العالمية. والصين تفتقر إلى أسطول بحري متفوق يضاهي الاسطول الاميركي. والقوة الاوروبية تتقهقر وتأفل. والدليل على ذلك الأداء الاوروبي في أفغانستان وليبيا، كما أن تحديات بروز الصين هي تحديات اقليمية وليست دولية. حيث لا تملك الصين قواعد عسكرية في الخارج، وليس في مقدورها بسط نفوذها في العالم، إلا أنها قد تنجح في ذلك في المستقبل.

ويضيف "كروثامر": "إن القول إن القيادة الخلفية هي الانسب لتفادي تعاظم كراهية العالم لنا مرفوض، فلطالما كال لنا العالم الكراهية والعداء، سواء في حرب فيتنام، أو في عهد الرئيس ايزنهاور حين زار نائب الرئيس الاميركي اميركا اللاتينية وهجمت عليه الجماهير، أو في عهد ريجان حين عمت المظاهرات عواصم الحلفاء المقربين منددة بجرّ الولايات المتحدة العالم إلى شتاء نووي يترتب على حرب نووية"(1).

ومن جانبه يقول "باري روبن" (مدير مركز جلوبال للدراسات الدولية): أنه من أجل معرفة كيف تفكر الإدارة الأمريكية بقيادة "باراك أوباما"، فإنه يجبُ أن نتدبرَ الخطابَ الذي ألقته وزيرةُ الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" في المجلس الأمريكي للشؤون الخارجية، في الخامسَ عشرَ من يوليو 2011، فالرسالةُ التي أرادت توصيلَها هي القدرةُ الأمريكية على الاستمرارية، بالرغم من العقباتِ والعوائق والأحداثِ التي تعصفُ بمختلف الأحوال الاقتصادية والسياسية في وجه الإدارة الأمريكية، ولكن مع شعور بالخوف والقلقِ"..

---

(1) تشارلز كروثامر، باراك أوباما... والتنحي عن قيادة العالم، صحيفة واشنطن بوست الاميركية، عدد 2011/4/29.

ويضيف: "فكرة هذه الإدارة تقوم علىٰ تقسيم السلطة، وتحديد السُلطات الحكومية، واستغلال الصفات البشرية لخدمة الدولة، كما أن هذه الإدارة لديها قناعة بأن الأفكار التي تتبناها هي الوحيدة ذات القيمة المعتبرة، وأن هناك العديدَ من الأفراد الذين من الممكن إقناعهم بذلك، وأن أفكارهم هي التي يجب علىٰ الجمهور تبنِّيها؛ لأنها بمفردها التي تُمكِّن للجمهور تحقيق مصالحه، إلا أن الواقعَ يشيرُ إلىٰ عجز إدارة "أوباما" عن استعادةِ السيطرة علىٰ العالم، حتىٰ ولو بالتعاونِ مع بعض الدول الأخرىٰ".

"كما أن فكرة اقتسام السلطة العالمية مع الآخرين، من أجل تحقيق المصالح والقيم المشتركة والاحترام المتبادل، والتي أشار إليها "باراك أوباما" في بعض كلماته، تخالفُ ما أشارت إليه "هيلاري" من نوع آخرَ من اقتسام القيادة، وهو اقتسام القيادة الموجهة من قبل الأمريكيين، والتي تتعارضُ مع الطرح الذي أدلىٰ به "أوباما". وهو ما يثير الجدل حول ماذا لو امتنعت الدول الأخرىٰ من التعاون مع الإدارة الأمريكية، والتزام التوجيه الأمريكي لتلك المشاركة؟ خاصة وأن المشاكل التي تواجهها الولايات المتحدة، علىٰ المستوَيين الداخلي والخارجي، قد تجعل البعضَ يظن أن الولايات المتحدة لم تعد قادرةً علىٰ القيادة"(1).

وتأكيداً لهذه الرؤي حول التراجع الأمريكي قال الكاتب الاميركي فريد زكريا، في مقالة تحت عنوان "نحو عالم ما بعد اميركا": "نحن نسير بوضوح نحو عالم ما بعد الولايات المتحدة حيث لا يسيطر أحد، بل تظهر الطاقة والافكار المبتكرة كمقومات رئيسية للنجاح في القرن الحادي والعشرين .. إن المشكلة الاميركية الراهنة هي غياب نظام سياسي يسخّر كل الاشياء التي تتميز بها اميركا ويضعها موضع التنفيذ ... إن الولايات المتحدة ليست لديها سياسة في مجال الطاقة منذ عشرين عاماً، وليست لديها سياسة هجرة ولا سياسة تجاه فرص العمل والنمو، ولا حتىٰ سياسة تتعلق بمواجهة العجز في الميزانية".

وخلص زكريا، إلىٰ أن القرن الحادي والعشرين ليس قرن اميركا انما يمكن ان يكون قرن الصين. فالصين هي "الاكثر ملاءمة للريادة في القرن العشرين حيث تحظىٰ بعمالة رخيصة وتدخل اليها مبالغ ضخمة من رؤوس الاموال، كما ان بمقدورها القيام بكل ما

---

(1) باري روبن، قراءة سياسية، الإدارة الأمريكية الحالية، 1/ 7/ 2010، الرابط، http://www.alukah.net/Translations/10339/23227/#ixzz1WqrNvbEi

تريده، والصين، شأنها شأن الولايات المتحدة، تكافح في قضية الطاقة حيث هي مستهلكة وليست منتجة. لكن الصينيين اصبحوا زعماء العالم في الطاقة النظيفة، سواء كانت الطاقة الشمسية او طاقة الرياح. وقد وضعوا أسس المنافسة في القرن الحادي والعشرين عبر بناء نظم جامعية عظيمة والسعي لامتلاك معامل ابحاث"[1].



(1) سمير كرم، عالم ما بعد أميركا بدأ بالفعل، صحيفة السفير اللبنانية، 19/8/2011. الرابط، http://www.assafir.com/Article.aspx?EditionId=1925&ChannelId=45438&ArticleId=2265

المبحث الثاني
القيادة من الخلف والتراجع الأمريكي

مع هذه الخصوصيات التي تتسم بها الإدارة الأمريكية في مرحلتها الراهنة، وتأثيراتها على الدور الأمريكي في مرحلة ما بعد الثورات العربية، يمكن رصد عدد من المؤشرات على تراجع هذا الدور على العديد من المستويات الدولية، والإقليمية والداخلية، وذلك على النحو التالي:

المستوى الأول: مؤشرات التراجع على المستوى الداخلي:

صعدت الحرب العالمية الثانية، بالولايات المتحدة إلى موقع الدولة الكبرى في العالم، إلاّ أن ترجمة ذلك عمليا، من حيث الدور الظاهر والزعامة المسّلم بها، لم يتحققا إلاّ مع نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، ومع نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأت مقومات قوتها في التراجع وتعددت مؤشرات هذا التراجع داخلياً ومن بين هذه المؤشرات:

1- المقوم السياسي:

فقد تعددت المؤشرات السياسية، النابعة من الداخل الأمريكي، المؤكدة على تراجع الدور العالمي للولايات المتحدة، فمعظم تصريحات المرشحين المحتملين للانتخابات الرئاسية الأمريكية عبّرت عن ميل جاد إلى إنهاء الجهود العسكرية الأميركية في أفغانستان، بالإضافة إلى توجيههم انتقادات شديدة لخيار الرئيس أوباما الاشتراك في العملية العسكرية في ليبيا.

كما أنّ أحد أبرز قادة الحزب الجمهوري ومرشّحه السابق للرئاسة في مواجهة أوباما السيناتور جون ماكين حذر من "مخاطر انزلاق الحزب إلى تبني الانعزالية في مقاربة السياسة الخارجية الأميركية".

كما جاءت اتجاهات التصويت داخل مجلس النواب الأميركي، لتضيف بعداً جديداً لهذا التراجع، فقد صوت 26 نائباً جمهورياً (نحو 10٪ من الكتلة الجمهورية داخل مجلس النواب) إلى جانب الغالبية من نواب الكتلة الديموقراطية لمصلحة اقتراح قانون مقدّم من نائب ديموقراطي، كان سيلزم رئيس الجمهورية تقديم "خطة وجدول

زمني لمفاوضات تؤدّي إلى حلّ سياسي والمصالحة في أفغانستان".

كما استحوذ مشروع قانون مقدّم من نائب ديموقراطي آخر على دعم من الجمهوريين فاق الدعم الذي لاقاه النائب من نظرائه الديموقراطيين، يدعو إلى إنهاء فوري للتدخل الأميركي في الأزمة الليبية. لكن مشروع القانون لم يمر. يضاف إلى ذلك أن المرونة التي يتعاطى بها النواب الجمهوريون بشأن تقليص موازنة وزارة الدفاع تؤكّد على عمق التحوّل الذي يمر به الحزب الجمهوري، مدفوعاً بضغط ناجم عن تفاقم حدة الأزمة الاقتصادية الأميركية وتدني حماسة الناخب الأميركي لتمويل مشاريع تدخلية خارجية.

كذلك فإن غالبية النواب الجمهوريين الذين يعبرون عن قلق حيال كلفة المغامرات العسكرية الأميركية هم من النواب الجدد ومعظمهم ينتمي إلى التيار الذي يُعرف داخل المحافظين بـ"حزب الشاي"، حيث بعث ثلاثة منهم رسالة إلى أوباما يحثونه فيها على إنهاء العمليات الحربية الرسمية في الحرب في أفغانستان، مؤكدين على أنه: "بعد انخراطنا في أطول حرب في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية، حان الوقت لإعادة توزيع مواردنا لمواجهة التهديدات الأكثر إلحاحاً".

وأمام هذه التحولات، برز تفسير جديد يقوم على أن العالم أمام أميركا جديدة، أميركا في لحظة تحوّل عميقة، لبناء ملامح جديدة حول ما تريده من العالم وحول ما يريده العالم منها(1).

2. المقوم الاقتصادي:

حيث أزمة الديون الأميركية، مع استمرار العجز السنوي في الميزانية، واستمرار التراجع في النمو، واشتداد المنافسة العالمية، والتي انعكست على الدور الأمريكي في مرحلة ما بعد الثورات العربية، وأكدته وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون حيث قالت (16/ 8/ 2011): إن الولايات المتحدة قد تخسر فرصتها في إعادة رسم السياسات في الشرق الأوسط إذا تسببت ضغوط الميزانية في تقييد الدعم الأمريكي للقوى الديمقراطية الناشئة في دول مثل مصر وتونس. وأضافت: " الولايات المتحدة أمامها فرصة في الوقت الراهن في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولكنها غير واثقة من

(1) نديم قطيش، أميركا المتحوّلة والشرق الأوسط المتحول، النص متاح على الرابط التالي، http://www.tawasolonline.net/ArticleDetails.aspx?NewsLanguageId=2836

أنها ستتمكن من انتهازها، لأنها لا تملك الموارد لذلك".

ورغم ذلك عارضت كلينتون إجراء تخفيضات إضافية في الإنفاق العسكري والدبلوماسي ومجالات التنمية، وقالت: "ينبغي أن نقتنص الفرص إذا كان لنا أن نبقى أقوياء وقادرين على إظهار القوة الأمريكية، وسنبذل كل ما في وسعنا لإظهار أن القوة الأمريكية هي قوة للخير، ونأمل أن يجد ذلك آذاناً صاغية في الكونجرس عندما تستأنف هذه المناقشات".

وقالت كلينتون: "إنه على الرغم من الضغوط المالية فإن الولايات المتحدة مازالت القوة الأولى في العالم، لكنها تستخدم هذه القوة لبناء تحالفات وتقاسم الأعباء مع دول أخرى، مثلما حدث في الحملة المدعومة دولياً ضد الزعيم الليبي معمر القذافي. وأضافت: "هذا هو نوع العالم الذي أريد أن أراه، حيث لا تتحمل الولايات المتحدة وحدها العبء ويقف الجميع يتفرجون، بينما نتحمل نحن التكاليف ونتحمل التضحيات ويقدم رجالنا ونساؤنا أرواحهم من أجل قيم عالمية"[1].

3- المقوّم العسكري:

تسير إدارة أوباما تسير بخطى واثقة تدفع أمريكا نحو الإسراع بالوصول بالأفول، لا فارق في ذلك بينها وبين ما سبقها من إدارات. فرغم التزايد المطرد في الميزانية العسكرية، والذي تسارع منذ عهد كارتر وريجان، ثم وصل لمستويات غير مسبوقة في عهد بوش الابن، فإن سير إدارة أوباما على النهج نفسه، هو أحد العوامل الرئيسية التي تدفع التراجع الأمريكي بخطى أسرع. فالزيادة المذهلة في الميزانية العسكرية، ترتبط ارتباطا وثيقا بالحروب اللانهائية التي تخوضها أمريكا. فتلك الزيادة يستفيد منها "المركب العسكري الصناعي" فضلا عن أعضاء الكونجرس الذين يرحبون بالمزيد من الصناعات والقواعد العسكرية في دوائرهم لإنعاشها اقتصاديا.

وما يكرسه أوباما هو الإمعان في زيادة الميزانية العسكرية مع الإحجام عن خفض الضرائب، خصوصا على الشركات الكبرى والأثرياء، هذا بالتزامن مع خفض الإنفاق الحكومي في الداخل، في إطار سياسات تقشفية لسد عجز الموازنة. وهو ما ترتب عليه نزيف اقتصادي هائل، ناتج عن الحروب اللانهائية، وانهيار العديد من القطاعات في

(1) كلينتون، عجز الموازنة يضيّع علينا فرصة إعادة رسم سياسات الشرق الأوسط، المصري اليوم، 2011/8/17. http://www.almasryalyoum.com/node/4979

الداخل الأمريكي، بما في ذلك التعليم والبحث العلمي، والاعتماد بشكل كامل على القطاع الخاص لحل مشكلة البطالة، وانسحاب الحكومة من دعم الفئات الأكثر تضرراً، وهو ما من شأنه أن يدفع بالاقتصاد الأمريكي أكثر نحو الانهيار، ويؤدي لانحسار التفوق الأمريكي العلمي والتكنولوجي والعسكري بل والسياسي(1).

3. الزعامة والقيادة:

حيث الهبوط في قدرات القيادات السياسية والعسكرية والإستراتيجية، وحتى الاقتصادية، في العقود الأخيرة مقارنة بالقادة المؤسسين وما كان يتمتعون به من قدرات(2). وقد جاءت خطب أوباما، لتعكس هذه الحقيقة وترسخها، فقد أدلي الرئيس أوباما بخطابين كشفاً عن حدود القدرة الأميركية على الاضطلاع بدور قيادي في العالم. الأول حول ربيع العرب والثاني حول الانسحاب من أفغانستان. في خطابه الأول لم يكن أوباما أكثر وضوحاً في التعبير عن واقع محدودية الدور الأميركي مما كان في الشقّ المتعلّق بتسوية النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي. فعلى الرغم من أنّ الرئيس الأميركي أكد على حدود العام 1967 كمرجعية نهائية للحلّ السلمي القائم على أساس رؤية الدولتين، إلا أنّه أقرّ بأنّ هذا السلام مرهون بما يمكن أن يتّفق عليه جانبا الصراع وليس بما تريده الولايات المتحدة. ما يعني أنّ قدرة أميركا في هذا السياق تقتصر على دور الراعي على قاعدة توافر التوافق بين الإسرائيليين والفلسطينيين. أما في خطابه حول أفغانستان فلم يأتِ على كلمة النصر مرة واحدة أو حتى نجاح المهمة فيها، بل كان خطاباً حول الانسحاب فقط.

4. التهميش المجتمعي

كتب المفكر الامريكي "نعوم تشومسكي" مقالا بعنوان "أمريكا في انحدار America in Decline'، تناول فيه مؤشرات الانحدار الداخلي وأسبابه، فذكر: أن هناك اقلية من اصحاب رؤوس الاموال اصبحت تتحكم في السياسة الامريكية، وان شركات التصنيع العملاقة تهيمن على التشريعات الصادرة عن الكونجرس من خلال تمويلها الحملات

---

(1) د. منار الشوربجي، الثالوث الدافع نحو أفول الإمبراطورية الأميركية، البيان الإماراتية، الخميس،25 أغسطس 2011.

(2) منير شفيق، أميركا والزعامة العالمية والتأثير في الأحداث، الجزيرة نت، 24/ 8/ 2011.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9E6EED69-813E-49CD-BD7C-F68C66B61678.htm?GoogleStatID=24

الانتخابية للاعضاء، وهو تمويل مشروط بمراعاة مصالح تلك الشركات، كما أن الفجوة بين الاغنياء والفقراء توسعت كثيرا، وان السياسات الرسمية للحزبين الرئيسيين، نتيجة الهيمنة السياسية للشركات العملاقة، اصبحت اكثر ميلا لليمين، في مقابل معاناة الشعب من جهة ومواقفه ازاء القضايا الكبرى موضع النقاش ومنها قضايا البيئة والرعاية الصحية والحرب والدفاع. وكذلك الصمت الذي تلتزم به الاغلبية، فالمؤسسات المالية تضع الاسس لاستمرار عملية الهيمنة وتوجيه السياسات، طالما قبلت الأغلبية بالمعاناة في صمت".

المستوي الثاني: مؤشرات التراجع على المستوي الإقليمي:

رغم ما يبدو من دور يبدو حتميا للولايات المتحدة في إدارة الثورات العربية والتدخل في تحديد نتائجها وهوية أنظمة الحكم المستقبلية في دول هذه الثورات، فإن هذا الدور لا ينفي تراجع الولايات المتحدة من موقعها كقوة عملاقة، لانه دور غير مضمون النتائج خصوصا لارتباطه من ناحية بقوى إقليمية أكثر استبدادا وتخلفا، ومن ناحية ثانية وجود ما يشبه الرفض الشعبي العام لهذا الدور، بعد ما كشفته الثورات من سلبيات في الرؤي والتوجهات والسياسات الأمريكية في المنطقة(1).

ففي الأول من فبراير 2011، نشرت مجلة نيوزويك الأمريكية تقرير: حول "مدرسة وزارة الخارجية الأمريكية للمدونين الثوريين"، تناول دور برامج تدريب المدونين في تعبئة الحراك الشبابي في مصر، وفي كولومبيا وفنزويلا ضد الفارك وشافيز.

وفي الرابع عشر من أبريل 2011، نشرت "نيويورك تايمز"، تقريراً بعنوان "مجموعات من الولايات المتحدة ساعدت على تغذية الانتفاضات العربية". يتناول برامج التدريب والتمويل والرعاية التي قدمتها الولايات المتحدة للنشطاء الديموقراطيين في الوطن العربي خلال السنوات الماضية.

وفي هذا السياق جاء تقرير "الدور الأمريكي في الثورات العربية: تعبئة الاحتجاج من خلال الديبلوماسية العامة والشبكات الاجتماعية"، والذي نشره "مركز بيترسبرج لدراسات الشرق الأدنى المعاصر"، في 31/ 3/ 2011. ويظهر التقرير أن روسيا ذهبت

---

(1) د. سعيد الشهابي، أمريكا على طريق الانحدار، 24/ 8/ 2011. النص متاح على الرابط التالي:
http://www.ommahconf.com/Portals/Content/?info=YVdROU1URXlOU1p6YjNWeVkyVTlVM1ZpY0dGblpTWjBlWEJsUFRFbSt1.plx

منذ بداية الحراك الشعبي العربي، إلىٰ اعتباره نتاجاً مباشراً لمبادرة الشراكة الشرق أوسطية التي أشرفت علىٰ 350 برنامجاً منذ عام 2001 تحت إدارة الخارجية الأمريكية، وخضع عشرات آلاف المواطنين العرب من خلاله للتدريب والتشبيك والتعبئة السياسية باستخدام وسائل الاتصال الحديثة.

وهذه التقارير وغيرها تشير إلىٰ أن الولايات المتحدة والدول الغربية تراقب بدقة طبيعة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل والنفسية في المنطقة العربية، ومن خلال هذه المراقبة، تأكدت أن مصالحها أصبحت في خطر لأن الأنظمة السياسية التي يعتمدون عليها تفتقد للمشروعية والمصداقية وباتت معرضة للانهيار، ولذلك وضعوا خططهم منذ البداية لاختراق تلك الثورات أو أي حراك سياسي تشهده المنطقة، وأسسوا الشبكات الديموقراطية للمشاركة فيها لتوجيهها بالاتجاه الذي يرغبونه عند قيامها[1].

إلا أن الدور الأمريكي اكتفي، في المكون الأكبر منه بمجرد المراقبة، ومع غياب حركات سياسية ثورية منظمة تقود الثورات العربية، وفي غياب مرجعيات قيادية شعبية لهذه الثورات وعدم وجود برنامج سياسي تناضل تلك الحركات الثورية لتعبئة الشعوب العربية خلفه، وأمام ما اتسمت به هذه الثورات من عفوية وتلقائية وحماسة، تراجع الدور الأمريكي، وخاصة مع ما وجده الشارع العربي من صمت أمريكي وحرص علىٰ النظم القائمة، علىٰ حساب شعاراتها عن الديمقراطية والحرية ومواجهة الفساد والاستبداد.

وعربياً تعددت مؤشرات تراجع الدور الأمريكي في المنطقة العربية، كمحصلة للتحولات التي شهدتها المنطقة، ومن بين هذه المؤشرات:

1- الدور الأمريكي في الثورة المصرية:

كانت آليات التأثير الأمريكي في النظام المصري، في مرحلة ما قبل الثورة تقوم علي "سياسة العصا والجزرة"، فقد سعت لدعم المعارضة المصرية في الداخل والخارج، في الوقت الذي كانت تساوم النظام المصري علىٰ دعم مشروع التوريث، ما كانت الولايات المتحدة تستخدم ورقة المعونة الاقتصادية للضغط علىٰ نظام مبارك لتمرير

---

(1) إبراهيم علوش، حول الدور الأمريكي في الحراك المعارض في الدول الموالية، الصوت العربي الحر، 2011/8/14. http://freearabvoice.org/?p=1193

سياسات محددة سلفاً لخدمة المصالح الأمريكية في المنطقة، إلا أنه مع قيام ثورة 25 يناير، والقضاء علىٰ أركان نظام مبارك وأطرافه الفاعلة، فإن عامل التأثير السياسي الذي كانت تتمتع به الولايات المتحدة في مصر، تراجع بشكل كبير، مع وجود مؤشرات باستمرار هذا التراجع، من بينها الحديث المتصاعد في الداخل المصري عن صياغة دستور جديد يضمن تداول السلطة ويقلص من صلاحيات الرئيس، بحيث تعكس القرارات السياسية توجهات الرأي العام المصري بشكل فعال، ومع هذا التحول، حال حدوثه ونجاحه، سيكون من الصعب علىٰ الولايات المتحدة أن تمارس نفس السياسات القديمة مع النظام المصري القادم.

ولكن في مقابل هذا التراجع، تراهن الولايات المتحدة علىٰ عدة عوامل من شأنها ضمان استمرار تأثيرها في السياسة المصرية، الداخلية منها والخارجية، خلال المرحلة القادمة، أو علىٰ الأقل خلال الفترة الانتقالية للثورة المصرية، حتىٰ تستقر الأوضاع، وتتضح توجهاته الأساسية، ومن بين هذه العوامل النخب الليبرالية ووسائل الإعلام المدعومة أمريكياً، ممثلة في القنوات الفضائية والصحف المملوكة للعديد من رجال الأعمال المرتبطين بشكل أو بآخر مع الدوائر الأمريكية، من ناحية، ووجود العديد من السياسيين البارزين الذين يتمتعون بقدر مؤثر من الحضور السياسي، ولهم ارتباط بدوائر صنع القرار الأمريكية، من ناحية ثانية.

وبين الفعل ورد الفعل يبقي التأكيد علىٰ أنه ليس أمام الولايات المتحدة، في هذه المرحلة، سوىٰ التعامل بموضوعية وواقعية مع التحولات المتسارعة في منظومة السياسة المصرية، والتي تفوق في سرعتها سرعة صنع السياسات الأمريكية، حتىٰ تتمكن من بناء استراتيجيات جديدة فعالة للتعامل مع واحدة من أهم دول المنطقة[1].

2- الدور الأمريكي في الثورة الليبية:

مثلت ثورة ليبيا اختبارا للإستراتيجية الأميركية تجاه موجة التغيير التي تكتسح العالم العربي، فقد كان الصمت أولا ثم مع تصدع النظام وفقدانه السيطرة علىٰ المزيد من مساحات البلاد بدأت البيانات تصدر علىٰ استحياء تعبر عن اهتمام ثم عن قلق ثم استنكار لما يحدث في ليبيا من قمع للمتظاهرين، ثم مناشدات لضبط النفس ولوقف

---

(1) د. خالد صقر، التأثير الأمريكي في السياسة المصرية: تحديات ما بعد الثورة، 25/ 4/ 2011. الرابط:
http://www.almoustshar.com/NewsInner.aspx?id=3057

العنف، وبينما كان الشعب الليبي يقصف برا وجوا كانت بعض الحكومات الغربية تدرس خياراتها للتعامل مع ليبيا. ومع أن تطورات الأوضاع في ليبيا كانت تشير إلى أن ثورتها ستتعرض لمذبحة ولن تنتهي إلا باجتثاث النظام، كان الموقف الأميركي متأخرا وضعيفا وجاء بعد صمت محير. حيث أساءت الولايات المتحدة قراءة الموقف في ليبيا وأخطأت في التعامل معه، وأضرت كثيرا بمصالحها في ليبيا وبمصداقيتها خاصة فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان(1).

واستمراراً لهذا التراجع، تنبت الولايات المتحدة سياسة عدم تصدر المشهد فيما يتعلق بعملية إعادة الإعمار في ليبيا مثلما فعلت في الحملة العسكرية لحلف شمال الأطلنطي التي مهدت لسقوط العقيد الليبي معمر القدافي. كما قامت الولايات المتحدة بالإفراج عن مليار ونصف المليار دولار من الأموال الليبية المجمدة في البنوك الأمريكية دون تقديم مساعدات مالية أخري أسوة بالدول الحليفة الأخري التي قدمت مساعدات للثوار الليبيين في ظل رفض الرأي العام الأمريكي لمبدأ تمويل عمليات إعادة بناء جديدة في الشرق الأوسط بعد تجربتي العراق وأفغانستان، وهو ما وضع قيودا علي طبيعة الدور الأمريكي وقدراته التأثيرية في مسار الثورة الليبية(2).

وبرزت خطورة تراجع الولايات المتحدة عن الصفوف الأمامية في الأزمة الليبية، فإدارة أوباما قررت أن التحرك العسكرى ضرورى لمنع وقوع مجزرة فى بنغازى، غير أنه عارض قيام الولايات المتحدة بتحرك منفرد. ومن ثم، فقد استغل وجود فرصة لإعادة توازن المشاركة فى الأعباء، وهو ما يعنى أن يتولى الأوروبيون والعرب، القريبون من المشكلة، القيام بمعظم العمل، إلا أن الحملة على ليبيا كادت تتعثر فى أواخر يونيو 2011، مع غياب قيادة أمريكية حاسمة، فقد شهدت المعركة جمودا، وتدهورت قدرات الناتو العسكرية، وشهد الرأى العام العالمي العديد من التحولات، فاضطرت الولايات المتحدة، فى أغسطس، لزيادة التجهيزات العسكرية واللوجيستية، وهو ما ساهم في دخول الثوار للعاصمة الليبية طرابلس.

---

(1) سهيل الغنوشي، الملحمة الليبية والموقف الأميركي، الجزيرة نت، 22/ 2/ 2011. الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/FB81B293-B1BD-4FC4-B898-DC618637ACD2.htm?GoogleStatID=2

(2) عزت إبراهيم، ماذا وراء إنشاء مكتب خاص للربيع العربي تحت إشراف كليتون؟ صحيفة الأهرام، السنة 136 العدد 45568، السبت 10 سبتمبر 2011

كما تعتبر سوريا مثالا آخر على مبدأ إعادة توازن السياسة الخارجية الأمريكية وسلبياته، حيث عجزت الولايات المتحدة عن تبني سياسة حاسمة وفاعلة، في انتظار حلول توفرها الظروف الإقليمية والتحولات الداخلية، وأملاً في تسوية الأزمة وفقاً للنموذج المصري، مع قيام عناصر من الجيش السوري، بدعم من الجيش التركي بتنفيذ انقلاب ضد الرئيس بشار الأسد، يفتح المجال أمام حدوث انتقال سلمي للسلطة[1].

3. التراجع الأمريكي وتصاعد دور الناتو:

أجرت الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من دول الأعضاء في حلف الناتو عدد من المتغيرات ذات الطابع السياسي والعسكري، خصوصا بعد الأزمة المالية وتردي جاهزية القوات الأمريكية مع تداعيات غزو العراق وأفغانستان، وشارك عدد من مراكز الدراسات الأمريكية في إعداد مشروع للتعاون الاستراتيجي أطلق عليه (مشروع واشنطن الخاص بالناتو)، يتسق مع إستراتيجية "الاقتراب غير المباشر"، الأمريكية التي تقوم عبر بناء التحالفات باستخدام القوة الناعمة والذكية واستخدام القوة أو التلويح بها، أو عبر فرض القوة من خلال طرف ثالث، وممارسة الاحتواء المزدوج. ويقوم المشروع المقترح على:

- تهيئة قوات التدخل السريع للحلف، مع الدعوة لزيادة ميزانية الحلف العسكرية.

- تعزيز قدرات المواصلات الجوية لنقل القوات الاستراتيجية، بحيث يتمكن من نقل القوات السريع إلى مناطق الحرب من خلال أسطول جوي مميز.

- إدماج القسمين المدني والعسكري لموظفي الناتو الدوليين، وإدخال تعديلات على اللجنة العسكرية في الحلف (وحدة القيادة والاقتصاد بالجهد).

- توسيع نطاق الحلف بالتعاون مع شركاء عالميين وتفعيل خطط ضم دول أوروبية جديدة إليه.

- تأسيس فريق استشاري بحثي لإيجاد الحلول والسبل الكفيلة بإعادة إحياء دور الناتو في تأمين الحماية والأمن للتحالف الأمريكي الأوروبي، بالإضافة إلى التفكير في الأدوار التي يمكن أن يلعبها في التأثير على مسارح الصراع العالمي.

- دمج كافة القدرات لكل من أمريكا وأوروبا وفقا لـ "المفهوم الاستراتيجي للناتو"

---

(1) ديفيد إجناشيوس، عواقب القيادة الهادئة، الشروق المصرية، الأربعاء 7 سبتمبر 2011. الرابط:
http://www.shorouknews.com/columns/david-ignatius

والسعي إلىٰ إنشاء جهاز قيادة من ثلاث مستويات (استراتيجي، عملياتي، وحدة القيادة) وتقليص عدد مقرات الانتشار المشتركة إلىٰ ثلاثة فقط بدلا من ستة.

ـ تعزيز القوات التقليدية القابلة للانتشار، والتي تشمل قوات المدرعات الخفيفة والثقيلة، وقوات التدخل السريع، وتعزيز أنظمة الدعم الاستراتيجي والتي تشمل الاتصالات والاستخبارات والاستطلاع، والتركيز علىٰ أنظمة الدفاع الصاروخية، وتعزيز أداء أنظمة الإنذار المبكر والدفاع الجوي والأرضي[1].

ووفقاً لهذه التوجهات قامت الولايات المتحدة بدمج "حلف الناتو" وإشراكه في حروبها وجعله الظهير الاستراتيجي العسكري لها في العالم، وكانت الأزمة الليبية ساحة لاختبار هذه الإستراتيجية، التي تعكس في جوهرها فكرة "القيادة من الخلف"، التي تتبناها إدارة أوباما.

فقد انطلقت عمليات التحالف الدولي في ليبيا تحت اسم عملية "فجر الأوديسا" بقيادة الولايات المتحدة، ثم تغير الاسم إلىٰ "الحامىٰ الموحد" بقيادة حلف شمال الأطلنطىٰ "الناتو". ورغم نجاح هذه العمليات في كبح تقدم القوات الموالية للنظام في جبهتي الشرق والغرب وتقويض قدراتها العسكرية، فإن عددا من الانتقادات وجهت لإستراتيجية الحلف والمعدل المتباطئ لوتيرة العمليات وعدم توفير الموارد الضرورية لحسم الصراع خلال مدة قصيرة. إضافة إلىٰ عدم نجاحه في مهمة حماية المدنيين الليبيين من هجمات قوات النظام[2].

إن تجربة الناتو في ليبيا، كشفت عن العديد من التحديات، فقد منح الحلف نفسه حق القيام بـ المهام الأمنية في مناطق مختلفة من العالم، بديلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية، التىٰ أخفقت في التعاطي مع تطورات الأزمة، وخاصة بعد قرار الكونجرس برفض المصادقة علىٰ تمويل أية عمليات تتم في ليبيا، ومطالبته بسحب القوات الأمريكية منها، ويزيد من سوء التوقعات حول الدور الأمريكي المستقبلىٰ في المنطقة

(1) د. مهند العزاوي، حلف الناتو متغير جوهري في الصراع الدولي، مجلة آراء الخليج، أبو ظبي، مركز الخليج للأبحاث، عدد 74، نوفمبر 2010

(2) دفعت هذه الانتقادات الأمين العام للحلف "راسموسن" للدفاع عن جهود الناتو (10 مايو 2011) أمام مجلس الشؤون العالمية في أتلانتا بقوله "نستطيع أن نفعل الكثير من خلال الغارات الجوية ولكن لا نستطيع أن نضمن ألا يهاجم نظام مارق شعبه بنسبة 100٪ .. سوف نصعّد الضغط العسكري بموازاة مع تصعيد الضغط السياسي، وأنا واثق أن هذا الدمج سيؤدىٰ إلىٰ انهيار النظام".

العربية، مع احتمالات تدخل الحلف في أزمات أخري مستقبلية يمكن أن تشهدها المنطقة، طبيعة العلاقات الإستراتيجية بين الناتو وإسرائيل، والانحياز الأمريكي المطلق لإسرائيل، مما ينال من مصداقية الولايات المتحدة ومكانتها في المنطقة[1].

4. الدور الأمريكي والقضية الفلسطينية:

أخفقت السياسة الأمريكية في التعاطي مع طبيعة التحولات العربية وتأثيراتها الإيجابية علىٰ القضية الفلسطينية، فقد شكلت هذه الثورات زخما هائلا للقضية الفلسطينية، وفي المقابل حالة من العداء الشعبي الكاسح للسياسات والممارسات الإسرائيلية في المنطقة، وهو ما لم تدركه الإدارة الأمريكية، فاستمرت علىٰ سياساتها المؤيدة لإسرائيل علىٰ حساب كل الحقوق والمعايير الأخلاقية والقانونية، وهو ما تجلي واضحاً في موقفها من التحركات العربية في الأمم المتحدة لإعلان الدول الفلسطينية، وما مارسته من ضغوط وتهديدات حيال الأطراف العربية.

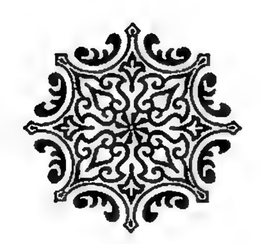
لقد كانت الولايات المتحدة تعتمد في سياساتها تجاه القضية الفلسطينية، علىٰ وجود داعمين عرب أقوياء، يساهمون معها في تمرير وتعزيز هذه السياسات، وكان في مقدمتهم النظام المصري السابق، ولكن مع انهيار هذا النظام، فقدت الولايات المتحدة كثيراً من ركائز الدعم والتأييد، بل ووجدت توجهات مصرية مغايرة لسياساتها، برزت جلياً في الدور المصري، في مرحلة ما بعد الثورة في تحقيق المصالحة الفلسطينية والانفتاح علىٰ الفلسطينين، وفي المقابل تبني سياسات ومواقف مناهضة لإسرائيل، كانت شديدة الوطأة علىٰ الجانب الشعبي المصري، وهددت بالقضاء علىٰ الأخضر واليابس في مسار وجود هذا الكيان في المنطقة.

وهو ما أكده المحلل الأمريكي "ستيفن والت"، حين ذكر "أنه لو استمرت الولايات المتحدة في اعتماد سياسة الدعم اللامشروط لإسرائيل كما دأبت عليه فإنها ستدفع ثمناً متزايداً ليس في العالم العربي فقط بل أيضاً مع بعض حلفاء الولايات المتحدة الذين يجدون صعوبة في فهم تشبثها بهذه السياسة ويختلفون معها، كما أن الكثير ممن يساندون إسرائيل، يدركون أن الدعم المفتوح واللامشروط لها غير صحي، وإذا كان الأمر لن يتغير بين عشية وضحاها لأن هذا غير ممكن في النظام السياسي

---

(1) د. أشرف محمد كشك، حلف الناتو: من الشراكة الجديدة إلي التدخل في الأزمات العربية، مجلة السياسة الدولية، عدد 185، يوليو 2011.

الأميركي، إلا أن المؤكد أن سياسة الولايات المتحدة يجب أن تتغير حيث سيصعب علىٰ الولايات المتحدة المحافظة علىٰ موقفها الحالي، لأنها لا يمكنها بعد الآن أن تعتمد علىٰ قادة مثل حسني مبارك ليطبقوا كل ما كانت تطلب منهم"[1].



(1) عبد الرحيم فقرا، الثورات العربية ومستقبل القوة الأميركية، قناة الجزيرة، حلقة 6/ 9/ 2011

المبحث الثالث
القيادة من الخلف والطريق نحو البقاء

إن الدور الأمريكي "الهادئ" و"الثانوي" في المنطقة العربية، من وجهة نظر البعض في مرحلة ما بعد الثورات، يبدو واقعياً وعملياً من وجهة نظر البعض، في ظل التطورات الداخلية والخارجية التي تعيشها الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه يبقي مغايراً لطبيعة السياسة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي قامت على التفرد والهيمنة في إدارة معظم الملفات العالمية، والإقليمية وبصفة خاصة في المنطقة العربية، ذات الأهمية الإستراتيجية في السياسة الأمريكية[1].

وهذه النتيجة أكدتها العديد من الدراسات والتقارير الاستراتيجية، من بينها:

1- دراسة بعنوان "دعم الديموقراطية ضروري للمصالح الأمنية"، وضعها "دانييال برومبيرج" و"لاري دايموند"، و"فوكوياما، صدرت عن "معهد السلام" الذي أنشأه الكونجرس الأمريكي عام 1984 لدراسة حل النزاعات، ووجهها المعهد للرئيس الأمريكي باراك أوباما في فبراير 2010[2]، من بين ما جاء فيها:

(أ) أن الأنظمة المتعاونة مع الولايات المتحدة في المنطقة العربية يجب أن تتم إعادة إنتاجها بصيغة ديموقراطية، لأن وضعها الحالي يجعلها فاقدة للمشروعية والتأييد الشعبي، مما يتركها ويترك المصالح الأمريكية معها في حالة من عدم الاستقرار.

(ب) أن المواطن العربي يربط بين السياسات القمعية لتلك الأنظمة وبين تحالفها مع الولايات المتحدة، مما يزيد منسوب العداء للولايات المتحدة في الشارع العربي، وبالتالي يجب أن تسعى الولايات المتحدة للضغط جدياً على الأنظمة الموالية لها للقيام بإصلاحات حقيقية باتجاه الليبرالية السياسية، ولانتقادها علناً عندما تنتهك حقوق الإنسان، ولاستخدام الدبلوماسية العامة والخاصة لفرض التحول الديموقراطي.

---

(1) ديفيد إجناشيوس، عواقب القيادة الهادئة، الشروق المصرية، الأربعاء 7 سبتمبر 2011. الرابط:
http://www.shorouknews.com/columns/david-ignatius

(2) http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=8298350

(ج) أن الصراع العربي -الإسرائيلي، كأحد مصادر النقمة الشعبية العربية على الولايات المتحدة، وكأحد ذرائع الأنظمة لإعاقة التحول الديموقراطي، يجب أن يتم العمل على تسويته بالتوازي مع الضغط باتجاه فرض التغيير الديموقراطي.

2- تقرير تقرير مجلة نيوزويك الأمريكية (1/ 2/ 2011): حول "مدرسة وزارة الخارجية الأمريكية للمدونين الثوريين" التي تحدثت عن دور برامج تدريب المدونين في تعبئة الحراك الشبابي في مصر، وفي كولومبيا وفنزويلا ضد الفارك وشافيز.

3- تقرير "نيويورك تايمز (14/ 4/ 2011) حول "مجموعات من الولايات المتحدة ساعدت على تغذية الانتفاضات العربية". والذي يتناول برامج التدريب والتمويل والرعاية التي قدمتها الولايات المتحدة للنشطاء الديموقراطيين في الوطن العربي خلال السنوات الماضية.

4- تقرير "الدور الأمريكي في الثورات العربية: تعبئة الاحتجاج من خلال الدبلوماسية العامة والشبكات الاجتماعية"، والذي نشره "مركز بيترسبرج لدراسات الشرق الأدنى المعاصر"، في 31/ 3/ 2011. ويظهر التقرير أن روسيا ذهبت منذ بداية الحراك الشعبي العربي، إلى اعتباره نتاجاً مباشراً لمبادرة الشراكة الشرق أوسطية التي أشرفت على 350 برنامجاً منذ عام 2001 تحت إدارة الخارجية الأمريكية، وخضع عشرات آلاف المواطنين العرب من خلاله للتدريب والتشبيك والتعبئة السياسية باستخدام وسائل الاتصال الحديثة[1].

وفي إطار هذه التقارير، وغيرها، يمكن القول أن بقاء التأثير الأمريكي في صنع إدارة تطورات الأحداث، على الأقل في المنطقة العربية، ذات الأهمية الإستراتيجية للولايات المتحدة، في مرحلة ما بعد الثورات العربية، مراعاة عدة اعتبارات، من بينها:

1- التحرر من الدعم التاريخي للأنظمة الدكتاتورية: حيث ينبغي على الولايات المتحدة أن تتوقف عن معاملة سكان الدول العربية على أنهم لا يفهمون السياسات الأمريكية. فالتصريحات التي تصدر عن دعم الحرية لا تنطلي على هؤلاء السكان، وتبدو الآن انتهازية بالنسبة لهم. فدعم الديكتاتورية في الخارج والديمقراطية في الداخل جعل الولايات المتحدة يقوض مكانتها في العالم العربي، وهنا يجب على الرئيس

---

(1) إبراهيم علوش، حول الدور الأمريكي في الحراك المعارض في الدول الموالية، الصوت العربي الحر، 2011/8/14. http://freearabvoice.org/?p=1193

أوباما أن يقر أن صراعات الحرب الباردة كانت تستلزم دعم القادة الذين لا يفهمون المثل والقيم الأمريكية. وينبغي عليه أن يقول أن ذلك العصر قد انتهى وأن الولايات المتحدة تقف الآن إلى جانب من يبحث عن الحرية في كل مكان.

2- احترام الديمقراطيات العربية الناشئة وليس الخوف منها: البدء باحترام الثورات العربية، والاعتراف بالنتائج الديمقراطية لها وتعديل الآراء التي كانت غالبا ما تبادر إلى وصم المعارضين بالمتشددين، وخلق التحالفات مع المعارضين للسياسات الأمريكية. وأن لا تركز كثيرا على الخوف من الديمقراطية في الدول الإسلامية، بل يكون التركيز على إعادة اكتشاف الدور الإقليمي الذي يدعم تطوير حكومات تستجيب لاحتياجات شعوبها. وهو ما يتطلب توسيع برامج وزارة الخارجية التي تهدف إلى دعم الديمقراطية بما فيها مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط.

3- تأكيد الالتزام بتمويل الاحتياجات المدنية وليس العسكرية فقط: حيث ينبغي تركيز المساعدة الأمريكية على استراتيجيات تنمية الشباب بما في ذلك دعم مبادرات الأعمال، والشراكة بين القطاعين العام والخاص لمساعدة 63٪ من السكان في دول المنطقة الذين لا تزيد أعمارهم عن 29 سنة، وتزيد معدلات البطالة بينهم عن ضعفها في العالم.

4- أن تقف الولايات المتحدة في وضع يمكنها من دعم حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون ضد الحكومات التي لا تحترم هذه المبادئ. كما يجب عليها الدفاع عن الحريات السياسية وحرية الأفراد التي ظلت مكبوتة لسنوات طويلة في المنطقة[1].

5- التعامل بشكل انفرادي مع أي حالة عربية بما يضمن مصالح الولايات المتحدة، لاختلاف الثورات العربية عن بعضها البعض، مع ضرورة تهيئة التغيير الديمقراطي للدول التي تتوافر فيها ظروف التغيير، ويجب أن لا تعتمد الولايات المتحدة على نموذج واحد يصلح للتعامل مع جميع البلدان العربية.



(1) آدم هينت، ست خطوات حاسمة للولايات المتحدة لتحسين علاقاتها في الشرق الأوسط، صحيفة كرستيان ساينس مونيتور، 3 أغسطس، 2011.

خاتمة

سيناريوهات وتوصيات

في سياق المواقف الأمريكية من الثورة المصرية، وتأثيرها في تطورات الثورة وتحولاتها، تبرز عدة ملاحظات وسيناريوهات وتوصيات :

المستوى الأول: الملاحظات:

أولاً: أن الدور الأمريكي الإيجابي في التعاطي مع تحولات الثورة المصرية، يبقي رهنا بعدة شروط، منها[1]:

1ـ أولوية الداخل: أي أن تدرك الأطراف الداخلية الساعية للديمقراطية وكذلك الأطراف الإقليمية والدولية، أن الأولوية هي للداخل وتطوراته وأن العامل الخارجي لا يعدو أن يكون عاملا مساعدا في أفضل الحالات.

2ـ أولوية الإقليمي على الدولي: فالقوى الإقليمية أقدر من القوى الدولية على التدخل الإيجابي في الشأن الداخلي لدول الجوار، في ظل تأثير العلاقات الجغرافية والتاريخية والاجتماعية والثقافية المشتركة، كما أن التدخل الإقليمي يبقي أقل إثارة للمشاكل من نظيره الدولي.

3ـ تحديد المطلوب من الخارج وفقا لأجندة وطنية: حيث يمكن الاستفادة من دعم الحكومات الأمريكية لبرامج إصلاح مؤسسات الدولة المصرية وللإدارة الفنية للانتخابات ودعم استقلال القضاء وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وغيرها، وتطوير برامج الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، ولكن في إطار من الشفافية واحترام القوانين السائدة.

ثانيا: إن الهدف الأول للولايات المتحدة هو البحث عن أدوات لممارسة النفوذ من أجل تشكيل مصر الثورة والضغط عليها، فقد أدركت الولايات المتحدة أنها بلا أوراق، وأن موقفها في مصر صار أضعف، فالمعونة الاقتصادية صارت غير مؤثرة

(1) د. عمرو حمزاوي، ثلاثة شروط للدور الخارجي الإيجابي، صحيفة الشروق، القاهرة، عدد 31 أغسطس 2011.

على الاقتصاد المصري، والمعونة العسكرية يصعب استخدامها لأن الولايات المتحدة في حاجة لاستمرارها، خصوصاً أن تلك المعونة كانت جزءاً من معادلة كامب ديفيد التي تسعى الولايات المتحدة بكل قوة لحمايتها. لذلك ظل البحث عن أدوات تسمح للولايات المتحدة بتشكيل حاضر مصر ومستقبلها محوراً للتحركات الأمريكية بعد الثورة المصرية.

ثالثاً: إن الولايات المتحدة، من وجهة نظر البعض، لا يعنيها أيديولوجية النظام السياسي في مصر بعد الثورة، إسلامية أو علمانية، ولا طبيعته، عسكرية كانت أو مدنية، ولكن الأهم هو ألا يقاوم ذلك النظام المشروع الأمريكي ولا يتحدى المصالح الأمريكية، وهنا برز في دوائر الحكم الأمريكية تياران: الأول، يميل لقبول نظام حكم ديمقراطي مدني في مصر بشرط امتلاك أدوات ضغط سياسية واقتصادية لتقويم الأداء المصري إذا ما تعارض مع مصالح الولايات المتحدة. والثاني يفضل في مصر نظاماً سياسياً لا ينسحب فيه العسكر من السياسة، وإنما يشتركون مع الإسلاميين في الحكم، على غرار تركيا ما قبل انطلاقها الديمقراطي، أو حتى على غرار باكستان اليوم[1].

رابعاً: أن الإستراتيجية الأميركية في التعامل مع الثورات العربية، قد حكمتها عدة مبادئ، أولها: مبدأ الترقب والانتظار (إذ فضلت الإدارة الأميركية مبدأ الانتظار والترقب قبل التسرع بإعلان موقف صريح من كل ثورة، وتبعت ذلك محاولات جادة لتقليل أضرار التغيير)، وثانيها: مبدأ الفصل بين الثورات (حيث كان من الصعب على الإدارة الأميركية إعلان مبدأ واحد للتعامل مع ثورات العرب وتطبيقه في جميع الحالات، ومن هنا عمدت دوائر صنع القرار في واشنطن إلى التعامل مع كل حالة على حدة)، وثالثها: مبدأ تغير الأساليب مع ثبات الأهداف الإستراتيجية (فرغم ما تتيحه الثورات العربية من فرصة للولايات المتحدة للتصالح مع شعوب العرب عن طريق تحالف جديد يستبدل تحالفاتها السابقة مع نظم الحكم غير الديمقراطية، فإن ثورات العرب عرَّضت المصالح الأميركية في الشرق الأوسط للخطر، وحتى يتم انتهاء هذه الثورات، سيكون من الصعب حماية هذه المصالح، وأن الولايات المتحدة سيكون لها شكل مختلف

(1) د. منار الشوربجي، ماذا تريد الولايات المتحدة من مصر؟، صحيفة المصري اليوم، القاهرة، عدد 18/1/2012. الرابط، http://www.almasryalyoum.com/node/606611

من النفوذ، لأنها تتعامل مع ديمقراطية آخذة في التطور [1].

المستوي الثاني: السيناريوهات:

يمكن التمييز بين عدة سيناريوهات مستقبلية للسياسة الأمريكية تجاه مصر في مرحلة ما بعد ثورة يناير:

الأول: تحفيز الصراع:

من المقولات المهمة في إطار تفسير أنماط العلاقات الدولية، أن القوى الكبرى تلجأ إلي غرس محفزات الصراع في الأقاليم التي تخضع لنفوذها، كما تغرس محفزات الاستقرار، حتى تكون محفزات الصراع جاهزة للاستخدام، والاستثارة متي شذت أو حاولت دولة أو أكثر من دول هذا الإقليم عن السياسة الغربية، وحاولت تبني سياسة معارضة للمصالح الغربية. ووفق هذه المقولة، يمكن القول أن سيناريو إثارة الصراع مع النظام الجديد في مصر بعد الثورة ، بدعم غربي، قابل للتحقيق في حالة توفر عدة شروط منها:

1ـ قيام إسرائيل كطرف فاعل في المنطقة بممارسة دورها في الضغط على السياسة الغربية، وتوجيهها بما يتفق ومصالحها، والتي تتعارض في كثير من الحالات مع المصالح المصرية.

2ـ تبني مصر بعد الثورة سياسة خارجية تتعارض مع توجهات ومصالح الولايات المتحدة الغربية، وخاصة في القضايا ذات الاهتمام الغربي الرئيسي في المنطقة، وفي مقدمتها بطبيعة الحال قضية الصراع العربي الإسرائيلي.

3ـ نزوع مصر بعد الثورة لتبني دور إقليمي نشط، يتعارض والتوجهات الغربية، التي لا تريد أن تبرز قوى تنافسها السيادة والهيمنة على مقدرات القوى والثروة والنفوذ في المناطق ذات الأهمية المحورية في السياسة الغربية.

4ـ الضغوط التي ستمارسها بعض القوي الإقليمية، على الولايات المتحدة الغربية، لتحجيم نفوذ مصر، واحتواء ثورتها، وتقييد حرية حركتها، في ظل المواقف الواضحة المضادة للثورة المصرية، وما حققته من نجاحات، وفي مقدمة هذه القوى المملكة

---

(1) محمد المنشاوي، الرؤية الإستراتيجية الأميركية للثورات العربية، الجزيرة نت، 12/ 04/ 2011.
http://www.aljazeera.net/Portal/Templates/Postings/PocketPcDetailedPage.aspx?PrintPage=True&GUID=%7B195DB97F-C9DC-46DE-8C1E-231118FCAB89%7D#1

العربية السعودية.

5ـ طبيعة النظام السياسي المصري، بعد الثورة، وتركيبته السياسية، وما يقوم عليه من توجهات، ومدىٰ تعارض هذه التوجهات مع المصالح والسياسات الغربية.

السيناريو الثاني: تحفيز التعاون:

سيناريو تحفيز التعاون مع النظام المصري بعد الثورة، قابل للتحقيق في حالة توفر عدة شروط منها:

1ـ وجود الولايات المتحدة كطرف فاعل في مشروعات التعاون التي تتبناها الدول الغربية ومصر أو تعلن عن تبنيها، سواء فنياً أو اقتصادياً أو إستراتيجياً، أو إشرافياً.

2ـ فتح المجال في هذه المشروعات أمام القوىٰ الإقليمية، المتنافسة أو المعارضة، للدخول فيها مستقبلاً، والتأكيد علىٰ أن هذه المشروعات لا تتعارض وما تتبناه هذه القوىٰ من مشروعات، وأنها يمكن أن تتم في إطار من التنسيق والتعاون المشترك.

3ـ عدم قيام النظام السياسي المصري بعد الثورة بتبني سياسات أو توجهات معارضة للولايات المتحدة، أو العمل علىٰ استثارتها، وخاصة في القضايا محل الاهتمام الرئيس.

4ـ وصول بعض النخب أو التيارات السياسية، ذات الارتباط بالتوجهات والقيم الغربية إلىٰ قمة النظام السياسي في مصر، وسعي الولايات المتحدة لدعمها، داخلياً وخارجياً.

5ـ وجود بعض الملفات الأكثر إلحاحا لدىٰ الولايات المتحدة، والتي تسعي لقيام مصر بدور مهم فيها، فتتراجع في ضغوطها في ملفات أخرىٰ أقل أهمية لصالح هذه الملفات، ولو بشكل جزئي أو مؤقت.

السيناريو الثالث: تجميد الوضع:

سيناريو تجميد الوضع الراهن، قابل للتحقيق حال توفر عدة شروط منها:

1ـ عدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية في مصر بعد الثورة، وخاصة في القضايا ذات الصلة بالمصالح الغربية.

2ـ إظهار نوع من الدعم لبعض الإقليمية التيٰ يرتبط معها الغرب بعلاقات قوية، مثل المملكة العربية السعودية، وخاصة في ظل توترات الأوضاع في منطقة الخليج العربي، والحاجة للدور السعودي في إدارة هذه الأوضاع.

3ـ التحكم ببعض أوراق المساومة في مواجهة كل الأطراف، وتحريكها في الوقت المناسب بما يتفق وتطورات الأوضاع في المنطقة، التي تمر بمرحلة حاسمة، قد تقود لتحولات ضخمة، تعجز الولايات المتحدة عن إدارتها بما يتفق ومصالحها.

4ـ الرغبة في تجاوز مرحلة الثورات الشعبية التي تجتاح المنطقة العربية، والتي يمكن أن تنال من كل النظم السياسية، المعروفة بولائها وتبعيتها للسياسة الغربية، ويدفع بالإدارة الغربية إلى إعادة النظر في كل توجهاتها وسياساتها الخارجية.

5ـ استهلاك الوقت في قضايا هامشية، وفرعية، حتى تكتمل بعض الملفات التي تتبناها الولايات المتحدة، كاستقرار الوضع بالنسبة لدولة جنوب السودان الجديدة، واستكمال مخطط تفتيت السودان، وترويض النظام في ليبيا، واليمن وسوريا وإيران، حتى لا يتم تفتيت القوي والجهود، لصالح قضايا، قد لا تكون أكثر إلحاحاً الآن.

ومن خلال التمييز بين هذه السيناريوهات، تأتي أهمية التأكيد على أن التمييز بينها، جاء لاعتبارات تحليلية فقط، فالقوى الكبرى ذات التوجهات العالمية، والساعية نحو التفرد والهيمنة، لا تتبنى في توجهاتها وسياساتها، سيناريوهات أحادية، أو بدائل محددة، ولكنها تجمع بين العديد من السيناريوهات والبدائل، الجاهزة والقابلة للتنفيذ والتعديل وفقاً لمصالحها وأولويات اهتماماتها، ووفقاً لتحولات الأوضاع في المناطق محل الاهتمام، وفي القضايا ذات المحورية الرئيسية، وهو ما يجب مراعاته من جانب القائمين على صنع السياسة الخارجية المصرية، في مرحلة ما بعد الثورة، وخاصة في ظل أهمية القوي الغربية المحورية، وتعاظم تأثيراتها على مستقبل الثورة المصرية سياسياً وإستراتيجياً واقتصادياً.

المستوي الثالث: التوصيات:

أمام ما تعرضت له السياسة الأمريكية تجاه الثورة المصرية من انتقادات، وأمام تعدد البدائل والسيناريوهات التي يمكن أن تتحرك فيها هذه السياسة مستقبلاً، تعددت المقترحات التي من شأنها تفعيل هذه السياسة، والحفاظ على تأثيرها في مصر ما بعد الثورة، ومن بين هذه المقترحات:

1ـ أن أهم عنصر للسياسة الأمريكية في مصر يجب أن يتمثل في التركيز على عملية التحول نفسها بغض النظر عما سيعود على أمريكا من نتائج آنية؛ فالعملية الانتخابية ستتكرر في مصر بدون نتائج ملموسة للسياسة الأمريكية لعدة سنوات قادمة، ومن ثم

ينبغي الرهان على عملية التحول الديمقراطي في مصر مهما طال الوقت ولذلك على الولايات المتحدة أن تنخرط في جهود متعددة الأطراف وممتدة حتى تحقق أهدافها.

2- يعتبر الجيش المصري وجهاز المخابرات العامة المصرية بالنسبة للولايات المتحدة، المؤسستين الأكفأ في مصر والقادرتين على حفظ العلاقات الثنائية بين البلدين، وفي ظل الضعف المستمر لوزارة الداخلية المصرية، تبقي المؤسستان وحدهما القادرتين على منع مصر من الانزلاق نحو الفوضى ومن ثم تبدو العلاقة الثنائية بين البلدين مصبوغة بصبغة عسكرية، وتبدو العلاقات الأمريكية مع الجيش المصري تمر بحالة من الفتور، فالمجلس العسكري المصري، قبل مرسي، كان يشكو من إرسال وفود رسمية أمريكية دون المستوى، ومن تجاوز الولايات المتحدة للحكومة المصرية بدعمها المباشر للمنظمات غير الحكومية، وكون الولايات المتحدة تبدو غير مقدرة للجهود التي تبذلها مصر لحفظ الأمن في المنطقة، ووضع المساعدات الأمريكية في ظل حرص فريق في الكونجرس على فرض قيود عليها هذه المساعدات.

3- التركيز على الأهداف الكلية بعيدة المدى وليس على الأحداث قصيرة المدى، وهنا ينبغي على الولايات المتحدة أن تجعل مساعدتها لمصر غير مرهونة بشكل الحكومة المقبلة، وأن تتوقف عن ظهورها بصورة متدخل مؤثر في صياغة السياسات المصرية، وأن تتواصل مع كل الأطراف السياسية في المشهد المصري وعلى كل المستويات .

4- على الولايات المتحدة أن تستمر في اتخاذ مواقف من شأنها تعزيز نقل السلطة لحكومة مدنية، وأن تدفع مصر نحو تشكيل بيئة سياسية متسامحة وقائمة على منافسة حقيقية.

5- الاستثمار الأمريكي في تطوير الجيش المصري: وذلك بالاستثمار في برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي بالنسبة للحكومة، وتدريبها على طريقة السيطرة على الحشود الكبيرة وتبني نهج مختلف في التعامل مع المتظاهرين فالحوادث التي جرت بعد الثورة تنم عن عدم قدرة القوات المصرية على السيطرة على الحشود الكبيرة بدون اللجوء للقتل، وتدريب الشرطة المصرية على نهج مختلف من التعامل، والسعي نحو بناء توافق بين القادة السياسيين في مصر[1].

---

(1) التحول في مصر، رؤى وخيارات للسياسة الأمريكية، واشنطن، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، برنامج الشرق الأوسط، يناير 2012. النص متاح على الرابط التالي:

http://csis.org/files/publication/120117_Egypt_Transition.pdf

6ـ أنه مع الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية، تستطيع الإدارة الأمريكية أن تطرح فكرة التجارة الحرة، كفكرة أكثر فاعلية، ومؤشر نحو نمو طويل الأجل في العلاقات. وتوقيع اتفاق كهذا سيبعث برسالة قوية إلى مصر حول التزام الولايات المتحدة بوضع إنجاز اتفاقية التجارة الحرة كهدف للسياسة الأمريكية(1).

7ـ أن ترسل الإدارة الأمريكية رسالة واضحة إلى النخبة السياسية وجمهور الناخبين في مصر مفادها أنها تدعم التحولات التي تثمر عن قيام حكومات تظهر من خلال أفعالها عن التزامها بالحريات العامة مثل حرية التعبير والاجتماع والفكر والدين والصحافة الحرة؛ وتشجع الحرية والممارسات الدينية وتطبق التسامح الديني على كافة الأقليات؛ وتدعم حقوق الشعب في التواصل بحرية، بما في ذلك عبر الإنترنت، بدون تدخل؛ وتكافح الإرهاب في كافة صوره وأشكاله، بما في ذلك تلك القائمة على الدين.

8ـ أن تعمل الإدارة الأمريكية على خلق حوافز لتشجيع المصريين على اختيار نوع القيادة التي يمكنها أن تبني معها علاقات جديدة ودائمة. وقد تشمل تلك الحوافز فتح مفاوضات لاتفاقية تجارة حرة، وتوسيع برنامج "المناطق الصناعية المؤهلة". ومنح قرض مبكر مضمون بالأصول المصادرة للنظام القديم قد يكون حافزاً مشجعاً. كما يجب على الولايات المتحدة أن توسع بشكل كبير من دعمها المالي للمنظمات غير الحكومية التقليدية التي تدعم الديمقراطية، وأن تسعى للمساعدة في دعم الديمقراطية من خلال أدوات إعلامية جديدة تستطيع، كتأمين العملية الانتخابية أو المساعدة في تصوير وتذكر إرث الثورات.

وبعد ..

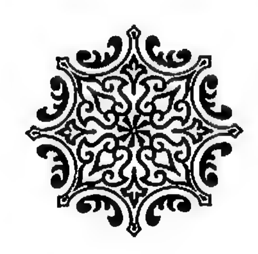
إن معرفة خطط وسياسات الإدارات الأمريكية، عملية ضرورية، سواء من باب "الثقافة العامة" أو من باب "معرفة العدو" أو من باب البحث عن أرضية موضوعية أو نقاط لممارسة سياسات "المصالح" المتبادلة والمتكاملة، ولكن يستحيل تحقق الفائدة من جميع ذلك، ما لم نجعلها أولا "ذات علاقة بأنفسنا"، وصناعة القرار المشترك فيما بيننا ولدينا.

---

(1) روبرت ساتلوف، مطلوب اهتمام أمريكي رفيع المستوى بالوضع المزري في مصر، معهد واشنطن، 13/ 9/ 2011. الرابط،
http://arabic.washingtoninstitute.org/templateC10.php?CID=89&portal=ar

إن مواجهة ممارسات الخارج وخططه وسياساته تبدأ من الداخل، فلا توجد دولة قوية خارجياً ما لم تكن قوية داخلياً، والقوة الداخلية لا تعني ممارسة القهر والبطش في مواجهة المواطنين، ولكن في القدرة على تعبئة مختلف الإمكانات والقدرات حول رؤية كلية تدعم أمن الوطن واستقراره.

إن التركيز على السياسة الأمريكية، وعدم التطرق لردود الفعل المصرية، جاء من باب محورية "دور الفاعل" وتراجع "دور المفعول" خلال هذه المرحلة، وهو تراجع طبيعي كسمة من سمات التحولات الجذرية في عمر الشعوب، ولكن استمرار التراجع وعدم قدرة التيارات السياسية على الالتفاف حول مبادئ ثورتها لن يقود إلا إلى مزيد من التفتيت والتشرذم وخاصة مع غياب القيادات الوطنية المخلصة، وحرص التيارات والأفراد على التصارع حول مصالح ذاتية ضيقة على حساب حاضر الوطن ومستقبله.



القسم الأول

مراجع ومصادر باللغة العربية

أولاً: الوثائق:

(أ) وثائق صادرة عن البيت الأبيض:

م	العنوان
1	البيت الأبيض، بيان من السكرتير الصحفي عن التحول إلى الديمقراطية في مصر، مكتب السكرتير الصحفي، 24/ 1/ 2011. الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/01/20120125143440x0.2662274.html#ixzz2kTsmRxzV
2	البيت الأبيض، بيان من نائب السكرتير الصحفي للبيت الأبيض جوش إرنست حول الوضع في مصر، مكتب السكرتير الصحفي، 14 أغسطس 2013، النص متاح على: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/08/201308142809 48.html#ixzz2kTVzcqtD
3	البيت الأبيض، فحوى اجتماع الرئيس بمجلس الأمن القومي بخصوص الوضع الراهن في مصر، مكتب السكرتير الصحفي، 6يوليو 2013. النص متاح على الرابط: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/07/20130708278267.html#ixzz2kTcD75c8
4	البيت الأبيض، قراءة للمكالمة الهاتفية للرئيس أوباما مع الرئيس المصري مرسي، مكتب السكرتير الصحفي، 26 فبراير 2013. النص متاح على موقع السفارة الأمريكية في القاهرة، الرابط، http://egypt.usembassy.gov/apr022713b.html
5	البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، الرئيس أوباما يتصل هاتفيًا بالمرشح السابق للرئاسة المصرية أحمد شفيق، 24 يونيو 2012. النص متاح على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية، الرابط: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/06/2012062580 54.html#ixzz2kToYxweQ

البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، الرئيس أوباما يجري اتصالا هاتفيًا بالرئيس المصري المنتخب محمد مرسي، 24/ 6/ 2012، النص متاح على الرابط: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/06/2012062580 53.html#ixzz2kToRQtOA	6
البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، بيان للرئيس باراك أوباما عن مصر، 3 يوليو 2013. النص الرسمي متاح على موقع وزارة الخارجية الأمريكية على الرابط http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/07/2013070427 8152.html#ixzz2kTcpErmp	7
البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، تصريحات الرئيس أوباما حول الوضع في مصر، بولاية ماساتشوستس، 15/ 8/ 2013. الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية، الرابط: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/08/2013081528 1187.html#ixzz2kTWCUCC3	8
البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، فحوى مكالمة الرئيس أوباما الهاتفية مع الرئيس المصري مرسي، 6 ديسمبر، 2012. النص الرسمي متاح على الرابط التالي: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/12/2012120713 9714.html#ixzz2kTjOlKa	9
البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، فحوى مكالمة الرئيس أوباما مع الرئيس المصري مرسي، 19 نوفمبر 2012، النص الرسمي متاح على الرابط التالي: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/11/2012112013 8914.html#ixzz2kTkf61Wq	10
البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، فحوى مكالمة الرئيس أوباما مع الرئيس المصري مرسي، 21 نوفمبر 2012. النص الرسمي متاح على الرابط التالي: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/11/2012112313 9059.html#ixzz2kTkVnNFy	11
البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، فحوى مكالمة الرئيس أوباما مع الرئيس المصري مرسي، 1 يوليو 2013، النص الرسمي متاح على الرابط التالي:	12

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/07/20130702277996.html#ixzz2kTd7GX30	
البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، فحوىٰ مكالمتي الرئيس أوباما مع رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس المصري بشأن غزة، 14 نوفمبر 2012. الرابط التالي: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/11/20121115138740.html#ixzz2kTkvEDXN	13
البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، مكالمة الرئيس أوباما مع الرئيس مرسي، 12 سبتمبر 2012. الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية، الرابط: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/09/20120913135975.html#ixzz2kTluKifx	14
البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، مكالمة الرئيس أوباما مع المشير طنطاوي، رئيس المجلس العسكري في مصر، 20 يناير 2012، الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية، الرابط: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/01/201201231023l3x7.120478e-02.html#ixzz2kTss67Fx	15
البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، ملخص مكالمة الرئيس أوباما مع الرئيس المصري مرسي، 16 نوفمبر 2012. النص الرسمي متاح على الرابط التالي: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/11/20121119138884.html#ixzz2kTkniEc0	16
البيت الأبيض، ملخص فحوىٰ الاتصال الهاتفي الذي أجراه الرئيس أوباما بولي عهد إمارة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، مكتب السكرتير الصحفي، 9 يوليو 2013. الرابط: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/07/20130711278474.html#ixzz2kTcNjf9e	17

(ب) وثائق صادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية:

العنوان	م
وزارة الخارجية الأمريكية، دستور الولايات المتحدة الأمريكية مع ملاحظات توضيحية، 2000.	1
وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب المتحدث الرسمي، بيان من وزير الخارجية جون كيري، حول دعم الولايات المتحدة للشعب المصري،	2

3 مارس 2013، موقع السفارة الأمريكية في القاهرة، http://egypt.usembassy.gov/apr030413.html	
وزارة الخارجية الأمريكية، نص البيان الذي أدلى به السيناتور جون ماكين في القاهرة، مصر، 20 فبراير 2012، الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية، الرابط: http//iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/02/20120222140138x0.6850048.html#ixzz2kTsNby9G	3
وزارة الخارجية الأمريكية، نص مقابلة مع وليام بيرنز نائب وزيرة الخارجية، على قناة تلفزيون سي بي سي المصرية، القاهرة في 11 يناير 2012، النص متاح على الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية على الرابط: http//iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/01/20120112155518x0.8242565.html#ixzz2kTtAmZgH	4
وزارة الخارجية الأميركية، الولايات المتحدة تدين التفجيرات في مدينة المنصورة المصرية، مكتب المتحدث الرسمي، 24 ديسمبر، 2013. النص الرسمي متاح على الرابط التالي: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/12/20131226289505.html#ixzz2pI3lM7Lh	5
وزارة الخارجية الأميركية، بيان للوزير كيري حول الوضع في مصر، مكتب المتحدث الرسمي، 27 يوليو، 2013 الرابط: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/07/20130729279616.html#ixzz2kTay9uWp	6
وزارة الخارجية الأميركية، بيان من باتريك فنترل، نائب المتحدث الرسمي بالوكالة حول الاستفتاء على الدستور المصري، وزارة الخارجية الأميركية، 25 ديسمبر 2012، متاح على الرابط التالي: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/12/20121227140442.html#ixzz2kTiw1xZB	7
وزارة الخارجية الأميركية، تصريحات وزير الخارجية جون كيري حول الوضع في مصر، مكتب المتحدث الرسمي، 14 أغسطس 2013. النص متاح على الرابط التالي: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/08/20130814280983.html#ixzz2kTVtMdIS	8
وزارة الخارجية الأميركية، تصريحات ويليام جيه بيرنز، نائب وزيرة	9

	الخارجية عقب اجتماعه مع الرئيس المصري مرسي، في القاهرة 8 يوليو 2012. النص الرسمي متاح على الرابط التالي: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/07/20120709 8701.html#ixzz2kTohKSX9
10	وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المتحدث الرسمي، بيان جين ساكي، المتحدثة الرسمية باسم وزارة الخارجية حول قانون التظاهر في مصر، 25 نوفمبر 2013. النص متاح على الرابط: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/11/20131127 288030.html#ixzz2lxFZUlrY
11	وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المتحدث الرسمي، بيان رقم T68-392012/ ، إيجاز صحفي عن زيارة كلينتون للقاهرة، 15 يوليو، 2012. متاح على الرابط التالي: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/07/20120716 9123.html#ixzz2kTn9atNd
12	وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المتحدث الرسمي، بيان صادر عن فكتوريا نولاند، المتحدثة الرسمية باسم وزارة الخارجية الأميركية حول الدعم الأميركي لمصر، 23/ 3/ 2012، الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية، الرابط: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/03/20120326 2759.html#ixzz2kTrz5Oku
13	وزارة الخارجية الاميركية، مكتب المتحدث الرسمي، بيان للوزير كيري حول الدعم الأميركي للشعب المصري، 3 مارس، 2013. النص الرسمي متاح على الرابط التالي: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/03/20130304 143664.html#ixzz2kTg5lDX4
14	وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المتحدث الرسمي، بيان لوزارة الخارجية حول أحكام السجن الصادرة على متظاهرين مصريين سلميين، 23 ديسمبر 2013. النص الرسمي متاح على الرابط التالي: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/12/20131224 289453.html#ixzz2pI3gSC00
15	وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المتحدث الرسمي، بيان من المتحدثة الرسمية فكتوريا نولاند العلاقات الأميركية- المصرية، 3/ 3/ 2012. الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية، الرابط:

	http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/03/20120305 1602.html#ixzz2kTsFJDsI
16	وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المتحدث الرسمي، تصريحات وزير الخارجية جون كيري وبيان مشترك مع وزير الخارجية المصري محمد عمرو، 2 مارس، 2013، النص متاح على الرابط التالي: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/03/20130304 143666.html#ixzz2kTfsAtV3
17	وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المتحدث الرسمي، تصريحات وزير الخارجية جون كيري مع وزير الخارجية المصري خلال المؤتمر الصحفي المشترك في القاهرة، 3 نوفمبر 2013، الرابط: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/11/20131105 285772.html#ixzz2kTPT0bTA
18	وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المتحدث الرسمي، تصريحات وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في مؤتمر الأمن في ميونيخ، 4/ 2/ 2012، الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية، الرابط: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/02/20120209 151828x0.5423962.html#ixzz2kTsUAK6C
19	وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المتحدث الرسمي، مقتطفات من تصريحات وزير الخارجية جون كيري مع وزير الخارجية المصري خلال المؤتمر الصحفي المشترك في القاهرة، 3 نوفمبر 2013: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/11/20131105 285772.html#ixzz2kTPT0bTA
20	وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المتحدث الرسمي، نص كلمة وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري رودام كلينتون، 21 نوفمبر 2012. النص الرسمي متاح على الرابط: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/11/20121126 139101.html#ixzz2kTkMzsjl
21	وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المتحدث الرسمي، نص كلمة وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون أمام القيادات النسائية المصرية، 15 يوليو 2012. النص الرسمي متاح على الرابط التالي: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/07/20120716 9124.html#ixzz2kTnQGIsw
22	وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المنسق الخاص للعمليات الانتقالية في الشرق الأوسط، بيان حقائق حول مساعدات الحكومة

	الأميركية لمصر، 24/ 9/ 2012، الرابط، http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/10/20121001136896.html#ixzz2kTlngVFw
23	وزارة الدفاع الأميركية، مكتب مساعد وزير الدفاع (الشؤون العامة)، فحوىٰ مكالمة وزير الدفاع هيجل مع وزير الدفاع المصري من ماليزيا، 14 أغسطس 2013. الرابط: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/08/20130826281655.html#ixzz2kTT1qDfF
24	وزارة الدفاع الأميركية، مكتب مساعد وزير الدفاع (الشؤون العامة)، فحوىٰ المكالمة الهاتفية للوزير هيغل مع نظيره المصري، 19 ديسمبر 2013. متاح علىٰ الرابط التالي، http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/12/20131220289326.html#ixzz2pI3ulIxp

(ج) وثائق صادرة عن السفارة الأمريكية بالقاهرة

م	العنوان
1	السفارة الأمريكية بالقاهرة، الولايات المتحدة ومصر تعززان إلتزامهما بالأمن الأقليمي فىٰ مراسم تسليم مقاتلات F-16s ، النص متاح علىٰ الموقع الرسمي للسفارة الأمريكية، القاهرة، 3/ 2/ 2013 علىٰ الرابط: http://egypt.usembassy.gov/apr020313.html
2	السفارة الأمريكية بالقاهرة، بيان حول أحداث العنف الأخيرة، 8 أبريل 2013، موقع السفارة الأمريكية فىٰ القاهرة، الرابط، http://egypt.usembassy.gov/apr040813.html
3	السفارة الأمريكية بالقاهرة، بيان حول أحداث العنف فىٰ 23 يونيو، موقع السفارة الأمريكية فىٰ القاهرة، 24 يونيو 2013، الرابط، http://egypt.usembassy.gov/apr06242013.html
4	السفارة الأمريكية بالقاهرة، بيان حول هجوم 5 سبتمبر فىٰ القاهرة، موقع السفارة الأمريكية فىٰ القاهرة، 5 سبتمبر 2013 http://egypt.usembassy.gov/pr-09052013-arabic.html
5	السفارة الأمريكية فىٰ القاهرة، تصريحات نائب وزير الخارجية الأمريكية وليام بيريز فىٰ القاهرة ١٥ يوليو ٢٠١٣، الرابط، http://egypt.usembassy.gov/pr71514.html

6	السفارة الأمريكية في القاهرة، خطاب السفيرة آن باترسون في مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، الثلاثاء، 18 يونيو 2013، النص الرسمي متاح على الموقع الالكتروني للسفارة الأمريكية في القاهرة، الرابط، http://egypt.usembassy.gov/apr061813a.html
7	السفارة الأمريكية في القاهرة، خطاب السفيرة باترسون في حفل توقيع اتفاق دعم الميزانية بين الولايات المتحدة ومصر، الموقع الرسمي للسفارة الأمريكية في القاهرة على الرابط: http://egypt.usembassy.gov/apr031113.html
8	السفارة الأمريكية في القاهرة، زيارة وزير الدفاع الأمريكي إلى مصر، 24 أبريل 2013 الرابط، http://egypt.usembassy.gov/apr042413.html
9	السفارة الأمريكية في القاهرة، منسق البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط يزور القاهرة، 13 مايو 2013، http://egypt.usembassy.gov/apr051313.html

(د) وثائق أخرى:

م	العنوان
1	الصفحة الرسمية للحكومة الأمريكية، النص متاح على الرابط التالي: http://www.america.gov/st/texttrans-arabic/2011/March/20110316112405x0.339851.html?CP.rss=true
2	لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب، بيان بيث جونز، مساعدة وزير الخارجية بالوكالة لشؤون الشرق الأدنى حول الخطوات القادمة بالنسبة للسياسة الأميركية تجاه مصر، 29/ 10/ 2013: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/10/20131030285487.html#ixzz2kTQCiCug
3	لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، بيان ديريك تشولت مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي حول الخطوات المقبلة حول سياسة مصر، 29 أكتوبر 2013. النص متاح على الرابط: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/11/20131101285628.html#ixzz2kTQjPIV3
4	مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة، بيان مشترك من الممثل التجاري الأميركي رون كيرك ووزير الصناعة والتجارة الخارجية

	المصري محمود عيسى، 25 يناير 2012، النص متاح على الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية على الرابط: http//iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/01/20120130153651x0.4461743.html#ixzz2kTsgESMm
5	الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، العلاقات المصرية الامريكية، الموقع الالكتروني، النص متاح على الرابط التالي: http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=57418

ثانياً: الكتب:

م	العنوان
1	إدوارد م. بيرنز، النظريات السياسية في العالم المعاصر، ترجمة د. عبد الكريم أحمد، بيروت: منشورات دار الآداب، الطبعة الثانية، 1988.
2	أرنست س. جريفيت، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة، د. محمد عبد المعز نصر، القاهرة، مكتبة مصر، 1953.
3	إكرام بدر الدين، النظم الديمقراطية المعاصرة، القاهرة، مكتبة النهضة، الطبعة الأولي، 1990.
4	ج. ف. هيجل، محاضرات في فلسفة التاريخ، الجزء الأول، العقل في التاريخ، ترجمة د. إمام عبد الفتاح إمام، القاهرة، دار الثقافة، 1980.
5	حسن شكري، أمريكا من الداخل، القاهرة، دار الطباعة المتميزة، الطبعة الأولي، 1992.
6	حسن نافعة، معجم النظم السياسية الليبرالية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1991.
7	حسين فوزي النجار، أمريكا والعالم، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1986.
8	زكي نجيب محمود، حياة الفكر في العالم الجديد، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الثانية، 1982.
9	سميرة بحر، المدخل لدراسة الأقليات، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1982.
10	فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع ومن يصنعها،

	بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 71 ـ 75.
11	ماكس ج. سكيدمور ومارشال كارتر وانك، كيف تحكم أميركا، ترجمة د. نظمي لوقا، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ط.2، 1988.
12	ماكس فاراند، قصة دستور الولايات المتحدة، ترجمة د. وايت إبراهيم، القاهرة، مكتبة وهبة، د. ت.
13	منصف السليمي، القرار السياسي الأمريكي، باريس، مركز الدراسات العربي الأوربي، 1997.
14	هارولد لاسكي، الديموقراطية الأمريكية في السياسة والاقتصاد، ترجمة د. راشد البراوي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1960.
15	د. يوسف عبد المجيد فايد، د. محمد صبري محسوب، جغرافية الأميركيتين، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1986.

ثالثاً: دراسات وتقارير منشورة:

م	العنوان
1	إبراهيم علوش، حول الدور الأمريكي في الحراك المعارض في الدول الموالية، الصوت العربي الحر، 14/ 8/ 2011. http://freearabvoice.org/?p=1193
2	آدم هينت، ست خطوات حاسمة للولايات المتحدة لتحسين علاقاتها في الشرق الأوسط، صحيفة كرستيان ساينس مونيتور، 3 أغسطس، 2011.
3	آرون ديفيد ميلر، حدود التأثير: مأزق السياسة الأمريكية تجاه مصر بعد سقوط الإخوان، عرض: نسرين جاويش، موقع مجلة السياسة الدولية على شبكة الإنترنت.
4	اريك تراجر، أوباما ارتكب خطأ فادحاً بشأن مصر، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 9 أكتوبر 2013، النسخة الالكترونية، النص متاح على الرابط التالي: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/obama-just-made-a-terrible-mistake-on-egypt
5	أشرف محمد كشك، حلف الناتو: من الشراكة الجديدة إلي التدخل في الأزمات العربية، مجلة السياسة الدولية، عدد 185، يوليو 2011.

6	إليس ماري ماستر، نحن الشعب ـ أصول القومية الأمريكية، مجلة العربي الكويتية، عدد 373، ديسمبر 1989، ص. ص 169 – 173.
7	أنتوني كوردسمان، انتبهوا لما تريدونه في العالم العربي، الشروق المصرية، 5 فبراير 2011. الرابط: http://www.shorouknews.com/Columns/Columnist.aspx?blogid=1342
8	أوليفين زوتر، "أميركا وفقاً لفكرة معينة"، رسالة اليونسكو، أبريل 1990، ص 28.
9	باري روبن، قراءة سياسية، الإدارة الأمريكية الحالية، 1/ 7/ 2010، الرابط، http://www.alukah.net/Translations/10339/23227/#ixzz1WqrNvbEi
10	بيير بيرنيس، القرن الحادي والعشرون لن يكون قرناً أميركيا، صحيفة البيان، الإمارات، عدد 9/ 4/ 2003.
11	تشارلز فيرليندن، "الرحلة الممتدة لاكتشاف أميركا"، إصدارات اليونسكو، مجلة ديوجين، عدد 159، ص 3 ـ 10.
12	تشارلز كروثامر، باراك أوباما... والتنحي عن قيادة العالم، صحيفة واشنطن بوست الاميركية، عدد 29/ 4/ 2011.
13	ثناء فؤاد عبد الله، مخاوف إسرائيلية وأمريكية من التحولات الديمقراطية في مصر والعالم العربي، صحيفة القاهرة، عدد 15/ 3/ 2011.
14	جميل مطر، "تفاقم الأزمة العنصرية الأميركية"، جريدة الحياة، لندن، عدد 10 نوفمبر 1995.
15	جون بيبي، الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة، مجلة انتخابات، إصدار خاص بمناسبة الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2004، موقع وزارة الخارجية الأمريكية علي شبكة الإنترنت.
16	جيمي كارتر، الانقلابيون في مصر يتهمون الإخوان بالإرهاب، وهم ليسوا كذلك، صحيفة الخبر الكويتية، 2/ 11/ 2013، النص متاح على الرابط التالي: http://alkhabarkw.com/index.php/middleeastandinternational/international news/21000.html

المرجع	م
حسن حنفي، الثورة المضادة، موقع التجديد العربي، السبت، 19 مارس 2011.	17
خالد صقر، التأثير الأمريكي في السياسة المصرية: تحديات ما بعد الثورة، 25/ 4/ 2011. الرابط: http://www.almoustshar.com/NewsInner.aspx?id=3057	18
خيرى عمر، كيف ترى أمريكا مصر فى عهد الإخوان؟، إسلام أون لاين، 11 فبراير 2013. الرابط، http://islamonline.net/parties/3100	19
دان مرجليت، اسرائيل اليوم، 5.7.13."اسقاط مرسي جيد لليهود وللاخرين في الشرق الاوسط" http://www.israelhayom.co.il/article/99215	20
ديفيد إجناشيوس، عواقب القيادة الهادئة، الشروق المصرية، الأربعاء 7 سبتمبر 2011. الرابط: http://www.shorouknews.com/columns/david-ignatius	21
روبرت ساتلوف، أفكار للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط فى أعقاب أزمة مصر، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدني، 9/ 2/ 2011، النص متاح على الرابط: http//arabic.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=3067&portal=ar	22
روبرت ساتلوف، بعد الاطاحة بمحمد مرسي -فرصة ثانية لأوباما، واشنطن بوست، 3 يوليو 2013، النص متاح على موقع معهد واشنطن، على الرابط التالي، http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/after-mohammad-morsis-ouster-a-second-chance-for-obama	23
روبرت ساتلوف، مطلوب اهتمام أمريكي رفيع المستوى بالوضع المزري فى مصر، معهد واشنطن، 13/ 9/ 2011. الرابط: http://arabic.washingtoninstitute.org/templateC10.php?CID=89&portal=ar	24
سامي القمحاوي، الرسائل السياسية فى زيارة قاضية المحكمة الأمريكية لمصر، صحيفة الأهرام، السنة 136 العدد 45717، الاثنين 6 فبراير 2012.	25
ستيفن كوفمن، كلينتون، التغيير الديمقراطي ضرورة استراتيجية، موقع	26

	أميركا دوت جوف، 5/ 2/ 2011.
27	ستيفن كوك، لماذا لا تزال قناة السويس هامة؟، عرض: محمد محمود السيد، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، الإثنين، 9 ديسمبر 2013.
28	سعيد الشهابي، أمريكا على طريق الانحدار، 24/ 8/ 2011. النص متاح على الرابط التالي: http://www.ommahconf.com/Portals/Content/?info=YVdROU1URXlOU1p6YjNWeVkyVTlVMlZpY0dGblpTWjBlWEJsUFRFbStT.plx
29	سمير كرم، عالم ما بعد أميركا بدأ بالفعل، صحيفة السفير اللبنانية، 19/ 8/ 2011. الرابط، http://www.assafir.com/Article.aspx?EditionId=1925&ChannelId=45438&ArticleId=2265
30	سمير مرقص، الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية الثروة والدين والقوة، النص متاح على الرابط: arabic/politics/2003/03/article26.shtml http://islamonline.net/
31	سمير مرقص، الثورة المضادة ـ طبيعتها ودوافعها، صحيفة المصري اليوم، عدد 12/ 6/ 2012، الرابط: http://www.almasryalyoum.com/node/913051
32	سهيل الغنوشي، الملحمة الليبية والموقف الأميركي، الجزيرة نت، 22/ 2/ 2011. الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/FB81B293-B1BD-4FC4-B898-DC618637ACD2.htm?GoogleStatID=2
33	السيد أمين شلبي، أمريكا و30 يونيو، صحيفة الأهرام اليومية، عدد 3/ 8/ 2013، الرابط: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1368984&eid=14617
34	شبلي التلحمي، السياسة الخارجية للولايات المتحدة قبل وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول، 6/ 11/ 2002، //mostakbaliat.com/telhami.html‹http
35	شريف دلاور، حقبة الهيمنة الأحادية الأصول الفكرية للاستراتيجية الأمريكية، صحيفة الأهرام، القاهرة، عدد 42685، بتاريخ 19/ 10/ 2003.
36	شلومو أفنيري، "مصر: الطريق طويلة نحو الديموقراطية"، صحيفة

	هآرتس، 15/ 8/ 2013.
37	شهادة "جيه. سكوت كاربنتر"، مدير "مشروع فكرة: هزيمة التطرف من خلال قوة الأفكار" معهد واشنطن، أمام اللجنة الفرعية حول الشرق الأوسط وجنوب آسيا" التابعة للجنة الشؤون الخارجية، بمجلس النواب الأمريكي حول التحولات السياسية في الشرق الأوسط، 13/ 4/ 2011. أنظر: جيه. سكوت كاربنتر، الرمال المتحركة: التحولات السياسية في الشرق الأوسط، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، الرابط: http://arabic.washingtoninstitute.org/templateC14.php?CID=429&portal=ar
38	صحيفة واشنطن بوست الأمريكية، على الرابط التالي: http://www.washingtonpost.com/world/middle_east/washington-post-interviews-egyptian-gen-abdel-fatah-al-gen-sissi/2013/08/03/6409e0a2-fbc0-11e2-a369-d1954abcb7e3_story.html
39	صمويل هنتنجتون، القوة العظمى الانفرادية، النص المترجم متاح على الرابط التالي، http://www.qudsway.com/Links/Majallah_Islam/Number_64/Html_Majallah64/64hma11.htm
40	عامر صالح، أحجار الدومينو -سقوط نظام الدكتاتورية العربية ومستلزمات الحفاظ على الانجاز، الشبكة العربية العالمية، الاثنين، 05 سبتمبر 2011.
41	عبد الرحمن أحمد المختار، أبجديات في فلسفة الثورة، 30/ 3/ 2011. الرابط http://marebpress.net/articles.php?id=9692&lng=arabic
42	عبد الستار قاسم، التشكيك بالثورات العربية، الجزيرة نت، المعرفة، 22/ 3/ 2011، الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D8E6DD48-2584-4475-B5BB-6A0EDAAFBC83.htm?GoogleStatID=28
43	عثمان الصلوي، الثورات المضادة وخطرها على مستقبل الشعوب، الخميس 28 يونيو 2012. النص متاح على الرابط التالي: http://almasdaronline.info/index.php?page=news&article-section=11&news_id=33616
45	عزت إبراهيم (وآخرون)، تصاعد التوتر بين القاهرة وواشنطن، صحيفة الأهرام المصرية، السنة 136 العدد 45719، الأربعاء 8 فبراير 2012.

عزت إبراهيم، ماذا وراء إنشاء مكتب خاص للربيع العربي تحت إشراف كلينتون؟ صحيفة الأهرام، السنة 136 العدد 45568، السبت 10 سبتمبر 2011	46
علاء بيومي، قراءة في أسلوب اتخاذ أعضاء الكونجرس الأمريكي للقرارات وتبعاته على مواقفهم من قضايا المسلمين والعرب، الشعب 11/ 7/ 2003.	47
عمرو حمزاوي، ثلاثة شروط للدور الخارجي الإيجابي، صحيفة الشروق، القاهرة، عدد 31 أغسطس 2011.	48
عمرو عبد العاطي، أزمة التمويل الخارجي لمنظمات العمل المدني في مصر، موقع مجلة السياسية الدولية، الجمعة 10-2- 2012.	49
غادة غالبو، وأماني عبدالغني، قطع المعونات الأمريكية لمصر، رؤى من داخل واشنطن، القاهرة، مركز المصري للدراسات والمعلومات، الموقع الالكتروني، 2/ 9/ 2013.	50
غازي دحمان، أميركا والشرق الأوسط من يغير من؟، موقع الجزيرة نت، 4/ 12/ 2013، الرابط http://www.aljazeera.net/home/getpage/7c099c89-e05d-4535-b80f-184d21a69f12/7946934c-299b-46c4-b338-661f839055b3	51
فهمي هويدي، في التأجيل مصلحة أمريكية، صحيفة الشروق المصرية، الموقع الالكتروني، بتاريخ 16 مارس 2011.	52
فيلتمان ـ القاهرة أهم شريك عربي لواشنطن، وكالة د ب أ، يو بي آي، 6/ 1/ 2012	53
كارن أبو الخير، انتظار الحسم ـ تفاعلات الداخل الأمريكي مع تغير السلطة في مصر، (القاهرة، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، الموقع الالكتروني، 27 أغسطس 2013).	54
كريستوفر لين، إعادة صياغة الاستراتيجية الأمريكية الكبرى زعامة في القرن الحادي والعشرين أم توازن قوى، ترجمة أديب يوسف شيش، مجلة الفكر السياسي، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، العددان الرابع والخامس،	55

	السنة الثانية، شتاء 1998 – 1999.
56	كلينتون، عجز الموازنة يضيّع علينا فرصة إعادة رسم سياسات الشرق الأوسط، المصري اليوم، 17/ 8/ 2011. http://www.almasryalyoum.com/node/4979
57	ماكسميليان فورت، مصر والإمبراطورية الأميركية، الجزيرة نت، 16/ 2/ 2011، الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DE3E9AEB-244D-4FDD-A7BC-8BFA94BF6FFC.htm?GoogleStatID=2
58	مالك عوني، هل تعيد الانتفاضات العربية تعريف السياسة الأمريكية في المنطقة؟، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 194، أكتوبر 2013).
59	مايكل هيرش، بوش والعالم، ترجمة خليل حرب، صحيفة السفير اللبنانية، عدد 15/ 1/ 2003
60	محمد المنشاوي، الرؤية الإستراتيجية الأميركية للثورات العربية، الجزيرة نت، 12/ 04/ 2011. http://www.aljazeera.net/Portal/Templates/Postings/PocketPcDetailedPage.aspx?PrintPage=True&GUID=%7B195DB97F-C9DC-46DE-8C1E-231118FCAB89%7D#1
61	محمد المنشاوي، أمريكا وإستراتيجية تسكين سيناء، صحيفة الشروق المصرية، 18/ 10/ 2013. الموقع الالكتروني.
62	محمد المنشاوي، قرض الصندوق وشروط الكونجرس، صحيفة الشروق المصرية، النسخة الالكترونية، العدد الصادر بتاريخ الجمعة 22 مارس 2013.
63	محمد المنشاوي، قضية المساعدات العسكرية لمصر، صحيفة الشروق المصرية، الموقع الالكتروني، الجمعة 4 أكتوبر 2013.
64	محمد المنشاوي، معضلة الولايات المتحدة مع الإخوان المسلمين، الجزيرة نت، المعرفة، 10/ 10/ 2013. النص متاح على الرابط: http://www.aljazeera.net/home/getpage/7c099c89-e05d-4535-b80f-184d21a69f12/8b1ba871-f075-48c0-aabd-e1e12c39ee73
65	محمد المنشاوي، معضلة الولايات المتحدة مع الإخوان المسلمين،

	الجزيرة نت، 10/ 10/ 2013. الرابط: http://www.aljazeera.net/home/getpage/7c099c89-e05d-4535-b80f-184d21a69f12/8b1ba871-f075-48c0-aabd-e1e12c39ee73
66	مجدي طه، الانقلاب العسكري في مصر - مواقف ومنطلقات؟ 25/ 8/ 2013 الرابط: http://www.center-cs.net/full.php?ID=885#.UoFrenC8CFA
67	محمد حسنين هيكل، صناعة القرار الأمريكي، صحيفة الخليج، الإماراتية، 7/ 7/ 2003
68	محمد عبد الشفيع عيسي، النظام السياسي الأميركي والدور القومي للعلماء العرب المهاجرين، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، بيروت، عدد يوليو 1988.
69	محمود الزواوي، ظاهرة الفردية في المجتمع الأمريكي، الكويت، مجلة العربي، عدد 351، فبراير 1988، ص 75 - 77.
70	محمود خلف، أجهزة المخابرات الأمريكية - الهياكل التنظيمية والمهام الرئيسية، النص متاح على الرابط التالي: www.fawassil.com/modules.php?name=Sections&op=viewarticle&artid=16
71	محمود عبد الله الباز، الثورة المضادة وكيفية القضاء عليها ؟؟، 7/ 4/ 2011، الرابط: http://www.lahona.com/show_files.aspx?fid=459625&pg=1
72	مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، التحول في مصر، رؤى وخيارات للسياسة الأمريكية، واشنطن، برنامج الشرق الأوسط، يناير 2012. النص متاح على الرابط التالي: http://csis.org/files/publication/120117_Egypt_Transition.pdf
73	مريم محمود، "رئيس المخابرات العامة، أتواصل مع مدير الـ" "CIA ولا تغيير في علاقتنا بهم"، صحيفة المصري اليوم، الثلاثاء 12 نوفمبر 2013. النص متاح على الرابط: http://www.almasryalyoum.com/node/2294576
74	منار الشوربجي، الثالوث الدافع نحو أفول الإمبراطورية الأميركية، صحيفة البيان الإماراتية، الخميس، 25 أغسطس 2011.

منار الشوربجي، ماذا تريد الولايات المتحدة من مصر؟، صحيفة المصري اليوم، القاهرة، عدد 18/ 1/ 2012. الرابط، http://www.almasryalyoum.com/node/606611	75
منير شفيق، أميركا والزعامة العالمية والتأثير في الأحداث، الجزيرة نت، 24/ 8/ 2011. http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9E6EED69-813E-49CD-BD7C-F68C66B61678.htm?GoogleStatID=24	76
مهند العزاوي، حلف الناتو متغير جوهري في الصراع الدولي، مجلة آراء الخليج، أبو ظبي، مركز الخليج للأبحاث، عدد 74، نوفمبر 2010	77
مورين دود، رامسفيلد المقدوني في ثياب الإمبراطورية، خدمة نيويورك تايمز، خاص بالشرق الأوسط، لندن، عدد 9/ 3/ 2003).	78
ميري أ. هيبرن، "التعددية الثقافية والتماسك الاجتماعي في مجتمع ديمقراطي، حالة الولايات المتحدة"، إصدارات اليونسكو، مستقبليات ، عدد 81 – الأول 1992 ص 94ـ 99.	79
نادية مصطفى، مصر وواجب الوقت في مواجهة الثورة المضادة (1–3)، موقع أون إسلام، 19/ 05/ 2011.	80
نانيس مصطفي خليل، الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد 127، يناير 1997، ص 82ـ 83.	81
نديم قطيش، أميركا المتحوّلة والشرق الأوسط المتحول، النص متاح على الرابط التالي، http://www.tawasolonline.net/ArticleDetails.aspx?NewsLanguageId=2836	82
نعوم تشومسكي، من يقف خلف ما جرى في مصر، 11/ 9/ 2013. الرابط التالي، http://www.salahsoltan.com/DoctorNews/1120/Default.aspx	83
هاني رسلان، "الموقف الدولي والعربي من ثورة 25 يناير في مصر"، ورقة مقدمة في ندوة " ثورة 25 يناير: الأبعاد والتفاعلات والمستقبل"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 27 فبراير 2011.	84

85	هبة القدسي، الكونجرس يعقد جلسة استماع لمناقشة الأوضاع في مصر، المصري اليوم، 19 يناير، 2012، http://www.almasryalyoum.com/node/36825
86	وائل عبد الحميد، أمريكا تطالب مصر بالقبض علىٰ 24 معتقلاً هربوا أثناء الثورة، شبكة محيط الالكترونية، الخميس 9/ 6/ 2011.
87	وائل قنديل، الثورة المضادة برعاية هنري كيسنجر ، صحيفة الشروق المصرية، الإثنين 11 مارس 2013.
88	وسام فؤاد، الروس غطاء الأمريكان في مصر، موقع مصر العربية، الإثنين، 11 نوفمبر 2013.

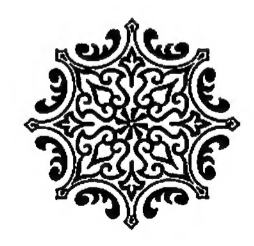
رابعاً: ندوات ومؤتمرات

م	العنوان
1	جهاد عوده، الهياكل التنفيذية لوزارتي الخارجية والدفاع في إدارة جورج بوش الجمهورية، مقطع أولي، دراسة مقدمة إلي مؤتمر صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، مركز الدراسات الأمريكية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 28 ـ 29 فبراير 2004).
2	محمد كمال، إطار لفهم العلاقة بين الكونجرس والرئيس في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، ورقة مقدمة إلي مؤتمر صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، مركز الدراسات الأمريكية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 28 ـ 29 فبراير 2004.
3	منار الشوربجي، تأثر الحريات المدنية في الولايات المتحدة الأميركية بعد الحادي عشر من سبتمبر، ورقة مقدمة إلي ندوة، أحداث 11 سبتمبر وتأثيرها علىٰ المجتمع والسياسة في الولايات المتحدة الأميركية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، مايو 2002.

القسم الثاني

مصادر باللغة الإنجليزية

n	name
1	Daniel Larison، "Suspending Aid to Egypt Should Be an Easy Action"، The American Conservative، August 18، 2013.
2	Dewayne Wickham، Wickham، Aid cutoff to Egypt would do nothing"، USATODAY، August 19، 2013
3	Ellen Bork، "Why the U.S. Must Cut Off Aid to Egypt"، U.S. News، July 9، 2013.
4	Eric Trager، Making the Most of Limited U.S. Leverage in Egypt، The Washington Institute for Near East Policy، August 12، 2013
5	Jason Brownlee، "Sanction Egypt to Strengthen U.S. Security"، Bloomberg، 22 August 2013.
6	Jeremy M. Sharp، "Egypt in Crisis، Issues for Congress"، Congressional Research Service، August 19، 2013.
7	Karl W. Deutsch، Politics and Government، How People Decide Their Fate، (US. Houghton Mifflin Company، 1980) pp.290 – 291.
8	Pew Research Service for the People and the Press، "Public Backs Cutoff of Military Aid to Egypt"، AUG 19، 2013
9	Robert B.Eich، "What is Nation" Political Science Quarterly، Vol. 106 – No. 2، 1991، PP. 193 - 209.
10	STEVEN SIMON، "America Has No Leverage in Egypt"، The International Institute for Strategic Studies، August 19، 2013
11	Stevenson D.K.، American Life and Institutions، (Washington D.C.، U.S. in Formation Agency، 1989)، PP. 15-20.



فهرس المحتويات

